

هذا كتاب شرح رضي على الكافية في علم النحو والاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحد تاهت في موامي معرفته سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته ما يعقد عليه ضمائر اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدس عليه من نعوت جبروته وصلواته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل مبدئه وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده على عليه السلام واولاده وبعد فقد طلب مني بعض من اعتني بصلاح حاله على قراءته واسعفه بما تشعه مقدرتي من مقترحات امالة تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءته لما لمحت له مع عونها يحتاج اليه الغائص في هذا اللج والسالك لمثل هذا النهج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلة لسؤله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس المطهر الغروي صلوات الله على مشرفه لاتفاقه فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه والله تعالى المؤمل الارشاد الى سبيل الحق وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس الكلم جمعا لان الذي بالتاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب قيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعرة قال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى الاكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول ولا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر نحو قبلت كلمته كلاما كاعطى عطاء فان العطاء في الاصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول ثانيا وثالثا واكثر انه وضع اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا سميت زيدا رجلا ولا بد لكل لفظة يدرك من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ومخترعات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المخترع الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد به بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب

في تعريف الكلمة

على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل وعن الصوت لانه دال على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلغم ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذه الاحترازات وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تضاد لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اي كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لو دخل تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل ذاك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ بمعناه ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كل طي ويرجع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحدة من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتهما معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو تمري وعلوي ووشوي ونحو ذلك فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة ولحوق التاء في نحو ضربت فلا يجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول

وزنه الطارى على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزايد ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطارى كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان يفيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا قوله اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب بزيد ومر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في نحو جاء زيد وعمرو وفي كونهما حكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد وفي حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو وبخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة لا بعينه بلى ان اريد الحصر مع او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المص لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت بان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبر عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا نعرفه ففي جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك هو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوع قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي لانها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فثبت بدليل الحصر المذكورة حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن

كلمتين

كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم انما قدم الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما في زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تع فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على ساير الجمل الطلبية لكنه خفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب لتضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله تع وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احترازا عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا اماما يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة اماما ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على المص ان يقول الاسناد الاصلي المقصود ما ركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما ركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدأ وفي الحال وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها للتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الشرطية والقسمية فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وساير ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا او مسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب الثنائي العقلي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يتجاوز ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد ادعو الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأتى اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل احد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقص منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصب والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى في الضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه اولا يقع في مقابلته قولك قيمة الدار في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او

في معنى الحرف وما يتعلق به

غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا بد في مقابلة قولك فيها الدار في نفسها كذا ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما اي الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف محدلا لانه على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ولم يدل عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه اذا كان كذلك من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظة الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف في ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن لفظ من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذي ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دلت اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب في فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر فان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسري لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسماء الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان فيها ذلك لكن لا بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا

وكذا

وكذا في الاستقبال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا في الوضع وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسري ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي والبقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يجوز في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها فان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ويجدانه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج لصلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا للحدين الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرف الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجوبا في مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن تضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اي ان ايا تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يضيف لفظ كل الى الحد فيجعله مبتدأ ويجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا نقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليس اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث فنقصوا من المضارع الذي

في بيان الاطراد والعكس

في اقسام الاسم

في تقسيم التنوين

هو فرع فيه واحد منها فقصوه مالا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب اما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها التنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابرهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسم المثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذف من علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البنا وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجي ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المونث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شي من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المونث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شي من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله العلامة وانما لم يسقط من عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المونث وفيما قال نظر لان عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها الا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فيبقى كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة ويروى بيت امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عال بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاني مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يوتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي يصلح للترنم بما فيها من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابا فقولي ان اصبت لقد اصابا ولم يتمنع دخولها في الحرف ولو تمنع ذلك في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الغالي لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فينفتح ما قبل النون تشبيها له بالخفيفة او يكسر للساكنين كما فتح على ما يجي في آخر الكتاب وانما الحق الروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشي مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والندا بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجعة الى الاسم فيها وكذا التصغير في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هولياءكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شي موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشي الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتوكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهتهما من حيث ان التوكيد اللفظي ايضا ضم شي الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا قوله

اضربا

اضر بما عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى ارجعون البصريين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعني كون الشي مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومودب الخدام وان لم يتخصص المضاف ولم يتعرف فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الا اسما ولعدم ذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا فاعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه هو في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله الرسل قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجي مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى في الحقيقة فالمصدر هي المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسم فلا بد كرالا اقسامها كما قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع حدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او على الاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الحقين هو زوج الآخر وتقول لهما معا زوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا داب المص يورد في حدوده هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المقصود المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الآخر كما يجي وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوايل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعا اذ اصل جميع الافعال البنا على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجي في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا عن قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسما المعدودة تعديدا كاسما العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسما حروف التهجي نحو الف با تا ثا وبحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وهيدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسما المجردة عن السبب ويجي في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسما المعدودة تعديدا ان شاء الله تعالى واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجي في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسما الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما ياتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسما وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفعل بوجه قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل قال المص وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب والا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف فتوقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليمكن عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم

المذكور فان المبنى ايض يختلف تقديرا وذلك فى احد قسميه اعنى المركب منه مع العامل نحو جانى هؤلاء فهو مثل جاءنى
تض فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا اى تقدير الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما فى المقصور او للاستثقال
كما فى المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب فى جملته وهو مناسبة المبنى لا فى آخره نحو هؤلاء
وامس وقد يكون فى آخره ايضا كما فى جملته نحو هذا فلهذا يقال فى نحو هؤلاء انه فى محل الرفع اى فى موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور
فى جاءنى الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر فى آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اى يختلف آخره اختلافا ملفوظا او
مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اى اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا
تمام الحد على ما يؤذن به كلامه فى الشرح قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب فى الاسماء والضمير فى قوله
آخره للمعرب وفى قوله به لما قوله المعتورة اى المتعاقبة قوله عليه اى على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما
ويعنى بما الحركات والحروف ويدخل فى عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشئ الذى يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل
من العامل بالآلة التى هى الاعراب فهما فى الظ كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا
ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى
ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال با الاستعانة دخولها فى الآلة اكثر منه فى الموجد ولا يعترض على هذا الحد بكسر الآخر لاجل
ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذى كان على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ
آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث انتقل الى الياء والتاء لتركبهما مع الاسم وهذا تغير فى الآخر وكذا فى الف المثنى وياءه وواو الجمع
وياءه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل فى المضاف الى الياء والمنسوب
والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا فى قولك جاءنى مسلمان عن المثنى ولم
تخبر عن المفرد ثم ثنيته وكذا البواقى فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف
ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير فى نحو مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما
ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله ان يكون آخر المعرب فكذا النونان قال المص انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر
على ما نسب اليه الاندلسى على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته فى الآخر حتى يسمى اعرابا
ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدرى بقولك ما اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشئ بشئ الا
وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ايض لو ثبت الاختلاف لم يكن هو امرا واحدا ناشئا من مجموع الضم والفتح والكسر لان
كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء
فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى وانقلاب
حرف الى حرف آخر والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها
قبل فان زيدا مثلا فى حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب فى حالة الرفع فقد اختلف
اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير
انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فههنا ثلث اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المختلف اليها
اى المنتقل اليها وان كانت داخلة فى مطلق الاختلاف فالاختلافات اذن ثلثة كالاعراب فالاعراب ايض هو الانتقالات المذكورة هذا
اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الآخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده
مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوف رفعا ورددتها وقلبتها الفا فى النصب وياء فى
الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذى زيد فى الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو
المزيدين علامتين للتثنية والجمع فى نحو مسلمان ومسلمون علامتى الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتى النصب والجر
وكذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا الشيئين بعد ما كانا الشئ واحد وينبغى ان يقدر كل
واحد من الكسرتين فى نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف فى آخره ثلثة فيهما كضمتى فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا الفتحتان
نحو ان احمد وباحمد وياءان ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذ جعلنا اعرابا لان علامتى
التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف فى كل اسم ثلثة كالاعراب هو هو ولو جعلنا ايض الاختلاف تحول حركة الى
حركة او حرف الى حرف كما فهم المص فهى ايض ثلث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا فى
الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرناه انتقال الآخر
من السكون الى حركة ما فقبه اولا وهو ثلثة وقال ايض لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم فى اول تركيبه غير معرب كما

او جعل مثلا زيد اسم الشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءنى زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى
الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما فقبه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة الى حركة
لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف آخره به فانه لم ينقلب حركة الى حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون
به الاختلاف اذا كان فهلا قال العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعانى تعليل لوضع
الاعراب فى الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معانى الكلم على ضربين احدهما ان يكون فى كلمة معنيان او اكثر غير طارى احدهما على الآخر
كمعانى الكلم المشتركة نحو القرء فى الطهر والحيض وضرب فى التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها
ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمها العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعانى من الآخر لان جاعلها لاحد المعنيين واضعا
كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثانى ان يكون فى الكلمة معنيان او اكثر يطرأ
احدها او احدهما على الآخر او الاخر فلا بد للطارى ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة
دون الحقيقة وهذا الطارى غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطالب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما فى التصغير والجمع
المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنى والجمع
السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدى ومسلمة ومسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارى على الكلمة
كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى فى موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف وان كان طرأن المعنى لازما للكلمة فان
كان الطارى معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان
كان الطارى اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب اخف علامة يمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى
التى بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر فى المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم فيهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا
فى هذا النوع اتم احتياط حتى ان ما بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارى ومثل
هذا المعنى انما يكون فى الاسم لانه بعد وقوعه فى الكلام لا بد له ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة
ابعاض حروف المد التى هى اخف الحروف اعنى الحركات وجعلت فى بعض الاسماء حروف المد وهى الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو
والنون لعلة نذكرها فى كل واحد منهما ولم يجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت فى الاسماء الستة لام الكلمة او عينها
علامة وفى المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذى هو اقوى الحركات للعمدة وهى ثلثة
الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ
والاسماء التى تلى حروف الاضافة اعنى حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذى هو اضعف الحركات واخفها لكون
الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر فميز به مع
كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين
علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى فى هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر
الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما فى قوله تع وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار
مع الفعل لزوما كما فى الاضافة زال النصب المقدر كما سيجئ ثم اعلم ان محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم وكذا محدث
علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة
كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام وكذا العامل فى كل واحد من المبتدأ
والخبر هو الآخر على مذهب الكسائى والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف فى ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل
مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب
علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما
فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل
الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفضلة عاملا للجر فى ظ الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم
مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف
فى الاسم كما يجئ فى باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا
مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المضاف المراد تخصيصه او تعريفه
مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام فى نحو غلام زيد
اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من فى نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثانى فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف

في ان اصل الجر كونه علم الفضلة

الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي يكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يعملا فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هنا واما الحروف فلا يطرء على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طاري كما مر بل قد يطرء عليها في بعض المواضع احد المعنيين المتلبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيطلبك على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حال الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في باب الاسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبنا المفردات وان كانت صورة المركبات عارض لهما لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج عن عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات الخ وجه ودخ لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان يقول لا ولا تقول لام الف واما قوله تكتب في الطريق لا الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورتهما ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا تا ثا وانما صاغ على اقل من ثلثة احرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما من وقاء الضمير وكاف فتعلم انه بنى الواضع لثبوت علته فجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم تقول لا باس الكسائي والفراء اما الرماني ف رافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزم ما ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما قررنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر اخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فرافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر نحو قوله تع ايّا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمدة فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليس بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل وعلى ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر تراقع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما اكثر ما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجيء في ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتها ومفعولا ظن ووجه مشابهتهما للفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم في الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعنوا اجال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناهما اصلي لا يحتاج الى التعليل واعرابهما في نحو قوله تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال فمعلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم

قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده ببعض الياء وفتحه الاتيان

بعده

بعده بشيء من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات الكلل لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حروف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حروف مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا ولما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين واضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قولهم اعرب الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين وسمي المبني مبنيا لبقائه على حال واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والاولى كما بينا ان يقول الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمدة والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونا فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فرع عليها كما يجيء وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضم رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف يقال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف

قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب تمايز العامل الاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العوامل الى بيانه ونعني بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل فالباء في قوله يتقوم به للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المص ابهاما لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول روبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان النصب بان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد به النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل

قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا

المؤنث السالم بالضمة والكسرة وغير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعرابها المختلفة وذلك لما بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فنريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فيبدأ بالمعربات التي اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلثة كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع للثلثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا للبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة في الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المص قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وعلى ما يجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو شيء واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال وللضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني الجمع المذكر السالم على ما يجيء بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيء في بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة المجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا لانه وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لتشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة محركة بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجيء ويصح بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ووهم في اعراب هذه الاسماء الستة اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة وعينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسند هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فنقول سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة واتباع الغرض في ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال المص ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تأول المص كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في يا جل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل اخر فيها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما

لام

لام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف للدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب تدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور عليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد لا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين واكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك التلازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخرى حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب اما في نحو حر فلبس لامه حرف العلة واما نحو ابن وابنم واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء ولو فاختاروها ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لا واو ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطردا للباب في معنى حموك ابو زوجك واخوه وابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ويعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما في قوله في كلت رجليها سلامى زائدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفردات لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوفة اللام مثلهما لانه من الثني وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير لانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثنايان لو استعمل طرفي الحبل ولا يثنى في الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال للمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هاهنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان لان الالف كان جلب مثل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي الياء التي هي اولى بالنيابة

بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب
حرف فتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وفتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة
قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل واو الجمع فقلب كسرة لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع
بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فاريد دفع التباس المجموع بالمثنى بسبب
كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه الساكن
ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما
فيهما فطاريته للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها
بناء على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وغيرهم الاعراب بهذه الحروف يضعف
هذا القول وقال ابو علي الاعراب غير مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة
مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء يعرف ان هذه الحروف
كانت في الاصل حروف الاعراب معربة لم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة الاعراب ايضا
فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل
كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف
لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دليل الاعراب لا حروف الاعراب فقال الكوفيون هي الاعراب معنى القولين
سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامة
المثنى والمجموع دالة على الاعراب فذاك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب انقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين
بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة قبل الالف
والواو والياء والحروف لا بل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب
لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون
بعد حصولها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات
فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ
الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر
حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن
الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يثبت لها من تلك المعاني شيء
وانما يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ومع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع
علامة التنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون
ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رعاية لحق الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف
وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب هو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة
للحذف لعدم لزومها الكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف تخفيف بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم
والكسر لثقل الواو والياء وقلبهما حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا
نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى
الاثبات ويجوز الحذف كما يجيء في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب
امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة والحركة وان كانت مقدرة على الحروف
عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منهما بعد ما كان عوضا منهما اثبت معها ثبات
الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها لحذف التنوين وهي في نحو جاءني رجلان بافتي عوض منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين
عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض
الكوفيين انه تنوين حرك للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترناه ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا
في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب
الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوين
الاثنين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيحه

خرط

خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يحتاجان الا ثنوية واحد الا
اهدى ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى
يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا
لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما
وان جاز ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب
ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف الى
المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكأنه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب
المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى الظاهر
ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو عند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء
من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المص في امالة الالف المنقلبة
عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث وجعل اعرابا في كلا وانما جيء بالف التانيث
بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منها لكونها بدلا
من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس
اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث
فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية
ولزم حذف نونهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف
التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما
كلفظ الاثنين سواء وقالوا يجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زائدة وكلتاهما مقرونة بواحدة وقال
كلت كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما
نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كسائر التثنية
اما البيتان فالالف حذفت فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت رجليها وضمه في قوله كلت كفيه
ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا ايضا فان الالفاظ المعارف لانها وضعهما للتوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوي
كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا
زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلتا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى
قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال المص انما افرد
اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم يثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق
الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يات اول في المفرد وكذا عشرون
واخواتها وليس عشر وثلث واربع احاد العشرين وثلثين واربعين وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل
عشرة يزيد عليها عشرون ولان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما
فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف او ياء
ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر
ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما
ذو فهو داخل في جمع المذكر على اي وجه كان لان واحده ذو قال ولكني اريد به الذوينا قوله التقدير فيما تعذر كعصى و
غلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في الاسماء
المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا وحصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب
قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر
في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يحصل
في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول في باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا
في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلبت حرفا اخر اي همزة فلا يمكن تحريكها تحريك

الالف مع بقائها الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه الجي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الآخر رفعا فالاول اسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركات عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي وسمي هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركة الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصور من القاب الاعراب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاءني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما ساكنة مستعدة للادغام فقلبت ثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اوليهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف لكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سبل وقبل لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغم فان ذلك لا يجوز فيها لذا قيل في جمع ابيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سبل كهيام وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حالة نحو لوى في جمع الوى لي فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاء في صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف فان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظي في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلهذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في القسم المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاءني زيد ومررت بزيد وان تعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص كما رأيت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن ابن لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب للبناء بل لها شرط كما يجيء في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعرب اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه **قوله** غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحه وزينب و ابرهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واياه عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المص لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب

القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنها فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف فنحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا التنصيص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا باعراب المفرد اي جعل النون متعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير بمعنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها هو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء لتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الاقوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا كما ان الافعال فرع للاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قولنا وينزع الكسر والتنوين معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قويتان اذا الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يعتبر في اسم الفعل بمعنى الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ومعنى الفعل كما يعتبر في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسم على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقي حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم ومعنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه

الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل فيه معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف اه اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذلك كذا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف الحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها اشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فلان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر فتكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجيء بعد او فرع ما تبدلا عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن الخاص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا او منسوبا او شاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة له قوله وحكمه ان لا كسرة ولم يقل وحكمه ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجوه فتح فالفتح الذي في باحمد عندهم عمل الجار وهو بعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر

قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تع سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في السعة والاختيار نحو جاني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يتبين ذلك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهد وا بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا تخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذي هو يليه اي اغلالا فهو كقولهم هناني الشيء ومراني والاصل امراني وقوله قواريرا يعني ذا قرى منونا لا انا وقف عليه بالالف لان الالف ح كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تع الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب واخراه اي في هذه السورة لان اواخر الآي كالفواصل يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الاترى الى قوله خير المال سكة مابورة وفرس مامورة اي مؤمرة يعني كثيرة النتاج وقال تع والفجر ثم قال يسر وبال سجي لموافقة قل قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اي الذي القى رباعيته ورجل شناح اي طويل وحمار حزاب اي غليظ قصير فشواذ واما نحو التراقي والتغازي فالاصل فيه ضم ما قبل الآخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسياتي حكمه واما نحو يمان وشام فالالف فيهما عوض من احدي يائي النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى وياء النسب على عارضه لا يعتد بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب الى جمال وكمال وكذا بفتح التاء في التهامي الى التهم بمعنى تهامة قال ارفني اللبلة يرعى بالتهم يالك برقا من يشتمه لا يلم قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي

بتشديد الياء وهو قليل ويجيء وجهه في التصريف انشاء الله تع وانما لم يعتد بياء النسب عارضة في نحو قماري وكراسي وعواري وبخاتي ودباسي ونحوها لانها في آحادها وصيغة هذه الجموع على اعتبار تلك الياآت في الآحاد وليس ذلك اي اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع عليه مطردا الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامي وان كان باؤه الموحدة كما في بختي وقيل ان ثمانيا مثل يمان لان الالف والياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما وبقدر النسب في الرباعي انسب فيكون منسوبا الى الرباع عنده وهو السن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى الثمانية اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية الاصل العدد لا المعدود وكما يقول في صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجيء تخفيفه في باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه بتقدير الكونه بدلا من احدى يائي النسب وكذلك للياء غير الياء كما قيل في هجان وفلك وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال يحدو ثماني مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا واما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الآحاد بالعربية او عربي مفرد شاذا وجمع تقديرا كما يجيء واما نحو اكلب في اجمال فانهما وان لم يات لهما نظير في الآحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه قد في عضد جمعهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذا قال تع مما في بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد نحو اذرح في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمداين ولا تاجرانك لانهما عجميان ولا بابلم لانهما لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شد على غير القياس وجمع لا واحد له بدليل قوله شعر بلغتها واجتمعت اشدي فانت القعل وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرود جمع صراجمع صار بمعنى الملاح فهما جمع سلامة ونحن قلنا انهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الآحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد وعدم النظير فيهما عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفي التانيث اعني المقصورة والممدودة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التانيث فانه بناؤها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة وتحدوة وحجارة وخوابة وغيرها كما يجيء في باب التانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو آيس في يائس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف بقال الاسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدل الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه آخران قلنا انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول وغير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس لانت من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تضع عليها الا ان نقول كانها من صيغة الكلمة وبينهما لشدة امتزاجها بها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق كرجل سوا بمعنى رجل شيء او خروج تقديري اي خروج مقدر ويعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف تعذر سبب آخر غير العدل بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثه ثلثه بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وجاني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجدنا ثلث غير مكرر لفظا حكمنا بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثه ثلثه فقلنا انه اصله وقد جاء فعال من عشرة في قول الكميت شعر ولم يستر يثوك حتى رميت فوق الرجال خصال الا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو

بحث غير المنصرف

الحماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيبويه ان منع الصرف فى هذا العدل والوصف فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعروضه فى اربع فى نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر فى اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير الوضع المعدول عنه والفراء يجوز صرف هذا العدد اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما فى عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فهو على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جائنى القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التى هى مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى آخر فى الاصل اشد تاخرا وكان فى الاصل معنى جائنى زيد ورجل آخر رجل اشد تاخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جائنى زيد وحمار آخر ولا امراة اخرى ويستعمل اخريات فى المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جائنى فلان فى اخريات الناس اى فى الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر ولما اخرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعنى من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال آخرون وامراة اخرى وامراتان اخريان ونسوة اخر فقيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما فى الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما فى الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما فى حينئذ وكلا البناء او مع كلاله ما اضيف لشئ تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الا علاله او بداهة سابح اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو على من كون آخر معدولا عن اللام اسند لا لا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدول عن ذى اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما فى قوله تع من ايام اخر فاجيب بانه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام فى المعدول عن ذى اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما وذهب ابن جنى الى ان القياس فى اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه فى جميع الاحوال فاخر فى قولك بنسوة اخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى واخريان معدولا ايضا عن لفظ اخر الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف فى موضع نحو احمران واجمعون كاحمر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفى ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنين والمجموع معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هى معدولة عما كان حقها ولازمها فى الاصل اعنى احد الاشياء الثلثة مطلقا وانما عدل عنه لتغيره عن معنى افعل التفضيل الذى هو مستلزم لاحدها كما يجى فى باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا نفسر العدل بما فسر به المص اعنى خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا معينات لان الاصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذى كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت فى سحر على ما يجى واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو على ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على وزن فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا اجمع وقوله حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجى فى باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع فعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جائنى الرجال جمع قال والجواب ان جمعا اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى

في التكسير

فى التكسير وفعلاوات فى التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجى فى باب الجمع واما السبب الآخر فيه وفى اجمع فعن الخليل انه تعريف اضافى لان الاصل فى جائنى القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرات الكتاب اجمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجى واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى وضع تاكيد المعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا فما كان المؤكد فيه محدودا فيهما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة معينات فانهن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المص فيه وفى اجمع مع العدل الوصف الاصلى وان صار اسماء بالغلبة فى باب التوكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا اقرب لكن بقى الكلام فى ان اجمع فى الاصل من اى الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال اتانى وعبد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجى فى الاغلب الا فى الالوان والخلق والاولى ان يقال انه فى الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع فى الاصل انه اتم جمعا فى قرائى من كل شئ تفصيل لقولهم جميع نحو احمد واشهر فى المحمود والمشهور جعل بمعنى جميعه ونحى عنه معنى التفضيل كما ذكرنا فى اخر بعينه فعدل فى اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا فى اخر فاخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخرى والجواب عنه انما نحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذى هو على افعل وهو صفة فجاز جمعا كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكراتها احسن واخشن واعلى لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المص ان يذكر سحر معينا فى العدل المحقق اذ هو غير منصرف فى القول المشهور ويذكر امس ايضا رفعا على لغة تميم كما يجى فى الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجى فى الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمى بها اذا كان المسمى بها مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء نحو حطم وختع فى مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب فى مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو فى المذكر كفعال فى المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجى فى باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا ولو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوفا ما هما المبالغة فى شيوع الاستعمال كما ساوى حطم فى الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى فى نقصان بعض الاسماء المشتركة فى معنى عن بعض فى التصريف دليلا على ان الناقص معدول عن الشائع وسيجى لهذا مزيد فى اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها نفعل لا ينصرف اتفاقا نحو يا فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بنى تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذى قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجى فى اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا فى اخر وجمع واتباعه كما ذكرناهما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وجاح وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسى فقلنا هو علم مرتجل اى غير منقول عن شئ وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجوزوا ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا الى تقدير العدل فيه على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه فى كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ما لم نعلم فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع فى كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجى له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء

مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين
لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمر وزفر علمين
فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى تأبى
الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكما بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولا
عن فاعل وان احتمل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم في المرجله التي هي نحو موهب و
مكوزة ومحبب وحيوة ايضا انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحب وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس
الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب
ومكوزة فظ واما موهب فلانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو وان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح
العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك
لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح
الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فانما صرف لما بناء على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه فوعل اكثر من مفعل كما
يجي في التصريف ولو همهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر
في العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس والالزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظ وليس
كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما جيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة
الاصلية نوزن حية وجيوة جميعا فعله قوله وقطام في تميم اي في لغة بني تميم واما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر
عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ونعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنث
وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق
بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا المشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب
وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير معدولان عن فاسقة والفجرة
والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهة ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا اكثرهم على
ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم
بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم
يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه
من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان
جميع هذا القسم فيه غير منصرف من ذوات الراء كان اولا وسيجي الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف
شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع
افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضره
الغلبة فلذلك امتنع نحو اسود وارقم وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما
قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها
لقولهم لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر
في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارية بشيء وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن
الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل
على حاله المخرج لها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حال
اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المؤنث استعمال
الاصلي اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان
في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله فلا تضره الغلبة يعني ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما
في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه
كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر
اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى
لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا

قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف
العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم يصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجي وكيف
يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف
العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا اذ لا يقال قيد ادهم لكن
المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد
وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت منه ما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال الحكم
تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية
تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد
منهم باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجي فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم في او
الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب
الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكثر تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا
نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه
ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سود او معنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد
اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع
صرف احمد المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو
ابطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف
باقيا فيها قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اي ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا
في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو ايم افعى بل توهم انه موضوع للوصفية لما راوا انها للحية الخبيثة الشديدة من
قولهم فعوة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد
قيل في الذرع جدلا لانه مؤنث الاجدل وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهم تحقيقا ولنا ان نقول
صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة
والجدل طائر اذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول
رايت عقابا لا يقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا
كما اشار اليه المص واما منع صرف مثله فغلط ووهم قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلثة
فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف فتحتم التاثير بلا شرط
للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام السببين ويريد بتاء التانيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف
هاء ونحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء
للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه
ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فلا يؤثر من دون العلمية بدليل
نحو امراة قائمة وفي قائمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالمحلل لم يجي الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا
على ما ذكره المص حاصل ذلك الخلل ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات نقول في قائمة قائم فلم
يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجي لهذا المعنى في الصفات والاسماء
الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة
وغرفة كما يجي في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان
فيلزم التاء بسببها امثلة عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان
التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عائشة في الجنس ليس موضوعا مع
التاء واذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير
الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف اذا استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل واسطاط

نقالوا جبرئيل وجبرائل وجبريل وميكائيل وارسطو وسطاليس ونحو ذلك وثقل لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بالبس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمى فالعب به ما شئت واما الزيادة فى الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث فى نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث فى نحو غرفة والف الالحاق فى نحو معزى لم يجز زيادة مثلا لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم فان افادة الزيادة معنى آخر وان لم يقع لفظ العلم بذلك العلم على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كيائى التسبة وياء التصغير ونون التمكن نحو هاشمى وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما فى الزيدان والزيدون على ما يجىء فى باب الاعلام فان قيل فلما صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل فى نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء فى الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى وضعها على اللزوم وثانيها ان يكون التاء مقدرا وهو الذى سماه المص بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر والالف لا يقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا يحذف حتى يقدر ولا تؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حايض منصرفا مع التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجىء وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظ وشرط الظ العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظ متحتم التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كثبة علما لان العلامة ظ واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسده فى اللفظ حرف آخر وهو ما كزينب والا ففيه الخلاف كهند كما يجىء وما يسد مسده الحرف الاخير فى الزائد على الثلثة لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة ولا يزاد ثالثة واما نحو بنت وشاة فمحذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدم فان تصغيره قديمة فالمؤنث بالتاء المقدر حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة وسميت به او مؤنثا حقيقيا لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط او لا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم فى اسم امرأة او غير حقيقى كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول فى جمزى جمزى وحبلى حبلوى ولا تقول فى جمزى الا جمزى كما لا تقول فى جمادى الا جمادى وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند فى جواز الامرين نظرا الى ضعف السادس مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقى فلا خلاف عندهم فى وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لطريان التذكير فى الوضع الثانى على ما ضعف تانيثه فى الوضع الاول فعلى هذا تقول فى تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسمى بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شىء وذلك اذا كان ثلثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل واسم سيف مثلا فلا خلاف فى صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوى والعلمى وظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فيهما كهند ودعد وكذا الثانى كيد اسم امرأة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجىء وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلثى الساكن الاوسط كما يجىء لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع وظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمى به مذكر حقيقى او غير حقيقى يعتبر فى منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمى به مذكر تركها المص احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه فى الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه فى الاصل شخص حايض لان الاصل المطرد فى الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعمل وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذى سمى به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل

بل يجوز لنا ان نأولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد ولا التذكير الحقيقى فى نحو نساء ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله فى تسمية المذكر به وذلك لان اسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمى بها مذكرا جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمى بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعنى سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زائدا على الثلثة كجعفر فلا كلام فى منع صرفهما لظهور امر التانيث بالطرآن مع ساد مسد التاء وان كان ثلثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطرآن وابو زيد وعيسى والجرمى يجعلونه مثل هند فى جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرفه نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اى تاثير المعنوى والمراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اى اذا سمى به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان آخر حروف الزائد على الثلثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور وليست ايضا سببا فى الثلثى الساكن الاوسط كما يجىء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث المعنوى قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمى به مذكر اى بالمؤنث المقدر تاؤه فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث فى الاصل بسبب تقدير علامته فزيل التذكير الطارى فى الوضع العلمى ذلك الامر الضعيف الا اذا اسد مسد علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة الا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون تاء مقدرة وسيجىء ان العجمة لا تاثير لها فى الثلثى الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان الباء قائم مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلاد فان كان فيهما مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام فى منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا فى صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف فى القبائل بتاويل الاب ان كان فى الاصل كخندف او القبيلة وفى الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما فى ثمود وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتمى ابو اليقظان وعاقر العلى وعروا ويصفونه بلفظ بنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يأولون اسم الام بالحى فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتنى قريش مصروفا اى اولاد قريش قال الله تع كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما فى قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تع كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحى وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مأول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرأت هودا ان جعلته اسم النبى على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية فى الاصل نحو ان ينصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظ ويجىء بسط القول فيها وفى اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السور او غيرها فى باب الاعلام ان شاء الله قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لم يحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة فيمنة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عند حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل فى اجمع واخواته تعريف الاضافة فى منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف للدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية

في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى نافع راويه عيسى لجودة قراءته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي مانعة للام والاضافة منعتا معها لجاز ان يمنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم بعد ذلك غايلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطرد وعليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبرزج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرف كلجام علما ففي العجمة على ما قال المص الشرطان معا واجب العلمية في العجمي مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو لمك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعنيين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المونث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي يتحتم بكونه ثلثيا ساكن وسطه او تحركه يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمي اذا كان ثلثيا ساكن الوسط جايزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يوثر مع تحركه وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غره تحتم منع ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلثة في التانيث المعنوي واما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة لها مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لملك لانه اسم ابي نوح ع قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجي في التصريف في باب الجمع نحو قوله انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان ادغم احدهما في الآخر او لا كمساجد ودواب او ثلثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر وحسان مع ان كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء قد يقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قيل ولا يلزم منع ثمان ورباع وخراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والموثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع

على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجي في باب الاعلام فعيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا ككثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل الموثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمي جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابانين جبلان فروعي مع العلمية مع التثنية فهما وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص في الصفة يفيد الاطلاق فتنافيا فنقول الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ما فيه الوصف لا بد فيهما من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم على معنى وصاحبه وصفية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع منقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانئا لتهنئا وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي يقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالفرد مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرف هاني ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاسود بالاحمر وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح لمحا خفيا ويومى اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم تعتبر وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصد الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في موضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم تلمح فيه معنى الجمعية وفي حاتم اذ لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيريد عنده في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله سراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال غنى فارسي في سراويل رامح واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه في منع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب ابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطها ايضا العلمية واما الصيغة فليس سببا بل هي شرط السبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه من الصرف لا لسبب بل لموازنته غير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كامل لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع

سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمداين في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة وهي ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لآلة مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجموع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منه التواق وشراذم بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيهه بالاجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار خراب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت حمار خرابي وخرابيا فنقول هو جمع خرباء اي الارض الغليظة والجمع الخرابي كالصحاري بالتخفيف قوله ونحو جوار اي نحو المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال آخر سماه الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخرى تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو في حكم الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء للاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد ثم لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعية الكسرة له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشهى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الالف احوى المنون ثابت تقديرا فهو وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوف ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والحركة مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا وادواى بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجيء منه خلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله فيها لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورأيت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون لها الصرف وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه كاحيى والمحيي

في غير المنصرف

ونساء منها الحذف نسيا كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة ماله على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطا فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا بعد خلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الاصح اذن مراعاة البنى الاول على ما يجيء في باب المبنيات قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زائدي حمراء معا وكون الزائد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وحجتهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حروف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام السببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا يقوم علتين قوله ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قولنا وصفة فانتفاء فعلانة عطف بالواو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المص مثلا كما يجيء في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو

على هذا الوزن وضعا في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب او لا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم في فعلان صفة لم يعلم هل استعمل منه فعلانة او لا وهل وجد له فعلى او لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيشة من حزن ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو حسان وقبان فمن اخذهما من الحسن والقبن يصرفان واما من الحس والقب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت باصيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اصيلان ومن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرف قولك الله رحمن رحيم نحو الشرط اذ لم يجيء رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجيء رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل مختص بالفعل كشمر فان هذا الوزن اعلم ان فعل مختص بالفعل ولم يات في الاسماء الا اعجميا نحو بقم وتخصم لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر ونرجس جواص لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونرجس اعجمي ونحو تنضب وترتع واعصر واصبع وتدرا واثمد من الغالبة في الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله ع ان الله نهى عن قيل وقال وقولهم لطاوبلتقر ولاخرنوط لنوبطه عنا فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دأل والذي يمشي سريعا واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دئل والتغيير لدلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ما قيل الشن منه ما لو اسمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايفع لكونه ملحقا بجعفر كيهيد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما البب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا عن جمع لب والفك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع قول المص او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اى يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذى حمل المص على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الاسمى اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثانى انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف عنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلثى ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلى فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلثية كاخرج واذهب لان كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب احال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى قال ويجيء افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلثى قليلا كاشمم والجم واثمر ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلثى ايضا في القلة نحو ابدع وافكل واربب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ويجئ من كل ما يجئ منه افعل التفضيل الاسمى فافعل التعجب الفعلى والذى جاء في فعل يفعل مفتوحى العين وفى فعل يفعل بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب احمد زيد على افعل فعلا اذ لا يجيء من باب غير فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجيء في التصريف انشاء الله تع لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلى ليست بظاهرة وقال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدى فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الآخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل لكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قائل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة مناسبة في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل

متصرفا الا وله مضارع ولا بد للمضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا يكون كاربب وافكل وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان الزيادات ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما تجر هذه الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى الاصلى السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا الالحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء وهذه الاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهور من اعنى النرجس على وزن نضرب وترتب على وزن نقتل واذا غير وزن الفعل كما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تجر وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كتقل ويبع ويخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلثى متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة ولو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجارى مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بيقل ويخش جائنى يقول واخشى وكذا في المسمى بقل وبع جائنى قول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقيل وبيع وعدا وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفائت الاصلى تقول جائنى قيل وبيع وفى قل وبع وخف جائنى قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو عند سيبويه يعتبر ايضا بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمى بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن العلمى الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذى لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب في الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وحاتم وجعفر اعلاما واعتبر عيسى بن عمر شرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى والجواب انه ان كان علما فمحكى لكون الفعل سمى به مع الضمير فيكون جملة كتزيد في قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اى انا ابن رجل جلا امره اى انكشف وجلا الامور اى كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجمل لا يقدر الا بشرط نذكره في باب الصفة وما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم من اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد يعنى يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم والثانى ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفى موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابى على والجزولى والسبب الثانى عند ابى على شبه العجمة وعند الجزولى وعدم النظير في الاحاد وليست سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلى فيكون اذن نحو ثمان ورباع علما منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضى ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يبلغ سببا فيقول جمراعا ما سببان الثانى من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو على واكثر النحاة يصرفونه والا لوصف بالعلمية وزوال العدل يبطلان معنى العدد وذهب الجرمى وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافى بين العدل والعلمية بدليل عمر واما الحزوجع

علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا كُتَع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اُخَر وجُمَع وكُتَع اعلاما اذ العَلَمِيّة وضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم تتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عُمَر وزُفَر وكُتَع عندهم بخلاف والثاني وهو كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرط فيها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع من التاء فتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مرّ والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا يجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان يجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما ينصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للألف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوجد بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فُعَال او مَفْعَل او فُعَل او فَعِل او فَعَال كثُلاث ومَثْلث ولُكَع وسَحَر وامس عند بني تميم وقَطَامِ عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الأقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذا منقولا فما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل لتمشية قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دُئِل ويمكن ان يقال في إِصْمِت علم المكان القفر اذ اصله اُصْمُت بضمتين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير وفيها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه العدل والوزن فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرناه كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي تجيء لغيته لا لاجل العلمية قلنا في ثُلث ومَثْلث بابهما لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث ورب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا منع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيجيء تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اُخَر وجُمَع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالاولى الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت به قبل التسمية به لكون المراد به سَحَرُ يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فلانه لا يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد هو عدم النظير في الاحاد وشبهه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كاَرْنَب وافْكَل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي يحمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرهما قبل العلمية ومن

صرفه قبل التسمية به صرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرف الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركبا خر جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحراء او معدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فوله موثرة حال ومفعول يجامع ما ونعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر والذي استثنى منه لفظة ما بعد استثنائها اي لا يجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء هي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكونا معها لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكم الكلي بكون كل ما فيه علمية موثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية الموثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية الموثرة واما بيان تضادهما فيما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما ان كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت لان كلامه في العلمية الموثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية موثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان معدولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يوثر فيه العلمية الطارية كما في حمراء وسعدى مؤنث اسعد علمين بلى لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين فيها غير معينين فيكون للعلمية تاثير بكونها احد الثلثة الموثر اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريان العلمية اذن على العدل والوزن كما في نحو اصمت على ما مر والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبارا للصفة منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف الاحمر المنكر فذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع أحمر على حُمْر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي في التسمية كما لو سمى مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي تاويل كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمى مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وغليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمى باحمر اسود واشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط

ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من اللبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف تكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامته للوصف اعني من بخلاف باب احمر لعريته عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية ولم يجئ عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزيل الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سميت بجمع المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغرت بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج اذا سمي به واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما يقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلئ تحيلئ فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستأنف ومن ثم قالوا في تصغير ادور ادير غير مصروف اعتدادا بالصفة العارضة في التصغير الى هنا قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير الى هنا لكونه مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض نحو مثنى وثلث لكونه وضعا مستأنفا فلا ينصرف ادير مع تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حميزة في تصغير حمزة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما تخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل الا تغيرهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب الفه مما لا يقلب تبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذف لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذفوا الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فيترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول اولى قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر

فيجوز مطابقة المبتدا له كمطابقته للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ونعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية كالابتدائية والخبرية وما يجري مجراها فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدا والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس اذ دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعني به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور والمرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك او في الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او في الاصل كما في حد الكلام فكل خبر رفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت زيد ان قيل فالمبتدا في قولك قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل والى اشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند اليه الفعل على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قائم ابوه لوقوع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل ان الموجد للاعراب انما هو المتكلم لكن النحويين جرى عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقصود في المعرب لا الى المعنى المقتضي كما قالوا في المضاف انه العامل لا الاضافة وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر فذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء بمفسر فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يحتاج اليه الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد

بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادّى اليه الكيل صاعا بصاع
ويجوز التاويل ورب الجزى واصحاب العصيان وبقوله الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز
ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا وكذا يقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول
الاول قبل الثانى وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجئ فى مفعول ما لم يسم فاعله ويقبح نحو اعطيت صاحبه الدرهم فلة ضرب غلامه
زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باخيه
زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه فى المسئلتين قوله واذا انتفى
الاعراب لفظا فيهما والقرينة اوكان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب
تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما
اى الفاعل والمفعول به الذى دل عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة
الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لمانع والقرائن اللفظية
والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجئ فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلى
والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر فى تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل
نحو ضربت موسى حبلى واتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف
المرتضى المصطفى صلى الله عليه واله ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان
المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او ضميرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا
فان قيل ففى المثال الذى اوردته اخيرا اعنى ضربتك صار الذى هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء
فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب الاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف
ضربك وذلك انهم لا يجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف
نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم
المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان
من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اى مفعول الفاعل نحو
قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغى ان يعرف ان انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب
ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية او غير ذلك محصورا فى المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك
المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة فى عمرو اى
ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو ففعل الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا
الا زيد اى مضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير
عمرو ايضا وكذا فى نحو ما جاءنى زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا
تبين ان ضرب زيد فى قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان
يقدم عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا
يجوز واما ان يقدم عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيد مستثنيان معا والمراد ما ضرب
احد احدا الا عمرا وزيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو فى الاصل المسئلة اعنى ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير
المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون فى الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا
نحو ما ضربنى الا زيد وكذا يكون فى المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربنى الا زيد اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين
فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد فى الفاعل وما ضرب الا زيدا
وما ضرب احد الا زيدا فى المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا ابقى المستثنيان غير
محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ
يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على
عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان
لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول فى البدل ما سمى احد شيئا الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا

فقال

فقال ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين
يكونان بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد
عمرا ولو مثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا
وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا
او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيد او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا
كالواقعين قبل الا وهو يضعف عن استثناء شيئين الا على وجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما نريك اتبعك
الا الذين هم اراذلنا بادى الراى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نريك اتبعك احد فى حالة الا اراذلنا فى بادى الراى
اى بلا روية قوية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الراى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز
فيه ما لا يجوز فى غيره وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد
ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا
زيد الظريف او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك وابيك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى
من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى الا زيد بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعل
الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول فى الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى لم تعلق
بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس فى الحيز الاجنبى عن عامله اذ قولك اذ لم يبق
الا الموت معمول رابيك وضاحكا معموله الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة
امامرفوع او منصوب ولا يكون الا فى الشعر كقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتهى
يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمروا له عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهى باب الامير كارها و
والكسائى جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا اولا كما فى
قولك ما مررت الا راكبا بزيد فى الشعر او فى غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الانبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب
فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما
ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت فى اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد
الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان فيما ضرب زيد
الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناها يعنى ما فى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين
ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمرا وقد خالف
بعض الاصوليين فى افادته الحصر اسند لالا نحو قوله انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد فى الجزئين
التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا للمعتق كقوله لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد قوله فاذا اتصل به ضمير مفعول
او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل
عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب
زيدا غلامه اذ لو قدم منه لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغى ان يكون عند الاخفش وابن جنى كما تقدم وكذا
الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا نقل
ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لم يبعد لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول
انا الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او
معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى ما ضرب زيد الا عمرا
فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا انعكس المعنى ولو قدمته معها
لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اى كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل غير الضمير
المتصل وغير الضمير المتصل ما ضمير المنفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير
متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
فى مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين
استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا اى يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة

سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى
ومن ثمة قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان زيدا فان الاولى
نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات وايض فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاصل تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر
زيد قام بلى قولهم الاحظية فلا الية برفع خطية من باب حذف الفعل بلا خلاف فيه ان لا يتفق لك خطية من النساء فانا
لا الية اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكن خطية
فلا اكون الية قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايض من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايض هنا مقدر مدلول
عليه بلفظ المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكانه قال لما قال ليبك يزيد سأل سائل من
يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤل في الاول مصرح به والبيت للحرث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال
بكيته اى بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع
الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكفي برايحة الفعل اى يبكيه من يضرع
ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي في المعنى والمختبط الذي
يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصي ليسقط ورقها مما تطيح اى يذهب
ويهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اى ذهبت به ورميت به ولا يقال المطوحات ولا
المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل ماء دافق اى ذو دفق يقال
طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط
اى يسأل من اجل اذهاب الوقايع ماله وما مصدرية او بيبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى
التي اى لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر
هائلا لتصويره للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انما
جوازا ووجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف حذفا جائزا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر
لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير
ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود
منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم
بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا
على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين
من نحو لا تجزعي ان منفسا اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفسا اى ان هلك منفس او ان هلك منفس وهو
مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا
زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوع
للثبوت والتحقق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى
الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونا معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو
قوله تع لو ان الله هداني اى لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل
نعم اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف
الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد
المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا
جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم وحذف
الجملتين بعد حروف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية
نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا
او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايض اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت
واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اقل المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما
قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك ان المضمر المتنازع فيه يجوز ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه

والاهم

رجل نهيك اى شجاع لانه نهيك عدو اى تبالغ فيه

الورس نبت اصفر يكون باليمن تخذ منه الغمرة للوجه يقول منه اورس المكان واورس الرمث اى اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من الشواذ

اى يحذف

الخلال جمع خلة بفتح الخاء وهي الخصلة وهذا اللفظ اذا كان مفتوح الخاء معناه الفقر والخصلة واذا كان مضموما معناه المحبة واذا كان مكسورا معناه بطانة الغمد وقيل غلافه شرح مقامات

يقال لفلان منفس ونفيس اى مال كثير

كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع
هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايض من باب التنازع على الوجه الذي لزمه البصريون وهو ان الاول
اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والعينية فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو
الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو اعني زيدا
وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فيما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من نحو ما ضربت وما
قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فينصبر الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط
باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا
انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون خاليا عن العمل في
المتنازع وفي نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع
اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة
عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الضمير باينابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون
ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا
هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند
الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريون ايض في هذا المقام
متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذفوا حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثاني
عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجيء مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا
منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني
او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو وقفت وقعدت بك فعلى
هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت
وبك مت وقعدت فقول المص ظاهرا غير وارد مورده وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما
اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اى التنازع اعلم ان العاملين في التنازع
على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو
ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا
ولم يذكر المص هذا الثالث لانه يلتبس بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية
وتنازعا ايض في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت
زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازعان
اى فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين
لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يلتبس
من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اى البصريون
يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايض كذا والكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما
اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايض لو اعملت الاول في العطف
في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما
خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى
لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم
قوله الاول اى اعمال الاول قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظ دون الحذف خلافا للكسائي وجاز
خلافا للفراء وحذفت المفعول في الاول ان استغنيت عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار
البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو
ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فيقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا

فيما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر

وبك قمت وبك قعدت

قيل فيه بحث لان الاختلاف انما يتاتى في المتاخر لا في المتقدم لان الاول اقرب اليه لاني المتوسط لان العامل في الاول قد تسلط عليه ولا مخالفة للاصل في الاول مع تساويهما في القرب واتيان الاول بلا هيئة

كان في بعض النسخ وحذفت المفعول كثيرا هنا واعادة التنازع بعد لان يشرع عادته

ضربناني واكرمت الهندين ضربني واكرمت الهندات ويلزمهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول
حذرا من الاضمار قبل الذكر فحاله كما قيل فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع
من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني
واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المص عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني
اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا
للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين
التامين على اثر واحد مدلول على فساده في علم الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتي بفاعل الاول
ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جيئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية
مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم
البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت
الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول ووافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف
هنالك ايض كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف
في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته
واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب
علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي ك ن
المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت
زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايض اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف
والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة
لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال
ولا يحسبن الله الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على
غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لما امتنع الاضمار نحو حسبني
وحسبت زيدا قائما لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل
فليجز فيه ايض الاضمار قبل الذكر لمشاركة الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار
قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبني
وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر التبريزي في هذا والحق ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا
سيما اذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما معمولا حقيقيا لعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون
حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية ويقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت
وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات بضمير الفاعل في الثاني
على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على اعامل
الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار
فيكون ضميرا بارزا ولا يحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب
الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يتراءى ذلك المطلوب للابعد
الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما
اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول
في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله تع آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار
اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القران على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا
ان يمنع مانع من الاضمار فيظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه
مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا فان الضمير لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعول حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق

المفعول

المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب تخالف المعود اليه وهو
منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه تخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار واجب اضماره هذا كلامه والكلام
على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلبس المخالفة
بينهما قال تع فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما
اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت
وحسبني وحسبتهما اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما اياها هندا قائما وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل
والمعمول وفي بعضها بين المبتداء والخبر في الاصل قوله وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى
هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة
اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايض لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال
الاول مع انه لزمه شئ غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر فيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء
اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر
اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان
لو تنفي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال
منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا
دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان
من باب التنازع منقول اوله ولو انما اسعى لادنى معيشة وقوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة
فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف
عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه
في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول
ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد
ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا
فان قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي بذلك
لانه قد حصل الي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تع يقبض ويبسط اي له القبض
والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك
الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مؤصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم
انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمروا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل
الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمروا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال واعلمته ذلك قصدا
للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم
السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني
وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم
هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت
والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضُرِب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل
الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له
قوله الى فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم افعل وافتعل واسم
استفعل وفعل وفوعل وتفعلل وفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل
ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد بسبب
الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمروا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمروا فاضلا والثاني والثالث مفعولا

علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف
او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندنا وابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لم يتصرف لزوم
نصبه على الظرفية او بجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه
الا ان اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تع يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ
وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تع وتبين لكم كيف فعلنا
بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم اولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائي والفراء
من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من
عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر
كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل قوله الا انه مسند
اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرو وافاعجب
مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما
يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابة عن الفاعل
اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه
~~يجوز قياسا نيابة عن الفاعل معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز قياسا نيابة~~
عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان
مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اياك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهكذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في
نحو قولك اعلمت زيدا اياك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام
الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمت
زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم
يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تع افرايت من اتخذ الهه هويه هذا مع انه لا شك في هذا كله ان قيام الاول في علمت واعلمت
مقام الفاعل اولى اما في علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصقبه واما في اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة
الى الثاني والثالث لانه عالم وقيام الثاني في اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا يلتبس مع لزومه مركزه نحو اعلمك زيدا ابالك
قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات
الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث
المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا لا بد له المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور وليس من ضروريات
الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم
لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع انه مع الواو
التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى
ليسا من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها
وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد
المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات
هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه
واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك
الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول بشرط تقدمهما
على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر
المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر
المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن به اي استحسن قيامي ويشترط في المفعول
المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج
الفعل اليه ليصيرا معا كلاما ولو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغنى بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال

ضرب ضربا او الضرب الفلاني ولذلك قال المص ضرب ضرب شديد وكذا يشترط الفايدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال
ضرب شيء ولا جلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء المعلومة من الفعل ولا فايدة متجددة في ذكرها ويشترط
في الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم
في غير الملفوظ به مع القرينة نحو اتيت في دار ضرب اي ضرب فيها وقوله تع كل اولئك كان عنه مسؤولا عنه مرفوع المحل بمسؤولا
المقدر المفسر بمسؤولا الظاهر كما في قوله تع وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسؤولا المفسر ضمير كما كان في استجارك
المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد
المفعول به فساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف
ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان
يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى اختياره قوله والاول من
باب اعطيت اي مما له مفعولان اولهما ليس بمبتدا وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد
عاط اي اخذ والدرهم معطو وفي كسوة عمرو الجبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره قوله ومنها المبتدا والخبر فالمبتدا هو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم
وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدا اسم مشترك
بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجمعهما في حد فحد
المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمص العوامل اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهي
كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك
زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على
محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف
الزايدة التي لا فايدة فيها الا التوكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو
المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال
هو ان ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزايدة فاسمها اذن ليس بمجرد عن العوامل اللفظية وهو مبتدا والا لم يجز الحمل على موضعه
بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل نحن لا نحمل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه مخرج اذن هذا
المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد
لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه
لا يصح فيه دعوى التركيب صيرورتهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تع سواء
عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ءانذرتهم مبتدا تاويلهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه
ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم
تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة الخ هذا
هو حد المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايض في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف سد فاعله مسد الخبر وليس
بشيء بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى
كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايض لا يصغر
ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
قوله رافعة لظاهر احترازا عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ونريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن
سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد
حرف النفي والف الاستفهام نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش
والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجوزون
في نحو في الدار زيدان ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ماسوف على الزمن
ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم
لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك وخطيئة يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدات لا اخبار لها لما فيها

من معنى التقليل الذى هو قريب من النفى
من معنى النفى فيلزم الصدر ورب عند ابى عمرو مبتدا لا خبر له كانه قال رجل لما فيه من معنى التقليل الذى هو قريب من النفى كما يجى فى باب حروف الجر يجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال فى ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام او دخول ما لا بد من تقدير ها فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك فى شئ بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح تقدير ها فعلا معهما واما العامل فى المبتدا فقال البصريون هو الابتدا وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ واعترض بان التجريد امر عدمى فلا يؤثر واجيب بان العوامل فى كلام العرب علامات فى الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعنى عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشئ لخصوصيته فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه فى المبتدا الاول وتجريد الاسم لاسناد الشئ اخر فى المبتدا الثانى وفسر الجزولى الابتدا بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمى فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشرى والجزولى هذا الابتدا هو العامل فى الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسى عن سيبويه ان العامل فى الخبر هو المبتدا ويحكى هذا عن ابى على وابى الفتح وقال الكسائى والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا فى حد العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف فى ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدا الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير فى الخبر الجامد ايضا كما يجئ

قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اى ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها فى الافراد جاز الامران كونها مبتداء ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فقوله الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفى اما ان يكون مفردة او لا فان كان مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفردا او لا فالمفرد المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التى ما بعدها غير مفرد مبتدا لا غير ما بعدها فاعلها والتى ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائما الزيدان وا قائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل فى المبتدا الثانى تجريده عن العوامل لاسناده الى شئ اخر وعلى ما اخترنا فى حد العامل يرافع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثانى والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدا الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج للمبتدا الثانى قوله واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار انما كان اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظى اعنى العمل والغى الامر المعنوى اعنى تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارى والاعتبار بالطارى لا المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم فى نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل فى الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل فى العمل وقيل انما قدم الفعل فى الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاردوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم اخر قوله ومن ثم اى ومن جهة كون اصل المبتدا التقديم جازت هذه المسئلة يعنى ان قبل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير زيد فى داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها فى الدار اى امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير فى صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغى ان يجوز هذا لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضى ان يذكر المص ههنا المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التى يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التى يصح تنكير المبتدا قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل فى الدار ام امراة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفى الدار رجل وسلم عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد فى الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل التخصيص بالحكم فقط كان بغير الحكم تخصيص فيكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته ونقل ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين شئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم فى المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما فى الدار

من مخترالفعل لا يدخل نواسخ المبتدا عليها لما فيها

للاسناد ويكون معنى الابتداء فى المبتدا الثانى تجريد الاسم عن العوامل

دون

جاز لك ان تقول رجل قائم فى الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة وكذا فى الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل فى الدار ان قام رجل فى الدار ولا انكار ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة فى كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله المتقدم عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجئ فى بابه الثانى المبتدا الذى هو فاعل فى المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب شر ما الجاك الى مخة عرقوب الثالث المبتدا الذى خبره ظرف وجار ومجرور والرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام ارجل فى الدار ام امراة وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار وامراة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما ارك الا وشخص يضربك والسادس بعد اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب عن نحو قولك رجل فى جواب من جاءك اى رجل جاءنى لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت فى حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المص فى التعجبية وفى نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان فى المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن فى تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا ان الحكم ينبغى ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان التخصيص فى الصورتين حاصل فظهر بما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر فى نحو فى الدار رجل لا يجدى ايضا واما قوله فى ارجل فى الدار ام امراة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم فى جواز تنكير المبتدا لجاز الابتداء باى نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص فى المبتدا عند المخاطب على ما ذكر ولو كان المجوز للتنكير فى ارجل فى الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما فى الدار للزم امتناع ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار وامراة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعلم شئ اخر ههنا يتخصص به المبتدا قوله وما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة فى سياق النفى يفيد العموم فقولك ما احد عم جنس الانس بحيث لم يبق منهم احد وفيه نظر وذلك ان التخصيص بجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه واما اذا بينت ان حكمى على الواحد حكمى على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا يحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشئ وقد اضطرب قولهم فيها فاختار الاندلسى ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط فانه اذا تقعت بالابتدا ودون الشرط فانه اذا تخصصها ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفى الدعاء كان الناس ثقتى ورجاءه فانت ثقتى ورجائى وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا فى حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله الفعل مقدر او مفعوله او للظاهر فقولك من قام قمت اى ان من قام اى ان انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اى ان من ضربت اى ان انسانا ضربت فهذا مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اى ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما فى نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعل وكذا كلمات الاستفهام وقوله فى سلم عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه فى حال النصب غير مطرد فى جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك لان معنى اويل الهلاك ولو قدرت بضا ويلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان تقول تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب المسند اليه وانما تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم والمبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انحزل ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدا القصيد وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع الاول تذال مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلم لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وقلت سبحان الله لمعنى

قمت

سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت فقول سلام عليك فعلى ما فسّر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلّمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلّمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث فلما قصد دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدث فرفعوا سلام وكذا اصله ويلك لك هلكت وبلاء اي هلاكا فرفعوا بعد حذف الفعل نقضا للغبار معنى الحدث فتوكّروا الخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما توهموا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا ففي قولك ان زيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لان الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا معنى ولا فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود وصفه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير لديه في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بجيد اذ كل موجب يتهيا رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فبشرط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب نسيت وثوب اجر او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما يتقدر بمفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في الخبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في موضع جاز قياسا كقوله تع الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظة الاول قال الشاعر لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر بحر منتى واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدا قال ويجوز زيد قائم ابو طاهر اذا كان زيد مكنيا بابي طاهر قال الله تع ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم ومنع بعضهم غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو زيد اسد واجه امّهاتهم ارتفع او تفاعله ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشيء الشيء لا توجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه

المبتدا وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تع فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا وللمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما اقدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تع ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف وموصول او مبتدا او ذي حال او حرف نفي فانه يجوزان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله تع ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله احقا بني ابناء سلمى ابن جندل تهددكم اياي وسط المجالس فلاعتماد الظرف فيه الهمزة وقيل انما عمل فيه ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انهما لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدا اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتدا ايضا اذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدا حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض المضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدا وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يكون على اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اي حوايه الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب لليلة قال الله تع ليس لو فعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة ويكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اي ليلة الليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه فائدة للتخصيص حصولها

زمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى لشرط واحد وثم ثم ننظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره
وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لاسيما مع التنكير المناسب للخبرية
ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون
صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب خلافا للبصريين والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان
الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوه في المنكر للعلة
المذكورة وان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما
او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة ويجوز رفعه واما قوله تع الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى استعداد له حتى كان
افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان اولا فان كان غير متصرف نحو
زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب في دارك مني يمين او شمال
وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو
مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد
خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاجرتيل اما مهلا خلافا للجرمي
وساير الكوفيين غير مكان واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا
عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوز رفعه في السعة والمراد تعيين المنزلة من قرب وبعد قال ولا يستعمل منه الا
ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكاء زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان
مجلسك ومكان متكاء زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب والبعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب
اي مهان ومقعد القابلة اي قريب ومقعد الازار ومقعد الخاتن وهي مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذويب فوردن والعيوق
مقعد رابئ الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياسرين فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كيلا يخونوا قال
بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا
فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان
الظرف في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي
الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة والبعيدة نحو دارك مني فرسخ
وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق
بمدلول الخبر اي بعيدة مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت اليه يدي لما نلته وهو مني دعوة الرجل
اي ذا صاح الرجل تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري
خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا ويوما وليله فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات
مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في امتلاء
الاناء ماء مالئ ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا انملة دنوا تاما كما قيل في قوله تع ورفعنا بعضهم فوق
بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك وهما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك
فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمر واذا دخلت من وجب
الرفع على الخبر في الظروف التي بعد المجرور ولان التمييز فضله وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري
من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز انت مني فرسخين بالنصب ايضا على ان مني خبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين
حال اي ذو سير فرسخين او منصوب على الظرفية اي فرسخين اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله عم سلمان منا واعلم ان
نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصريين اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا
مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا
اي مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون
نصبها على ما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو اولى اذ خروج الشيء عن معناه
خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم
اي قبل ذلك يقوي مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما
في الاصل مصدرين بمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليوم

الاغتباط شادشدن

ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما
اليوم بالان كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الان فمعنى اليوم الاحد اي الان الاحد والان اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا ولنذكر
طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا او لا فالاول اما ان يتحد به
معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما للمساواة في معنى كقوله تع وازواجه امهاتهم
او لحذف المضاف من المبتدا او الخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت
حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تع ولكن البر من امن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا نحو ولكن ذا البر من امن
وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه يخلو عن
معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغيير كقولنا انا ابو النجم وشعري شعري
اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء اخر كما يقال مثلا شعري مليح ونقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال ارفوني وقالوا يا خويلد لا
ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق يحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي غليظ وكله
ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدا موخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يحمله خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد
اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن
فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله فالجامد كله على هذا يحمل الضمير عند الكسائي لكنه
لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجز على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا
ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد
المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيك زيد مكرما انت
او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا
نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار انشاء الله تع قوله واذا كان المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام
نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه قوله من ابوك
مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم على خبره
والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في
مثل هذا المقام من قام وما جاء بك وايهم قام ومن فيهم قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى
الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام بلا مغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك
المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى ذي الشرط
او الاستفهام يجب تصديره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والاسم بجر هذه
على ماله الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين مع
قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف
ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت
تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنى اشتارته ايد عواسل اي
بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قولها وكان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم
اشتبه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدا بالبدل من الضمير
او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملئكة او بقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تع ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله
واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدان مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخر الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني
فله درهم نظرا الى الاصل لفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق ادائه صدر الكلام ويجب
ايضا تاخر الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا
في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخر الخبر اذا اقترن المبتداء بلام الابتداء
نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا
له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان نحو عندي انك قائم وجب تقديمه هذا
بيان لوجوب تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو
زيد من ابوه اذ الاستفهام وساير ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني

نحو داري منك فرسخان اي بعيد داري منك فرسخان او داري ذات مسافة فرسخين او يكون واحد من المبتدأ والخبر

القاع المستوي من الارض العرفج شجر ضعيف سهل الاحتراق

وهو للتقييد اهل المنطق بين المبتدأ والخبر

تلك الجملة ولا ماصار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائرها يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها
فلا يقال ان من يأتينى اشكره واما قولهم علمت انهم فى الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوى يظهر
كافعال العلاج فانها محسوسة الآثار كالضرب والمشى جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفى ولام الابتداء مع تأثيره
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من العمل فيه ظاهرا احترامًا للفظ المقتضى
للصدر واما قولهم الذى ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر فى صلته معنى
ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ كما انه لا يؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد
كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك
ان لفظ اين اسم مفرد وقوله قبل كما فى الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فان قيل اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان
يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام راكب زيد
او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من
زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد قولنا وكان مصححا اى كان الخبر اى تقديمه مصححا لمجئ المبتدأ نكرة على ما ذكره قبل فى جواز تنكير
المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال فى ايجاب تقديم
الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر فى الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا عن
المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما فى قوله تع وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يرفع
اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت فى رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين
للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل فى الاسم
الذى بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا فى الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت فى حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى
الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه ضمير فى المبتدأ اى لمتعلق الخبر
بكسر اللام ويعنى بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر ولان الجار والمجرور متعلق
به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق فى الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ
ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها فى الدار
وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير فى صفة المبتدأ نحو على التمرة زبد مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين
صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير
وتأخر الخبر عنه نحو فى الدار مالكها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان
المفسر مرتبته التأخير لتعلقه بالخبر وليس بشئ لان التقدم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تع واذ ابتلى ابرهيم
ربه ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا فى نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله
فكان مفعوله متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز فى الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظى
قوله او خبر ان يعنى او كان الخبر عن أن مع اسمها وخبرها زيد اذ كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم
ان ان مع صلتها فاعل عند ابى على اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس ان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر
ان المفتوحة ظرفا نحو ان زيدا قائم عندى او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتحة الخفيفة
اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجئ فى باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجئ خبر
المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن فى الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان
عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس فى حيز ان المفتوحة اذ هى حرف موصولة ويجئ فى باب الموصول ان ما فى حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا
حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ
مفرد تعين ان ما بعد الخبر هى ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه
يتقدم على خبرها لما يذكر فى حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وايضا
يجب تأخير المبتدأ الذى بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر
وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم فى الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجئ فى باب الاستثناء واذا
كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمى انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما تقدم
له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر فى مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم

وعاقل

وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه
بالجاهل والثانى على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة
نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد فالثانى فى الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تع وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لما يريد ففى كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهى على ضربين اما
ان يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الآخر بالخبر الآخر او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا
ابيض اسود وليس هذا فى الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير فى كل واحد من عالم
وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير فى كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدأ
بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك وهما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض
وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئى الاول فان كل واحد منهما منفرد
عن الآخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه فى الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن
الغلام بنصب الغلام ووجه فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه فى الحقيقة جزء المسند اليه فى الظ اولى وهذا
كما يقال التاريخ احمر اى ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجه نصبا وجرا واما الثانى اعنى ما اتصف
فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ
اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار
كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول
زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة
فى المزدحم وكذا ما هو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض
واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرًا اى احدهما
عالم والآخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة
الموصوفة بهما مثل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم وكل رجل يأتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق والحق بعضهم
ان بهما اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم
او لاضمار القول كقوله تع واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اى فيقال اكفرتم ويجئ علة الاتيان بالفاء فى خبر مثل
هذا المبتدأ فى حروف الشرط ويدخل جوازا فى خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف
ويدخل فى قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا فى صورة اسم الفاعل او
المفعول لما يجئ فى الاسماء الموصولة والاغلب الاعم فى الموصول الذى يدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى
اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذا قوله تع وما افاء الله على رسوله منهم
فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تع قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت
تفرون منه بل فكما اذ رب موت فر منه الشخص فلا قاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولا قاه نوع آخر منه فالمعنى
هذه الماهية التى تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول
وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى تأتى فله درهم والموصول بالظرف
نحو الذى قدامك او فى الدار فله درهم وانما وصل المبتدأ الذى فى خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكن الموصول
والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا
يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما فى قوله تع ان الذين فتنوا الآية لانه دخل
فى معنى الشرط وكذا كان حق الصلة الا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا فى الحقيقة جاز
ان لا يكون صريحا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع
وما افاء الله وقوله ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط
حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذى يأتينى له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم
ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء ففى قوله تع قل ان الموت الذى تفرون منه الآية الملاقاة
لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله تع كون النعمة منه لازم لحصولها معنا فلا يعترض

قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تع والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايض ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل نالني غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأت والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد وانشد

وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا

وسيبويه يأول مثله بنحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتدا تمنع دخول الفاء في خبر المبتداء المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهته المبتدا الكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ يؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تع ان الذين فتنوا الآية والحق لما لكن بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنها اراى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز في محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضوع المشار اليه اجرى بها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتدا الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بهما اى الحق ان في المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان نقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان باتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى في ما ذكره المص من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التنافر ذلك لان ما بعد هذا الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتمل ان ذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال تع ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدا القيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا

المستهل المبصر الهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطعت النعت بالرفع كما يجيء في نحو بابه الحمد لله اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء ولو ظاهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايض عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في بابه قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذفا واجبا او جائزا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذى بعدها اى فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيد قائما فاذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك بالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم اذا خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اى فوجد لك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اى ففاجات وقت وجود السبع بالباب لا انما خاج لا اذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة وان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن برى ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعلها اراد انها فاء السببية التى المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازنى هى زائدة وليس بشىء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه غيره يقال التزمته الشيء فالتزمه اى قبل ملازمته اى في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه فحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر لفظ ساد مسده لك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المص اولها المبتداء الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذى بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها

انما

انما لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايض باق على ما كان كما يبقى مع غيرها من حروف النفي فمعنى لولا على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك عمر فينتفى الاول اى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمة كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تأتني شتمتك كما مر في بيان قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلابد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايض لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدا في الاغلب كما في لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظ لو اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذى بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ السادّ مسد الخبر وهو جواب لولا وقد يدخل لولا هذه على الفعلية قال عليه امامة لما جئت انتهى

هلا رميت ببعض الاسهم السود ولا درّ درك اني قد تميتهم لولا حذت ولا عذرى لمحدود

اى لولا الحدود وهو الحرمان وثانيها كل مبتداء يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر شربي السويق ملتوتا ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا ويعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اى سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحالة المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها الواو والحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال م اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدا فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله وضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر مثل هذا المبتدا اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما فهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر هو مبتدا وخبر المبتدا مقدر بعد الحال وجوبا اى ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سد الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيدا ضربه قائما اى ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اى ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين انهم كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبنى على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعنى الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد الى كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله وكذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان منافضا الظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذى هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعنى ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما وما يفسد مذهب الكوفية خاصا زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربي له غير ملتوت فلو قدرنا على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق

عليه اذ يجوزان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانا اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذفنا المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو يقدر ان الموصول مع الفعل والموصول لا يحذف الآن يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما التزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الباء او زيدا فنقول حذف كاين او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذف قبله في زيد عندنا وفي الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس المجاز ويجوزان يقدر في فعل المذكورة زمان مضاف الى ما يكون بخلاف اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير فيها اي وقت كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ايضا وكثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلنا احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف اذ لم ينتصب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا فان قيل يجوزان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يكن ان تكون عليها لكونها في الاصل حرفا نقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا لينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر انطم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعتنا اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ويجوزان يقال عند ذلك المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة

لان في الحال معنى الظرفية اذ جائني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف

وانتم

وانتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولي معطوف على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على الفاعل اولى فالاول نحو زيد والريح يباريها فيباري خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين ع فهم والجنة كمن قد راها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل خبرا فالفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا الا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقها الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولك مقابل زيد قويان اي زيد ومن يقابل زيدا قويان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك افعلن وقد ترك المص قسما آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل ويجوز ابن جني اظهار ذلك المتعلق وليس بوجه لان الامرين اعني الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المص انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون ساير ما تقدم مما ساد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والتنكير مناسب للمجهول وقد يعرف وينكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا وعمرو خير من جواده ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك ورايت رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب ان المفاد في نحو اخوك زيدا اطلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذي جهله المخاطب لا ذات زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدأ وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه جيء بالخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خالة ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه الى المبتدأ الاول وان لم تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون آخر العوائد لاول المبتدآت وهكذا على الترتيب في ذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر امع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطه في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطه بامره فكانك قلت زيد عمرو وداره مشتملة على بكر وخالد بامره اي يامر زيدا اي زيد لم عمرو ويجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطه معها فكانك قلت هند زيد لم عمرو ويجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبا ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فهو مشبه بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبه لكون عامله اي ان واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعيته العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة شبيه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشابه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهتنا اسم ان واسم لا لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول لكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها علمت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد وكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليراعي تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا اللفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على التساوي بل معناه يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهي اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها من عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على التساوي اولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهتها قوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف ويخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه

لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجرد ناه مما يطرء او يحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل وكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا او مسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته ح

الحروف لكن دخل فيه غير المجرد فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد المسند لخبر المبتدأ بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال هنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدأ اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها فلم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فانه حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تع ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شيء كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مع المجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه فلمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور ولكونه بمعنى فيه قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة بان ان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبرها بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانها لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان اسمها المنصوب بها قال المص ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبرها بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظ صفة لاسمها والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبرها يحذف كثيرا فظريف في نحو لا رجل ظريف اظهر في الصفة وقيل في مثالنا لا يحتمل ظريف لا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب هذا اخر كلامه والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان وكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ مجردا به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي لا ابتداء معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحة المشابهة للنصب لعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا بالرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثالنا ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبرها والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف لو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله فسر قول الجزولي بنو تميم يحذفونه وجوبا اذا كانت جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يفهم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاثبات به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما

ولا رجل

ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكررها نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزءاها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرها منصوبا بخبر ما وليس ففي نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا التبرئة الا انه يجوز فيها ان تحمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجيء ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة وتشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظ فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظ سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهو نص في الاستغراق وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز الفاعل فيقال للحال هو مفعول معه قيد مضمونها اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء اخر هو المفعول المطلق كما يجيء ففي جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او المواقع عليه والاولى ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمحمولة بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا البر لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا ابتداء اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فيتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع ان المصاحب ايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف ساير المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخ من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله قال تاملت ههنا اسم بخلاف ساير الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبناويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيد ويوم الجمعة واما مثل

لفظا او حدة الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظ بقوله فعله انه فعل مضمونه الذى هو الضرب
فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعل هذا ويعنى باسم ما فعله الحدث الذى فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا
في ما ضربت زيدا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا اصلا الا ان نقول النفى فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا
وفي فناه جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبنى الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله
فاعل الفعل الذى هو اعجب لان فاعل الضرب هو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه
والضمير في قوله بمعناه عايد الى الاسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم فعله المتكلم وهو فاعل الفعل
المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتى واحببت حبى وابغضت بغضى على ان المنصوبات
مفعول بها قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسته فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتوكيد
المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه
تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين يضمنهما الفعل ويعنى بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا
على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح
او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو
جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اى عملا صالحا
منه ضربت ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بين نحو ضربته انواعا من
الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اى نحو ضربته اى ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد مر من خبر مقدم لا ابا
وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجئ في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب وضربا اشد
ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا او اجناسا واما ان يكون مصدرا
مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال الله تع وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا
اشرت الى ضرب معهود شديدا او خفيفا او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند
سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء وكذا القهقرى في رجع القهقرى اى الرجوع القهقرى وعند
بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه
وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا لشئ وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعنى بالعدد
ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو
ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو
ضربته الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد
به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المصدر
المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين او اسواطا وتثنيها وجمعها لتثنية المصدر وجمعه لا لتثنية الآلة وجمعه تلك بما
تلك ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكن ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام
المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا
القسم اى فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتوكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي
والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى
كثرتها فتناقضا قوله بخلاف اخويه يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين
فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او اسم مصدر
والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تع وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان
يلاقيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه وتبتل نفسك
تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظ
وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى
مضمون عامله نحو قوله نهدا سارقة القران تدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اى يدرس الدرس والى غير مضمون عامله

نحو

نحو اعجبنى الضرب الذى ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذلك ومن غير المصدر نحو
اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما اسما بمصدرين لشئ من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة
قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا او لا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب
الحذف قياسا اقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما
بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله
جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامى فضله وامتنانه
حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك
ودواليك وبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا
لك اى شدة وسحقا لك اى بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اى جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف
او الاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون
هنا ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر
مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تع ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا
الضابط لان حق الفاعل والمفعول بان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما بانه
لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله
وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تع كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ
منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك فبقى المصدر فيها لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول
فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينتهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل
بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك واغفر الله غفرانك
وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين
المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه وحركة متصلا بالفعل ومعمولا له فوز
وزان نحو قوله تع ان امرؤ هلك واما قولهم حمدت جرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب
الاسماء ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت
جهته التى ينبغى ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جردته جرده الذى يليق به وحمدته حمده الذى ينبغى له
فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تع وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تع وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه
المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتداء الواجب حذفه نحو الفاعل او المفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه
قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى قولك اى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيين المبينة للمعارف نحو قوله تع
وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذى واما المبينة للنكرة فهى صفتها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد
يبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اى هذا الدعاء مختص بك هذا ان
قدرت مرحبا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحيبا وان قدرته بالمصدر اى رحب موضعك مرحبا اى رحبا فهو من هذا الباب
والجملة المقدرة المحذوفة المبتدا لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف
فعلها للدواعى المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وفي مما
مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجئ في بابها نحو هيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون لها
اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت هى مقامه وبناها على الفتح اكثر اذن ان زادت على حرفين لتبقى منبهة
على الاعراب الذى استحقته حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذى كانا
يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل ويقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع
كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال الله تع هيهات هيهات لما توعدون
فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل واللام يبين واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون
فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر وان كانت قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث
لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قد يه مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن ينتصب فبانتصابها

عرفت ان الفعل مقدر قبلها وبنا، الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى
يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ويكون يجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا
زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاش لله منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر
كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو دفراله
اى نتنا وبهراله اى تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصا اعنى ان جميعها مصادر
لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهراله لم يستعمل ناصبهما ويتبعان بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء
فما استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرا وتعست بهرا
ومنها اسماء اعيان هي التي قامت مقام المصدر نحو ترباله وجندلا اى تبت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق
بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قامت مقام المصدر نحو هنيئا لك اى هناك وعائذا بك اى عياذا وهى
مثل قم قائما اى قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال
المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصدر كاهلا اى توجها ودوا هالك اى طيبا وقا وانة لك
اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين بالجار والمجرور نحو اوها اى كفا
ووبها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف وللمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع
الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار مالا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل
الناصب نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصدر يجوز اعرابها
نصبا الا ان يكون حرفين ثانيهما حرف مد نحو وى لزيد وذلك نحو اها وويها ويجوز بقاؤها على البناء الاصلى نحو اف لكما واوه
على اخوانى واه من ذنوبى وانظاهران وبله ووبهك ووبسك ووبلك من هذا الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء جىء بلام الجر
بعدها مفتوحة مع المضمر نحو ويلك وويك ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله فخير نحن عند الناس
منهم اذا الداعى المثوب قال يالا فصار معربا بانضمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلا لك لصيرورة الاولى لام الكلمة
ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما مر في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى
قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتنه وكاتفه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصدر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل
نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز
في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال بيقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل
نصا انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى
بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة
بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازنى سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبا
على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذى سلم ولا يقال قعدك
الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهى قال فقعدك ان لا تسمعينى ملامة ولا تنكئى
قرح الفؤاد فييجعا وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هى شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل
يمانى وقد ذكر الجوهرى استعمال قعدك وعمرك في القسم الذى لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا ابتك وكذا قعيدك وقعدك الله
لا ابتك وقعيدك الله لا ابتك وعمر الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهرى قد جاء عمرك الله في غير القسم
واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في البيت في قسم السؤال
والاصل عند سيبويه عمرك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله
تقعيدا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثانى اعنى الله وكذا تعد
الله وان لم يستعمل اى جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اى عمرك
الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل عمرك الله اى اسأل الله تعميرك واسأل الله عمرك او اسأل
الله تعدك اى تقعيدك وتمكنك على حذف الزوائد واسأل متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسألك بحق تعميرك الله اى
اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اى تنسيبك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف
حرف القسم نحو الله لا فعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان
يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اى قعيدك اى ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان

لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى مذهب
سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تاويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان
الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جرى مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدى السؤال بالدعاء للمسؤل
كانه قيل طول الله عمرك افعل لى كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه
او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا اقول قوله ما وقع مثبتا اه هذا مصدر يجب
حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك
المصدر والثانى ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا
سيرا والمنون تقريبا تقريبا وكذا ان دخل على المبتدا نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من
هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود في مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدى الطريد ويؤمن
الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا للمشابهة لاسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص
على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل المشابه
اياه فصار لعامل لازم الحذف وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا
في المبتدا في قولها فانما هى اقبال وادبار فيمحى اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق
الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى تقدم ان فاعلها او مفعولها
يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما ليبينا المعنى الدوام وقال عجب لتلك قضية واقامتى فيكم على تلك القضية
اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلم عليك وويل لك قوله
مثبتا بعد نفى انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفى نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد
للدوام فلم يجب حذف الفعل اذا قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفى وليس دخول النفى
على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدته الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر
على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون كونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون
هو المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله ومعنى نفى يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر
الذى بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا
يجئ مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا فالواقع حذف الفعل او جب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده
او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تع دكت الارض دكا دكا ولا يعطى لفظه هذه الفائدة الا بتكلف
قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تع فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعنى بمضمون الجملة
مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق ويعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب
منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر ويعنى بتفصيل ذلك الغرض
بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض واذا ذكر
تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان
تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن
تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام متضمن
المصدر الذى هى اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تع فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب
من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول في الخبرية
زيد يكتب فقراءة بعدا او بيعا وعمرو يشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد
جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعنى ان قوله صوت
حمار مصدر وفائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعنى بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى
هذا المصدر المنصوب وهو المبتدا المرفوع وهى مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به ذلك الحدث وهو
الضمير المجرور باللام في مثلنا وكان ينبغى ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة الذى هو بمعنى
المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان ابنا

اذن يكون مرفوعا لاغير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعنى الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما فى اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به فى حال تصويت ومعالجة بعنى ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهى بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث ومما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت فى مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوى وقيل ان العامل فى المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجئ فى باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك زيد خير من ضرب عمرو ضربه وفى هذا نظر لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه ولا يصح لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى ان له صراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اى يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثانى من هذه الاقوال الثلثة فى نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدى معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع مثل المصدر المنصوب اعنى نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجئ فى باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اى مثل صوت حمار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اى مثل اخى زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اى له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اى جرئ ومثله قليل كما يجئ فى باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لاغير واذا انتصب المصدر اعنى نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد الاقوال وبين المذكورين فى الوصف وذو الحال الضمير المستكن فى له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظى كما فى جاءنى زيد زيد لان الثانى مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لاغير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان فى وصفه معنى الحالية كما فى قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال سيبويه فى نحو الا ماءا باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثانى لكونه تكريرا للاول موصوفا بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر لا فيه ولا منع عندى ان يكون الثانى اعنى صوت حسن تاكيدا لفظيا كما يجئ فى باب النداء واجاز الخليل فى هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع فى الثانى دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اى صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذى بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا فى الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروى فى بيت رؤبة فيها ازدهاف نصبا مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو فى غاية الضعف فالوجه الاتباع فى مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له على الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعنى يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه اعترافا فى على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما فى مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر وقال الاذان الذى هو الدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله لا محالة لا منحال الصدق وقد انتهى قسما اليك مع الصدق وكلا ميلا لان قسما بمعنى التوكيد وهو الحاصل بما الكلام السابق بنسبيان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذى يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله

وصنع الله

وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معانى هذه المصادر نصا بطان لوجوب حذف فعلها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا لانفسها ولا يمتنع فى كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا فى نحو له صوت صوت حمار فلا تكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد رجع القهقرى فى ان المصدر فى كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل فى الاول جملة وفى الثانى مفرد اعنى مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فتكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو فى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اى هذا هو القول الحق لا قول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول فيه مصدر بمعنى اى قولا غيرك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول فحقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اى قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابى طالب اذا لا تبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل اى قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث جزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان يجعل الجمل المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل على ان الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجئ بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة بد لان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفى فليس مؤكدا للفعل المذكور كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان كراكما لكان مؤكد المضمون المفرد اعنى الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جد كما مضمون عدم قضاء المخاطبين لا ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جد كما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجد كما اقول لا تقضيان كما قدرنا فى بيت ابى طالب اقول اتبعناه على كل حالة جد لفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعى ومثله قوله احقا بنى ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياى وسط المجالس اى افى حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه على الحال كما فى جهدك على الخلاف الذى يجئ فيه والعامل فى اجدكما الفعل الذى بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لما صدر الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير اتجدان جدا ثم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله الناصب لاضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغى ان يكون مدلول الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما فى المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز ذلك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم فى نحو منى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا فى قولك زيد قائم حقا ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل فى اجدك وعلى المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانه انما يؤكد بمثل هذه التوكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص فى معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكدا لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذه عبارة المتاخرين وسيبويه يسمى التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام وقال

اللهم معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لرفع غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما
وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمين مقامه
اعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا
انه قول وانا لا ادري بانسابا لم نكلف كون الجملتين بانفسهما عاملين في المصدرين لا فادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر
ان عليهما لضعف العامل على انه يكون اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعد الله لا من من اظهار الفعل
مع حصول النائب عنه قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك لبس وتوعر مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب
حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تع فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته
ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند
سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقائه الفا مضافا الى الظاهر قال دعوت
لما نابني مسورا فلبى فلبى يدى مسور قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة
من وقف على افعى بالياء واصل لبيك الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع
والتثنية للتكرير كما في قوله تع ثم ارجع البصر كرتين فالمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائد
ورد الى الثلاثي ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع
حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى
لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلم عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما
فلم يشتقا من سبحان الله وسلم عليك وكذا قولنا وسعديك مثل لبيك اي اسعدك اي اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى
بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداول الامر دوالين وهذاذيك اي اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك و
طعنا وخضا اي ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله جاؤوا بمذق هل رايت الذيب قط وحجاجيك اي كف كفين كلها مصادر للتثنية
الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فلم يستعمل حنان وحوال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو
والنسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان
توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ارضى وذوبنا الخطوب تنوشني وامكرا وانت في الحديد وقياما وعلم الله وقعد الناس وانما
وجب حذف فعله حرصا على ازجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد
الناس واقاعدا وقد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجيء في باب الحال ومما يشبه
ان يكون قياسيا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة
عين اي افعل وانعم عينك انعاما اي اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول وتعمت عينك نعمة اي قرت وهذا مضبوط
بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل كذلك ولا كيدا ولا هما او هو مصدر كاد اي قرب ويقال ابضر ولا كودا و لا مكادة
ويقول الراد على الناهي لا فعلن ذلك ورغما وهوانا ويقول اغتديت اغتداء والغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل
في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه
وهذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فم الداهية مضموم الى فيك والمعنى دهيت
دهيا والاصل فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافها ويجوز ان يكون مثله انه
بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب حذفه في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها
لفيك بمعنى المصدر اي اصابته داهية فانمحى عنها معنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى فاه الى في المصدر اي مشافهة و
مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها
ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي صار بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها فاه وفي فوه فاها وفوه ولك
المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاها الداهية الى فيك اي جعلها
مشافهتك قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل
لفظ جار الله يريد ما وقع عليه اوجرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدث
قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا فاوقعت عليه الايجاد وفسر المص وقوع الفعل بتعلقه
بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرور في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة
الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه

الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسناده اياه الى زيد الا
بشيء آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول
غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان
مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم
المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخ
وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في نحو قولك مررت بزيد وقمت الى زيد ان زيد ممرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت
زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرب
منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت والمجهول مثبتا ليتم زيد في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا و
افعال القلوب في الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما
قيام زيد لكن نصبهما معا التعلقه بمضمونهما معا ولذا قيل لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة
مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اي ماخوذة وكذا نحو حفرت زيدا النهر زيد محفور
النهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال
بعضهم اي احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل
وذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان العلم هو
المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما
قلنا في باب علمت وقوله المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع
عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تع وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول
فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال
هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان
النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على
ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك
لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فموضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشدد
او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والاهم يؤخر
عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب
التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب فعل التعجب
نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل
بين الحرف الموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام
او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا
ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تع فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما
يجيء في حروف الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان تقدم ايهما شئت ويجيء
الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط آخر مسد شرطها نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب
تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام
خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فينبغي الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له
بخلاف قوله تع واذا ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر
من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه
ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يتقدم
قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا
وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان
مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقديره

المثبت والمجهول مثبتا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله

حذف احدهما من دون الاخر مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لا تأمل

القراءة

غلامه ضرب زيد صوب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طاما لك الا زيدا لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واثبت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل على ضمير متصل على مفسر ظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجي في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا اقول القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه اي دع امرأ ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تع انتهوا خيرا لكم نفسه سيبويه انتهوا عن التثليث وايتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله اي يكن محسنا وهو عنده يتقدر انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك يتقدير حسبك وايت خيرا لك ووراءك وايت مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اي تقدير ايت في الاية وكذا قوله قواعده سرحتي مالك والربى بينهما اسهلا اي قولي ايت مكانا اسهل وكذا قولهم امرأ قاصدا اي انته عن هذا وايت امرأ قاصدا وقرينة ايت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما الانتهاء عنه بل هو مما يومر به فيجب ان ينتصب بايت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه و اورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وايت امرأ قاصدا باظهار ناصب امرأ ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلثة متقاربة المعنى ومعنى امرأ قاصدا امرا ذا قصد و القصد في الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي ايت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطيت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي تاهلت تاهلا وقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نهو الفهقري على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف يقضيله للتسمي بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا فانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما بل في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا لمن يذكر عظيما بسوء اي من انت تذكر زيدا وروى زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال لجاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري يعني بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا ساء شخص الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تجازيه سوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه وايذائه اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله قال لابي بكر اعذرني من عايشة اي من جهت تأديبها وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يفهموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فيعني من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائه اياه اي لي عذر في ايذائه فهل ههنا من يعذرني و منها قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لآخر اي هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال الآخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واحشفا وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وسوء كيلة وكل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان تأتني فاهل الليل واهل النهار اي فتأتي اهل الليل والنهار اي هلالك بالليل والنهار وقولهم ديار الاحبة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجلا وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمر وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع ما ذكرنا وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجي في بابها

وكذا

وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال

السرح شجر عظام الواحد سرحة يقال هي الاء وزن الاع وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكنى بها عن المراة فيقال سرحة فلان
شق

وكذا المتعجب فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تع لمن يشاء اي يشاؤه او غير منوي وذلك ما تضمن الفعل معنى اللازم كقوله تع يخالفون عن امره اي يعدلون وقوله وان يعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تع والله يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو خرج نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف في هذا الحد وقال ان الزمخشري لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوبا الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اي ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به في فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنتهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعد ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو واويلا وا ثبورا واخوتاه اي احضر حتى يتعجب من فضائك والدليل على كونه مدعوا قوله تع لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول وا ثبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا لله واهي احضر حتى يتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون للغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضماير وتقول صه في المفرد المذكر والمونث وكذا في مثناهما ومجموعهما وان كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى انضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعا حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بوس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله بوس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل بتقدير زيادة اللام فهو مثل اعجبني مجي زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا نعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم

النجيعة الرزية وقد فجعته فتجعت اي توجعت
شق

الاولى ان يوقع قولك ليقبل زيد فان ما ذكره ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد فيه مطلوبا اقباله بل مخبر عن طلب اقباله
شق

وفتح المضاف لو وقع المضاف اليه موقع الف يازيد فحركته عنده ليست نصبا ولا ادرى ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة
لم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله مفردا اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه يازيدان ويازيدون ونعني
بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سوا تعرف بالنداء وكان معرفة قبله فيتم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص
والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف اليا من المنقوص ويعوض منها تنوينا
فيقول يا قاض لانه لو بقي لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف في ياء من الاداء تخوفا من الاجحاف بالكلمة
وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس
مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذي
طلقت عام جعت وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك فقد كفيتك قاله لا بيه لما اراد ان يتكلم
واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا الى حركة الاعراب لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بني المفرد على
الحركة لان له عرقا في الاعراب ويبنى على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوما وحركة المبني نحو يا قوم
كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها والا لام نحو يا زيداه
وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اقول هذه اللام المفتوحة يدخل المنادى اذا استغيث
به نحو يا لله وتعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة
معناها المعنا هما لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعا وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار
لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع
ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد
ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك
انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اى يا قوم والثاني وقوع المستغاث
موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجي في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول
وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من
فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت
اللام المتعجب منه لو وقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسرها على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا لله واهي ويا للماء ويا للفليقة و
حكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا لله واهي ويا لله ونحوهما
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث بالله من الم الفراق
واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين
وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل
يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف
ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد فقد كان لكنا
وانت تخاطبه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع
فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد وقوله ولالف قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به
والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون تارة واوا
او مرة يا او مرة الفا كزيادة المندوب على ما يجي وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين
لان علة البنا في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف البنا المقتضية
للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد
المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع
للمضاف اسما يجي بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد

يقال يهلهل اى رقق انما سمي به لانه اول من ارق الشعر

معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش
هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او يا والثلثين كيا زيد والحارث في
الحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط
بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا
يبخل قال يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبي غريبا الوما لا ابا لك واغترابا
وقال ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم
القصد كيا رجلا منقوص نكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفا في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين
الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس ويا دارا بحزوى الدارسة لكنه كره
وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة
قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد بل كل
منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامراة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لا نه يجوز جعله
مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامراة ويا رجلا ظريفا بخلاف
نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان
صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا
للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل ويا دارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف
نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي فقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذا جدا عن اصله
بزيادة الموصول والنداء وصرح الكسائي والفراء بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما
اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال الا ان الاسلم
جوازه لا رجلا راكبا ولا قائل به واما ساير التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا
للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم
في نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا
ونحو قوله يا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما لكون راكبا وصفا للموصوف مقدر اى
يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من
ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضارب رجلا وان
لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا
على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد
ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التوكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل
والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضافة
تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه اقول كان
عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمرا
ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا
يجوز رفعهما او نصبهما لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة وقال
الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف
على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع
احكامه ثم تقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي
النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذي باشره
حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول

يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضارعا او مضافا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ زيد ذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا وعلى الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظيره ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجازه لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجائز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك فيهما لان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا او لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى تغير لها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز تغيرها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتوكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذو اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب بتعينها اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستأنف معنى فكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا جاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا يتبع المعرب والمبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضم ظاهرا او مقدرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع له اذا كان تابعا للمضموم ليس بواجب النصب كالمضاف واما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد غلام عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التوكيد وجاز تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف في عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيدا وفي التوكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة واني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جعل ابي علي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التوكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التوكيد فان وصف الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوفا وبدل منه يحصل له من الوصف كما في قوله تع بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب بدل الثاني على انه توكيد مثل يا تميم جميعهم فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفعة جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقال شيئا من استكراه بتعيينه حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف ذا المنادى المضاف واجب

اعني اللام جعلا في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره حرف النداء

النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهتهم متبوعها المرفوع وتابع المرفوع مرفوع الجمع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف نكتة تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فان المنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فيستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة تخصه به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون قبل استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة والمصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنصر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانهما لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالفضل او ذم ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمي بهما فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام نحو الضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو خصوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة من الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا ابو ليث في بني ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي فح اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليسا بمطردين قال علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باببض ماضي الشفرتين يمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثا والاربعا والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثا والاربعا والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيعتقد كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلثا والاربعا وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فملحق بما عرف وعند المص ما لزمه اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثا والاربعا والدبران والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما فكل بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لامها مجرى واحدا في التقدير ما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا وتعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيهما ما تعرف

للخليل ان يقول اردت ان الرفع المختار على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي والانصب ذلك الا اذا لو كان التبع مضموما او اذا كان منصوبا تعين النصب فاقطع على ابي عمرو ان التابع قطعا واذا كان التبع مجرورا يكمل على اللفظ

فيه هذا المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالتلتا وثالثها ما لا نعرف فيه ذلك المعنى ويثبت جنسية لفظه كالمشترى ورابعها ما لا نعرف
ذلك المعنى ولم يثبت فيه جنسية لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى الدبور والعوق فيهما هذا بطوله ومذهب
المبرد ليس ما احال عليه المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم احترت مذهب الخليل لان الالف واللام
لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية فقال وان كانت اللام
في الجنس احترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنهما فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق
مع اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه قوله والمضاف المعنوية اى التوابع المضافة وهو
في مقابلة قوله قبل وتوابع المنادى المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد الاضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية
مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما
مضافان علتين احدهما ان صفة الاسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجىء في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة
في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمخوف اسم موصول في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذى ضمرت عنسه
فالموصول مع صلته مفرد ولو كان قولك الذى ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ونزول علناه في قولك يا زيد الحسن
الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا
فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظى وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل
انما يجرى مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اى غير ذى اللام قوله مطلقا اى مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما
او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكروا ما ابنة فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففى جريه مجراهما وجهان
والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال ابنة والشرطان يكون العلم موصوفا
بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط
اربعة وهى كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان
ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير
فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى بها معا
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحة وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه
خطا بحذف الالف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين
يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف
بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءنى زيد بن عمرو
قوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظا ابن وابنة
لا تثنيتهما وجمعهما او تصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين
وابنا لا يكثر استعمالهما قوله واذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل
لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة اقول لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام
معاقبة للتنوين فهى كالتنوين ومن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والآن فاستنكر دخولها مطردا في المنادى المبنى
واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم
انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا ينكر
كما في لقد والآن على ما يجىء في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله
ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتى التعريف لحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف
النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازنى في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الاشارة ومن ثم لا
يقال هذا اقبل اى يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشىء المعين مواجها مقصودا بالنداء واى محذور في
اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشىء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية
معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شىء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه
الذى هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شىء
ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شىء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشىء والموجود وهذا
مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هى مخصصة نحو اى رجل

واسم

مع صلته

بنداء المعرف باللام

وان لم يكن ذا

واسم الاشارة واما لفظ شىء وما بمعنى شىء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة
فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشىء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم آخر بعده واما ضمير
الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما
نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول انا بالمقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من
اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا
هذا دون يا ايها ومن ثمة ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم
في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
واما المازنى والزجاج يجوز النصب في الرفع في وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اى المتوصل
بها الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصفه
فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو
من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في
قوله تع ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء تنبيه
ثم يكون اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شىء فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى بحرف الخطاب
كما يجىء في بابه فنحو شىء في بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء فصل بينهما باى في بعض المواضع لما ذكر
في الظ ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على
ما ادعى اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في ايها
الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة اى وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا
سيما اذا زيد عليه كلمتان اعنى ايها ويضعف تقوية مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجىء
في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها
على الضم كما يأتى في الموصول فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك
يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية
وهذا حد النعت كما يجىء اى ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق
ليس بشرط في الوصف كما يجىء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتى في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال
على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها في الصفات المشتقة الا بما يخص
بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين
الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ
هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن
ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته
نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اى اسم الجنس لو انه صفة لاى في هذا وكان القياس جواز نصبه ايضا
كما في يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع
تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اى ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع
سواء كان المنادى ايا او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد
نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد واما في اى فان التابع الذى يجىء بعد وصفه
لا يكون الا تابعا لوصف اى لانه هو المنادى في الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فلا بد من
الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون
عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه
وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون
البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز
يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجىء في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم

اوضح من اتى وصفه من بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه فانما توصل باى الى نداء اسم الاشارة

زيد بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل نفسه زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى واما
اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان الاسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال
حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف النسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا
نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى ولا يجوز
عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى هو وصف للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب
لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو فلم يبق
الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له
ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما
جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما
اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يومى الى ان المعرب لا محل له والى انه لا يحمل على ما له ويرى ظاهر اعرابه
وفى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه و
مؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع
ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو بضمير اعمالا
كقوله فى ضارب زيد وعمرو ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرو ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف
كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان
فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع
اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
دون وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال
مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد
على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه
ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها الرجل كالنعت انه اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى
باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل
هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه الالف واللام الا
لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال يسمعها لاه الكبار وكونها بدلا
من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية ربرب ولا عقيلة واما النجم والصعق والذى
وبابه فلان اللام وان لازمه لكن ليست من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان
المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال فى الشعر ناس قالوا واصله الاه فعال بمعنى مفعول والاله
العبادة والاه بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مألوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل
معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار
تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة فقلة اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك
انه قد يجئ الاله فى الشعر اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة
نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها فى الثانية ولا يدغم لو خففت
نحو الالهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللامين لم يلتقيا والاكثر فى يا الله
قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصار الجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع
يا واللام فلو كانا باقيا على اصلهما لسقط الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل على
الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى استتر فيقال فى قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص
باشياء لا يجوز فى غيره كاختصاص مسماه تع وخواصه ما فى اللهم وتالله والله وها الله ذا والله مجرورا بحرف مقدر فى المعرّ
وافاء الله بقطع الهمزة كما يجئ فى باب القسم وقوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ ووجه جوازه
مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تبغيانى شرا اشذ وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذى
اللام مطلقا فى السعة والميمان فى اللهم عوض من يا اخرتا تبركا باسم الله تع وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف

العوامل بختص

الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشدد ضرورة قال انى اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما و
قد يزاد فى آخره ما قال وما عليك ان تقولى كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اخواته اعنى اسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل ونحوه واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله
وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تع قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستانف
ولا ارى فى الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك فى مثل يا تيم تيم عدى الضم والنصب يعنى بمثله
المنادى المفرد اذا تكرر ويلى الثانى اسم مجرور بالاضافة للثانى واجب النصب ولك فى الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدى
لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم فى الاول فواضح لانه
منادى مفرد معرفة والثانى عطف بيان او بدل على ما ياتى فى بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثانى مقحم بين
المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظى لتيم الاول وقد مر فى توابع المنادى المبنى ان التوكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف وشبهه
سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه فى لا ابا لك لتوكيد اللام المقدرة وانما جئ بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف
اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما فى الشعر مع انه لا يجوز
الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب كما يجئ فى باب الاضافة لانه لما كرر
الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار كان الثانى هو الاول وكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل
بين ان واسمها الا بالظرف ويقول لا لا رجل فى الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرية واجبة الرفع نحو قوله تع لا فيها
غول فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا تدخل الا فى الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما
يؤثفين من هذا فلا يكون فى البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدى مقدر
يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل فى قوله تع كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف
موجودة بعد مثل المضاف اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا
جاز حذف المضاف اليه فى مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعى وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو
مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما
وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد فى ان اصله يا تيم عدى تيم عدى ان تيم الاول
مضاف الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف وقال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى يا تيم
عدى تيم فقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له
ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدى وهو انه كان فى الاصل
يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف البيان الاول فهو كالوصف فى تبيين قوله
وللمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى ويا غلامى ويا غلام ويا غلاما ويا الهاء وقفا وقالوا يا ابى ويا امى ويا ابت ويا امت
فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقيل يا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف فى ياء المتكلم
فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو
العطف وفائه وياء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو
اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ثم وظائفه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل
وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم ينظر ووضعه
للكلم التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير
وكافه ونحوهما من هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا الا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك
لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون
مطردان فى غير النداء ايضا نحو جاءنى غلامى واما يا غلام بحذف الياء فى النداء فلانه موضع التخفيف الا ترى الى الترخيم
الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد تفرغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة لتدل عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان
لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى ياء واشتهر بها لتدل الشهرة

فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافى وجها رابعا فى نحو يا تيم تيم عدى

ثلاثيته بالساكن واكثر حركتها الفتح لان الواحد ولاسيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة

قال ابو عبد الله ... لا بعد المضاف اليه

على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدى ويا عدا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح
عن الالف واما فتح يا ابنى وامثاله يا امنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في الندا ما قبل الياء المحذوفة
وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في الندبة الحذف والقلب
في غير الندا ولكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما قبالها
لبيان الالف كما يجئ في باب الوقف واذا وقفت على ياء غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه ووصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد كما يجئ في باب
الوقف واذا وقفت على ياء غلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح وقوله وقالوا
يا ابى ويا امى يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين
قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدل تاء تانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة
ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة
مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتى ويا امتى ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما
قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والقراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث
المحض كما في اخت وبنت والاولى ان توقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها
بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه التاء لانها بدل عن الياء وحركتها الفتح
لو حركت وقد لا يلد لسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتاه ويا امتاه فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل
فيحذف واما حذفها في يا ابن ام عم فيحتمل للتثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت انهما ارخما بحذف الياء ثم زيدت التاء
مفتوحة كما يجئ في نحو كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر
لمناسبة الكسرة الياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتى ويا امتى فانه لا يجوز
لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف
اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء فيهما
بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخى فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في
باب يا غلامى من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقالهما
فبولغ في تخفيفهما اكثر من تخفيف يا غلامى وقد كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم وكسرها اكثر من نحو يا غلامى قوله ترخيم
المنادى جائز وهو في غير ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فقصد مع
الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له
موجب كما كان في باب قاض وعصى والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط
مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حد ترخيم المنادى
خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف
التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجملة الاخيرة من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة
بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب
ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصى وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه ليس
الحذف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث شرط
ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا وان لا يكون
مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني
كونه بتاء التانيث وانما لم يذكر المص مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب
عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا
حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقولهم يا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته
فيجيب اي يا ال عكرمة ويا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قوله ذي الرمة ديار مية اذ مي
تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقال المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغنام وبعض
العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلثي المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط

كالحرف الرابع فرجحان نحو جعل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلثي اسكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير
المنادى للضرورة وان خلا من تاء التانيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير
الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف
على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين
باعرابه على ما يجئ في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى
كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا لم يكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس اخر الاجزاء ولم يكن حذف الثاني ولا
حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوزان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف
اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا
اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة
تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب
على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام
لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد
في تركيب ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم من المستغاث الذي في اخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف
وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع وليشهر المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما
علما زائدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما
القى وانما اشترط في العلم زيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلثي بلا
بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبا به بخلاف نحو عم
وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية يكون
على اقل من ثلثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما
ولا زائدا على ثلثة وذلك لان وضع النداء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف
اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو شاة وثبة بعد الترخيم على حرفين لان
بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث
صارت متعقبة الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل النفاس كنت مضمرة ولو اعتبرنا سد التاء
مسد جزء الكلمة بكونه متعقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل
على عدم لزومه حذفه في جمع التكسير نحو غرفة وغرف وكذا في جمع السلامة نحو غرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس
الا في التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع التاء
ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح
التاء كما في قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم
اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما يوقف
بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما ليس حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو وقفه وانه وجهله وان
لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشعر الف
الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط
الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو
يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولهذا اطرف كرا منه لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو
مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا
تعال يا يزي تحرم فقلت لهم اني حليف صداء كانهما رايا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم
الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء ساير التوابع قوله فان كان
في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اقول قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف
واحد فيحذف الحرفان في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في الحكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما

مستقلا من حيث اللفظ الى الاعراب لمراعات حالهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما

موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بتاء تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما

معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتى مسلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان عليهن وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون عليهن وزيادة جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبههما نحو كوفى وروى وكرسى والفا التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلها كما فى حرباء وعلباء قوله كاسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجئ فى التصريف ترجيح الفريقين فيه وترجيحاتها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبل مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف من نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف كما فى مسماح ومستبيح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعنى بالمدة الفا وواوا وياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين فى نحو كنهور وشمرى لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذف فيهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون وطحفيز او لم يكونا له كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما ولان المد فى الاغلب لا يكون الا فى الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش فى نحو مد الموت والحسنين وقفا فمما انفرد به وانما حذف الحرفان هنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه فى السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لتم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتى الحذف فى الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هنا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا فى نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا بوجه كما فى نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد فى قوله حرف صحيح قبله مدة لا فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمى يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة وذهب الجرمى الى منع حذف الحرفين فى نحو يدان وثبون وقلون ودمى والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس الجمع المذكر السالم فكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف فى نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذى التاء فى نحو قولهم كلينى لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فيعامل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا اى على اللغتين لئلا يلتبس بالواحد وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدى اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكرا فليلتبس به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المص الظ جواز الضم فى نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كان او على تقدير المحذوف والا فلا والفراء يحذف الساكن ايضا فى الاسم الذى قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون فى نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلثة اعنى الالفين مع الياء التى بينهما لانها زيادة الجمع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبلها بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شئ منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير منه بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفى الوقف تقلب التاء هاء فى اللغتين ولا تحذف تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين قلت فى الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث الا فى بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجئ فى باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثانى اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اى غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين فى حكم الواحدة وذو حرف

صحيح

صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو فى حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمود ويا كرو وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حار ويا ثمى ويا كرا اقول اى المحذوف للترخيم فى حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسما براسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما فى عصو وقاض فى حكم الثابت فلذا بقى ما قبل المحذوف من الحروف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف فى نحو غد ويد ودم متعقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف فى النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذى فيه ادنى ثقل لكونه فى صورة المنقوص ما رايت وفى نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى ما يجئ بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم فى الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما براسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير ما بقى الا فى مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور فى ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضى برجوع الالف والياء لانه زال فى اللفظ الساكن الاخير الذى حذفا له وقال المص ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض فى هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف فى رد الالف والياء فى اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما فى قوله وذى ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق اوله عجبت لمولود وليس له اب فى تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم دائه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى هو الاصل فى التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع فى الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز فى نحو اسحار مرخما الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو اردب وخدب فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما فى هرق والفراء يحذف الراء الاولى ايضا فى نحو اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم فى اردب بناء على اصله فى هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلى السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا فانهم يقولون فى المسمى بحاب يا محاب وفى راد يا راد وفى مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا نرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير فى الترخيم فيقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين فى مفر ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف فى نحو خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك فى نحو خدب اذ لم يكن الساكن اصل فى الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور فى قولهم يا قاضى ويا اعلى فى المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسى فرق بينهما بان الياء فى يا قاضى اصل فى الثبوت فى بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسرة فى محمر فانه لم يثبت فى موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول يا ثمو لان الواو فى التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانه فى الظ آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال فى ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف ثمود فى حكم الثابت حذف الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سع ويا عم فى ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما براسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او فى حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قرى فى حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضى ويا مشترى فى قاضية ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما فى قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسى ويا ثمى وفى الكثيرة يا قلنسو ويا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات فى كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازى والادلى لما يجئ فى التصريف فى باب الاعلال والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتها الفا فتقول فى غليان ونزوان يا غلى ويا نزا وفى الكثيرة يا غلى ويا نزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازيا الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجئ فى التصريف ان شاء الله وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقا ويا خزا فى شقاوة وخزاية وفى الكثيرة يا شقاو ويا خزاى لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا

نظيرًا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته لا ما كان كما شاه
في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي برد العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في
باب النسب فان الاخفش يقول وشي وسيبويه يقول وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول بالحج في
المسمى بلاء وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا تب في يا عد في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعرب
كما مر ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان
ادت هذه اللغة اي لغة لم يلتفت الى قلب ما يكون منقلبًا عن ياء او واو ولم تعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش
جوازها لانه يكون اذن ملحقًا بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا شيء عرض وليس
اصليه وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى تبة الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له ان لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو
طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرًا
الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقًا ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي خصم يا خص مع ان مفعل
وفع ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا سعو ويا هندل ويا عنفي قالوا واذا رخمت صحراوي على القلي قلبت
الواو همزة فلو ازلته عن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة
عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرًا الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو
المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في آخره هذا منه بناء على ان المندوب
غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا يفيده قوله وهو المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج
وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حروف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون
اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المص بالحد فسمى المندوب وهو المتفجع منه نحو واحسرتاه واويلاه
واثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوازيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء
والندبة وقيل قد يستعمل واي في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وا زيداه وا عبد الله وا طالعًا
جبلاه اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة
وقال المص بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاستقبال
فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة
النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما يجيء قوله ولك زيادة الالف في آخره اي لك الحاق الالف في آخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه
سواء كان مع يا او وا قال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة
كنت مخيرًا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمدا يا علي بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة
نحو يا زيد وازيد ولم يثبت وقد يلحق هذه الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهالك في غاية
البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله وان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه اقول آخر الكلمة لا يخلو
من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو
واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا واضرب الرجلاه وواغلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة
الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت واما غير الحركة الاعرابية فلاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان مدة الندبة
من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب
الالف واوا ولا ياء الا الضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مد تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل بحروف العلة وفيه سوآء
وللفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس
كما في قطام وخذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها اصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي
والمص تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني ما سقط منه
ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتجعل الكسرة كما تجعل الضمة في يا زيد فقلت ولو اخترنا ههنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية
كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد النون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوازيداناه اكثر من وازيداناه
لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قوله واجمجمتي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية
وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب ووامنهوه
في المسمى بمنه لئلا يلتبس بالمثنى بمنها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معًا

في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او
واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان
اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل
الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة
للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان
كان الف حذفتها لالف الندبة عند النحاة نحو واغلاماه واغلامكماه لان حذف اول ساكنين اذا كان مدًا هو القياس كما يجيء
في التصريف وقال المص بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا
قاضياه ويا راميا ه ويا مرمياه ويا مسمندواه ولما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها
الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذفها للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى الياء نحو وا انقطاع
ظهراه قال السيرافي فالقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المص الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه
اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجيء واما لان السكون العارض فيه كالاصلي
بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلبها الف
المقصورة نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا يلزم المندوب اما قوله اصلهم السكون
فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فيقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة
فجاز ان يغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا لقولك يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا
مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه ولي اخا غلامهي و وا اضربوا وا اضربي اذا سميت بها فانك
تكتفي بهما من المد عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف
الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فهذا لا يؤتى بها مع انه ليس في آخر المندوب مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة
والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في آخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في آخره
مد اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو يا قائل لواه ويا قائل كياه واما ميم الجمع فلا بد ان يأتي
بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكوه وواخا غلامهمي والواو والياء بعدهما انما اللتان
حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجيء في المضمرات رددتا لمد الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلامهوه
ويا غلامهي واما الف المد فليستا واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الالف نحو يا مناه في المسمى
بمن وسيبويه يجيز نحو وا قنسريناه اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته
كما لا يجوز مثنيه وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون متعقب الاعراب ولا بد اذن من ان
يلزمه الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيديناه وا قنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى
واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى
يمتنع فيهما امتنعا فيه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر معنى
للنون فكانك قلت واثنان وقال الكوفيون واثني عشراه تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه
مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كان
او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة
الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع والا فانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه
لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر في اللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو
القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة يتبين كما يتبين بها
الحركة في غلاميه على ما يجيء في بابه من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا وربما ثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين
او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدها وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها
واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر و
في غيره قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس اقول هذا الذي ذكره في
المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة ويعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان
علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه وانما ذلك ليحصل عند النادب في الندبة لانه اذا كان

المندوب مشهورا لا بلام النادب فى الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبه بقول يا ضاربا
زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به وكذلك باحسناه وجهوه فى المشهور بذلك فضابط المندوب
ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بجريان الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار
الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب فى الحقيقة هو المضاف نحو وامير المؤمنيناه والمندوب
هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف
اليه والمراد المضاف كما تقول حب رمانى وان لم يكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول فى المضارع للمضاف وما طالعا
جبلاه وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف
نحو وازيدا الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل يلحقها آخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا
اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها فى المعنى
اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان فى اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا
يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتاه والجمجمة
القدح وحكى الكوفيون وارجلا مسجاه وقد استشهد الكوفيون بهما على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى
الاندلسى عن الكوفيين انهم يلحقون تنوين المندوب فى الوصل نحو وازيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة
والمندوب والمستغاث نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا اقول يعنى بالجنس
ما كان قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا
حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان
المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا الا فى المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف
النداء اذ هى اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هى مفيدة مع التعريف
التنبيه والخطاب وكان ينبغى ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه
كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايهذا من غيران يتصف هذا بذى اللام
كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار فى حذف حرف النداء من اى بوصفه نحو ايها الرجل يوصف وصفه نحو
ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع فى الاصل
لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه مناديا اى مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج فى النداء عن ذلك الاصل وجعل
مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة
اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون وليس فى الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتداء كما يجئ
فى الحروف فبقى على هذا من المعارف التى يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات اما المضمرات
فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول فى الموصولات من لا يزال محسنا احسن الى ومن قال فضبط ما يحذف منه الحرف
انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف فى يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف
من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فلطلب الغرض فى تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث لامر اهمها واما
المتعجب منه والمندوب فلانهما منادى بان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما فى النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى
معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المص لفظة الله فيما
لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه فى آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان
يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا فقوله
اصبح ليل اى ادخل فى الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرء القيس تبرما به وكان مفركا ويقال انها سألها عن سبب تفركهن
له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة قولهم اطرق كرا رقية يصيدون بها الكرا يقولون اطرق
كرا اطرق كرا ان النعامة فى القرى ما ان ارى هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصاد وا هذه مثل رقية الضبع خامرى ام عامر
والمعنى ان النعام هو الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايض ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله
شخص وقع فى الليل على سليك بن سلكه وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل
وانت مقمر اى انت آمن من ان اغتالك ففيم استعجالك فى الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت
الاعلى ذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به فيجوز

حذفه اذا قامت قرينة واليه عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف
الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرء الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت
نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه فى النصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او نقول ان لا يسجدوا
بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة اى فزين لهم الشيطان ان
لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل فى غير النداء وهى فل وفلة وليس فل ترخيم فلان لقيل فى المؤنث يا فلا بحذف
تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملأمان ويا لومان اى يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اى يا لكع وكل ما هو على مفعلان
فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل فى سب المذكر وفعال فى سب المؤنث
نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلثى وكذا فعل فى مذكرها و
مفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غيره ادى كقوله فى لجة امسك فلانا عن فل و
قوله اطوف ما اطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله
النداء باب الاختصاص وذلك بان تنقل باى وتجريه مجراه فى النداء من ضمه والمجئ بها التنبيه فى مقام المضاف ووصفه اى
بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى او المشارك فيه نحو نحن وانا والغرض بيان اختصاص مدلول ذلك
الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى اختص من بين الرجال
باكرام الضيف او فى معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختص بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك
الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرء ايها القوم فكل هذا فى صورة النداء وليس به بل المراد بصفة
اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين
انا المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز فى باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى
النداء لا حقيقة كما فى يا زيد ولا مجازا كما بقى فى المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء فى الخالى فى معناه بالكلية وحال
ظاهر اى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى كحالهما فى النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب
لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل فى نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان فى الظاهر
جملة معطوفة على جملة الا انه فى الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم اخرى سواء قيامك وقعودك كما يجئ فى باب حروف
العطف وقد يقوم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى
للنزل او مضاف نحو قوله ع انا معاشر الانبياء فينا بكئ اى قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال
بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب تنصب فى الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال انا بنى ضبة
لا نفر اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المص
المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان
يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء المقدرة كما فى ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعنى او اخص او امدح
قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن
النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب فى دخول اللام فى
نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر فى باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام قد يأتى
الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل فلو كان الاختصاص
باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس
من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو
منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير
البائسات ولا تطير وقوله ويأوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى بفعل لا يظهر وهو اعنى واخص فى الجميع
او امدح او اذم او ارحم كل فى موضعه هذا ما قيل ولو قيل فى الجميع بالنقل بالنداء لم يبعد لان فى الجميع معنى الاختصاص
فيكون نداء جريا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تع وامرأته حمالة الحطب بنصب
عليه ما يشبه به فى القبح شئ مما قبله كقوله لحى الله خيرا ما كلما ذر شارق وجوه كلاب هارشت فازبارت وقال فادع
عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغى من تخادع واعلم انه ليس لك فى نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان
تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابيهما فهو مثل قولك اصنع ما سر اباك واحب اخوك الصالحين

ان ينصب على المدح او يرفعه عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجئ فى باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظى يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف

قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت واهنت ولابست

اقول وانما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب فلم يؤت بما لا عند تقدير الناصب بمفسره فاظهار الفعل يغنى عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع فى نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا فى باب الفاعل وهذا عند الكسائى والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب عندهما لهذا الاسم لفظ المتأخر عنه اما الكسائى فان المغنى او اللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل فى زيد كما انه عامل فى ضميره واما الفراء فان اخل احدهما بتسليطه عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما فى زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفى عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت ولبس يعمل فى الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول وفى ضميره معا فى حالة واحدة لان الضمير فى المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير راجعا الى المنصوب المقدم لم يجز فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيدا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا فى جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنصوب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا فى جميع المثل فالضمير فى زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور فى زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه فى قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا فى قولك زيدا ضربت عمروا فى داره وزيدا لقيت عمروا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمروا فى داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا فى دار زيد وبقولك عمروا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة فى الصورتين بعيدة كما يجئ فى مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع فى نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل ولا يجوز للكوفى فى ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب فى هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيدا ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا فى هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجئ ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المقدر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المجرد نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفى نحو ازيدا ضاربه والعمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المجرد لا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اى مشتغل من العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك العمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فى مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اى مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واولاه

لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل فى ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمروا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمروا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات بمجرم مما اشتغل الفعل فيه بنفسه لا بضميره اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او ما ضربته بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيدا انى ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لم يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التخصيص نحو زيد هلا ضربته والا ولولا ولوما وكذا الا للتمنى نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفى نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمروا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه اما لن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التى يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلا متزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضى حتى صار كجزئه واما لا فلكثرتها فى الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء فى الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلثة راجح نظرا الى كونها للنفى الذى حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا اما نحو زيد فام اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجئ فى بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائى دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التى فيها معنى الاستفهام والشرط نحو هند من يضربها اضربه وايهم يضربها واحترز به ايضا عن الاسم الذى بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف فى معموله بالتقدم عليه نحو زيدا ما احسنه واحسن به وكذا فعل التفضيل فى نحو ازيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع فى نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان فى الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف فى تاويل اسم مفرد فلو عملت فيهما لكانت كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلا ما فالرفع اذن واجب فى نحو ايهم اضربه على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع فى زيد ان تضربه خير وزيد رجل يضربه موثوق وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع فى نحو زيد والله لاضربه لان القسم له الصدر لتاثيره فى الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع فى نحو ما زيد الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا فى باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستأنفة لكن صيرت الجملتان فى صورة جملة قصدا للاقتصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل فى العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز فى هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك فى المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعنى نحو زيدا ضرب ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان الضمير متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوى بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون نفس ما له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت نفسه لان المشهور تغاير المفعولين فى مثله ولما لم يكن المفعول الاول فى باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول فى المعنى

هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في باب سجاز نحو زيد ظننته قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما يتبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا نضرب الا اياك ولا يجوز مثل في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا جازا بقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا ضربا اي ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير في نحو ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج لما في بله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج لما في بله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا ايضا الى ما في بله ايضا واما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لا تمادلا يدل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكون موقعها موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله تع وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بنعمة ربك فحدث فالفاء للجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكر في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل يأتيني فاكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما ان يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تع وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تع هذا فليذوقوه حميم على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بنا ويل هنا كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل لجملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله فيخرج على هذا قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربنه ولا نضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب في على شفاء العمل بحيث لو لم يشتغل بنا بل الاسم المنصوب اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هنا زيدة كلامهم فمن قبل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر اي ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه المتقدم

لما لم يصلح

لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فعل ما بعده لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في زيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو أانت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما تقدم فبقي خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سيبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدث عنه ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان يقدر داخلة على الفعل وقال الاخفش في أانت زيدا ضربته ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في زيد نحو انا ضاربه قوله او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولو لم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد هنا من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى فلو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذا يطلب في الموضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تع فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه ومررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدث عنه بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه ضربت اي غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه والاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمرا ضربه وسيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اي ازيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا الضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبهما واما في نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا ابالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدث عنه اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معموله لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان معنى مررت عاملا في بك او في بها او في بغلام او في باجل او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر الذي ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر معنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون

زيدا ه

بعض بجاوزت جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول له كان وان لم يمكن هذا الثانى ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد فى كل
فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر وانفا كان او ناصبا انك تنظر
فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة حرف قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا ضربته
وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر كما فى ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعلا الملابسة مطلقا اى ان لوبس
زيد وان لابست زيدا وكذا فى نحو ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت
الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس و فاعله ما اسندت اليه الفعل المبنى للمفعول اى الابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم
وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما
فى ان زيد مر به وان زيدا مررت به اى ان جوز زيد وان جاوزت زيدا والا ففعل الملابسة كما ذكرنا فى الخوان اكل عليه والخوان
اكلت عليه وان كان المفسر عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه
نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا
مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور
فتقول فى ان زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر
تفسير المتعلق المقدر وكذا فى نحو ان زيد لقى عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة
مطلقا لانه يتعذر اضمارها المرفوع فى ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام متعلق زيد قام غلامه و يضمر فى
العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول
فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه و
وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكل على
خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفا او جارا ومجرورا نحو اليوم
زيدا ضربته وبالسوط زيد ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبله
الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما ان فى زيد عمرو اضربه اى ان ضرب زيد عمروا
فلا اشكال وكذا فى ان زيدا عمرو اضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان
قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم
المجرود لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور
النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به يتحقق فاعليته الفاعل بان يكون آلة الفعل
نحو السوط ضرب به زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل
الفعل عنه بمنصوب فى هذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذا
المفاجاة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجئ ثم اعلم ان المصنف ابتدأ بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى حذف فاعل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى
هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير فى خلافه للرفع و
خلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا بد خلو
لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم
قرائن النصب الموجبة له والقرائن التى يختار معها النصب والتى يتساوى معها الامران على ما يجئ شرحها ومثال ذلك
زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدم لبس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن
النصب التى سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف
الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى عندهم لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال حذف او اضمر
وعلى ما اخترنا فى رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى
اى منها عند وجود قرينة للرفع هى اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التى يجامع قرينة النصب فى يكون اقوى
منها شيئان فقط على ما ذكر واما واذا المفاجاة اما اما فتجامع ثلث قرائن للنصب هى مع احدها مغلوبة ومع
الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتى والاخريان عطف الجملة التى بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة
استفهامية فعلية واما اذا فلا يجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة

وفى ان زيدا ضربت غلامه ضرب متعلق زيد ضرب غلامه

بها معطوف على فعلية كما يجئ اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب فى مثلهما
يعتبر انما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمروا اكرمته وقصد التناسب
بين السؤال والجواب فى كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته فى جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو
ثم زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا فى جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التى يبتدأ بعدها
الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها
اعنى الاستيناف فرجع بسببها الجملة الى ما كانت فى الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما
فى الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السوا نحو قوله تع فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر لكن عملها فى الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقى مقتضى الرفع بحاله
وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى فى نحو قوله القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى
نعله القاها فهى وان كانت يستانف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع
فى اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهى كساير حروف العطف لظهورها فى ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب
وهو الامر والنهى والدعا فقط لان ساير انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم
معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمروا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة
لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدا قليل فى الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص
الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تع بل انتم لا مرحبا
بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك فى نحو زيدا اضربه وكذا فى نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته
وعمروا لا تضربه واما قولهم ان قلت نحو زيدا اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذى هو المحتمل للصدق والكذب
لهذه الثلثة الطلبية التى لا يحتملهما الا بتاويل بعيد مخرج للامر والنهى والدعا عن حقيقتها كقولك فى زيدا
اضربه زيد اطلب منك ضربه فانه فمنقوض بانه يكثر فى الجملة الاسمية تصديرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه
مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدا نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا ابكر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قبلته
ولا يجب فى خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما سمى خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمى فاعلا ولم يصدر الفعل
منه فى بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقى التعارض
فى نحو اما زيدا فاضربه بين الطلب وبين اصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير
فى كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغير اعراب واما اذا المفاجاة فهى فى ضعف الاستيناف
بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع فى صدر كلام من دون ان يتقدمها شئ كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا
عاطفا على الجملة الفعلية فهى غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد
واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجئ بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية
من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور
لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها فى هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب بعد ما عندهم وفى غير هذا الموضع
يجب رفع ما بعدها نحو زيد فى الدار واذا عمرو يضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله
ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفى وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفى الامر والنهى
وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شئ خلقناه بقدر اقول هذه قرائن يختار معها النصب فى الاسم المذكور
قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمروا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه
فى كونهما فعليتين وكذا فى مررت برجل ضارب عمروا وهندا يفتلها العطف على مشابه الفعل واما فى نحو احسن بزيد
وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه
والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفى هى لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا
اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفى فى الحقيقة لمضمون الفعل
فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفى مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا يفصل معمولها
لضعفها فى العمل فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجزمها للفعلين
واما ليس فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد

ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله مثله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تع فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن لطلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حروف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج ومع الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد الا انه للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان تليه اياها وكذا يقبح دخولها على الفعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب هاهنا احسن القبيحين وتقدم الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو ان زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في نحو هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء يحقق لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام نفس الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كانت في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثرون انها عندهما فعلية اما ظاهر الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدره نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء انشقت ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختارا بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو لا ظاهرة في تضمن معناه لكن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان بعضهم يجوز في بعض جميع ما ذكرنا وتذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتله بتقدير هلا قتل زيد قتله وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس وان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر فعلى رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان كاذا في الزمان نحو حيث زيد تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا اكتنفت بما نحو حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايهما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تره يزره فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا اشتراء بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا

اى كل

اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون لك ايضا منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المص من الكتاب العزيز اعني قوله تع كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تع بكل شيء مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تع لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تع والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقنا صفة له او خبرا وليس مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل رايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا فقلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقيد بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اقول يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسميتين وان وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل بيان ان جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرا كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد ذلك واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس يسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يجيء في المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت فيه الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام عمرو واكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلاماه وبكرا اكرمته فالرفع اولى فيه لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخواتها

انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدى وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجى غير مفسر لشئ فلا يكون من هذا الباب و
تقديره اما يكن من شئ وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذ ما عند سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم
مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا فى متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو اربعة هلا والا ولوما
ولولا وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجى من قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونى وحروف التحضيض
لا مدخل لها الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما فى قولك هلا زيدا ضربته
او غير مفسر كما فى قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا اى لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر
الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا مسيف ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام
والنفى والشرط والتمنى معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت
على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلين
مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفى وبعضها اختلف فى اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجى الكلام
عليه فى اسم لا لنفى الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى نحو امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ
والمشهور وجوب النصب فى نحو ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه فى العرض قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اقول
اى فالرفع واجب انما قال انه ليس منه اى من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل
فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه اى بنصب ضميره
متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففى قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله
مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافى
فى مثل هذا الفعل المبنى للمفعول اسناده الى مصدره فقدر اى ازيدا ذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور فى محل
النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله وجوز
الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب
شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدى كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون فى نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر
على العكس اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المجرود لضميره او متعلقه فى الرفع والنصب
اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فينوى فى ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه
او ذهب بغلامه رافعا وينوى فى ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا قوله
وكذا كل شئ فعلوه فى الزبر اقول اى ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل
بالرفع وهنا لو نصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا فى الزبر كل شئ ان علقنا الجار والمجرور
بفعلوا ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحائف اعمالنا شيئا اذ لم توقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان
جعلنا الجار نعتا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت فى صحائف عمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى
المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد بنحو فى قوله تع وكل صغير وكبير مستطر فعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت
فى صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزانى فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان
عند سيبويه والا فالمختار النصب اقول جميع الشرائط فيه حاصلة فى بدو النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو
فربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ عن عيسى ابن عمر انه قرأ بالنصب ولى النصب مع الطلب مختار
كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد
الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما فى قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما يجى فى الظروف المبنية او يكون الفاء
واقعة غير موقعها لغرض كما فى وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها
لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الاية هى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى
هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء وهذا الذى ذكره مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة فى موقعها فخرج عن الحد
بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية و
الخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد هذه وقوله فاجلدوا هو الذى وعدوا بان حكم الزانية فيه فالفاء عنده ايضا للسببية
اى لما ثبت ذلك فاجلدوا فيخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اى لولا التقدير
ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرائنه وتقدير المبرد

اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير سيبويه هذا آخر شرح ما ذكره المص واعلم ان ما ذكر يشتغل به المفسر من ضمير الاسم
المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد
لم يقم الا هو وفى نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل
المقدر موقع الاسم المشتغل به من نفى المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجاره
المفسر وكذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا
مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض نفى الفعل
المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق فى المعنى المنفى المنقوض
نفيه بالا فقام زيد فى مثالنا يوافق فى المعنى لم يقم الا هو وكذا يضرب زيدا يوافق لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد
يكون فى المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعا ونصبا
وقد يكون فيه متعلقان ضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل
ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار فى اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيد لم
يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه
قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن
بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال لان الفعل لا يرفع ما قبله و
ان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعنى ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر
الناصب فالاول نحو ان زيدا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد لكون احدهما
منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت
المتصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقد بينا امتناع
ذلك مع تقدم المفعول فى نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب
ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل فى زيدا لم يضرب اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان والثانى
اى الذى المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو ان اى لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان
التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا
بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول فى المعنى
متصلين ولا يجوز ذلك الا فى افعال القلوب كما يجى فى بابها نظر فان كان الاسم مذكورا ظاهرا وجب رفعه اعتبارا
بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر
المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز لا فى افعال القلوب ولا فى غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما
فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا
راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما
اى ان علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا
بالمتعلق فيجب فى ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيد او ضمير لابس
لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا فى مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق
زيد فيكون المفعول فى الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفى التقدير بل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز
ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان
زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير فى المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه
نحو ان زيد لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو فتقدير الرفع فى المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد
اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه
وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا
ليبقى معنى الايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع فى الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب
غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا

بضرب غلامه او بضرب غلامه الا هو على تقدير المص وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المص
ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو واما المفسر الذى معه متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك فى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضمير المرتفع والنصب فتقدير المرتفع
ان ضرب زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اى متعلق بزيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط
ان زيدا اى اباه زيدا ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم
بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان
تحذف الطريق الطريق اقول سمى اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو
قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ
المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدر
نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل
فيه المصدر اعنى المقدر اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا
فيه بعض التسامح من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى جنبته
ولو قال بتقدير نح او بعد لكان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكره وصده فحق عطفه على قوله
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير
هذا المنصوب لانه فى تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى
فينبغى ان يليه مثل المذكور قبل كما فى نحو جاءنى زيد او عمرو بلى لو كانت منفصلة جاز المخالفة بين ما بعدها وما
قبلها نقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى
كما يجئ فى حروف العاطفة قال سيبويه فى قوله تع ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها
اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهى عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير
اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر ضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول لحذرا وبعدا وشبههما مذكورا
بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكررا معمول لبعد
فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد واياى والشر وماذ راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجئ
الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ الا غالبا الا مخاطبا وقد يجئ متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز
ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من
جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافتها الى المظهر وسيبويه يقدر فى نحو اياى والشر نحو لاحذر
ونحوه قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياى اى اذا قيل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسى واحفظ وغيره
يقدر فى نحو اياى والشر حذرا خطا با كما فى اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما فى
اياك والشر وقول عمر لجماعة اياى وان تحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسد والرماح ويحتمل امر المتكلم اى لا بعد
نفسى عن مشاهدة حذفكم الارنب وامر المخاطب اى بعدونى عن مشاهدة حذفه واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر
فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا
اولا والمضمرات متكلما او مخاطبا او غايبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك
احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو
الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا تقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص
وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر
منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل
اتفاقا قال المص كان اصل اياك والاسد اتق ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد الا
افعلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج
اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجئ
فى باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد

بماعدا

باعد ونح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما
ضربت الا اياك وما ضربت الا اياى فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول فى الحقيقة فيما ضربت الا اياى ليس ضمير
المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ما ضربت احدا الا اياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا فى الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف
قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه فى كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت فى اول باب المنصوب على شريطة
التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح النحاة بجواز نحو اياى ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على
الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المص فى شرح المفصل عند قول جار الله الله احمد فمعنى اياى ضربت ما ضربت
الا اياى واياك نعبد اى ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل فى نحو اياك والاسد لانه فى معنى المكرر الذى ذكرنا
انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد
اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانك
قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف
جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف والمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى
عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعدا فالمعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله
وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذ لا بد
المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذى بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو
ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذى مع ان
يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف
موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو فى الحقيقة اسم واحد
اجازوا فيه التخفيف فاما بحذف حرف الجر من الذى هو من الجر وكذلك واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد
حذف الحرف صار ان مع صلتها فى محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما
كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير
ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبغاة الخير اى بغى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر
قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف حرف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان
قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على فى قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت
فى قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد
اى المحذر منه مكررا والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف
حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس ساير المصادر عليه وهذا قول ابن ابى اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو
التى فى المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به
مكررا ومعطوفا عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
والذى مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم
فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثل هناك وان لم يكرر وخلا من العطف فلا خلاف فى عدم
وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان
او مكان يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف وذلك
لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس
فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل
فى يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى
قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى بمعنى ان المفعول فيه ضربان
ما يضمر فيه فى وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير فى فالاولى ان يقال هو المقدر بفى من زمان او مكان فعل
فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير فى وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل

والآنا وفسّر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته ومابعد دخلت على الاصح

اقول ظروف الزمان كلها يعني مبهما وموقتا تقبل ذلك اى تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لاحدّ له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية يحصره سواء كان معرفة ونكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما قبل اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشئ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه والى جانبه وكذا خارج الدار كما قال سيبويه من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المص لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما يثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار تميز تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في قولهم زائد من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ امر خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضروب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان الا ما يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقيل والمبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينتصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك وفي مكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال تع واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته واقمت مشتاه ومالم يكن فيه معنى الاستقرار لا ينتصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمته منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا واحمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها للجهات في الابهام قال المص وكذا حمل لفظ مكان على الجهات الست لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا فلا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ المكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما تقدم فينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغيير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كان نفسه ظرفا لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينتصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشأها الاشتراك في لفظ المعين وذلك لان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اى المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدا اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة

اللفظ على الشئ الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضوع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله ومابعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد ومابعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تع وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والدخول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اخفاء برجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلا بغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد اى في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياسي نحو هو مني من جر الكلب مناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون محدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جواز المتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاولى من رمضان اولا ومحدودا كان كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة اولى كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ثلا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجنا من البلد فما لا يصلح جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مفرونة باللام لا يصلح الا جوابا لكم بمعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تع يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار ولا يبدأن يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر يستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مسندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا اليس تعين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا للمتى كالعشر الاولى من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر منها بالى وحتى ايضا ويجر ابن بالى ايضا مع عدم تصرفه ومن الداخلة على الظروف وغير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل ياتي في الظروف المبنية وكصباح ومساء ويوم يوم كما يجئ في المركبات وقد يجئ اذ وحيث متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تع بعد اذ زلت ومنه من المعربة بعيدا بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا غبوق وذا صبوح فهذه الاربعة بغيرها وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها يلزمها الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثير التصرف كما يجئ في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجئ في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجئ في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيانه

والابتداء بكونه

صاحبه ثم يا بنه ثم يمسك عنه بنحو ذلك ثم يا بنه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعنى بعد الفراق وكون هذه الظروف غير منصرفة موقوفة على السماع ومن المعربات غير المنصرفة ما عيّن من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكرا وسحر وسُحير وعشية وعتمة ليلتك ومسائها يقول سِر عليه ليلا ونهارا اذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجيء حكمها فيكونان اذن منصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعيّن من دون علمية ولا آلة تعريف بهذه الظروف المعينة لازمة الظرفية واحدة اعنى لظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بالة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لما انصرف تعريف هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعنى البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معيّن منه اذا لم يكن مضافا الا معرّفا بلام العهد سواء كان علما اولا كالبيت والنجم والصعق وقوله تع فعصى فرعون الرسول بل وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة لمن ضحى وبكر ومسي وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادرى ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم يسمعا الا منونتين وكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو آتيك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانت كذلك علمين للجنس كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون العلمية ولا آلة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وغدوة وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت منصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا انصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رايته عند السحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين آتيك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين كما يقول لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمتنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما يقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنوية واذا لم يقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تع ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص المنكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان يكون موضوعا اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيت الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم الجنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا ترد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالى وحول وحولي واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط

وعشاء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وسحره وعشيته وعتمته

ساكن

مبحث المفعول فيه

ساكن السين ودون بمعنى قدام نادرة التصرف قال الفرزدق صلاة وريش وسطها قد تفلقا ووسط بتحريك السين متصرف وقد تدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناه الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تع اتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه ومما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال افرعا اي زمانا حديثا وجوز في لفظي قريبا ومليا خاصة التصرف نحو قولك سير عليك قريب ملي من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكره من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني جزر جزور وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان جزر جزور ومدة زمان ترويحتين قال تع وادبار النجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف في ذلك لمناسبتهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهمهما وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تع وذكرهم بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم ورمية نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه واله زبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الذي هو حين نحو لا آتيك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اي وقت صياح هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ في في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدى الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنى متعدى الى اكثر من ثلاثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليس زيد فيه هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرفي الجر اعنى في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا يقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمروا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرف المقدر فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المص رح في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا فيها ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه ولا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد وكذا في سارق الليلة فتقول في اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقس لطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المص على ما يجيء في باب الاضافة قوله وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اقول اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او ممتنع كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب

يقال لا آتيك السمر والقمر اي ما دام الناس يسمرون في ليلة قمراء

من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثانى كما فى المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا فى المفعول به مفصلا مما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومايوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرتها او لا تسر فيه ومثاله اليوم المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا فى المفعول فيه قوله مذكورا احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبنى التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب فى قولك عاملا فيه فالحق ان تقول فى المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا فى المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان قولك بنحو ضربت وقد اعجبنى التاديب سرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علة له كما فى ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما فى قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سوا تقدم وجوده على وجود الفعل كما فى قعدت جبنا او تاخر عنه كما فى جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كما هو مذكور فى مظانه فهى متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم فى ضربته تاديبا ان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد فى نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام فى له للتعليل وهى تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما تسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما فى ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له وكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا فى جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطا او النصح او نحوه فان المجى ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر فى مثل قعود جبن ومجى اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذى بمعناه وفى رده نظر وذلك ان ضرب تاديبا ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى واى منع فى ان يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول حال والثانى مفعول فيه والجرمى يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك فى نحو قوله مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اى زعلا زعل المحبور وهولا الهول على ما هو مذهب الفارسى فى فعلت جهدك ووحدك على ما يجى فى باب الحال ومذهب البصريين اولى من المذهبين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعل الفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فى الوجود اقول يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما هو يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وما ذهب اليه فى الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجى لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه فى الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما فى الفاعل ان يقوما بشئ واحد كقيام الضرب والتاديب فى ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما فى الزمان بان يقع الحدث فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ابقاء للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما فى ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ها هنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى الزمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ها هنا فى الحقيقة ليست هذا المصدر

المنصوب

مبحث المفعول معه

المنصوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هى اثره اى ضربته لتادب لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى لتادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة فى الفاعل وفى الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب فى الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان فوقه من زبية لم يفهم التثقيف منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته للحدث فى الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما فى الفاعل وهو الذى يقوى فى ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلم فى نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما لا يكون حالا من الفاعل وكذا مجاز للعلة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا جاز ابو على عدم المفارقة فى الزمان وذلك انه قال فى التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم فى الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اى حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا شرك فى الفاعل كما ذكرنا واقتصر المص على شرطين مما شرط فى المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله فى قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجوابه وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا يبقى حتى يكون حاملا على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا فجوزا ايضا جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضا فلا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا قال المص وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجى جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فى العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشى وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز ويبطله العجاج فاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تع حذر الموت وقال الجزولى اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسى وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه فى حال تنكيره يشبه الحال والتمييز فى كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك لا ترى الى قوله تع فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال الكمالى اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامران فى المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى اقول قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز به عن نحو صبغته فى كل رجل وصيغته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى وقت واحد فزيد فى سرت وزيدا مشارك للمتكلم فى السير فى زمان واحد اى وقع سيرهما معا وفى قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه فى السير لكن لا يلزم كون السيرين فى وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما فى سرت وزيدا نظرا الى ان عمروا فى نحو ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول فى المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمروا فى المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جاءنى زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجى ويحتمل مجى احدهما قبل الآخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمروا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط

الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذي
فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية قوله لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال
والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله
جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلث خلال لست عنها بمرعوو والاولى المنع رعاية الاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون
هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدا والاولى حالة العمل على العامل اللفظي
ما لم يضطر الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة
او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية
اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب
الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي النصب
ما بعده عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع
مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام
زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان هاهنا
داعيا وهو النص على المصاحبة قوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت
انا وزيد عند عبد القاهر اوجب ذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب
الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلست زيدا والسارية اذ لا
يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف و
اجازه غيره اسنده الا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري
النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تع ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال
وقريب منه قوله تع فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف جري في المعطوف كقوله علفتها تبنا
وماء باردا اي وسقيتها ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام
بل بمعنى ارتفع كما في قوله تع ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ونقول استوى ههنا بمعنى تساوى
لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليس الخشبة ارفع من الماء
والخشبة هاهنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد
فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير بالاصل فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول
اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لفهمهم القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من
المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلثة عشر على ما ياتي في باب العدد وقولنا
فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك
بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل الجزاء
عليه لما علمت من ترك مكافاته للمحسن فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك
فهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على
حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك
اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب
نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان
كان معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي او لا فالاول
نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعك
فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وتذرك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك
وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك فهي المصدر ومعنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرءا ونفسه وشانك و
الحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز
العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو قال المص العطف فيه واجب اذ قولك

ملازمها

فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضروري
قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد
النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون
يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف
وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المص ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكليف في العطف
وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تع تساءلون
به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شانك او مالك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة
اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اي ما تصنع وذلك لان الطالب للفعل لكونه استفهاما
وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاخبار هذا لك
وابالك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك وما شان ملابستك زيدا ومالك وملابستك عمرا وما
شان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر وقال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى
ماصنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقديره ملابستك ان الاسم منصوب بهذا الاسم المقدر
لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول وبعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجيء في باب
المصدر وانما قدر سيبويه بهذا ليبين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر
هو العامل وانما جاز ذلك هاهنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وما شانك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما
هو للابسه المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان
مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلا بس كانك قلت
مالك لابست زيدا والواو دالة على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا عما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة
الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد
القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من
ثريد وما التحدي والمغرور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو
ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو وهاهنا مع قلته وضعفه
فتقديره كان ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه
تخفيفا وصار كانه منطوق به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي
لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي ازمان
قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف
اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب في ذلك لاشعارهما وكيف بالفعل بما فيهما
من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه
لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو قوله كل رجل وضيعته وانت ورايك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم
فعل ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي
كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا
من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا
لقيت فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف
من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة
ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوزون ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا مطلقين وسرت
وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا
خلاف وذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تع فاجمعوا امركم
وشركاؤكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاء كم بمقدر اي واجمعوا
شركائكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعو
لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال المص لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني

المصدر

الاولى انتصاب شركائكم

رجل عالم لان المراد في الحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظه فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا الا في حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا الا في حال المجي فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بلا ضمير ذي حال نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وساقها السَّتُ ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تع قل بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم يكن تخضب وقوله عوذ وبهثة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تع النار مثويكم اي موضع مثويكم اي ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجي الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه حاله من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تع دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشي اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حوامبه مدبرا اي يشبه حوامبه مدبرا او اشبه حوامبه مدبرا فكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب معه غلامه اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمون المصدر ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل او المفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجي والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وفي قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجي مقررا لمضمون جملة كما يجي شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم يقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما نحو فانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل الحال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف ندركها المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجي بشي واحد احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تع اخرج منها مذؤما مدحورا كما يجيان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل

نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت القوم اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تع مذؤما مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكريرها نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجي في اسم التبرئة نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تع هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه على بعلي واشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسر باشبهه خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من يجوز تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه ونحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجي في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجي لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفاعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شأنك واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قال باسم الاشارة وحروف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وغيرها وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا تعلل قوله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول فانما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشي اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم يأول النكرة ذا حالا لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ويقول الحال معرفة ظاهرا اما مصدر او غير مصدر فالمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعلها جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحدة مصدر وحد يحد بقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تع وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعلها مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي تنفرد وحدك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب

على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا من الظرف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك ولم
يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه
فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها الماء بالمزاحمة واما قولهم
جاءوا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم
اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم
خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في ثم انمحى عن الجملتين يعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لما افهم منهما
معنى المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب
ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها الفيك سوا
وكذا ينبغى ان يقول في يدا بيد اى نقدا بنقد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اى
شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امراة اى كل رجل كقوله تع علمت نفس ما قدمت اى كل نفس وكذا قولهم
بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب ههنا الجزء الاول
لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان يأتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة درهم ثم الزم ما كان مبتدا
التنكير لقيامه مقام الحال وقاما الى في شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه لئلا يبقى الاسم المعرب على حرف
واحد وقد جاء فما لفم قال المتنبى وقبلتنى على خوف فما لفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف
وهذا شئ قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله
في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم
اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على
البدل اى جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لا مع غيره فهو في المعنى
مثل معا في قولك جاءوا معا كان في معا خلافا هل هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى في زمان واحد وكذا اختلف
في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع محدودة فريع وحده ونسيج وحده
اى انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل
وحده في المتعجب برايه ويقال جاء على وحده اى على انفراده وعلى معنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم
النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو
الكثير يقال امرأة جماء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين بكثرتهم وجه
الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تع ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء
اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى ويقال
ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه واله وسلم يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول
فالاول اى مترتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة
نحو جاءني الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيف الى ضمير ما تقدم منصوبة عند
اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين في المجئ وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عومل
بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجئ في باب العدد
وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى
من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده بيدى ذكره خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير
المؤمنين عليه السلام في صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل
اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يأول بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه
قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث
سابق رسول الله صلى الله عليه واله بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا يقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو
نظرت الى جارية رجل مختالا او بسبقه نفى او شبهه نحو قوله ما حل سعدى غريبا ببلدة وقولنا جاءني رجل راكبا او نهى
او استفهام وذلك لانه يصير للنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرق فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدا او كان معرفة

مشاركة

مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءنى رجل وزيد راكبين او تقدم الحال نحو جاءنى راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف
اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءنى رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذى بالوصف في نحو
رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا
يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه
فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذى الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كون لمية عاملا
في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتدا فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتدا على مذهب سيبويه اى ان طلل مرتفع
بالابتدا وهو العامل في الحال ايض فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتدا بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد
بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربت مجردا زيد
اى ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح اقول قد عرفت قبل العامل المعنوى
وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغى ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك على بنا مذهبه من قوة
الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تأخر المبتدا عن الحال فانه وافق
سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند
الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى المبتدا اما في نحو زيد قائما في الدار فان
جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملى الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا
ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائبه اى زيد
اما نحو زيد في الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايض ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن
برهان بجواز تقدمه على عامله الذى هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف وحتى جاز ان يقع موضعا لا يقع
غيرها فيه نحو ان البنا ابا بهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال نحو ان البنا ابا بهم والعامل فيه
بستين والعامل المعنوى اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت و
لعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثل وغيرك واسماء الافعال كل ذلك
لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب اذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله
كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف
مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل
افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجئ في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب
منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجئ الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجى ان
يقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد
الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف فقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله
لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال
جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال
ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل
صلة للالف واللام او لحرف مصدرى كما وان لا تقدم الحال اذن على هذه الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف
المصدرى ولام الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبنى مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة
ضرب زيد هندا واما في نحو سائر الموصولات نحو الذى راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا
بلام الابتدا او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تع لالى
الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول
اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف
الظرف يعنى ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان
الظرف يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف والجار خاصة سواء كان بعد المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف
بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك وقبله كقوله تع كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال

لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تأخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال
وكان على المص ان يقيد بقوله بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه و
التشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطهما
ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تع واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله
فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت
الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر
والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلق بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للاول والتأكيد غير عزيز
في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذي
يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغبا على تقديره فيك رغبة زيد راغب والحال دال
على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك قوله ولا
على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة
وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخر عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز
تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا
فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا ذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وتقدمت الحال عليه ادى
الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما
على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل
الحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصريون فاجازوا تقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان
مضمرا او مظهرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في
داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تع فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة
اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تع بل اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاء ني مجردا
ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايض وان انجر
ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريين يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان ولابي علي وابن
برهان الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل
كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال
الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الي حبيبا انها لحبيب وقال الاخر اذا المرء اعيته المروءة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد
وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان
الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها
لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان
المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد لا نطمس في مثله وقال بعضهم المكان
لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزوه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف
كقوله تع ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان
المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف فاذا كان المضاف جزء المضاف
جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبني ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه
لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد
وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايض اذا اضيف
ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو يعجبني شاتم زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا اقول هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا ارده بالتأويل الى المشتق
قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقا او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا
اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم آية اي دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هي

المبين

للمبين الهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد
عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي
جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء
الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا لها وذلك نحو قوله تع انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا
بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلم في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين
وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تأويل مثله وجهان
احدهما ان يقدر مضاف قبله اي مثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يأول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم
اي ما لنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في المعنى من المعاني
كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاة
شاة ودرهما وضابطها ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي
بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله
درهما عن كل اربعين وفاترته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت
عندكم الدنانير دينارا الذي كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزء اول من الجملة الابتدائية على ما مر
بل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا واحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل
المعين وضابطها ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئيه
معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا الكبكبة ثم الكبكبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال
هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو
يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطها ان يفضل الشيء على
نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بآلة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا
بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان
يكون افعل التفضيل وآلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا
احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشهر
بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك
لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا التقدير الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال
البسرية كان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم يقع الا حال شيخوخته والجيء في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب
ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة
لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بتلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا
يتقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ او الخبر معا
بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا ليس في
غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في مثل
هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم ايض اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحد
لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايض افعل التفضيل وآلة التشبيه
مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما
للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب زيد وعمرو
وضارب زيد وعمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا
الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيهما من منصوب الآخر مفعولا به وقد يتميز حالاهما نحو
تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف
زمانا هما لان الغرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثناهما ايض نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا
الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر ويغير ما تعلق به الآخر ووقوعه في وقت
آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما

غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم
الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندنا احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن
منه قاعدا وكذا آلة التشبيه يدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت والخلاف
حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدث الفاضل والمفضول
بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل
بصيغته على حدثين معينين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان
فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ماهي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم
السبت اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ
يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كذابك
من ام الحويرث قبلها بدأبك لما كان بمعنى تمتعك فكني ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين
فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس بدأبك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وآله انت
مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى قال ولقد
نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول ثمامولي مني بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعدها منه
اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه وبابي فاعل وتفاعل و
غيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به
فقيل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورأى زيد في الدار عمرو في السوق وكذا في افعل التفضيل
وآلة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما
وزيد يوم الجمعة احسن منه ومثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق الحدث
المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما
الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلام في الجار والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل
بثدي امه وهذا كما يقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا
قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال
من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي
الكامل في الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي
ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه
انك تقول هو قارون كنزا والخليل عرضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من
المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا
او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطاء ونحو ذلك
واما ما ليس من نفس ناصبه وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه
ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض
ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز نعم زيد نقيهما وغيرهما على ان انتصابها على الحال الا على
حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين
وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة
فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقلبس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد
وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر
جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو وبالضمير على ضعف
والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون
مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون

الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال
ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء واما في الطلبية ليست على
يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت
وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد
وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو
والضمير انما ربطوا الجملة الحالية هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيهما بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في
الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع
ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانه لا يجيء بالواو ولان بالخبر تمام الكلام
وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه فاكتفي في ثلاثتها بالضمير بلى قد تصدر
الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل
الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدره بالواو وقولنا وبالواو وبالضمير اجتماع الواو
والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى لحباطا في الربط واما انفراد الضمير فقال
الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة
في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فقصد ربط الجملة بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت
معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني
زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو و
ذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل يقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان
الضمير في آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير
في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصران قولهم جاءني زيد جبة وشيء بمعنى مستقر عليه جبة وشيء يريد انه
ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب
المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر كقوله فتحفروا بالهاديات كدونه جواهرها في صرة لم تزيل و
قوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا تقول لقيته وانما عليه
جبة وشيء ولو لم يكن جملة لم يدخل عليها ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كا
فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان
ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع
المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني
زيد راكبا ولا سيما وهو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء فيستغنى عن
الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية
تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحن
في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب
حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع
عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة
قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال
المتكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظة الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجيء
بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى
الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها
على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما يركب
غلامه وما يركب عمرو وما يركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه
وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصنف وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع

الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمنافضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة
له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه لان قد لتحقيق الحصول
ولم للنفي واذا نفي المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل
بظاهره على الحال وهو ما نعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا نفي المضارع بلا لزم الضمير كما يلزم المضارع المثبت على
ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد
ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزرني لا ازرك وفلا ازورك كما جاز ان
تزرني ازرك وفانا ازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع
المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول
انتفاء الصفة لا مع الجملة هو الحال ولا ينفى المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة
استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجوه كما مضى
والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة لانه في تأويل ان
شرط الاجمال اي ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع
حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب
الاكثر على الاسما فهو بتأويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني
ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما دخل
الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا وقد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع
الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايض نحو قوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم فلو ان قد
فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج
ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله يقول وقد ترى الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد
ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس
بوجه لعدم السماع والقياس ايض لكون قد للتحقيق ووقوع الفعل وما للنفي قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا
ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال قد
يحذف جوازا ووجوبا ايض في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور
معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف
حلفت زيدا او غير استفهام كقوله تع ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع
التي تحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته
بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذ في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها
بدرهم والباقي باكثر وتقول في غير الثمن قرأ كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهب القراءة زائدة اي
كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسما جامدة متضمنة توبيخا
على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايض كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم اعيارا
جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي يتحول تميميا وتنتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم
اولادا لواحدة وفي العبادة اولادا لعلات وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب
السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق انتصابها على المصدر
قال المص لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص
ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس
واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة وعند
سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي تقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما اخبار
للمبتدأ فتقول اتميمي مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما
ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان

المؤكدة لا يجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايض كقوله تع ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم
مدبرين وقولهم تعالى جائيا وقم قائما قال تع والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال تع كالتي
نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ويخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة
كلها قائمة مقام المصدر على مذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به
عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزآها معرفتين جامدين وتجيء اما لتقرير مضمون الخبر
وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقول الشاعر انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة
ما للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها
الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل
كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا
الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو
الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك
كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده وقوله عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا
مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
حتى يؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار
كانه هو وكذا المرحومية لازمة وزيد ابوك في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال
سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اي اتحققه
واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو
مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا
وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو
الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا
وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب
اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا
ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد
احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة
ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في
جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها
كما تقول في الحصر لا تأتني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق
بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس
يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن
ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها يرفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في رجع زيد
القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي
الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع
صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه يتميز عما يخالفه كما يتميز بطويل عن قصير وطويل يرفع الابهام المستقر
اي الثابت وضعا على ما فسره المص من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل
من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل
فيه ايض المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو
مائة رجل وثلثة رجال وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو مميز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره
اخف من نصبه كما في هذين كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق
لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي فرسخان قوله الابهام المستقر
قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت

عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذى بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظ المعنى مبهم
صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظ المعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان
يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر فى
اصل الوضع قلت معنى المستقر فى اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام فى المشترك ثابت لازم مع عدم
القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفى الابهام فى المشترك وفى لعدم سائر المقادير ولا فرق بينهما من جهة
الابهام ولا بدل لفظ المستقر على انه وضعى كما فسر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة فى الحد مما يخل به قوله
عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا
اما فى عدد نحو عشرون درهما وسيأتى واما فى غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها زبدا
فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره ثم ان كان منونا او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن
غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر اقول قوله فالاول يعنى الذى يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد
لفظة عن فى مثله يفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اى ان امرك
سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة فى جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك
تنصب شيئا الى شىء فى الظاهر والمنسوب اليه فى الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى
قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى الاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا
لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد
هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اى ان تمامهما سبب لانتصاب
التمييز بتشبيهه بالمفعول الذى يجىء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن فى هذه المواضع بمعنى بعد
كما قيل فى قوله تع طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام
عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاولى لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار
وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشىء اى يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة
ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات
الوزن كالسطوح والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة
وقدر شبر ونحو ذلك واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تع ملء الارض ذهبا وقولك عندى
مثل زيد رجلا واما غيرها انسانا او سواد رجلا فمحمول على مثلك بالصفة وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه
خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى
عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون
لا ما يوزن به وكذا فى غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم
حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض فى هذا اكثر منه فى المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على
كونه مميزا وهو الاصل فى التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو فى غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع
ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنون بالاضافة وان لم يتغير تسميته البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل
فضة لم يجز انتصاب الثانى على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر فى العدد من الثلثة الى العشرة وفى المائة
والالف وما يضاعف منها الكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء فى الشذوذ على الاصل خمسة
اثوابا وما بين عاما واتما تركوا الجر فى العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف
العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعل الثلثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى
واما نحو ثلثة عشرك فمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر فى الاغلب فى العدد الذى فى آخره
نون الجمع كعشرين واخوانه مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا فى صدر
الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف فى الاضافة حذف نون الجمع فيها المباينتها اياها ولم يثبت معها المشابهتها النون الجمع
فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك
قال وشوك قد كربت تكمل اجزاؤه مجرى احد عشرك قوله واما فى غيره اى فى غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا
ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم بأربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين

فائدة

وقد ذكر بقيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما فى رطل زيتا واما مقدر كما فى خمسة عشر وفى كم واما بنون التثنية كما فى
منوان سمنا واما بالاضافة كما فى مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه
لانك لو جئت بالظاهر بدل من الضمير وقلت ملؤ الاناء ومثل زيد لاحتياج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملاء
اى قدر ما يملأ به الشىء فرجل تفسير مثل وزبدا تفسير ملاء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء
التى تم بها الاسم تماما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا وقد يكون
الاسم فى نفسه تاما لا بشىء آخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر
وذلك فى الاغلب فى ما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلها و
يا لها خطة وما احسنها مقلة ودره رجلا وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا وعن
هذه الباب اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا
واى رجل ردا عليه ولا ريب فى ان التمييز فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فى ما قبله اعنى من ويله الى
ياله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلم فى نهج البلاغة
يا له مراما ما ابعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذى
الرمة ويلمها نوحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه
الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فياله رجلا وويله فارسا وما ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب
لشخص معين نحو قلت لزيد ويا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام
اذن فى الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول
الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندى ولله در زيد رجلا قال الله دره
نوش وان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم لله الله عز من قائل ولقيت
زيدا قاتل الله شاعرا او من شاعر التمييز فى جميع هذا ظاهره ومضمره كما فى قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا
وحسبك بزيد شجاعا اعنى ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله
در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اى ويلم معيشة هى ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى
رجلا هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد
ودار زيد وقد يجىء لهذا مزيد شرح فى التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تع ماذا اراد الله بهذا مثلا
فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل فى التمييز فى القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما
ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل
بل هو الضمير كما فى ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره ليس بتقسيم حسن والحق
ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس
اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون
ضربا وتمرا والثانى يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة وتمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثانى لبيان
عدد آحاد الانواع ولا يجوز ان تقصد الامرين اى البيانين فتقول عشرون ضربين اى ان كل عشرة نوع او تقول عشرون
ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجىء فى بابها وان كان عن عدد و
ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذى عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن
ان اردت المثنى واجمع ان اردت الجمع والا فافرد نحو عندى مثله تمرا او تمرين او تمور وان كان جنسا ولم يقصد
الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك
مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع فى غيره ليس بصحيح ويعنى بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء
الوحدة منه على القليل والكثير فتم وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة

انما جازت ایثار اللتخفیف وذلك نحو رطل زیت ومنوان سمن وكان علیه ان یقید التنوین بالظاهر فان ما فیه تنوین مقدر وهی فی بابین كم الاستفهامیة والجزء الثانی من احد عشر واخواته لا یضاف فی الاغلب الی التمیز كما یجیء فی بابهما قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها لیست بنون الجمع حقیقة بل هی مشبهة له واما قولهم فی حسنون وجها حسنو وجه فلیس من هذا الصنف لان التمیز فیه عن نسبة وكلامنا فی التمیز عن المفرد وكذا قولهم ممتلی ماء وممتلیان ماء وملأن ماء وانا اكثر مالا لیس مما انتصب فیه التمیز عن التنوین الظاهر والمقدر عن نون التثنیة كما ظن بعضهم بل التمیز فیه عن النسبة كما فی امتلاء الاناء ماء فهو ناش عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف الیه محال اذ لا یضاف اسم الی اسمین بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف الیه كما تقول فی عندی مثل زید رجلا مثل رجل فسد المعنی لانك ترید عندی رجل ولا ترید عندی شیء مثل رجل وكذا لو قلت فی عندی ملاؤه عسلا ملاء عسل لان الملاء هو قدر ما یملاء ولا معنی لقولك قدر ما یملاء العسل قوله وعن غیر مقدار قد ذكرنا المكان الجر فیه اكثر قوله والثانی عن نسبة فی جملة او ما ضاهاها نحو طاب زید نفسا وزید طیب ابا وابوة ودارا وعلما او فی اضافة نحو یعجبنی طیبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا اقول یعنی بالثانی ما یرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة فی جملة او ما ضاهاها ای نسبة حاصلة فی جملة وشبه الجملة وشبه الجملة اما اسم فاعل مع مرفوعه نحو زید متفقی شحما والبیت مشتعل نارا واسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عیونا وافعل التفضیل معه نحو انا اكثر منك مالا وخیر مستقرا والصفة المشبهة معه نحو زید طیب ابا والمصدر نحو اعجبنی طیبه ابا وكذا كل ما فیه معنی الفعل نحو حسبك بزید رجلا ویلم زید رجلا وبالزید فارسا قوله او فی اضافة عطف علی قوله فی جملة ای نسبة فی اضافة نحو اعجبنی طیبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل فی شبه الجملة اعنی ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه یكون عن نسبة ان كان الضمیر معلوما او كان دره مضافا الی ظاهر واما ان كان دره مضافا الی ضمیر مجهول فالتمیز عن مفرد والحق ان التمیز فی نحو لله دره زید فارسا فقد ذكرنا انه یكون عن نسبة ان كان الضمیر معلوما او كان دره مضافا الی ظاهر واما ان كان دره مضافا الی ضمیر مجهول فالتمیز فی نحو لله دره زیدا فارسا ویلم لذات الشباب معیشة معلوما او كان دره مضافا الی ظاهر ... فیه معنی الفعل ای عجبا من زید فارسا وعجبا من لذات الشباب معیشة عن نسبة فی شبه جملة ایضا لان فیه معنی الفعل ای عجبا من زید فارسا وعجبا من لذات الشباب معیشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما تفصیل للتمیز الكائن عن النسبة وذلك ان یقال اما ان یكون نفس ما انتصب عنه لا غیر نحو كفی زید رجلا ولله در زید رجلا فرجل هو زید لا غیر ویعنی بما انتصب التمیز عنه الاسم الذی اقیم مقام التمیز حتی یفی التمیز بسبب قیام ذلك الاسم مقامه فضلة كزید فی طاب زید نفسا فان الاصل طاب نفس زید وكالارض فی قوله تع وفجرنا الارض عیونا فان اصله فجرنا عیون الارض وكذا كفی زید رجلا كان فی الاصل كفی رجل هو زید واما ان لا یصلح ان یكون نفسه بل یكون صفة نفسه لا غیر نحو طاب زید علما واما ان یصلح ان یكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زید ابوه یجوز ان یكون المعنی طاب ابوته لغیره وطاب ابوة ابیه واما ان لا یصلح ان یكون نفسه ولا صفة نفسه بل یكون متعلقا له لا غیر نحو طاب زید دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان یقول اما ان یصلح ان یكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان یصلح ان یكون نفس متعلقه ایضا كطاب زید ابا اولا یصلح نحو كفی زید رجلا والثانی اما ان یصلح ان یكون صفة نفسه اولا والاول اما ان یصلح ان یكون صفة متعلقه ایض كطاب زید ابوة اولا نحو طاب زید علما والثانی نحو طاب زید دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا فی كفی زید رجلا كفی شیء زید رجلا وفی طاب زید نفسا طاب شیء زید نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هی شیء المنصوب الیه كفی وطاب فاذا اظهرته صار زید فی كفی زید رجلا بدلا منه وفی طاب زید نفسا مضافا الیه شیء ورجلا تمیز لشیء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمیز فی هذه الامثلة كلها الی اصله حین كان منسوبا الیه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذی انتصب عنه التمیز الی مركزه الاصلی جعلنا ما انتصب عنه التمیز ان كان التمیز نفسه بدلا من التمیز او عطف بیان له فنقول كفی رجل زید وان كان التمیز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غیر وصف اضفنا التمیز الی ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زید وابو زید وعلم زید ودار زید ونفس زید جعلنا النفس كالمتعلق له حتی صح اضافتها الیه قوله ثم ان كان اسما یصح جعله لما انتصب عنه جاز ان یكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فیطابق فیهما ما قصد الا ان یكون جنسا الا ان یقصد الانواع وان كانت صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال اقول یعنی ان التمیز عن النسبة اما ان یكون اسما او صفة والاسم اما ان یصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب یعنی ان صح ان یكون نفسه نفس متعلقه ایض كابا فی طاب زید ابا فانه یصح ان یكون زیدا وان یكون ابا زید

وطاب ابُ زیدٍ

جاز
كابا او صفة نفسه كابوة
ان یكون له ولمتعلقه یعنی
جاز ان یكون ما صح ان
یكون نفسه

وكذا

وكذا جاز ان یكون ما صح ان یكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ایض كابوة فی طاب زید ابوة فانه یصح ان یرید بها ابوة زید نفسه لاولاده وان ترید ابوة ابیه له وما كان ینبغی له هذا الاطلاق فان رجلا فی كفی زید رجلا صح ان یكون لما انتصب عنه ولا یجوز ان یكون لمتعلقه وكذا علما صح ان یكون صفة لما انتصب عنه ولم یصح ان یكون صفة لمتعلقه قوله فیطابق فیهما ما قصد یعنی بالمطابقة الافراد وان قصد المفرد والتثنیة ان قصد التثنیة والجمع ان قصد الجمع قوله فیهما ای فی التمیز الذی جعلته لما انتصب عنه والتمیز الذی جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد ای المفرد والمثنی والمجموع تقول فیما جعلته لما انتصب عنه طاب زید ابا والزیدان ابوین والزیدون اباء طابقت بالتمیز ما قصدت الیه وهو ما انتصب عنه ای زید مثنیه ان ثنیت زیدا وجمعه ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوی زید ثنیت ابا فقلت طاب زید ابوین لان المقصود مثنی وان قصدت اباءه جمعته فقلت طاب زید اباء لان المقصود مجموع وقد یلتبس الامر فی نحو طاب زید ابا وطاب الزیدان ابوین وطاب الزیدون اباء هل التمیز لما انتصب عنه او لمتعلقه فلیرجع الی القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمیز وما انتصب عنه افرادا وتثنیة وجمعا ولم یكن التمیز جنسا نحو طاب زید ابوین او اباء وطاب الزیدان ابا او اباء وطاب الزیدون ابوین او ابا فلا لبس فی ان التمیز لیس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه ولا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمیز جنسا نحو طاب الزیدان او الزیدون ابوة فاللبس حاصل اذ یصح ان یكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم یطابقه لكونه جنسا وكذا یطابق به ما یقصد فیما لا یصح الا لمتعلقه نحو طاب زید دارا او دارین ودورا هذا ما قاله المص والاولی ان یقول فیما لیس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم یلتبس فالاولی الافراد وعدم المطابقة نحو هم خمسون وجها وطیبون عرضا ویجوز وجوها واعراضا قال تع فان طبن لكم عن شیء منه نفسا وقال علی علیه السلم فطیبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غیر لا یجوز زید طیب ابا وانت ترید اباء او ابوین وكذا لا تقول طاب زید دارا وانت ترید دارین او دورا قال تعالی وفجرنا الارض عیونا واما قول الحطیئة والاكرمین اذا ما ینسبون ابا فانما وحد الاب فیه لانهم كانوا ابناء اب واحد ویجوز جمع المثنی اذا لم یلتبس نحو قر زید عیونا قال ابو طالب یخاطب النبی صلی الله علیه واله فاصدع بامرك ما علیك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عیونا قوله الا ان یكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا نقول طاب زید ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابیه فقط او ابوة ابویه او ابوة اباءه وكذا تقول طاب الزیدان او الزیدون ابوة وترید الابوة المذكورة وكذا تقول طاب زید علما مع كثرة علومه الا ان یقصد الانواع فتقول طاب زید علما مع كثرة علومه الا ان یقصد الانواع فتقول طاب زید علوما او علمین على حسب ما تقصد قال تع بالاخسرین اعمالا قوله وان كان صفة فله یعنی ان كان اسما یعنی ان الصفة لم یجیء صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم یجیء الا لما انتصب عنه فقط فیجب اذن ان یطابقه اذ لیس فی الصفات ما یقع علی القلیل والكثیر بلفظ المفرد حتی یكون جنسا وذلك نحو لله دره وزید فارسا وكفی زید شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هی تمیز وقال بعضهم هی حال ای ما اعجبه فی حال فروسیته وتبع المص الاول قال لان المعنی مدحه مطلقا بالفروسیة فاذا جعل حالا اختص المدح وتقید بحال الفروسیة وانا لا اری بینهما فرقا لان معنی التمیز عنده ما احسن فروسیته فلا یمدحه فی غیر حال الفروسیة الا بها وهذا المعنی هو المستفاد من ما احسنه فی حال فروسیته وتصریحهم بمن فی لله دره من فارس دلیل علی انه تمیز وكذا قولهم عز من قائل والتمیز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمیز نفس ما انتصب عنه بدلیل تصریحهم بها فی نحو بالله من لیل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر وحربت هذك من رجل وحسبك من رجل ای هذك هو وحسبك هو فالضمیر هو ما انتصب عنه التمیز فی هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدیر من فی جمیع التمیز عن النسبة نحو طاب زید دارا وعلما ولیس بوجه واما معنی قولهم لله دره فالدر فی الاصل ما یدر ای ینزل من الضرع من اللبن ومن الغیم من المطر وهو ههنا كنایة عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله الیه تع قصدا للتعجب منه لان الله تع منشئ العجائب فكل شیء عظیم یریدون التعجب منه ینسبونه الیه تع و یضیفونه الیه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنی لله دره ما اعجب فعله قوله ولا یتقدم التمیز والاصح ان لا یتقدم علی الفعل خلافا للمازنی والمبرد اقول ان لا یتقدم التمیز علی عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا یفصل بین عامله وبینه وقوله ثلثون للهجر حولا مكملا ضرورة وانما لم یتقدم لان عامله اسم جامد ضعیف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعیفة كما ذكرنا وهی كونه تاما كما ان الفعل یتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة كما ذكرنا المشبهة وافعل التفضیل والمصدر وما فیه معنی الفعل مما لیس من الاسماء المتصلة به نحو لله در زید فارسا و یلم

زیدا

زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او الاسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قبل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورطل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصله التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لما جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك افره منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ارحت ربا وارحت جارا ارحت اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ارحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي ابرح جار هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى في ذلك لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا والمخالفة الحمار القوم في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا انتصبا المتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي

لم يكن

مبحث المستثنى

لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يصح في نحو له علي دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج مع الدخول وايضا يتعين رد دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار باقلاني ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمسان والا مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما فروا منها وما الزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض لمجي زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجي منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورأيت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من الاجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فرينة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذن قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب ومقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وان كان بعد عدا وخلا في الاكثر وما عدا وما خلا وليس ولا يكون اقول شرع يبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب لانه انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها الا انها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجي

واما تقديره بالحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالا
عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في
لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيد قام القوم
ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد
فيما قال عن لا لان ان للاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجمع الحكمان
معا لان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم
هو منصوب باستثني كان المنادى منصوب بانادي والا وحرف النداء دليلا على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا
القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكان تقديره امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اباك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع
نحو انت والاسد لكان تقديره بعد انت والاسد وقال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا ايضا الاعلى مذهب البصريين ولهم ان يقولوا
ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل
الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان
اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنصب المستثنى اذ الجملة
ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولاسيما
مع تقويها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في الدراهم
هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك
قوله في الكتاب تحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم الا انها لكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع
المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن اسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم
يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع
بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وقول البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته
لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة
وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل
فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء و
الابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب
فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان
في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من
التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه
المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على
ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت
الي احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه
مبتدأ محذوف الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى
منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها
انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها الثاني
الظاهر يفسره فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ لزم عندهم تأخر
المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا راكبا لم يأتني وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه

و تقدم

والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين
لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم
الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا
وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا
لكنه جوز استعمال تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما معا وفي
المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه
بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء الا الخبر قوله او منقطعا اي
منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام
العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا
وما جاءني زيد الا عمرا فههنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه
مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب فان تمس في رمس برهوة
ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع
كالمتصل لصحة دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها شيء
الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك
تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الآدمي فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفي كون الآدمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد
ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا
لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول
الزيدان والحمار جاءوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تع وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيبويه
وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قالوا والجواب لا يبقى لجاجتهما التخيل والمراح الا الفتى الصبار
في النجدات والفرس الوقاح وقال عنترة لا يعني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه
الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تع لا المرحوم فيكون
ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة ووداعا من قوله تع واذا خاطبهم الجاهلون قالوا
سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه
ولا يخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن برهان يقدر
الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا
عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه
اقل وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب
ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جوده الكامل الممزق لماله يعدون
ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان
عيبه ان لا عيب فيه فنفى عيبه الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لا ار احدا ذكر الجر بعد
عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي لا اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب
بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال
ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل عدا وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر
لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو
بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا
مجيئهم زيدا كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سببا فالقول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن

بعد امضمرة وقال بعضهم ما ماأول بالا ولم يثبت قوله وماخلا وماعدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجئ في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت ماخلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ماخلا وماعدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تع انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امراة لا تكون فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا الا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما زال الصنع الذي قد ذكرته ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايض كقوله وكل ابي باسل غير انني اذا عرضت اولى الطرائد ابسل قوله ويجوز النصب ويختار البدل في ما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم ان الاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان تكون بعد الا ومنصلا وموخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او ماول غير به كلام نضمن الاستثناء والا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او في الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وترى من روية العين وفي جعله من روية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت ولا انصاف والحكاية منفيان معنى نعم لو قلت لا اوذي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا بغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيدا وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا او ماول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو اقل رجل يقول ذلك الا زيد في قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قوله قلما يبرح حتى ادخلها باب صبب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجئ في نواصب الفعل قال ويجئ بمعنى اثبات الشئ القليل كقوله قلما عرس حتى هجته بالتباشير من الصبح الاول والاغلب الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة ولم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايض لا يجوز في القياس قال ومن جوزه فلا عطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبه وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل تقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك ما ثم الزيدان موجود قال ونقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير تقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون وقال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجئ في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كان مثناة او مجموعة فهو مثنى

اوجموع

او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من اللفظ اقل اذ لو ابدلت منه لصرحت به في التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظة ابي وما تصرف منه مجرى النفي قال الله تع فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجئ في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا زيدا اذ حيث يجوز الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيدا اي لم يعش الناس الا زيدا وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تع فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه وقلده النحاة واما قوله تع فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام نضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا فالنصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان غيرهم يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الفراء والكسائي الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل الافادة ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرفة فلا يجوز جاءني القوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال انما صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تع ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تع ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من واحد وبالنصب مستثنى من قوله تع فاسر باهلك بقطع لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بلزوم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القراءات لانها كلها قران ولا تناقض في القران قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسري بها لان الالتفات بعد الاسرى فيكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما يقول امش ولا تتبختر اي امش

مشيا الا نتجز فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من
النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة
كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم على جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شوع علامة الاستغناء عنه والغاية ووصفه بعد ذلك
علامة الاعتداد به والاعتنا بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو
في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اقول هذا
الذي تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم تشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم
ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون
المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في
الاعراب فهو اولى كما في قام القوم الا زيد ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه وعند امكان اتباعه اياه يجوز حذف المستثنى منه
وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب
نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل
الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين
فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا
وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المميز دلالته على المخرج منه هو
المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير متعين
لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل
منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح ويعلم الله تع الامة
العالم اصحد وث ذاته ويستطيع ذلك تع الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال الله تع ومن يولهم يومئذ دبره
الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل ما
لقيت مناع البلد فيقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في موجب مأول بالنفي كما
في قوله تع فابى اكثر الناس الا كفورا فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى
منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى
متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض
بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد ونوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو
ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند
اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد
وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رأيته الا
يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا فلا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد
الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا او اثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو
فيستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو
كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل
هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء ونحو قوله تع
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتي بالواو لحصول
الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجيء
بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما نحو ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك
ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو
في خبر كان بغير الا كقوله على عليك الرحمن قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر و
فروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم

اعلم ان فيها الا زيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيد الا راكبا لم ياتي لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ
على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم
اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه ويقول هل عندك
الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا
اشكال كقوله تع ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق
لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر يظن محتملا مع الظن غيره حتى
يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه يحتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما يقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري
مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فيقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم
انه جاءك من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم
صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا
ضربا قال وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا
الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا
منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض
اي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجيء فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد
وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان
لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقيدها ويخرج الفاظ التاكيد منها و
الوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو
ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا
بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب هذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف
بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المص في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات
الوصف المذكور حتى كان ما دونه كالعدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم
ان جميع الصفات تستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن
ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر واستدل الاخفش
بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرخم في غير النداء ضرورة وما اجازه
مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قائم مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا
قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المأول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك
لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية
في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي
يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف
والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال
موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا ينافي واستثن
من جملتها العلم كما قيل في نحو ما زيد الا عالم في الصفات المنفية واحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن
ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف وللمص وجه آخر ههنا في منع
نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال للاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقائل ان
يقول ما زال للاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو
ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد
شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا يقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية ولا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد
الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اقول اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور

بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد بشئ وليس زيد بشئ وهل زيد بشئ وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل
ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم
الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في جاني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاني من رجل
وامراة والا اتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر
الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت ليدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مبا
شرا لها نحو ما زيد بقائم اى بمامر غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الاتية بعدها مبطلة لعدم
الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى موكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل
نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش
ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه يجوز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم
من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب وانما التي يجوز زيادتها في الموجب ليست
هذه وكذا الباء المزيدة في نحو القي بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اى التي لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم
من تجويز زيادة الباء في نحو القي بيده اعني في الموجب اعمال الباء في ما بعد الا في ما زيد بشئ الا بشئ وقد اجاز الكوفيون اعمال
من والباء المذكورتين اى المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاني من احد الا رجل فاضل
وما زيد بشئ الا شئ حقير واما اذا كان معرفة فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية
لما كانت من المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر
لتشابههما ما ينبغي ان يدخلانه وان كان في حيز الايجاب سهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك
لان علة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا يعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل
جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول
من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاني من احد الا رجل صالح وانه لا يجوز
جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال
على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ومجي الا يقتضي
زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به لان معنى ليس
وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيهما
بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما تزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما
يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت
كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال بها نحو لست ولستم ثم سلبت الدلالة على
الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجي ومعنى كون نفي مضمون الخبر وهو
معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شئ واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية
وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اى في الحقيقة والمعنى ورب شيئين
معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شئ واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون
وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو
الخبر بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى
ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادته لفظ كان للكون المثبت
في غيرها عارضة كتجرد عسى وليس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما
زيد بشئ الا شئ لا يعبا به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شئ لا يعبا فما وجه الرفع قلت لان المبتدا والخبر يرتفعان
كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا
لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير
المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار
ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها
في العمل يلغى بتقديم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد منه دخلة لم تحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال

مازيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في
اعجبني ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف واما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشئ او
شيئا الا شئ وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد ولكن قاعد كما في خبرها قالوا اوجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي
رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا
في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاني
احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيد ملتبس
بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل الغير الجائز في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر مهامها
وخروقا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي
الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب
على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده و
في نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب تمام من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال
سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيد من الضمير في يقول فترفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد
لا يستعمل في الواجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا
زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجي في افعال القلوب فلما اجري
مجرى الواقع في خبر المنفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصا
احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب ولا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم
وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان يذكر بعض ما اهمله المص من احكام الا
الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا المثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في
المنسوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه وتابعا للمستثنى على ما مر في باب
الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال في ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وعلى ان
كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اى ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل
وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي
عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم يتجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر
لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة
ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلقوا اسم الكل على ما قرب من الكلية والتمام بان يكون
الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلقوا اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه
مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى
بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاني القوم الا زيدا ولو قلت جاني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجيك زيد ولو قلت لم يجيني
زيد لم يدل على انه جاءك غيره واقتصر بجاني القوم الا زيدا القائدين وكذا في لم يجيني القوم الا زيدا على العكس وكذا نقول في
العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه
لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما
ويقول مع هذا كله انك لو قلت ابتدا بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما
لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هنالك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو
قولك لك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا
فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشترك فيه نحو ما رابت وابن الا زيدا اى زيدا ابا ر وابن بار
فان لم يكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيد او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل
للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما فدى وصي نبيا الا
عليا عليه السلام بنفسه وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا
وكذا ما فضل ابا ابن الا زيد لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما
مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا

النفي
متجوز

ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد وتقدر للاخير عامل على
ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما
فضل الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب
احد وما قتل الا خالدا الا ان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجيء
وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد
من حروف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك
اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط
نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها
وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي
في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن
موجب والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر
الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر
منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا ونحو
في غير الموجب نحو ما جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل
لانه عن غير الموجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل
شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاء من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا
تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع
موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه
ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها
اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع
والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخرها فالقياس ان
يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة تصير ثمانية
يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة تصير ستة يسقط
منها اثنين يبقى اربعة يضم اليها واحد تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير
الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ما له علي
عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي
الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم
الا زيدا و زيد وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة
الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل
والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة ولا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان
في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي
الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به
الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي
وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كان الا ثلثة منها او من التسعة الباقية بعد الاستثناء الاول
وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية وكلتاهما مثبتان فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب
غيره ان الاستثناءين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا ولئن كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه
او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له علي خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له علي عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني
لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير
العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى
منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه

وان تأخر

وان تأخر عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال
والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه كالساقط ومثاله ما جاءني
احد الا زيدا او الا زيد الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد
من المتأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا واحد
الا بكرا او الا بكر الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا
لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا
الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار
حروف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيات مخرجة من متعدد واحد ظاهر
في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيد الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من
احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو
الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا عمرو مستثنى
من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا
زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ ولا الابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو
من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان في غير الموجب لم يجز في
تالي المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيد لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء
من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم يذكر ما استثني منه
المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو
ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا فان كان الكلام موجبا لا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما
تقدم اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس
جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا المعنى اي الايجاب والمعنى ما اكل القوم
الخبز الا زيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو
اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية فما يقتضيه مذهب
محققي البصريين وهو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى عمل عشرين في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة
الاخيرة اولى بالعمل فيه ثم يكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر
واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة
مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد
غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر قوله ومخفوض عطف على وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب
خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في حجة القراء فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما
المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاي من
دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ومنع فعليته على انه
روى الاخفش قول الشاعر رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازني من قول بعض اللهم
اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان اي جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه
وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة بمحذوف لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين
اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا
وليته اللام نحو حاشى لزيد يتعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابي السمال
حاشا لله فيقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا
نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشى في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيه وتنزيها
واما حذف التنوين في حاشا لك فلاستنكارهم للتنوين فيما غلبت عليه بجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم
سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا بد له على علميته لانه لاجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله
مضافا كما يجيء في بيان سوى ويجوز ان يقول ان حاشى الجارة حرف وهي في نحو حاشى لله اسم بني لمشابهته لفظا

ومعنى لحاشى الجر فيه واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة وما احاشى من الاقوام
من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت
لالا وسبحت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المستثنى الذى هذا حاله بمعنى قول تلك
اللفظة التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلم عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت
زيدا قلت حاشا زيد واستدل ايضا على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف
منه نحو سو افعل فى سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى فى الاستثناء وفى
غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره او فيه فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص
من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا التبرئة على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر
ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال تع قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء فى كلامهم الا ما قيل وما عدا
لا قيل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائى دخول الا على حاشى الجارة قوله وغير صفة حملت على الا فى
الاستثناء كما حملت عليها الا فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما الهة الا
الله لفسدتا وضعف فى غيره اقول قوله غير مبتدأ وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة للمغايرة مجرورها لموصوفها
اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول
والثانى مجاز فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما
ذكرنا فى حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمعت ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة
لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحملت غير على الا فى الاستثناء فى بعض المواضع
ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل
الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع غير فى جميع مواقع الا فى
المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره موخرا عن المستثنى منه مقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا
يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التى نذكرها فاذا دخل الا على غير والا فى الاصل
حرف لا يتحمل الاعراب وعلى اصلها فيجعل اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا حمل
غير على الا واصل غير من حيث كونه اسم جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر
لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية
فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة
كما كان فى المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر
المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لانتصاب ما بعدها
فى الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع
عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير فى الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب
او مبنى لكونه بمعنى الحرف بمعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى
ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجئ فى باب الاضافة ويجوز ان
يكون نحو قوله غير انى قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان
كما فى قوله تع مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجئ
الا فى المنقطع ... انا الى اصلها قال صلى الله عليه واله وسلم انا افصح العرب بيد انى من قريش ويجوز ان يقال بنائه
لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه فى الاستثناء المنقطع قوله كما حملت الا عليها فى الصفة اى حملت الا على غير فى
الصفة قوله لجمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها
اداة الاستثناء وذلك لانه لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول فى الصفة جاءنى
رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز فى غير ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا
لانه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجال والقوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان
يشار به الى جماعة يعرفها المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الا فالسامع يحمل الا
على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل

الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنى رجل او رجال
واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءنى وله على عشرة الا درهما وربما كان المنكور
محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندى عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا فى المحصور
الاخر نحو ما جاءنى رجلان الا زيد وما جاءنى رجال الا عمرو فان معنى ما جاءنى رجلان ما جاءنى اثنان من هذا الجنس وزيد
ليس اثنين منه فلا يدخله فيه وكذا معنى ما جاءنى رجال ما جاءنى جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل
فى مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبنى على ان المستثنى واجب الدخول فى المستثنى منه كما هو
مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذا الشرط ايضا لانه يكتفى فى صحة الاستثناء
بصحة الدخول وقال الاندلسى والمالكى لا بد لا الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكرا او
معرف باللام الجنسية قال ابيحث فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها ويجوز فى البيت ان تكون
الا استثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان فى قليل معنى النفى كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة
الاستثناء قال يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلم كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون
والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائى تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو
مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التى تذكر فى نواصب المضارع وقال المص فى البيت شذوذان وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة
للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثانى الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا البدل
لانك لو قلت فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعنى ان البدل لا يجوز الا فى غير الموجب وليس الشرط ان لم يكن موجبا
صرفا من غير الموجب الذى يجوز معه الابدال قال المص ولا يجرى النفى المعنوى كاللفظى الا فى قلما واقل رجل وابى
ومنضم فانه كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول
فى الهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر فى سياق النفى وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء
المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان فى لو معنى النفى اذ هو لامتناع الشئ لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما
الهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص فى قوله تع فلولا كانت قرية امنت الاية مجرى النفى فاجاز البدل فى قوم يونس
والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص فى جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفى اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله
فى الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفى فى جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو فى غيره ضعيف يعنى جعل
الا صفة فى غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما فى قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند
المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى
لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال تع مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستوى الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل
سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو اى بدله لان البدل شاد مسد
المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل معنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد فادان زيدا لم ياتك
فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل
ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز فى سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز فى غير على ما يجئ والتزم بعضهم وجوب اضافته
الى المعارف فلا يجيز جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب
على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فينصب على كونه
ظرفا فى الاصل والا فليس الان فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى الذى
سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن
الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال يخانف عن اهل اليمامة نافتى وما
عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجئ الا فى ضرورة الشعر وزعم الاخفش سواء اذا اخرجوه

عن الظرفية ايضا نحوه واستنكار الرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله تع ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول لي فوق السداسي ودون السباعي واعلم ان
المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا
وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره
وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو
ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال
ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف وعلى حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو
ليس غيرٌ وليس غيرًا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه
من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة
استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعد لم
يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال ويقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن
غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته
لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم وان جر ما بعده فباضافة سي اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة
غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي ونكرة موصوفة بجملة
اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب
الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها فقال
بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما
الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما ينقد بالتنوين كما في كم رجلا اذ لو
كان باضمار الفعل لا يستوي المعرفة والنكرة وقال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا ما ههنا زائدة عوضا
من المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوما بدارة جلجل
اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاءني
القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذي جاءني اي هو كان اخص بي واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف
وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها
وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص
من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب
المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا
على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت
احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة
المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب جواب
الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى
وخصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبتي له راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته
قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها
الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواء ما في مقام لا سيما
واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر لمبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد
الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم
ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول وعن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دخولها على ما يقتضيها
من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد
شيئين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو
قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء و
ذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا

المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا
لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقيب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد
وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان تغير معنى الشرط والجزاء مع حرفي
النفي والا انصباغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك انما يكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين
نحو ما ازوره الا تزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي
بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا
المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان
كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع
هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظا ايضا منفصل
عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الترابط اي الواو فمن ثم اطرد نحو
ما ازوره الا ويكرمني وتقدمت واصل عينه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني
ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال
فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الترابط المذكور
وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا غدا
اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما آيس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن
جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك
بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا لكتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب
من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى كذا فنشدة
اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله
تع ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تع عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك
الا فعلك والا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل
مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر ومفعولا به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك
الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما طلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو
مثل قوله تع وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك
ولمنافي الاستثناء لا يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رأيت ولا يجيء الا في المفرغ نحو قوله تع وان كل لما جميع قوله خبر
كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة لما قال هو المسند دخل
فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان
زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدأ اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما
على المسند عليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على
الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر
بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي
خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما
او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع
قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى
واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك يجوز وقوع خبرها
ماضيا بلا قد ولا تقديرها في قوله تع ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة
فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من قيام
شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من ما زال
ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو

الاستمرار وانما اثبت كنته

كنت نفرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت صحيحا ثم نكست وكذا
مازال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو
هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غني او مضروب او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده اي هذه عادته
لا تزول كان في الاصل لعدم ذا لا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان
استعمالا له فلذلك اذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت لذلك اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها
للاستمرار اي يقع اخبارها لصار ومازال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار واستعمال هذه الثلاثة
فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما مادام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي في
الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم الافعال فلهذا يقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجيء بمعنى الماضي كقوله
تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل
للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا او صفة او مضارعا لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي
وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفته هذا بخلاف خبر المبتداء لانه لم
يجز تقديمه على المبتداء اذا كانا معرفتين ولا قرينة لئلا يلتبس اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان
تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما
ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عامله في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ونحو
في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها
وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان
ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو التمسوا العلم ولو بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي لو كان الدفع
اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان حقا ويقول الامر
لا يحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت فارسا ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا وان
راجلا اي وان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاءها الفاء واسم مفرد نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجر فخنجر فنقول ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو
ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن
على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس
عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا في تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي
قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبرها الذي هو في صورة المفعول الفضلة
حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا
فان قلت تقدير الرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة
على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما يسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان
كنت راكبا فانا راكب وربما جيء ما بعد ان ولا مع ما بعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدي
بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل
صالح ان لا صالح فطالح ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة
على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب اما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه
باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير اما نصبه فانما يتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل
لائق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتداء اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتداء اكثر من حذف كان وغير ذلك من
نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء في الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء
الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا ضربته فاذا
ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان
لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر   فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس
المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجتمع بين العوض والمعوض منه وجاء

المبرد كان ظهور على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة
بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القراتان في قوله تعالى ان تضل اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى
واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه
اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست وحيدا واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله

بفردم

اما انت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي قوله وما تأتي اي ما ابليت عليه من السفر وقوله وما تذر اي ما تركت في وطنك من
الاهل والمال اي يحفظك الله في السفر والحضر وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو حرف شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفيون جوزوا الجزم بان المفتوحة الشرطية وجوزوا
الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا فاحذ فالازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى
اذ فاما بمعنى ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني اما انت ذا نفر
الذي هو بمعنى لكما لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم تأكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما
في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر
تتكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جواب اما انت والعامل فيما اما انت مرتحلا معنى اي يكلأ لله
لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا
لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد
كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر هو كالعوض مستكرة فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها
وجوبا وجب تغير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي
بلا مفسر هو كالعوض مستكرة فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست
في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما ليكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان
تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف
شرط لان الفاء علم التسبيب يجيء بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء التسبيب اعني كان
مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد منطلق اي اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اي هو
منطلق لا محالة ولا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم
بل يجوز حذفها لاداء ان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من دون حرف الشرط
كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي
لان ما التي بعد ها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثمة جاز في اما تخافن ومن حفظه ما يتبين تنكيرها النون كما جاءت مع اللام في نحو
ليفعلن كما يجيء في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن قائما اي لدن كنت

واخواتها نحو رايتك الدم

قائما قال من لد شولا فالى اتلائها اي من لدن كانت شولا والاتلاء اي تلد لتاقة فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخولها بتنقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة
مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا
بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان
كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات
المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم
يجئ ولو قصد الى حد اسم لا لجنس كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها نكرة مضافا
احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشرين
درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا
ولم يجز ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون
مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا
مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والفتح في نحو لا رجل عند الزجاج

والتنبرا في اعرابه خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما
بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول
فاول المبرد قوله بنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بني ذلك فحذف منه التنوين للبنا كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا
وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين
مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرية للاستغراق كما افادته من الاستغراق
في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال
ثم حذفت التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واتباعه لان حذف التنوين في حالة الوصل
من الاسم المنون لغير الاضافة والبنا غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشذ منه بين المضاف والمضاف اليه
والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة
ولا معمولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما
بعدها مبتدا سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائها او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع
الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين
منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان يقول مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا
من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما
جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان
ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة
معنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف
مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف
والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا
للمبرد فان قال به لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود
النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه
انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان
المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة ولئن يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم
واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا
زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على انه لا مركب
مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في
المثنى بحضرموت كما يجيء في باب المثنى واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا
الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تع من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسره
بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما
ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفة
في الحركة لساير المبني بعد لا التبرية مما كان معربا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد
واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرية منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر
تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجيء وبتوسطها يبطل التشبه لان ان
لا بد لها من التصدر وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش
لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها الي لامت ذووا احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم لها فما ظنك بجواز البنا مع عدم
زيادتها الكثير مع ذلك قليل ونحو قوله تع لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق
بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدا كما في قولك
عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اليوم خبر المبتدا
وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم

من امر الله

من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل
مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مبتدا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك
واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك التقول وليس بك الالتجا ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر
مهنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان يكون خبرا
عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله ويقول لا مصلي في الجامع اذا نفيت من الوجود من توقع صلوته في الجامع
اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى
ليس في الجامع مصلي سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في
نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن
مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة ومفصولا بينه وبين لا وجب
الرفع والتكرير واعلم ان لا التبرية انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا
غير ولا التبرية للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات شابهتا فاعملت عملها
وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي
مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرية تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقارنة فعلى هذا نقول انما لم
يعمل في المعرفة لان وجه المشابهة هو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس
حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم يعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد
عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبنا تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرية فلما
بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتح اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى
التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانه انما تمام ترجا تعدى البنا من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب
انتفى تعدي البنا اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع
الثلثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا يجب ذلك اذا اعملتها اي
بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون
الا مع لا التبرية فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة
واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان
عدم تكرير لا في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان يفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها
رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت
امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال
اعيش به وحين جن زمان الناس او كلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي
الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك
ومأخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ
ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى
حمل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب في الاخبار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا
او لا رحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعما اي لا نعمت عينك
وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعا نحو لا سلام عليك ولا بك سوء لان الدعاء بالفعل اولى
لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدا ولا اصابك السوء او اذا دخلت على قولك نحو
لا نولك ان يفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها
الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تع فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى
غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف
كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء او
ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان ينجر ما بعد لا بما قبله الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من

من حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير ما . ال جهلاك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين
والاولى ان لا زائدة كما فى قوله فى بير لا حور سرى وما شعر اى علاك الشيب فى وقت وقت الشيب اى لم تشب قبل اوانه
اى فى وقت يكون فى اثنائه وقت الشيب الوقت الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثانى لاشتماله عليه
وقال ابو على لا غير زائدة على تأويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين فاما قول الشاعر حنت قلوصى حين لا حين محن
فحين الاول مضاف الى الجملة اى حين لا حين حنين حاصل و ثانيهما ان يعطف ما بعدها على المجرور بقوله وبغير كقوله تع غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايض زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير
زيد ولا عمرو وقالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها تلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف
فى غير مقصود قصده فهو فى حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل
بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل فى الدار ولا المرأة واستضعف هذا
التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج وجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع و
الزمت التكرير قبل خروجها الفوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايض نحو قوله تع الى
ظل ذى ثلث شعب لا ظليل ولا يغنى من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجائنى زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام
نحو انا لا راكب و اللاانسان اعم من اللاحيوان فغير مستند الى حجة وجاز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال
لا مع شىء وهو مع الشرط الثانى معلل ببعد لا عن اصلها اعنى كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقديرها من الاستغراقية
بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها
كالمكررة لان غير بمعناه ويعنى يكون لا بمعنى غير بمعناها ويعنى يكون لا بمعنى غير كونها لنفى الاسم الذى بعدها كغير
فلا يكون لها صدر الكلام ويكونها للتبرئة انها لنفى مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر
ببعض الخلال بنكرة فينتصب ويلنزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن فى الحسن البصرى وكذا الاصيغى فى
الصعق او مما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة فى لفظى عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن
لا يطلقان على غيره تع حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطى وقال ارى الحاجات عند ابى خبيب نكدن ولا امية
فى البلاد ولتأويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام وانما يجعل فى
صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفى مطلقا فى الحقيقة هو المضاف المذكور والذى لا يتعرف بالاضافة الى اى معرف
كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا لنا ويمتنع وصفه لانه فى صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة
وهو معرفة فى الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة
ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها فيصل لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا فى الحكومات على ما قال النبى
صلى الله عليه واله افضاكم على فصار اسمه عليه السلام كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى
هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى
المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين فى الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا
وهو بعيد غير مسموع قوله وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثانى ورفعه ورفعهما ورفع
الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثانى يعنى اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز
فى المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لا فى الموضعين للتبرئة فيبنى اسمهما كما لو انفردت كل منهما
عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اى لا حول ولا قوة لنا اى موجودان لنا لان
مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان فى الخبر فهما فى موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر
مرفوع بانه خبر المبتدأ الاخير لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايض عنده ان يقدر لكل واحد
منهما خبر اى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها
عاملة فى الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا
بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا
وان عمرا قائمان كانهما شىء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان فى حالة واحدة عملا واحدا فى معمول واحد فيبقى اتما
على امتناع حصول اثر من موثرين ويجوز ايض عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثانى فتح الاول ونصب
الثانى على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفى الاول كما فى قولك ماجائنى زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول ولا قوة كقوله

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجىء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول
مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده فى الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين
مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم
اذن لا وحدها ويجوزان يقدر عندهم لكل خبر والثالث فتح الاول ورفع الثانى على ان لا زائدة كما فى الوجه الثانى
الا ان العطف ههنا على المحل كما يجىء فى لا اب وابن فعند سيبويه يجوزان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدأ
وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا فى الخبر ويجوزان يجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس
لكن تلغاها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا فى العمل وقد حصل
ههنا شرط الغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما فى لا حول ولا قوة او الغيت
الاولى دون الثانية كما فى لا حول ولا قوة على ما يجىء بعيدا او الغيت الثانية دون الاولى كما فى مسئلتنا وهى لا حول ولا
قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا يقول ان لا الثانية ههنا يعمل عمل ليس كما قال
بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت فى كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرو الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح
ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء
لا التبرئة لضعف عملها ويلزمهما التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما فى الوجه الثانى
واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره فى تقدير الخبر فى هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط
فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثانى
على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع
تكريرها ان يتوافق الاسمان بعدهما فى الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا
الى ما ذكره المص من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث و
الرابع سواء فى حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط و لا فى الجميع لا التبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوصية على
الاستغراق وتقدير الخبر فى هذا الوجه كما فى الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام
او العرض والتمنى قال الاندلسى لا اعرف احدا يقول بالحاق الف الاستفهام اداة النفى فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد
اما ان يكون للانكار والتوبيخ او للتمنى او للعرض وهذا الذى قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا فى الاستفهام
يعمل فيما بعدها كما يعمل فيه اذا كانت فى الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم وسط التنانير
وفى المثل الا نماص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره الشراح فى
وتبعه الجزولى والمص ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها فى نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمنى كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الى سبيل الى نصر بن
حجاج فالمازنى والمبرد فالاحكم لها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرا نفقه والا ماء
وخمرا شربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما فى المجردة واختار المص والجزولى مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل
التابع على الموضع اذ التمنى يغنيها عن الخبر فيصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام امتنى غلاما فلا يحتاج الى
خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هب لى غلاما واما ما يلى الا اى اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان
عليه قبل الهمزة من النصب فى المضاف والمضارع له والبناء فى المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة
تبيت والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسنذكره فى قسم الحروف والفعل
محذوف اى هلا تروننى رجلا وروى لا الغاء فى الا التى للتمنى نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروى الا رجل بالجر اى الا من رجل
قوله ونعت المبنى الاول مفردا يليه مبنى ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا فالاعراب فى العطف
اى على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير
فى مبنى والعامل مبنى اى يبنى النعت اذا ولى مبنيا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التى
هى سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى
الذى وليها اعنى اسم لا وفى اللفظ متصلا به والثانى كون النفى فى المعنى داخلا فيه لان المنفى فى قولك لا رجل ظريف
هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى فى يا زيد الظريف لان النداء
متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التى هى سبب البناء اذ الفاصل بينهما الاسم الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع

شرائط ان يكون نعت المبنى بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون النعت الاول لا الثانى وما
بعده فلا يبنى كريم فى نحو لا رجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لا غلام فيها
ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن النعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث
فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو للمبنى بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثانى وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما
لم يبن النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا بعين
لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع
الاعتراض الوارد فى جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والشيرانى نفصيا من هذا البحث
لا فى هذا المواضع خاصة مركبة مع المنفى بل هى داخلة على الموصوف المركب مع صفته بعمل فى محلها كما نعمل فى خمسة عشر اذا قلت
لا خمسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع المنفى فى هذا الموضع وفى غيره وعن تركيب المنفى ههنا مع نعته قوله
ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى ابن معط صفة المبنى المضافة منصوبة
لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى مضافة ولقائل ان يفرق بان بالو باشرت المضاف
لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشره ويجوز فى المضاف الذى باشره لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام
رجل فى الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشره وايضا الضم فى المنادى بنائى فكان حمل صفة المضاف
الذى يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذى هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلا فان الفتح فيه بنائى على
قول واعرابى ضعيف على آخر والرفع اعرابى فكان حمل وصف المضاف الذى لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذى
هو حركة الاعرابية جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل
الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر فى خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لا فى نحو
لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا فى محل الاسم ولا فى الخبر بل هى ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ
لو عملت النصب فى المبتدا وهى مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز
رفع او صاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل
لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على راى المبرد فهى عامل ضعيف
يعمل بمشابهة المشبه اعنى ان مشابهته مشابهة مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلى اعنى الرفع
فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا او مضافا كان
الوصف او مفردا هذا والاعراب فى النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع
تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى الحركة البنائية نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها
للاعرابية بعروضها العروض لا وزوالها فكانها عامل محدثة لها كما مر فى نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب فى الصفة
حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز
لما قلنا فى الصفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا فى سائر توابعه
المنفى المبنى ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء فى باب المعرفة ولا يجوز
البناء فى المعطوف كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو على ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن
كما قلت فى النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التأثير الا فيما يليها وكان فى حكم ما يليه اى النعت المذكور على انه قد نقل
نحو لا رجل وامرأة بالفتح فى المعطوف وقياس قول من جعل العامل فى خبر المنفى نفس لا لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف
حملا على المحل الا بعد الخبر كما فى ان وقال الاندلسى الذى بقى من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز
البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة
وجب رفعها وقول الاندلسى اقرب اذ لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذى يبنى
جوازا اذا اجتمع الشرائط بل يربى عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف
يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه فى حكم الساقط فلا يبنى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه فى حكم الساقط
ولا مع لا لانها داخلة على البدل فى التقدير والتركيب امر لفظى لا تقديرى اقول انه قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب
بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان هو البدل كما يجيء فى بابه ويذكر فى باب البدل انه يجوز اعتبار

بحث خبر لاء التى لنفى الجنس

البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل فى باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال
امرؤ القيس قوله ويلمها فى هواء الجو طالبة ولا كهذا الذى فى الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف
حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل
انتصاب مثل هذا على التمييز كما فى قولك لى مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا
بتقدير الفعل اى لا ارى كعشية اليوم اى كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست
بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الآخر هو الاول كما فى قولك لا كالعشية
عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التأكيد فلا يجوز تأكيد المنفى المبنى تأكيدا معنويا لان المنكر
لا يؤكد ذلك التأكيد كما يجيء فى باب التأكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا فى المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين
وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثانى نحو لا ماء ماء
باردا فان شئت بنيت الثانى نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار
مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة فى نحو قوله تع انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب فى المكرر للموصوف اولى نظرا
الى كونه كالصفة من الاعراب فى المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل
لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته له فى الاصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى
خلافا لسيبويه اقول يعنى ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا
الى حد الشذوذ فى المثنى وجمع المذكر السالم وفى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان تعطى حكم الاضافة
بحذف نونى المثنى والمجموع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا اباله ولا اخاله فيكون
معربا اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثلا اعنى يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب
الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف
اليه بل يقدر فاجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثانى فى يا تيم تيم عدى على مذهب
من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذى
حملهم فى هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام
اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير ها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير
لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا
والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفى المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا
ولا غلامى لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واى كريم لا اباك مخلد فصرح
بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لهذا الغرض
فى المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة
فوجب رفعه وتكريره لا والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه فى صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر
فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابالك ولا اب لك سواء فى المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا
يلزم ان يكون لا ابالك اذ المعرفة لا يوافق النكرة والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا ابالك ولا اب لك سواء
ولم يتفقوا على مثل ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه فى احديهما
معرفة وفى الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا فى لا ابالك محذوف اى لا ابالك موجود واما فى لا اب لك فهو لك اى لا اب موجود
لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب وفحوى الجملتين واحد مع كون المسند اليه فى
احدهما معرفة وفى الاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه فى مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه
مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف فى ابا واخا وحذف النون فى غلامى ومسلمى ولا يريد بمشابهته
للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذى مر فى المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما فى لا حسنا وجهه ولا
حافظا كتاب الله وايضا فان ابالك وابالك عنده شىء واحد من حيث المعنى ولك فى اب لك اما خبر لا او صفة لاسمها
واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل فى الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا
للمضاف لقلت لا رجلا فى الدار ولا غلاما ظريفا فقوله لمشاركته له اى لمشاركة نحو لا ابالك لا اباك المضاف فى اصل معناه
اى فى اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب

نقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجئ في باب الاضافة واب لك يشاركه ابوك في التخصيص الذى هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اى ومن جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركته له في الاصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رادّ لى عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في و على قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في المنكر لا بالرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المص فللفصل بين شبه المضاف بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدى بها لك ولا غلامى اليوم لك واجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا عليك اى لا بأس عليك اى ويحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفى بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع اقول قوله هو المسند بعد دخولهما اى بعد دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها الا انهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهي حجازية اى هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس لشروط سيجئ وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقول الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بنى تميم اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذى تعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معنييهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما المطلق لنفى كما يجئ في الافعال الناقصة فلما كان قياس عملها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجئ ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفى ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو على بنى غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وان العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما ولا فان النفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب ورد عليهم انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا الا في معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوارى ما ان لا ابينها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية لا يا ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفى الذى به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تع ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنعه العبدى لا يبطل عملها اذا كان المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو على زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره وقال الربعي الاعمال عندى هو القياس لبقاء معنى النفى واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبرها محذوف اى اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون

انتصابه

مبحث خبر ما ولا المشبهتين بليس

انتصابه على الظرف اى في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مسيئا من اعتب قالوا نحو قوله لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا يدخل الا على خبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو على والزمخشرى امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو على والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس عند انتقاض النفى بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفى فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج وخبر المنفى في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد بعد خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءنى زيد براكب وفي خبر ان الاية بعد باب رايت منفيا كقوله تع اولم يروا ان الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت قال ندمت على لسان كان منى فليت بانه في جوف عكم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثانى بنزع الخافض اعنى الباء وليس بشئ لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة ايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب لمنزوع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء عنه بموجب نحو ما قائما الا زيد اى ما احد قائما الا زيد وليس بشئ لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفى وواحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم وايضا لا يعمل مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفى قوله واذا عطف عليه اى على خبرها سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل ولكن لانهما للاثبات بعد النفى كما يجئ في باب حروف العطف قوله فالرفع اى الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفى وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده قال عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اى ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اى من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجئ في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما وخبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال معاوية انا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله مشائيم ليسوا مصلحين البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال الاسم المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرو او بكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرفوعا به ما بعده هو من سببه اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التى هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفى الماضى ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذى بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس للنفى المطلق فظاهرهما الحال ويقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضى واذا رفعت فالقيام منتف في الماضى والقعود في الحال واما

فی ما زید ولیس زید قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حالیتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذکرنا فنصب قاعدا فی
المواضع الثلثة اعنی ما کان ولیس وما علی عطف الاسم والخبر علی الاسم والخبر ورفعه علی عطف الجملة علی ما کان زید قائما
ولیس زید قائما وما زید قائما ویجوز فیما زید قائما ولا قاعدا ابوه برفع قاعدا ان یکون علی عطف الاسم والخبر علی الاسم والخبر
الا انه لما تقدم الخبر فی المعطوف بطل عمل ما ولا یجوز ذلک فی ما کان زید قائما ولا قاعدا ابوه ولا فی لیس اذ لا یبطل عملهما
بتقدم خبرهما علی اسمهما بل یجب ان یکون ذلک فیهما علی عطف الاسمیة علی الفعلیة ویجوز فی نصب قاعدا فی لیس زید
قائما ولا قاعدا ابوه ان یکون لاجل عطف الخبر علی الخبر وابوه فاعله ویجوز هذا الوجه فیما زید قائما ولا قاعدا ابوه وان یکون
لکونه خبرا مقدما علی الاسم ولا یجوز هذا الوجه فی ما ویجوز فی هذه المسئلة جر المعطوف علی توهم الجر فی المعطوف علیه و
یکون عطفا للمفرد علی المفرد ولو جعلناه علی عطف الاسم والخبر علی الاسم والخبر جاز فی لیس علی تقدیر جواز العطف
علی عاملین مختلفین علی ما سیجیء من مذهب الاخفش وجاز فی ما علی تقدیر جواز دخول الباء علی خبر ما المتقدم
وکذا ان ظهرت الباء فی هذه المسئلة فی قائما نحو لیس زید وما زید بقائم ولا قاعدا ابوه جاز لک فی قاعد الرفع والنصب
والجر علی الوجه المذکور سواء ولو جعلت مکان السبب المذکور اعنی ابوه اسم ما مکررا فقلت ما زید بقائم ولا قاعد
زید فالرفع اجود من النصب والجر لان الکلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتکریر الاسم فی الجملة الواحدة
ضعیف غیر کثیر نحو زید ضربت زیدا علی اقامة الظاهر مقام المضمر لان المضمر اخف الا ان یکون فی موضع التفخیم
نحو قوله تع القارعة ما القارعة واما فی الجملتین فکثیر وان اتصلتا کقوله تع لن نؤمن حتی نؤتی مثل ما اوتی رسل
الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسما بلا ضمیر یرجع الی الاسم نحو ما زید قائما عمرو وعمرو ابو زید لم یجز لانک
لم تجعله فی اللفظ مربوطا به بخلاف تکریر الاسم فی نحو ما زید ضاربا زید فان فیه ربطا بتکریر الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه
کما ذکرنا ولو قلت ما ابو زینب ذاهبا ولا مقیمة امها لم یجز نصب مقیمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الی الاسم
ای ابو زینب وان جعلت موضع السبب اجنبیا نحو ما زید بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فلیس مع ما نصب قاعد لان
عمرو لا یصلح ان یکون فاعلا لقاعد علی عطف الخبر علی الخبر لان المعطوف حکمه حکم المعطوف علیه فیما یجب له ویمتنع
فی المعطوف علیه ان یکون فیه او فی معموله ضمیر یرجع الی اسم ما لکونه مشتقا فکذا یجب فی المعطوف الذی هو قاعد ولا
ضمیر فیه لو رفع عمرو ولا فی معموله فاذا لم یجز عطف الخبر علی الخبر لم یبق الا العطف الجملة علی الجملة فوجب اما رفع قاعد
لتقدمه علی الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء علی خبر ما المتقدم علی الاسم علی ما هو مذهب الربعی هذا فیما واما فی لیس
فیجوز نصب قاعد علی عطف الاسم والخبر علی الاسم والخبر ویجوز الرفع علی عطف الاسمیة علی الفعلیة ویجوز الجر علی
ما ذهب الیه الاخفش من تجویز العطف علی عاملین مختلفین لانه لا یشترط فی المعطوف علیهما ما یشترط للص من
کون الاول مجرورا والثانی منصوبا او مرفوعا کما یجیء فی باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زید قائما ولا عمرو
ذاهبا وکذلک فی لیس بناء علی ان العطف لا یجوز الا بتقدیر العامل بعد العطف ولا یجوز ما لا عمرو ذاهبا ونقض سیبویه
علیهم ذلک بجواز ما زید ولا ابوه ذاهبین اجماعا والعامل فی المعطوف عنده هو العامل فی المعطوف علیه لا المقدر
کما یجیء فی التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافیة عمل لیس مستشهدا بقوله انه هو مستولیا علی احد الا علی اضعف
المجانین ولیس بمشهور وجمیع النحاة جوزوا اعمال لا عمل لیس علی الشذوذ وفیه النظر الذی یکرر ذکره قال الاندلسی
ینبغی لا العاملة عمل لیس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هی فیها اولی فانها اضعف من ما قال لکن النحاة لا
یذکرون فی کتبهم للاشرطا الا واحدا وهو کون معمولها نکرة اسما کان او خبرا قال ومن رای اعمال ان عمل لیس یعتبر ایضا
هذه الشروط وقد یلحق لا التاء نحو لات فتختص بلفظ الحین مضافا الی نکرة نحو لات حین مناص وقد یدخل علی
لفظة اوان ولفظة هنا ایضا وقال الفراء یکون مع الاوقات کلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء فی لات للتانیث
کما فی ربت وثمت قالوا انما لتانیث الکلمة ای لا او لمبالغة النفی کما فی علامة فاذا ولیها حین فنصبه اکثر من رفعه
یکون اسمها محذوفا وحین خبرها ای لات الحین حین مناص وتعمل عمل لیس لمشابهتها له یکسع ازاله
علی عدد حروفه ساکنة الوسط ولا یجوز ان یقال باضمار اسمها کما یجیء فی نحو عبد الله لیس منطلقا لان الحرف لا یضمر
فیه وان شابهت الفعل واذا رفعت حین علی قلته فهو اسم لا والخبر محذوف ای لات حین مناص حاصلا ولا
یستعمل الا محذوفا احد الجزئین هذا قول سیبویه وعند الاخفش ان لات غیر عاملة والمنصوب بعدها بتقدیر
فعل فمعنی لات حین مناص ای لا اری حین مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفیه ضعف لان
وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع متعینة ولا یمتنع دعوی کون لات هی لا التبرئة ویقویه

لزوم تنکیر ما اضیف حین الیه فاذا انتصب حین بعدها فالخبر محذوف کما فی لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف ای لات
حین حین مناص کما فی لا علیک ونقل عن ابی عبید ان التاء من تمام حین کما جاء العاطفون تحین ما من عاطف و
المطعمون زمان ما من مطعم وفیه ضعف لعدم شهرة تحین فی اللغات واشتهار لات حین وایضا فانهم یقولون لات اوان
ولات هنا ولا یقال تاوان ولا تهنا واما لات اوان بکسر النون فعند الکوفیین لات حرف جر کما ذکر السیرافی عنهم ولیس بشیء
اذ لو کان لجر غیر اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم یسمع لات حین مناص بجر حین الا شاذا وایضا لو کان
جارا لکان لا بد له من فعل او معناه یتعلق به واوان عند السیرافی والمبرد مبنی لکونه مضافا فی الاصل الی جملة فمعنی قوله
طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان لیس حین بقاء ای لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنی اوان علی السکون ثم
ابدل التنوین من المضاف الیه کما فی یومئذ فکسر النون لثلاثة سواکن کما کسر ذال اذ او یقول حذفت الجملة وبنی علی الکسر
لا علی السکون لئلا یلزم اجتماع الساکنین ثم اتی بتنوین العوض ولا یعوض التنوین فی المبنیات من المضاف الیه الا اذا کان
جملة فلا یبدل فی نحو من قبل وبعد وقیل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لا ای لات من اوان فکذا ولات حین مناص
علی القراءة الشاذة کما قالوا الا رجل ای الا من رجل واما لات هنا فهنا فی الاصل للمکان استعیر للزمان قال حنت نوار
ولات هنا حنت وبدا الذی کانت نوار اجنت وهو مضاف الی الجملة الفعلیة وقد یقطع عن الاضافة قال لات ازالاضعان
عینک تلمح نعم لات هنا ان قلبک متیح ای لیس هنا تلمح ورفع ما بعد الا فی نحو لیس الطیب الا المسک لغة تمیم و
ذلک لحملهم لیس علی ما وقال ابو علی فی لیس ضمیر الشان والجملة بعدها خبرها ولا یبطل ذا لان العرب لو ورد فی کلامهم نحو
الطیب لیس الا المسک بالرفع وجوز ایضا ان یکون الا المسک اما بدلا من الطیب او صفة له والخبر محذوف ای لیس الا
المسک فی الدنیا ویشکل ذلک بلزوم حذف خبرها بلا اسناد مسد اذا لم یثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل علی علم المضاف
الیه اقول تبین شرحه بما مضی فی حد المرفوعات وعلم المضاف الیه کما مضی ثلثة الکسر والفتح والیاء قوله المضاف
الیه کل اسم نسب الیه شیء بواسطة حرف الجر لفظا او تقدیرا مرادا اقول بنی الامر اولا علی ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف
الیه وقد سماه سیبویه ایضا مضافا الیه لکنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف
الیه ارید به ما انجر باضافة اسم الیه بحذف التنوین من الاول للاضافة واما من حیث اللغة فلا شک ان زیدا فی مررت
بزید وقوله او تقدیرا کما فی غلام زید وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا او تقدیرا علی الحال وذو الحال حرف جر وان
کان نکرة لاختصاصه بالاضافة معنی والعامل واسطة ای یتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال ای
مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فیه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فیهما لکنه غیر مراد وللقائل ان یقول
ان اردت انه غیر مراد معنی لم یجز اذ معنی الظرفیة والتعلیل فیهما ظاهر وایضا انت مقر بتقدیر الحرف فیهما و
کل مقدر مراد معنی لم یجز اذ لا معنی له الا هذا وان اردت انه غیر مراد لفظا ای لیس فی حکم الملفوظ بحیث لم یجر والمقدر
فی الاضافة مراد ای عمله وهو الجر باق کان کانک قلت المضاف الیه کل اسم صفته کذا مجرور بحرف جر مقدر فیکون علی نحو
ما انکرت من حدهم المعرب بانه ما یختلف آخره ویفضی الی الدور کما الزمتهم اذ کون المضاف الیه مجرورا یحتاج الی
معرفة حقیقة المضاف الیه حتی اذا عرفت حقیقته جر بعد ذلک کما قلت فی الفاعل انما تحده لیعرف فیرفع ثم جعلت
فی حدک معرفة حقیقته محتاجة الی کونه مجرورا اذ معنی مرادا علی ما ذکرنا باقیا عمله ای الجر واعلم ان المضاف الیه
اضافة لفظیة خارج عن هذا الحد اذ الوجه فی قولنا زید حسن الوجه مضافا الیه حسن بتقدیر حرف الجر بل هو هو وکذا
فی ضارب زید لان ضارب وان کان مضافا الی زید لکنه بنفسه لا بحرف الجر کان مضافا الیه من حیث المعنی حین نصبه
ایضا ولم یحتج فی اضافته الیه لا فی حال الاضافة ولا قبلها الی حرف جر بل قد یدعم اسم الفاعل بحرف جر فی بعض المواضع
وان کان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزید لکونه اضعف عملا من الفعل هذا وفی العامل فی المضاف الیه
خلاف بینهم کما مر فی اول الکتاب وفی العامل فی المضاف الیه اللفظی اشکال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف
فیه مقدر وکذا ان قلنا ان العامل معنی الاضافة لانا لا نرید بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلک لوجب انجرار
الفاعل والمفعول والحال وکل معمول للفعل بل نرید الاضافة التی تکون بسبب حرف الجر وکذا ان قلنا ان العامل
هو المضاف لان الاسم علی ما قال ابو علی فی هذا الباب لا یعمل الجر الا لنیابته عن الحرف العامل فاذا لم یکن حرف فکیف
ینوب الاسم عنه ویجوز ان یقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقیقی بتجرده عن التنوین او النون لاجل الاضافة
قال جار الله الاضافة مقتضیة للجر والفاعلیة للرفع والمفعولیة للنصب وهی غیر العوامل یعنی ان العامل ما یتقوم
به هذه المعانی المقتضیة کما فی تقدم فی اول الکتاب وانما نسب العمل الی ما یتقوم به المقتضی لا الی المقتضی فقیل

لیس
کما
یلزم
یقوم

الرابع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضي امرا ظاهرا جليا
في الاغلب قوله فالتقدير بشرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي
والمعنوي ثم ينفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه
نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقدير
وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا
تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما اشبه التنوين والنون يقتضيه انه لو كان فيه تنوين
لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام
ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او
التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تع واقام الصلوة
وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس
المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم يفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
اقول اعلم ان لا يلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة نحو علام
زيدا وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر والله خالق السموات لان اسم
الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام
او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كان عن المضاف اليه الخ في مضاف اليه هو غير جنس
المضاف وغير ظرفه ويعني بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فلا يكون
بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه
بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي يتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد
واربعة دراهم وشرط من المبينة ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان
واما قولك ثلاثة دراهم وراقود خل فانما اكتفيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود
هو الخل ومن ثم يقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به ويقولنا يصح
اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد
كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع
في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم
وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله بلغ النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص
يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي
يقال لها اضافة لادنى ملابسة فقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام
وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما قوله ويفيد تعريفا مع المعرفة و
تخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افاده تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتقييد
ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه
او اشهر بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر
الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جائني غلام زيد من
غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما
في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تغتر من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام
ان معناه ومعنا غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين
من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة

المعنوية الى معمولها فقال ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان يكون المضاف صفة ٣

دون غيره

قطنْ

نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا
يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر
تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء
وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد و
مثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد
المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا
للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين
واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو
بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات
اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يخص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك
لكن المثلية ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى
قال ابن السري اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير
السكون فلذلك كان قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله تع
عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني
فالمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهي معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا
بقوله تع نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر
ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل لا الصفة وحمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصص
بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل
المضاف فلا يقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما
قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تاخيهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تع
غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين الخ وسمع سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه يونس
وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا اعضده القياس وكلهم منعوا
عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع
الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبهك اي من يشبهك في جميع الوجوه
وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك الخ اسم فاعل مضاف
الى معموله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا
اردت الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجيء بعد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك
ونهيك ونهاك ايضا انها لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته وانما يجيء
قدك وقطك ويجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك
واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تع فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا يقع اذا جاوز
هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك و
كفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب
فلم يثن ولم يجمع لمشابهته قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين
كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة اجراه له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك و
قد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل رجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته
وقيل مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى
هدك اي ثقلك وصف محاسنه فاجره مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا فنحو
برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال في حسبك

عن الخ
شمس الائمة

تخصص

اضفت

مفعوله

فالجوا انما تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اردت الحال والاستقبال ٣

وقالوا

وهذك وفيهك ونهاك وشرعك انها لم ينصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل أمر واحد وعبد بطنه نكرتين
ه لحاتم اماويّ اني رب واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا اسر ولبيان العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد
مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله
لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب تلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى
رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه وسيجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة
كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد
واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس
قبيلة وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لتنكير الانفصال
نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي
المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه فيقال سقطت بعض
اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت
في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن منه قوله وما حب الديار شغفن
قلبي ولكن حب من سكن الديارا فاكتسبا التانيث والجمع وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف
المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه
من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة و
المائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف
اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه
على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجيء بالمضاف اليه لغرض
بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف
بعد التعريف لغرض يتبين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم تذكر
من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا
هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية
كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار
نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جيء بالعدد لخصوصية كمية المميز الا ترى ان
المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على الخصوصية لم يؤت بالعددين وايضا الاغلب وصف المضاف اليه كقوله تع
سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة واللفظية
ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت
برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال
انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله
مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر
وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك
مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب في ذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما ادعى المص في ضرب اليوم
فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس
كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه
فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما في عبيد الثناء في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة
غير محضة قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المص جعل مالك يوم الدين
بتقدير اللام كمصارع مصر ولذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في
ظرفه والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا صلوات الله على نبينا

وعليه

وعليه او انه بمعنى الماضي كانه قال مالك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وابراهيم خليل على
طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة
جرت على الله على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او
مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله والى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة
الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها انشاء الله تع والمختلف فيه هل هو
لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى الصفة او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها
واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فنقول
كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان
كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة
كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل
اما افعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسماء الافعال و
المفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد
الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى
مشابهة للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الا ترى الى رفع الظرف و
المنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت برجل مصري حماره وكذا برجل خز صفته سرجه واذا كان كذا
فاضافتهما الى سبب هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة
نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت
هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعين هذه الثلثة مما اضيف اليه ولا تخصيصها
منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد
ويعمل ايضا اسماء الافعال والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت
برجل نائم في دار عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة
وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل كما سيجيء وكذا يعملان في الظرف
والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب امس
بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل
والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل فيحتاج
معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما
اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم
اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك
زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اي هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي
اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم
وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انها لمحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق
سمانها واسم الفاعل والمفعول لا يضافان من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما
لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد
قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل
الدار واما اذا كان بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه
عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونهما بمعنى الماضي محضة قوله تع الحمد لله فاطر السموات
والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى
فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص
المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل

منزلة فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول
المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به او تخصصه قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت
بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم
يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل نقدره كانه جامد
قال الله تع حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ومثال اسم المفعول
المضاف الى الاجنبى اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله
كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك
لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد
فائدته الا مع ضميمة وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبنى ضرب زيد عمروا
اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمروا اى يضرب عمروا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر
بخلاف المصدر كقوله تع او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبنى ضرب فانه مجرد عن
المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل وكان تقديرالانفصال
فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة تخصص المصدر او تعرف بنسبته
الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة
عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان اى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها قلت ان الامر
كذلك الا ان للمصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا
لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسماء الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى
المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فالحصول
ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا و
معنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما اقوى لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرت فى
اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه
فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان الانفصال الاضافى
مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا فى اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها
للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين
الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسوو
الفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون فى المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف فى المضاف اليه بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره فى الصفة وقد يكون فى المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز
ذلك كما سيجئ فى ابوابها وقد يكون فى المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت
كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذى فى ضارب زيد لا ينقص عما فى غلام
رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا الضارب من زيد حين كان
منصوبا به ايضا بلا تفاوت فى التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم
جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا
جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجازت الثانية لكون المعرفة اضافة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين فى الاول سقط للالف واللام لا
للاضافة قال المص اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فتحصل

التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة
فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم
باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا
على الاضافة والاضافة فى الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين
الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل
وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه
والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتى فى باب الصفة المشبهة
واما النصب فى مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة فى الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير
واستتر فى الصفة وجئ باللام فى المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام
بدل الضمير فى مثل هذا المقام مطردا وفى غيره ايضا عند الكوفيين كما فى قوله تعالى تجافى الصيف فى البرق
جزئه ولا اولى ان يقوم مقام فيما لم يشترط فيه الضمير كما فى البيت المذكور اما فى الصلة والصفة اذا كانت جملة و
وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جئ باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا جعله مضافا اليه
تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع
لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان
حال الاضافة في قولك زيد ضارب غلامه عمرو الضارب هو الغلام دون عمرو وهم راعون فى الاضافة اللفظية المحضة فكما لا يجوز
فى المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجئ لم يجز فى اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا
المرفوع فى صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار
فى الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه لتشبيهه بالمفعول فى نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف
الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه فى النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة
الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص فى الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب
وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن الوجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة
مجرى المحضة فكما لا يجوز فى المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك فى اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء
انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه
الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف
والمنكر كما نقل عنه السيرافى فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا
الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اى هذا الذى هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام
جملة اسمية فى التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافى هذا قول
فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذى هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اى هذا الذى هو
غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان فى الضاربك قولين كما يجئ عن قريب احدهما انه
ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثانى انه مضاف لا
انه حمل فى صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا اضافة ضاربك
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما فى ضارب زيد وضارب
زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان فى آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم
تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم يضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا فى حالة واحدة فلما التزموا الاضافة فى
ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق
بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز حمل ذى اللام فى الضاربك
فى وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة فى المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما
من باب واحد فهلا جاز لى حمل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة
لعلة حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغى ان يعرف
حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمى الفاعل

وللمفعول المضافين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسماء الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد منهما جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نوني المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضميره المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام و مذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قولنا الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي المقرون باللام المجرد عن التنوين غير تنوين ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربني في الشعر وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل بل النون للوقاية كتشبيهها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الآمرونه ومحتضرونه للسكت لم يجد فيها اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف النون والتنوين ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه اعتبارا المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة بالنصب قال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد على ان يكون زيد وهذا الضارب الرجل زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك و ان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد نحو انا ابن التارك البكري بشر بنصب بشرا لا غير حملا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما يمكن فيه الالف واللام كقولنا الواهب المائة الهجان وعبدها تقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال اقلت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه لا

للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او بدرجات نحو الحسن وجه ابي الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميليه وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تع ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لئلا يبقى الصفة بلا مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قولنا المائة الهجان اي المائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي اي تسوق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج الى ذلك التأويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا و هي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفه وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال مثلا يقول جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التأويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما يتصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي

ظلماء والبيت اى اصحاب هذا الاسم وجائى ذو اسبويه اى صاحب هذا الاسم كما يجئ فى باب الجمع واما قولهم آل حم وآل
مرامر فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى
واما حى فى نحو قولهم هذا حى زيد فتأويله شخص الحى كانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما
ذكر لفظ حى مبالغة وتأكيدا فمعنى هذا حى زيد اى المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى
باب المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد كانك قلت فعله هو بنفسه وهو حى موجود لا انه تنسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا
حى زيد اى هو هو بعينه حيا فانما لا ريب فيه ثم صار يستعمل فى التأكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال الا قبح الآله بنى
زياد وحى ابيهم قبح الحمار وقال يا قران ابالك حى خويلد قد كنت خائفة على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى
وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله الى الحول ثم اسم السلم عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد
اعتذر وفى قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه
باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان
الاسم فى المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلم اى لفظ الدال عليه وكلمته يعنى سلم عليكم واسم الماء واسم الشيب اى
صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم
فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته
الا مع ما يتعلق باللفظ نحو نداء عين وبناديه فاسم السلم من باب عين زيد لان اسم السلم لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب
اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات يقول مكانك منى
بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف
فى جواز اضافة احدهما الى الآخر والموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول
نحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى نحو جرد قطيفة ولخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف
التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف اللام كما فى مسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست
كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يخصص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى
لانهما موصوف وصفته فتخصص الثانى وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه
معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد فى اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد
فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس
ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان
على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يلزمهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين
كما يجئ مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان
توافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب ليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة
فلا نسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف
هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول و
مواطى الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلوة وجانب
المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة
لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة
ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة
الموصوف الى صفته من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجد مخصوص والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة
مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة وهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه
المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكرة وجانب الغربى كجانب اليمين
واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فائدة كنحط النوى وليث اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف
قال ان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجاء الجلد انه سيرضيكما منها
سنام وغاربه والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لتنح الرجاء منهم شقفات
وجلبهم وقوله وسكائك الهواء وذخاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة

ومما اختلف فيه هل اضافته محضة اولا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو فى حالة الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل
صاحبه على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجئ ذكر احكامه فى بابه ولكن
المقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابى على والجزولى هى غير محضة
لكونها بمعنى من والجار والمجرور فى محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار فى قولك افضل من القوم لابتداء
الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل فى افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور بعده فهو كاسم
فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية فى نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد فى الارتقاء والزيادة
فى الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له فى اصل الفضل الا انه لنقصان درجته فى مشابهة اسم الفاعل عن الصفة
المشبهة كما يجئ فى بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تأتى فى بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال الحسن
الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا فى محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التميز الذى ينصبه الجوامد ايضا كما فى عشرين
درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر وما ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولما رأيت قوما مثلنا
خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه فى
حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاى فيدخل فيه دخول اى فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه
مفضل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا فى
قولك زيد اظرف الناس مفضل فى الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لم تفضل
جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة فى هذا المعنى بتقدير اللام كما فى
قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو
ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما فى خاتم فضة
لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا فى صدر هذا الباب ولا يقع كما فى نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته
بهذا المعنى كاضافة بعض الى القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تع فتبارك الله احسن الخالقين
وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف اى هو اضلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا
على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شئ للتخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملا على امثال المفضل نحو
زيد افضل اخوته اولم يكن نحو زيد افضل بغداد اى افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل
التخصيص كما فى غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام
ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان يضيفه الى المعرفة او النكرة فاذا اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردا نحو افضل
الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التى يقع لفظ مفردها
على القليل والكثير نحو البرنى اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فنقول زيد افضل الرجلين اى احدهما
المفضل على الآخر وافضل الرجال اى احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته
الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب
افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تع ولا تكونوا
اول كافر به وحكم اى فى الاضافة حكم افعل يعنى انك اذا اضفتها الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا
واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا او مثنى ومجموعا والعلة فى ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او
موصولا موضوع ليكون جزءا من جماعة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا
جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده و
قولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة فى كونه افضل من جملة غير معينة من عرض الرجال
وكذا يخرج نحو اى رجلين زيد واى رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اى للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة
وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اى زيد احسن او وجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز
لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اى بغداد اطيب اى اى دورها الا ان يقدر المضاف اى احسن اعضاء
واى اعضاء زيد واى دور بغداد فاى موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل
معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واى الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشمل
زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين

زيد من بعض افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد الظرافة على كل واحد ممن بقى

جملة

واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعض من الجملة المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت
بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين
هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس
مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي
رجل اي قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين
رجلين واي رجال اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجال
نافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا
فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين
وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين
كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضلا على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول في زيد
افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من
اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى تعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا واي الرجال
هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا ومثنيات وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس
باحد اجزائه في النكرة حتى قلنا افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان النكرة لا
تختص في الاصل بوضعه بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الى ان يعني الجنس تحقيقا بخلاف
المعرفة فانها للتخصيص ببعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعين على غيره واي وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات
اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف
فيهما فلاجل نكرة المسئول عنه في اي والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هذا وهذه
واما قولهم اني واياك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب فاذا كان لا بد له عليه الضمير
في اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اي لمعاينة لحق المعطوف والمعطوف عليه انه لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف
الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل
هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فايي ما واياك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها وجاء مثله في الضرورة اظلمي واظلمه
واي معرب مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزوم للاضافة المرجح لجانب الاسمية المقتضية
للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تع اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم و
تجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول قال تع باي ارض تموت قوله ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اي لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم قوله ليث
اسد وحبس منع مثالان للخصوص الاول عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو كما يقول
عين زيد والا فالشيء اعم من العين وقد اخل المص ببعض احكام الاضافة ولا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن
اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيها الي فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما اي ابن حذيم فاذا
حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تع واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على
اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء
شحمة قال ولو لم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده
وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك
يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وبقي
المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو ومثاله ما يقول ذلك
وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك
لم يقل يقولان بل يقول وايضا لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما انسب
اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جائني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جائني غلام زيد ولا عمرو وتجر عمرا اذ المجيء ليس

منفيا

منفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المص عن الاسئلة الثلث كلها كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا
يفعل هذا اي انت ينبغي لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعنه فيه بعينه المعنى
لانه لا يمتنع ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان
الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجيء الفسادات المذكورة قال بعضهم ان في
هذا الجواب نظر وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا
المضاف الا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اذ لفظ المفرد
معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد
من علامة التانيث مجرى المؤنث كثير فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف
اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالي اسرعن
واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقولك وما حب الديار شغفن قلبي واما
اذا ما الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجيء الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز
في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفي التانيث كقوله عليه السلم ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف
اليه مقام المضاف في التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى وهي
نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يده وفي العقل
كقوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة
اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخو زيد واستضعفه سيبويه قال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل
اي مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك
المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا القيام المضاف اليه الاخير
مقامه كقوله وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها لحذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا
فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على
ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ
وحيث كما يجيء في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء
كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد او من غيرها كقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد
وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره
الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره
والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون
كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم ان خبر
المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب ههنا لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف
والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه
لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه
وذلك في كل وبعض واذ ومدواي كقوله تع وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن
الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا
وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور
وثالثها الفصل بين المتضايفين اعلم ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز
كقوله لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض
الفراريج ويغيرهما عزيز جدا نحو قوله تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن
الاعرابي هو غلام ان شاء الله تع ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك
لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن
عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزادة وقوله تنفي يداها الحصى في
كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل

نقدير

بالمفعول وغيره في الشعر ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في
الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرئة
والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا
نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر
آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا
قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اقول الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد
ونعني بالملحق به ما آخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي وآي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات
الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق بها اذا سكن
هو نفسه قوله كسر آخره وانما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسبه ولهذا اجوز هذيل قلب الف المقصور ياء
وان كان الالف اخف من الياء فقالوا هوي ولهذا قالوا في الافصح في يقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة
يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى
الخلاف في ان اصلهما السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان آخره
الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف يثبت في اللغة المشهورة
الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء
كانهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم
نائب عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية
فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف ياء واما في المقصور فالرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض
لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو بقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا
يقلب واو الجمع في جائي مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب
قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى
تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض
المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة
الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله وان كان ياء اي ان
كان آخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان
واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو
والياء وسكنت اولهما قلبت الواو ياء وادغم اولهما في الثانية وانما لم يبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي
اللين فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول و
يقلب الواو ياء سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود اذ حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى
فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى اللبس
دون يون وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الآخر الذي هو محل التغيير ولهذا لم يقلب في سبل
ومبل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مبل وان ادى
الى اللبس كانت تجري في قلبها كسرة وابقائها نحو لي في جمع الوى اذ يشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين
يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك
لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه
فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف
وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك للتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو وليديه
ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا في قوله واما الاسماء
الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخي وابي ويقول حمي وهني ويقال في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة
عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى
مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب

يقطع

واضافته الى ياء المتكلم

يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهو على ضربين ضرب اعرابه على عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك
وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك واما فوك فحاله ثلث قطع الاضافة
واضافته الى غير ياء المتكلم اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على
حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا بد ورعلى كلمة آخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع
الساكنين فيؤل امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء
اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو
لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان فتحذف
الالف فلما امتنع حذفها وابقائها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله
خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل
من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفى بالنأي من اسماء كاف وقال واخذ من كل حي عصم وهذه لغة
حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة ولا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما
في في الاحوال الثلث وقياس اصله فوي كعدي ثم في لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب
بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية
والياء كالكسرة والواو كالضمة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن
الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المص او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضهما
وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجيء بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية
في لا رجل بالاعرابية فجيء بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في مشبهة
بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء في في وقد يقال فمي وفمي وفم زيد في جميع حالات
الاضافة وقال كالحوت لا يرويه شيء يلهمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما
عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك
ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو وقال هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهي جمع بين
البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما اضافته
الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلث احوال احدها
القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد يثبت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى غير ياء
المتكلم فالاعرف في ابوك واخوك بجعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء
المتكلم فالجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب
لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها
كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اب واخ فقط كما نقل عنه جار الله والمص ولما ردها الزم الياء لما قلنا في في على الاعرف
واستشهد بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون ابي جمع الاب مضافا الى الياء اذ يقال في
اب ابون قال فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت
بالمحتملات قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصى
مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اقول اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة
واللغات المشتركات ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع
ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف
اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة
باخ انه كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة
الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء
مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد ويعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء
والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي

بنها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله رُحب وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من
المئزر فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة
الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام كسبا مطلقا
مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات
الثلث اذن مثلثا لا للاعراب فيجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء
مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام فقدمت على العين كما تقدم فيكون قوله فمويهما
مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال حتى اذا ما خرجت من فمه قال ابن جني
هو للضرورة وليست بلغة وكان الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب
نحو هذا فمٌ ورأيت فما ونظرت الى فمٍ وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء امرء ايضا
حرف اعرابه فيقال مُرُءٌ ومَرَءً ومِرِءٍ وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف
كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيدٍ قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا
بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان
يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤوا بذو وقد ضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لم يقع صفة كما
يجئ لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس
التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم جنس كضارب وقاتل
وايضا لو حذف المضاف للموصوف به والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم
صل على محمدٍ وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكن اريد
به الذوينا شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذوي آل النبي ص فانما جاز التاويل العلم بالجنس
اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا
فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب
ولم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها
على افعال كآباء وآخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه
لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات
واصلها ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذف فتح العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت
في المؤنث ذية كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو الا في ذوات وذواتا
وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاوا اماهن فانه لم يسمع فيها هنا حتى يستدل به
على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح
العين لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه لسكون
الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء لان
عينه واو وبدليل ذواتا او ذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب واخ وحم وهن
واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لام ذات وجهين وكذا الام حم قد
يكون همزا كما يجئ قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما اصله
خبر المبتدأ الخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج
الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب
كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من
جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما
وانتصاب الاول في نحو ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا فجرنا الارض
عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة
واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات فان
قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة

كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا في التوابع ثم يقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو هو الغفور الودود
الآية وكذا للسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد منه مذموما مخذولا
وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا ولا يتغير اسمائها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل
في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان
فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما
فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه
تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلث اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش
العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب
سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في
قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما
انصب على التابع حكم العامل المنسوب معنى المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه
وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انصباب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني
غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني هو ليس الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا
كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه
المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش
والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع
فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا
بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار
والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا بدل
الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا
لمن آمن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم
ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب
عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدرا آخر لان المتبوع اذن كالساقط
فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف
ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف
في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه
العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل
في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف
عليه مع عدم البناء المانع كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي
للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقدير حرف آخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو
وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير
والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا الاجزاء في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن
للقيام الصالح للقليل والكثير مقام الزيدان كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل
مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد لكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة
بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا
وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر
المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين
كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني
غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون
استعماله اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين

عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات و هو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسره ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب فلم يضع منه هذه الصيغة المخصوصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل فيه جميع التوابع ويخرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه ثلث يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو مررت برجل قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حده مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تع نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يختص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا في نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومراده فانه وجاءني القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء الزمان والمكان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل منقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في نحو مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يختص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه كما يجيء ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم

والعالم

٩

كالجملة الوصفية والفاظ العدد والمقادير ونحو المصدر واسم الزمان واسماء الاشارة اذا وقع كل من ذلك وصفا فبين الوصف الخاص والوصف العام عموم وخصوص من وجه والله اعلم

والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا ونقول في حد الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفائدته تخصيص او توضيح و قد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء والذم او التاكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء والذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تع في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الآتي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تع الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع مع المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء لمجرد الترحم نحو اتاني زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحويين شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما ونحو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهما كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد التخصيص واسد يفيد التسبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله رباء شماء لا ياوي لقلتها الا السحاب والا الاوب والسبل وكالاورق في الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصراني واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم وللمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسئول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله

والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقع صفة ان يكون صفة للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة فاذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بنسوة بجاريها تماما امرأة وابنها امه وجميع ماذكر من الجوامد قياسي عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما يفترق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان ما سواه هزل وحق الرجل اي من سواه باطل وهما من باب جود قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شئته او شيء شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولي العلم كقوله تع وما رب العالمين وقوله تع اني نذرت لك ما في بطني محررا وما نحن فيه موضع الابهام وفي قولك معنى رجل ماشئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك او انهاك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما مر في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو يالك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اي مهموم لك اي مقصودك او من همه اي اذابه اي يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اي يثقل عليك عدّ مناقبه من هذه المصيبة اي وهنته وكسرته ومن القليل ايضا ان يكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصد والاغراء لشيء قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن تبكي البر المحض كذب عليك العسل اي العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد به العسل المعروف فان وذبيانه اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اي الخبر السيء فمعناه رجل صدق رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب التبرية في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تع بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال لم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير والدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضا اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اي مثل اسد ويقوي تأويله قولهم مررت برجل اسد شدة اي يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور

كما في قولك الكوز مملوء ماء على ماذكرنا في الحال في قولهم مررت بزهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتأول الجوهري في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جريء وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو رجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلمائه سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستنكر نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت برجل بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر ولا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وماذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجوهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته اي بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابي عشرة واخ لك مؤله واب لك ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فقولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما يقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا يقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ماذكرناه الآن اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة بل يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت واشتريت ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا يشار بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جراهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف

والموصول

تكون

مخصصا

لفظيا لا معنى نحو فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف نادر قال
اللام عليه ولا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا
يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام
في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك او في المضارع للاسم نحو
يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل
به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة
والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو
في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدأ وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة
كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله
اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله ويوصف بحال الموصوف وحال
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل
حال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك
الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول
رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسماء الفاعل
والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا
يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها
وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم المضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لا اضافة
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل
ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم
الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب
عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف
الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا
نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا مرئيا كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم
والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن
نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزمه سيبويه يجوز نصبه على الحال مع
كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب
على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما لا يلزمه لا رتكابها انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل يقول
الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجيء رفعه علاجا
كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز
النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقوله ابن ميادة ونظرن من خلل الستور باعين
مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال
والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حين العرانيب العصا وتركته به نفس عال مخالطه بهز برفع مخالطه وليونس
ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج
فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا
في الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند
النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون
المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا
اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه
رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمته بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا

يقول

يقول في المثنى والمجموع برجل ملازمه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من
ذلك سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اي مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء
فعلى هذا يقبح كون أأنذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم
ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلا
واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله و
برجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو مررت برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء
نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جريء وكنا
قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابي عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي يقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها
قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة
احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج
فلان البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة
مركبة من اشياء كل واحد منها مشج وصفه بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم
مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم ولحم خراذيل وثانيها واحد من
التعريف والتنكير وجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا وعدده على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة
الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لآخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها
واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما يتبعه في هذه
العشرة لكونه اياه في المعنى قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين
من جملة الخمسة الاول اعني واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل
اي هذا السببي في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان
الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظر
حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان
فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر
العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اي ومن جهة
ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن
يقعد غلمانه وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل
المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه
لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريد هما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف
والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم
ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل
له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم
المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع
فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو
عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف
مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر
لا يوصف اقول اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منها اعرف المعارف

والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم
يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار
بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه
من جنسهما واما انه لا يوصف فلما يجئ من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من
المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه
مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وا
هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تع لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون
مثله على البدل ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه يلبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شئ
اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله
اقول ينبغي اولا ان نعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما
يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل
العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديم او واجب
الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما
يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون للموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك
الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطاري على
مدلولهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به يوضع
واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجئ فعلى هذا يختص قولهم الموصوف
اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في قولهم
الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ
يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم واعرف اخص من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة
عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعينها الى
المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء
الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص
واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف
بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل
بمعنى النكرة نحو قوله تع لئن اكله الذئب كما يجئ في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد
الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان
تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر
فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول
واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجئ في باب المعارف
وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة
لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي
لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره
ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور
فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهبه تابعا للغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة
فاسم الاشارة في قولك زيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت
اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت
ولا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبيناه على مذهب سيبويه في ترتيب

المعارف

المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى تعليته عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر و
اشمر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها المشابهته
لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط
والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعي ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله فولا
لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض لمشابهته لذي الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال
واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بلى قال الزجاج ان المؤمنون صفة لمن آمن كما يجئ والظاهر
انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام
ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف
الا بذي اللام والموصول لما يجئ وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه
الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع
المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك
فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام
وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا
المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره
ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل
لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله من ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف
بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو وان يوصف
اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو
بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم
الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية وبالصفة فلما قصد تعينه بالصفة لم يمكن تعيينه
بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف
بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من
معرفة غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار واقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع
صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو اللام وان كانت زائدة الا
ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان
بعضهم يقول ان ذي اللام عطف بيان الخ لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من وصف
المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عاما لا يختص نوعا دون نوع آخر كالانسان
والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم
ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المص من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الآخر فان اتفقا تعريفا
وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو
الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت
التذكير على التانيث كما رايت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدا و
الحال ونحوها نحو الزيدان والحمر مقبولون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم
يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت
تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين وان

وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل يفرد كلا منهما بوصف او يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا ولا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولا مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان يفرد كل منهما بوصف او يجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف و يجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته فتفصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا الحال عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجازه هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع او نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا اولى وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جاريين او مبتدأين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتداءين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتداءين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كالفاعلين الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الآخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي ولابنين معا بل يقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا من اثبته وعلمته ولا يجوز ان يخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله ولا تجعلي ضيفي ضيف مقرب وآخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق وقوله مزعف اي ازعفه الموت اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلثة رجال كاتب وشاعر فلا اجاز بعضهم وصفا لبعض دون البعض محتجا بقوله كان حموتهم لما استقلت ثلثة اكلب يتطاردان واما اذا كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع و يجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو

قال ابن عصفور ... الكي وابن الطراوه الى جواز الاتباع لصفة الآخر لانه اقرب في ... الفراء الاتباع وقال تبع الاول

في بعض الشروح ... لا تثني الا على ... بانات الثنا ... انه لا ... الا من ... من الثنا ... وبهذا ... المدح والذم ... نعت المقطع

في الفارسي ... في باب الفاعل ... فلذلك ... واذ ... السابق

متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقع التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط الآخران يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تع وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاج في القطع تكرر النعت والآية رد عليه فنقول ان كانت النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون للمنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته لتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة ولا عرف مجيء النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اعني الواو وقال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو زيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع في الترخيم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأسه البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع فصدق المعاني المذكورة اولى وسواء كان المعطوف عليه نعتا اولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما موذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو واذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جميع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا ورابعها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تع و عندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تع و منهم دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملاء يكننا الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رأيته في حال كذا وقال فكلمتهما ثنتين كالماء منهما واخرى على لوح احر من الجمر وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت بكفي كان من ارمي البشر وقال كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشروط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكرها اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تع وغرابيب سود لان حق غرابيب ان تتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التأخير كما تقول في ان رجلا ضربك في الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين في الاغلب كقوله تع وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه بطيء الكواكب وربما نوبت الصفة ولم يذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم وانا ولي النعت لا واما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تع لا فارض ولا بكر ويقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد

يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلتبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظ المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضبٍّ خربٍ وهذا حب رمانى والذى هو لك الحجر والحب لا الضب والرمان والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله وايّاكم وحيّة بطن وادٍ هموز الناب ليس لكم بسيّ بجر هموز وقال بعض البصريين ان المقدر هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا فقام مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز نابه جنّه ثم حذف المضاف اى جنه فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي نحو قام زيد وعمرو وقوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا انما يجيء بالتأكيد اما ليبان ان المنسوب اليه مقدم ما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره واما ليبان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه وتذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الخ ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولم استغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيّابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب يجوزان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل والمعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد لكان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد ولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا الممت برحلى او خيالتها الكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتأكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغنى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظوا عورة بالنصب فكيف لا يغنى عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوزان يرتكب اما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض

وانه

وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لم يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضى طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام نقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضى ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانى فيه معنى اذ يمكن ان يكون استونف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذى اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرير العامل بما كان مجرورا به قبل تكريره اعنى بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظى وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها وهذا الذى ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوزان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذى تساءلون وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده لضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التأكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتأكيد عين المؤكد واما لفظا فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم ينكر جرى ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جرى ما هو مستقل كالاجنبى من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فلا اطرد الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افرد النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذى هو مرفوع متصل ولا بالمنفصل قبل التأكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العوامل ويقعان غير تأكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتأكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمائرها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا نقول جاءني كلكم ولا قتلت كلهم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل مبتدأ لا غير لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور ولان مرتبة التأخر اعنى خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصرح اختصاص النفس والعين بتقدم تأكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تأكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فلا ادرى ما قد مناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على نكرة وبالعكس وعطف

على المضاف

يجعل

فهلا

العامل

المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر
الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما الزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد
اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف
كذلك فلهذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمر
وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجود تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان
المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف
عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف
في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على
هذا الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في
نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلهذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان
ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا غلام رجل ولا زيد
عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول
يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا
فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا
بدله من ضمير فيه او في معموله فالمقصر ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله
ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا
مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو ولان الضمير وجب للمعطوف عليه
بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو فان قلت فجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف
الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول
مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في
عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسألة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابوه لا قاعدين و
ان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير
وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه وللمضاف اليه ضمير راجع
الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بمعنى لا قبيح جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما
في المعطوف عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف و
كلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المص والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ و
الصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى من غير مهلة
او غير متراخ او بغير ذلك جاز تجرد احد الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون
الاولى سبب المضمون الثانية كما في مسألة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء
فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد
فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان
متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء
زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد ثم غربت الشمس
وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على
الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة
اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضرب عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف
المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث
المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفي بالضمير في احديهما واما ان لم يكن

الجملة

للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون
بالمضمون معنى فيقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي يقوم
القيامة ولا يتغير انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو
لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت
زيدا وأباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسألة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او اوخلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس حاصلا
مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع
ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني
مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسألة وان قصدت الاستيناف
امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله واذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في
الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين
كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا
وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف
واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا او
ظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا او اعلم زيد عمرا وبكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل
ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلاثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف
على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا
لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين وممن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار
وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المص ره من قوله يجيز بعض الكوفيين
مطلقا فان كلهم اتفقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسألة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو واجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا
جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف
حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا اي الاسمين
اوليت حرف العطف اذ الآخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا
نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع
او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا
من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا وبكر وجاءني زيد واليوم عمرو
وقد فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا رسم دارا معطلا من العام يغشاه ومن عام اولا قطار وتارات خريق
كانها مضلة بو في رعيل فجلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب
وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس
عمرو وكما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بالبين بمعطوف
لان العاطف كالنائب عن العامل ولا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز
ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل
بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد والله ثم عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة ولا تقول ثم والله قعد
عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حروف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية
اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد
واظن عمرو وبشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام
لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولنرجع
الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف و
المجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنع مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي سيبويه

والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء
بيضاء شحمة وقوله تع والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اى للذين ولعتذر ابن السراج لهما في قوله تع واختلاف الليل والنهار
الى قوله آيات وآيات على القراءتين بان آيات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز
مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتأخرون فان الاعلم
الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله
قال اذا تقدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقديم
الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا اخرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء
اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمص جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر
المنصوب والمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك التركيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة
التي ذكرها الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب والمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك التركيب
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم
بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب
ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة
دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المص ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة
تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الجار
كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيز مطلقا وفي هذه الاحالة نظر
على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله
خلافا لسيبويه اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد
يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو وزيد قال الله
تع لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا
افي الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا
ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك
كل سمكا لبنا اى او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها
تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اى بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو
المصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي
فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو ويقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد اى نعم ما قام بكر لكن زيد اى لكن قام زيد
لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف و
تقول لمن قال ماتت الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اى بلى قام زيد بل عمرو
ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة
وهي العاطفة دون المنفصلة يقتضي سبق الهمزة واما يقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد
يحذف المعطوف عليه بام قال الله تع ام من هو قانت آناء الليل ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو
ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف
فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل
في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل
وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه
اذا كانت مبتدأ مؤخرا الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوزان وعمرو ان زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف
الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول اما وعمرو وزيد فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل
وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد نائمان وذلك لانه يتقدم على العامل ايض وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم
الخبر نحو قائمان وزيد وعمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا التأخر عن العاملين على المذهبين ويشترط ايض في تقديم

المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مفرغا بالا او بمعناها فلا يقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد
عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف
الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير يرجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا
نحو زيد وعمرو جاءاني وماتت الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو
زيد وعمرو جاءاني وماتت الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تع والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تع والله ورسوله احق ان يرضوه
اى ان يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الآخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني
وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ
وحده عطفا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع
المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر عن احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام
اى زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوت
في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار ولجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك
في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يتناقض الفاء ومن ثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما
الاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما او قام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير
في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما لا ولكن
وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار
عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيدا وعمرا رأيت
وكذا تقول زيد او هند جائي ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما جائي والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر نحو جاءني
اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا ولقد رجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما
وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيدا وعمرا جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي
للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض واما عرض ثم تقول
وهما محدثان قال الله تع ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل يقول جواب
الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغني والفقير معا واما قال تع واذا رأوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله رأوا
ولا يستنكر عود الضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة
نجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما
او يسرحوه بها واغبرت السوح فقارن مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه ويقول ازيدا اضربت ام عمرا وهما مستحقا
للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى
الفعل قال تع فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله تع صافات ويقبضن
اى يصففن ويقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اى ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل
ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل و يعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تع ان
الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد
زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل نحو زيد ابوه
كريم وعالم اخوه لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب
فالاولى كونها تابعة له في الاعراب نحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا
سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها
الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الاخيرين فقولك جئتك خائفا وراكبا وهذا ابوه كريم وشريف
ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو

دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز الحاق العطف في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو
اي وعمرو كذلك لقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا
او مجلف المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى
لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوده الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف
كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تع ومزقناهم كل ممزق قوله التاكيد
تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا
في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ
يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان
يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا
متحققا بحيث لا يظن به غيره وذلك لان لفظ كل وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله
اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع
المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان
يكرر اللفظ الذي غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب
زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه
بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب
والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة نحو
قوله تع ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المص لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا
في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع
به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة
لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما يقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او يقول هذا باطل وانت تريد
غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امراة نكحت بغير اذن وليها
فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء
والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما يقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب
اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما الا غير والثالث
ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان
العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى
يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما
نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك في العلو
اعظم من ان يوصف وامري في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر والمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا
اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تع انما هو اله واحد فان واحد وان قرر
وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في نحو قوله تع نفخة واحدة
لفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا آحاد لها وقد اورد المص الاعتراض
على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقررت الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على
الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فتجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا
لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر ذلك المتبوع
وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم
تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا
باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول الاصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم
وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوع للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت
بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة
وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد

هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا ما المضاف اليه الذي هو مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا
انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال
جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة واربعة وخمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن
الاضافة مع قصد الاجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب بعضها
لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم نشاركه احد في المجيء وبعضها لم يجئ الا تابعا
على انه تاكيد وهو كلا وكلتا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا وتستعمله
العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجيء الا تابعة مضافة في التقدير وعلى راي
الخليل وربما نصبت جمعا وجمع حالين كجاء بني القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة
ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه تؤكد بها
مع الباء وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا
عن الاضافة حالا كقوله تع عسى الله ان يأتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان
اردت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين
من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا
وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلاثة وما
فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاؤني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول
في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا للمعين العدد وتقول في التاكيد والحال
وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين
العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد
او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا
انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة ولا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد
التاكيد الا بقوله والشمول قال المص يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول
اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان
مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته
عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان
او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود
من مثل هذه المحتملات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ
كلها والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف
صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى
باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول
النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو
ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير اللفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي
النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او حرفا مفردة
كانت او جملة او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير
المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب نحو لا ونعم
وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام
الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا ينفك عن مجرورها بعدها او باخر نوع منها كالضمائر
المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات

كما يؤكدان والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بلى بكر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك و ضربت ضربت وان كان العامل في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمل الثاني بضمير لا بظاهر كقولك زيد قائم في الدار فيهما وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار زيد قائم وان عمل الاول بمعمول ظاهر اخبر عمل الثاني بضمير نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمله بظاهر ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان يكون منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فيتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضماير ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه ولا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال الى ابن النجاء بغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا او مع فصل كقوله اذا زلزلت الارض زلزالها واخرجت الارض اثقالها وقال تعالى وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لهما له ذيل فتكرر المقتضى فتكرر المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانه اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سريع او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث البئر اي استخرجه وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام ومن بصع العرق اي سال ومن بتع اي روى ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من القسم الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو اوص ياء واصلها حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيها لتنبيه على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في حروف العطف قد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى

التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد وتجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان ويقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني عينه ونفسه قوله يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط بقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو فقد صغت قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع واكتع وابتع وابصع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحد المؤنث جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز ذلك اجراء ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقوله جربا فيلن من سهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان لها افرادا يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشري والبيع فيجوز اذن تاكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون البعض ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا يقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجي بان يجيء بعض منه ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بالتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لا شبهه برفع افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شيء هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان

الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار
موقتا ودينار درهم ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل
ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو

رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله يا ليتني
كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما
جميعا ومعروف الم ومنكر فيحمل كليهما على البدل عند اهل المصرين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجيء كليهما
غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تع اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما
تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد
واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم
اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من
الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف
للاختصار والتاكيد للتطويل متنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف
عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيدا وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد
او تباغلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس
والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع ولا
يتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين
ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى
فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هيتها اجمعها
ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تع كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته
واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة
وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه
ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع
منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك
الاقتصار على ايتها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين مع دون
النفس والكل من دون العين واجمع ومنصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون

على ما حكى الاندلسي عنهم انهم جعلوا التها بها ابصع ومنصرفاته
ولم يذكروا ابتع ومنصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا التها بها ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع
واخواته وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب
اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا بايتهن شئت بعد اجمع
والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف
اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايض اجمع ابصع وجمع بصع
وايضا جمع بتع وايضا جمع بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب
المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيدا
كلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج
في قوله تع فسجد الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة و
ليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون
مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كررها ترادف لفظين لمعنى واحد واتى محمد ورد في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل

تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله
دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون
الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى
الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن
انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تع وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل
ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال يا مي ان تفقدي قوما ولدتهم
او تخلسيهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر آبي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت
به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال
الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم يحصل لو لم يذكر كما نذكر في كل واحد من الثلثة صونا
لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة
مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل
الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما ان يكون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل كون
صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد
الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر
اولا ونحو ذلك برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز
العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا
للاول وذلك اما ان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمرو لا كنيته ابو حفص الا اياه
واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا مطلقان
كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد
افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة
ما يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو
للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول
لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني
التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني
زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العائذات
الطير بدل وفي الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع
لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج
الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام
المتبوع ولما كان تاعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني
نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق
يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا
ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء فالمعطوف صالح لمباشرته
والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك
المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فيقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم
تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني
نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اي اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم و
صرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تع

فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الآخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما نكرنا العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب في ذلك فيما لم يذكر فيه ولنا ان ندعي ان ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف البيان ايضا بعد الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وليتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك اللحم والدم بل لمعنى فيه وكذا سلبت زيدا ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تع يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلوا مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول او لا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما او لا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد ويتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان يتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تع بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي

لانه

لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس وكقول الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه يكون بها بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة الابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياها اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيدا وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمظهر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر نحو كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانما لم يلتزم ذلك في بدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تع قتل اصحاب الاخدود النار اي النار فيه وقد يقوم اللام مقام الضمير قالوا والمراد ملأ الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها انتهى ونحو قوله تجافى لحاف الضيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الخ اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان حكمك لن يطاعا وما القيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقصانه في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرتبة نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة فان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تع ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في فعل امر او تفعل في الخطاب وافعل وتفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما يضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تع عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل

الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل
اذا كان المبدل منه ضميرا لا يستغني عنه نحو ضربت الذي مررت به اخاك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه
زيدا كريم وايضا قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان
وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون
الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تع ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف
له العذاب وكقول الشاعر ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تاكيدا
لا بدلا نحو ان تنصر نعن انصرك ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكورا ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد
جاز في المفصل الاتباع والقطع رفعا كقوله تع قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل الآية اي منهم فئة قال الشاعر
وكنت كذا رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت يروى رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال
رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الواو في عمرو في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت
بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا
تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد
على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل
على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر
والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفضله من
البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل
نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظ وكذلك البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم
الطرح وفي حكم المعدول فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة فالاولى ان يحد بهذا
الحد لا بدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويخرج بدل الغلط بما حد به المص مطلق البدل قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابي عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله
فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال
انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم
جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب
زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكره واين الجر وقال لا يجوز في
بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير
ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتداء فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد
علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من
اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا منه
يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى
مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا آخر قسم المعربات من الاسماء والحمد
لله رب العالمين والصلوة والسلم على نبيه محمد وآله تم
الجزء الاول ويتلوه الجزء الثاني على يد اقل العباد الراجي عفو
رحمة ربه يوم التناد راجي عفو ربه الواثق بالله محمد هادي
ابن بهرام الطالقاني في يوم الخميس في اليوم خامس
من شهر محرم الحرام سنة الثامنة وستين وثمانين
والف من الهجرة النبوية عليه السلم
والحمد لله رب العالمين

قوله عطف البيان

ومعنى قوله على اي الذي فجر اللهم ان كان فجر



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان
اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثه والف با تا ثا وزيد عمر
وبكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف والماضي والامر وهي
التي سماها مبني الاصل وكونه اسم فعل كما يجئ قال ولا يفسد الحد بلفظه ولا لتجرد احد الشيئين مهنا الا للشك
الذي بنا في نبيين الماهية قال ولما قال في حده ما لا يختلف آخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على
تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل ما تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف مؤدي الى الدور
كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية
المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لا تدكر في حد المبني لفظ المبني
قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات
وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم
في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه محرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال انا يا زيدان مبني
على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاءني زيد والزيدان
والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المص والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا الا
الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف
لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذا اذا اقام
بعض الحركات مقام بعض الحركات مقام بعضا اطلقوا الاسم المنسوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحمد
في خلق الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فاين المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة
مقام الحركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال
في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان
مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتميز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في
اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني
وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل
الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبني على الحركة فيطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما للبناء
على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقين
قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع
المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور
بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس والاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة
فانه لو سمى المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان الضمير الغائب فربما توهم انه غير
الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت

بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما وهما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني
الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما
لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمر
مستغنية باختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص
قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب
زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب
المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم
نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم
لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما
متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ
تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون
المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر
والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تع ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق
الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير
كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقة الما وفي لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب في
المعربات لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا او قال بعيد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب
غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدير
بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير وكيف يكون التقديم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا
من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب
والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في تقديم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد
قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما
لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب
المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا
سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول
او كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تع واذا ابتلى ابرهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل
واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي
ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون
المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شئ غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب
مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون
المبتدا قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا
نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سرافة للقرآن
يدرسه او منفصل عنه نحو قوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه
جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تع ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على
المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تع حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تع انا انزلناه
في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تع شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تع ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر
الارض وكذا الفناء مع لفظ على في قوله تع كل من عليها فان وكذا قوله تع فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة
لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا
ذلك الضمير فيقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير

الغايب وانما يقتضى ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكر ثم
ولم يتقدمه مفسر بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاي شي الحامل
لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا
مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر
مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه
معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعنى تقدم المفسر قلت عندي انه نكرة كما يجي في باب المعرفة وعند
النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير
فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا اجاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من
التعريف لانه حصل جبران ما لما بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه
اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء رجلا مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض
التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام الضمير المتقدم فالجبران في مثله في غاية
الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة
فالجملة بعده وان لم يات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصا
الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تاخير المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت
زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان تجويز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير
بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثالث في ضمير التنازع معدوم واعنى قصد
التفخيم والمجي بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف ومن ثم حذف الكسائي الفاعل مع انه فيه محذورا ايضا وما
اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعنى اتصال ضمير المفعول للمؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما
ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال بين الذي الضمير
ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع قال اللهم اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت
المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله و
فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يستمر ما ذكر في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة
لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقا عند الحجازية وذلك
لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما
قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضماير المستترة في نحو
زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب وتضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات
نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وانت
ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون كلها
متصلة كما يجي تحقيقها وليس المستتر فيها ما برز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد
ضاربته هي بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجي شرحه وهو منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو
واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب
متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن
والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله يعني يجي
العامل اولا ثم يجي الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قبل المعنى الفصل جايز بين المضاف
والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير ثم كل واحد من هذه الانواع
الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون للمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلاثة
اما ان يكون لمتكلم او مخاطب وغايب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة

وكل

وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم منه وللمخاطب ستة وللغايب ستة ووضعوا للمتكلم
منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا في التكلم بين المذكر والمؤنث
مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما لم يجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هي نا وكذا قولك نحن ولم يزيد والمثنى
الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب والغايب وجمعهما لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ آخر مثله بدليل انك اذا
قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجي وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او
انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو
اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه ساير المثنى والمجموع فان جعلوا
للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القراين وكثيرا ما يجي في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة
الجمع نحو قوله تع فقد صغت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن واما ما عدا المتكلم كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة نصوص وهو ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن و
المضمر هو الالف المشترك المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين كما في المنفصل
البارز نحو هي وهو هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب
خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدى بوضعه من الانواع الخمسة ضمير
المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخص فنقول انما ضموا التاء في المتكلم
لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا
بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر
اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف
المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته
وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف
العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو واي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان
الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع المضمر
التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنون المثنى والمجموع بعد الالف والواو وكما اتوا بهما في هذان واللذان واللذين فوقع الواو
في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حتى كان في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله
للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم
المعرب كما يجي في التصريف واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو ولان الضمير لاتصاله
صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ايضا ما
ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجي وزيدت للمؤنث نون مشددة
ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف
الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسر الغايب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا
ان يكون ضماير الغيب اخصر من ضميريهما فاستتروا في المفردين بغاية التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ
بشي منه واقتصروا المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد
يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال ولو ان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء الاساة استثقالا للواو والمضموم
ما قبلها في الآخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان نحو زيد ضرب الفاعل
مضمر اي ضرب هو وكذا في هند ضربت اي ضربت هي انما اضطروا الى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر
فيهما لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل
ذلك المقدر وهذا المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت
بل المفصول غير المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا انظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت بلفظ

ان يكون اثقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت و
ضربنا فهي حرف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كالتاء التانيث كما يجيء في اخر
الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز
الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة
والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائب
لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على
ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانما استنكر الحكم بكون ضمير
المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل
للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربع في المضارع
والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمعي المذكر والياء في المخاطب والنون في جمعي المونث علامات كالف الصفات
وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل
او استنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها
ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة
كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات
الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة
الجمع فلا يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضمير لان الالف في المثنى
والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بمضمرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين
وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا
استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع
فالاستتار في مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار في الكل ولا ترى لفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو فان قيل فلم لم
يجئ الضماير بعدها منفصلة كما في ما بمعنى ليس فانه لما لم يجز اتصال الضمير بها جاء بعدها منفصلا نحو ما انت كريما
على ما يجيء قلت لجري الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو اقائم هما وما قائم
هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع
المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمونث وقد تبدل
همزتها وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى
بها بعد النون في الوقف لبيان الفتحة لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا
يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد توقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحتها وقفا بهاء السكت قال
حاتم هكذا فزدي انه قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا
في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا وقد تذريت السناما وجاء
في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها
فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل
في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن
للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه
ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان
انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدءوا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتاء المضمومة نحو انت
الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بما حرفه بعد ان كالاسمية في اللفظ و
في التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء
المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين
وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا النصب منفصلة

فجعلوا

فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين و
قالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع
لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها
ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالها
سكنت الواو والياء نحو انهو وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين
فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المونث على ما ذكرنا
في المتصل سواء وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست
كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا يقول ما ضرب
الا هو وما يضرب الا انا واضاربهما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف
عند اتصالها بهما كبعض حروفهما فجاز تخفيفهما تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة
مع كون الهاء في هو وهي خفيفة واستثقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وفهي لكونها
حرف عطف مثلهما وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم وبعد كاف الجر ايضا
وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى
اذ من هواكا ويسكنهما قيس واسد وتشدد همدان وقال وان لساني شهدة يشتفي بها وهو على من صبه الله
علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر
علامتها بواسطة فابتدءوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بعيد فوضعوا
لمتكلمهما ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب
مثل التاء في التصرف نحو كما كم كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف
المونث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي قد
يلحق الياء تاء المونث مع الهاء قال رمييه فاقصدت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين
بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من
عليكموا واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا وافرديه
من المرفوع المنفصل للغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفا فصار ها الا ان ضمير المذكر
اذا ولي الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما نذكره فخافوا اشتباه المونث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها
ياء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يبقون ضمتها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلتها ان الهاء
حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليست الكسرة والياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء
بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد
والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها
نحو بهي وله وضربه وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الصلة اي الواو والياء
بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت
العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها للضرورة الشعرية لا اختيارا
وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الهاء
حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجيء في هاء المذكر الذي
بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير
وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسرة لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء
نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا والثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه والرابعة ضم الهاء
مع الواو نحو عليهو وبهو ويجيء فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا
وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء
اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء

اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها فى الكتاب العزيز واما الهاء فى المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة
فهى مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الفا وواوا ساكنا صحيحا فكذلك الا ما حكى ابو على من نحو منهما ومنهم و
اضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال فى الواحد بهو
وعليهو وهم اهل الحجاز وقال فى المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلامهما
وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص بالضم فى جمع المذكر ثلث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها
بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ
فى الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء
فى المثنى والجمعين مطلقا كما فى الواحد وهو الاشهر هذا كله فى حركة الهاء واما ميم الجمع التى بعد الهاء المكسورة فلا يخلو
من ان يوقف عليها او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير بحذف صلاتها
فى الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف فى نحو ضربتهما وبهما وان لم يوقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او
ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء لالتقاء الساكنين اليس نحو من دونهم امرأتين وعليهم الذلة
على قراءة ابى عمرو وباقى القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب
عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع الكسر فيه فى مثله اقيس
للاتباع فصار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اى ترك الوصل
وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز
فى بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه فى نحو لهم وغلامهم وقفاهم وكلامهم على الاشهر وكذا فى انتم وضربتم وغلامكم
فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكن
وهو فى غاية القلة ومنعه ابو على وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة
وهى تختص بميم قبل هائها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمى وبهمى فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء
وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو على ايضا ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا فى وضع المنصوب
المنفصل فجاءوا باياء متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازنى
وابو على ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة
والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين فى التاء التى بعد ان فى انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى
وقال الخليل والاخفش والمازنى ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه واياء الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا
تضاف وقال الزجاج والسيرافى ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك
واياه واياى اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس فى الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضماير هى اللواحق باياء واياء دعامة لها لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد
من الصواب كما قدمنا فى انت وقد يفتح همزة ايا وقد يبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب
لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير
المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر فى الماضى للغايب والغايبة وفى المضارع للمتكلم مطلقا
والغايب والغايبة وفى الصفة مطلقا اقول علم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما
مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضماير المتصلة التى وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل
وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما
ابقى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل
فى غايب الماضى وغايبته وفى المضارع فى افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وافعل وفى جميع الصفات
واسماء الافعال والظروف وفى خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهى افعل ونفعل وتفعل مخاطبا
وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اى فى الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر فى نحو اسكن انت وزوجك تاكيدا للمستتر
لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل ولا تفعل الا انت وفى فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغايب يظهر الفاعل
المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هى وتضرب هند وما تضرب الا هى وكذا فى الصفة المفردة
نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا فى الظرف عند البعض على اذا اعتمد نحو فى الدار زيد وما فى الدار هو وكذا فى اسم

الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما قوله ولا يسوغ المنفصل الا
لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع
او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما و
هند زيد ضاربته هى اعلم ان اصل الضماير المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار
لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا
اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما تر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر
مواقعهما فنقول ان الاصل فى المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما تر كالجزء الاخير من
الكلمة التى يليها وكون الشئ كالجزء الكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض
للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما ساير ما يرفع فهو اما
ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما
مبتدأ وخبر على ما اخترنا فى اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم فى اقتضائه للمرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف
الاسم والخبر اما اسم او جملة وليس الاسم المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليست ايضا كالفعل فى
طلب المرفوع لانه حرف نفى ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب فى ما زيدا ضربته اولى من الرفع ولضعفها
فى العمل لم يعملها غير اهل الحجاز وايضا عملها للرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا
يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت قلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم
المفعول او الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فهى ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على
الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجئ وكذا يقول الفعل هو المقتضى
للمنصوب بالاصالة وساير ما ينصب الضماير وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهته الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل
او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقى بالحمل عليه لكنه لما جاز فى الاصل اى الفعل ان يتصل
به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجئ فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع
والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفى الاول يجب اتصاله بعامله الا فى ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على
عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد والثانى اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت
ونحو انا لمن قال من اضرب وقد مر فى باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم
الانفصال فى الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف والمؤخر لان الضمير المتصل ما يكون
كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا
فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك فى مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك
الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظ اخيك ولقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءنى زيد وانت ولا
يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالى اذا ما كنت
جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله انا يوم قرى انما نقتل ايانا ومنها
ان يلى اما نحو جاءنى اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثانى
مفعولى علمت واعطيت ويورث اتصاله الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثانى فى علمت
زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا ولا يجوز ان يقول الذى علمته زيدا ولا الذى اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثانى
بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت اولى والانفصال فى باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثانى
فى اعطيت زيدا درهما فقولك الذى اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذى اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر
على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لان اللبس فى المفعولين الذين
يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثانى فى علمت زيدا قائما فقولك الذى
علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذى علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثانى
اذ العامل فيه فى الاصل ما يجب انفصاله عنه كما فى كنت اياه على ما يجئ وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان
يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الما

مرّ وكذا ان تقع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب هما هو او اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيهما لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضارباهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل يقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمد على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قائم هما او في الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذ ان كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن الى اللفظ قربا بينه كانا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فان لم يفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخبره سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما الضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان يقول العجبي ضرب انت زيدا اذا لم تضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف اعجبني ضربك زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كالمجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما الغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وجب انفصال الضمير كما رايت وان لم تكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار ولا يقول ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به غير واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل في وجوب الاتصال به قال تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز فيما اتصل بالكاف من ذلك نحو رويدك وعليك الانفصال نحو رويدك اياه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان يقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضف والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضارباك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك ومعطاك ومعطي اياك والمعطاك والمعطي اياك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص قوله او بالفصل لغرض احترز عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى قيل ان تقديم المفعول على الفعل اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيت زيدا ولا يقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من

هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليها الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت هند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جئتماني وجاءني زيد ضاربه انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فيقول اذا اختلف ما جرى عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد وفرعيه او في التذكير وفرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضرباننا وهند انا ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون نحن ضاربوناهم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان لم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال

وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق

وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البتة اوليس بلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرى عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس ففي قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى بضمير لا يجوز حذفه لمجرد اللبس قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتك وضربتك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولي ضميران عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير المذكور فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكانه كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت ورايتك اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير يلي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكه زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه ووجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد دخاله المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال فان اوجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا

الحروف غير موضعها واستبعاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجئ في الثاني الا الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف فيما نف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظرا الى مجرد كون الاول
منصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاه فاول سيبويه جاز
الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني
ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني ان يجوزوا اعطيتكك واعطيتني
اذا متحنه نفسه وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا اولى لانه يانف الثاني من ان يتعلق
بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الآخر بخلاف
المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجز في التابع نحو ضربتموه كما جاء اعطاهوه لان
طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان حذفه للمفعول اشد كان
اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل
ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك و
ان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كان بعد الفعل وكلاهما منصوب اي ينظر الى الثاني هل هو انقص
تعريفا او ازيد او مساو وتقول في الانقص ضربكها اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا
اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي
الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان
الفعل يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك وضربهوه من جوز هناك اعطاهوك واعطاهاه
كما يستقبح الاتصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة
لضغمهماها يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او
مساويا او انقص اذ البارز المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربي انت ولا يكون ايضا
منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير
الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقدمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول
اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يتقدم ولم يكن احدهما مرفوعا وجب
ايضا انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم يقدم
وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا
وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلى جميع ذلك مفهوم مما قدمنا قوله والا
فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك وان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاه اياي واعطاه اياك
فالثاني منفصل كما رايت قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى آخرها وعلى لولاك وعساك الى آخرهما
انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل في
الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمرو بن ابي ربيعة
لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي
واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام
ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فالا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه
بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكثير كضربته قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعني ان الاولى
ان يجيء بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف ومرتفع بلولا على ما مر في
باب المبتدا فيجب على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه
منعه وقال هو خطا والضمير وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى
باجرامه من قلة النيق منهوي والضمير عند سيبويه مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة قال ويصح ان يكون لبعض الكلمات
مع بعضها حال بعني لا ينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غير غير عاملة بل حرف يبتدا بعدها
ومثل ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجيء وفي قوله نظر وذلك ان
الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك درهم فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال

السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار
زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش والفراء ان
الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وان يرجح مذهب سيبويه بان
التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنا عشر ضميرا ويرجح مذهب
الاخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب
خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجيء
بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسين لانه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب
المتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق
يقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل في اسمه فتنصبه به ويبقى خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه في الاصل لان اصل
خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه
مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدا
ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان
واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فجرو اخبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله
في عساك ان تفعل في اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان
تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى متغير عن اصله والضمائر جارية
على القياس بتغير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان
جر لولا عنده مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية
في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم تلحق للياء بعد الفعل الا اذا كانت
منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى ان تفعل او تفعل
منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او
عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا
وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجيء خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب
الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل وتفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل اشتمال
اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما
يقول في قولك عساك تظفر بالمراد عسى الواصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي
فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان
كذلك لكان عسى اياك اولى كما قلنا في كنت اياك لانه خبر المبتدا وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم
الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام
عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك
تفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف
الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف
بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة
قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما جثة والآخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضاف
اي عسى حالك ان تفعل وعساك صاحب ان تفعل كما يجيء في الافعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة
في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن
وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما يدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب
كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كما تبين
في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في الفرار من الجر ودخولها في نحو
اعطاني ويعطيني اما طردا للباب او لكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها

مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التأكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربنني انما جاز لكون
نوني الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا و
اضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانيهما
الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فيقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب
المضارع الامثلة الخمسة تفعلان ويفعلون ويفعلين فيلزم النون عند هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربني
او نون التأكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل تبلغني دارها شد بنة لعنت بمحروم الشراب مصرم نونه الاولى خفيفة
والثانية نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التأكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى
له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى هو مذهب البصريين على ما يأتي في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون
الضمير ونوني التأكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب
اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم
حذف نون الضمير ونوني التأكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع حذف
نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ
الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما و
ادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعـ اتحاجوني على الثلثة قوله ولدن حذف نون
الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا لضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته
في السعة وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصـ اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه
قال في لدن اين تجز والقراءة حملتهما على ما قالا والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون
النون اللازم وانما لم يأتوا بها في على والى ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من انكسار ذلك
الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه
كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضي في قاض ومسلمي في مسلمين
وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب ايضا في نحو يدعوني
ويرمي واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واضربنني وان يقولوا يدعي وضربي ورماي واضرباي واضربي
قلت ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر
المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو
المعتل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخواتها يعني باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجيء حكمهما
بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجيء في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق
للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحذف مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور
في ليت ان حذف نون الوقاية فيه لا يجوز الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتي
اصادفه وافقد بعض مالي قوله من وعن وقد وقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف
في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال قدني من نصر
الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم
وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لد لدي ولو اضفت الكاف
الجارة الى الياء لقلت ما انت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وذن ويتباعدان من
الاسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معه
اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخيرة الا حرف واحد
اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة
لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني
وجاز ليسي كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجاء عساي حملا على لعلي والاكثر عساني ويجوز
الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني
وحكى الفراء مكانكني وقوله وليس حاملني الا ابن حمال شاذ سواء جعلته النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا

فى باب

في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما احسني وما اجملني لى السرى في
لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم فيما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين
المبتداء والخبر قبل العوامل او بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا
وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل
وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها اي دخول عوامل المبتداء
والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب
كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير اولا ولا يمكن
الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اي في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب
نحو اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب
كقوله وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اي يرى مصابي هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في
اصطلاح البصريين قال المتأخرون انما سمي فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق
جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه
سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان مآلهما الى شئ واحد
الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد
في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء الا بعد المبتداء
بلا ناسخ او منصوب بفعل قلت بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتداء به وذلك
~~لانه اذا دخل على المبتدا ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابهما نحو كان او ان او ما الحجازية لم يحتج~~
~~الى الفصل واذا كان المبتدا نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التأكيد ولا يؤكد النكرة الا بما سبق استثناؤه في باب التأكيد~~
~~وانما قلنا ان الفصل يفيد التأكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم~~ الى المبتدا الخالي من النواسخ او الداخل عليه
فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدا كان او ان او ما تميز الخبر عن النعت لمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتداء
ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التأكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تأكيدا لانه يجيء بعد
الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله تعـ انك
لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته
هو نفسه وضربتنا اياه نفسه فيكون مثل قوله تعـ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته
هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو
اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما
فصلا والثاني تأكيدا لان الفصل كالتأكيد لكن من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتأكيد نحو
ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتداء الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا
من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه
اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتأكيد فناسب ذلك تأكيد المبتداء بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا
بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا
التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتداء لام الجنس فالخبر
المعرف باللام مقصور على المبتداء سواء كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة
كقولك انت الرجل كل الرجل وللعهد نحو رايت كريما وانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام
موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفصل
في الاصل ثم اتسع فيه فادخل حيث لا التباس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتداء
والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان زيدا هو القائم وعند كون المبتدا ضميرا نحو
اني انا الغفور وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصف المبتداء كقولك الذي هو النصيحة وعند كون الخبر افعل
التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه المشابهة كون مخصوص حرف يقتضيه افعل التفضيل معنى اعني من فهي
ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصوص ذي اللام حرف متحد معه اعني اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل

خير منك ان يفعل كذا ولكون من التفضيلية كلام المعرفة لا يجتمعان كما يجيء في بابه فلا تقول الافضل من زيد واجاز اهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خير منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصييرهم اياه لغوا يعني اذا كان ذلك مستبعدا في المعرفة مع انه قياس كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعلي تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها ببينة من قران وكلام موثوق به ونحو قوله تع اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها ببينة من قران وكلام موثوق به ونحو قوله تع اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتداء وما بعده خبره والجملة خبر اني بل لو ثبت في كلام يصح الاستناد اليه نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيد بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تع اني انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد ولو ثبت نحو ظننتك انت اخاك واظنك انت زيد لصح قولهم واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم يمتنع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تع ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتداء ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشيء لقوله تع وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروي عن محمد ابن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجاز الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتداء خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لا منهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تع كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتداء ليكون في صورة مبتداء ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتداء الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس بمبتداء حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديم التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى مجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية و مثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموع مذكرا او مؤنث فانه صار حرفا لكن بقي فيه التصرف المذكور فان قلت قلنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائهما على الاسمية كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في انفسها ودالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدلان الا على معنى في غيرهما وقد تقدم في حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انه انما يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق واذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع

كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها وقوله تع انك لانت الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتداء ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل للمعنى الاسمية ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اي يكون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا وغيره مدلولا الكلمتين مطابقة ولم يؤت بهما الا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتهما قوله ولا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا لخلو الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتداء ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتداء وما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان نحو علمت واما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه السلم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه هما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة الاسمية ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا او بارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فهو لازم قوله ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتداء فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسئل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان للمعود اليه الذي يضمنه السؤال غير ظاهر قيل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخرج عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد يقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تاني الحزائق كانه قيل اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ما تاني مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا يتاني جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفردا مؤولا بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا والزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون بقائمين خبرا مقدما واسم ليس اخواك او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي لتجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتداء مستغن عن الخبر

يكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا
اعتمدت على نفي ما او على المبتدأ بعدها مخبرا بها في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين
اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبرها وليس الا اذا كان مفردا
لقصد المطابقة لان مفسره ذلك المؤنث واجاز السيرافي في ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب
الزيدان جملة لانها مبتداء مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما يكون جملة
اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتداء عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين
اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء واما قوله تع
وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل من هو
او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل لمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة
المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد
جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير تسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول
لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره وهو في باب المبتداء ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا
يتقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا كان
في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تع فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو
الكلوم وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون
كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم
فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة
لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتداء فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخله جاز كونها فعلية ايض كما في قوله
تع فانها لا تعمى الابصار ويقول ما هو قام زيد قوله ويكون منفصلا وذلك اذا كان مبتداء او اسم ما ويكون متصلا
منصوبا بابواب ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف
هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه و
يجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان الُمه واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ
المبتداء لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتداء وقوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في
الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن تركنا اعمالها في الظاهر اكثر وقال المص كما يجيء
في باب الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني والاكثر مع الالغاء ظاهرا انها تعمل في ضمير
شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة
الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا
الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما
طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لان الارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير مفرد
هو المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها
ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه
ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المكسورة اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كالمصدرية هي مع جملتها في
تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب فيغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت وهو قلنا وانت وهو قلتما قوله اسماء الاشارة
ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر وللمثنى ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي وللمثناة تان وتين وجمعهما
اولاء مدا وقصرا ويلحق بها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي
ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك
وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اقول اعلم ان الاسماء الاشارة بنيت عند
الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف

يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم بيان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام
في ازيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها
نحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على
المعاني المختلفة وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب
وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا في
المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت
معناهما في اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه
وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف ويوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب
الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغير البنية وحده في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما
في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلم بعد ثبوتها يخرج
المعاني للمصادر المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعد صوغها ثم يقول لما كانت الاشارة
معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت اسماء
الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي
نحو اولاء واولا عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو
هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد
لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالمظهر
كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله تع فعصى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة او الى واحد معين
فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست
كذلك فانها للمشار اليه اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة
في الحسية دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو
ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص ما معناه انه ليس حد لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه
الدور كما لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة
وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف
معرفته على المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم
حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء
التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من
توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في
كلام العرب تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء واصله ذيي بلا تنوين لبنائه تحرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذف
اللام اعتباطا او لا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم يقلب
العين الا ترى الى نحو رمي فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قيل
ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام
كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذفت اللام وقلبت
العين الفا والامالة تمنعه واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا
جرم كان القول الاول اولى وان كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون
الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثي ما ثبت له
عليه احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب
عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء
في اللذان قال ابن يعيش لا باس ان يقال هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فزدت الفا اخرى ثم تقلبها

همزة كما يقول لا اذا استهيت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سمي بها ولو كان اصله ثلثة لقلبت
ذاي رد الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا ولو كان اصله ثلثة قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام
علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده والا قيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة
للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة
مستانفة خلاف الظاهر وقال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد
اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف
الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان
في الاحوال الثلث وعليه حمل بعضهم قوله تع ان هذان وللمؤنث تا وذي بقلب الف ذا تاء حتى صارتا وقلب الفه ياء حتى
صار ذي وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي
من هو ولي بالجمع بين التاء والياء ولا يقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل يقول تخصيص ابدالهما بالمؤنث
دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاءها ليست علامة
التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة التانيث التي هي التاء
فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته بقلب ياء تي هاء وقد يكسر الهاءان باختلاس اي من غير
صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء
في بابه والاشباع نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر وفي الوقف ذه وته بسكون الهاءين و
منهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذات ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور
في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون
مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكرين فيكون
اولاء كاولا لك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال الكتابة بالالفين للكلمة وهما الفه
فا ولها والواو في آخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا بنى بعض
العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد يبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء
فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوماء واما قولهم هولاء
على وزن نوراب قال يجلد لا يقل هولاء هذا مكي لمثلي بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف
هاء وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها وهي كما يجيء في الحروف يلحق الجمل في نحو ها ان تا عذرة
على خلاف فيها اهي مفصولة من اسم الاشارة اولا كما يجيء ويلحق من المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة
في اصل الوضع بما يقترن بها من اشارة المتكلم باليد الحسية او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء في اوائلها بحرف ينبه
بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما
يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا
اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط
الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس
في مراى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب فلنستدل عند ذكر الفصل على كون
هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما
في كاف ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون
القريب لان فائدتها قد ذكرنا عند الفصل فنقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه
حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب
بها اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما
وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب
عن خطاب المعطوف عليه فصار ذاك مثل غلامك اعني اخرجت الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو
غلامك ولا يقول يا هذاك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يوجب كون ما وليته غائبا في التعبير
عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف

في اسم

في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع
الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت
ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى الغائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول
في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما تورد باسم الاشارة
بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا
الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الآن ذكره جرى عن قريب
فكانه حاضر وكذا يجوز لك في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة البعد كما يقول بالله الطالب
الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال تع كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم
وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال
سماعه فصار في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فيقول هذا قسم عظيم وكذلك
يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة
بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه
قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تع ذلك الكتاب
من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو
ذلك فيقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة الحسية كالشخص
البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع
للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير
راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلا وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبك وكذا رويد والنجاء و
حيهل وارايت بمعنى اخبرني كما يجيء قوله ويقال ذا للقريب الى آخره لما راى المص كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة
في موضع ذي البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها
بالبعيد فلم ياخذه مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي
واقول انا لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم
ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء
الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب و
البعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول الك وللمؤنث تي وتا وذي وذه وته بسكون الهاءين و
بكسرهما ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك وهيك وتهاك واما ذيك
فقد اوردها الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك
وتالك ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحذفها فحركت
اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام
التي فيها على تي ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها وحذفت الياء للساكنين واما
تلك بحذف الف تا فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من
اللام في ذلك وتالك كانما دخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولا
لك فيجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب الاول من المثلين الى الثاني لان المراد تغيره عن حاله
بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثاني الى الاول ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان
يدخل اللام قبل النون فتصير ذالنك فيقلب اللام نونا ويدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام
الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجيء في التصريف ان شاء الله تع وقال غير
المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان
واللتان مشددتي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذان
بالتشديد مع ها كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد
والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد

وفى جمعها اولاء واولى ثم اولئك واولك ثم اولى لك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام فى افادة البعد وعلى راى اخر اولاء ثم اولاك واولئك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام فى الكل لغة تميم فيكونون قد قصدوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تع ذلك لمن خشى العنت منكم وقوله ذلك ادنى الا تعولوا كما قد يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تع عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تع كل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم فى ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل هاء التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف نحو ها على العلم بانضمامها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواتها كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجئ فى حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وقولهم لا ها الله ذا ما فعلت كما يجئ فى باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لو تكن نفعت وقوله نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اى هذا لها وهذا ليا ففصل بين ها وذا بحرف العطف قوله تلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لبيان ما هو مثل ذلك لان الذى للبعيد لان الذى للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام و كذا الذى للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط اليا فى تلك وانقلابها نونا فى ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور قوله وثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعنى ان هنا الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشد بدل النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقوله ثمك خطاء وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان قال تع هنالك الولاية لله اى حينئذ قال حنت نوار ولات هنا حنت اى لات حين حنت فهى ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما يجئ فى باب الظروف المبنية ان شاء الله

قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد انتصاب جزءا على انه خبر يتم وذلك ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين فى بابها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا يقول كان تنعز فكلمتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قال المص يرد قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام به العلم يعنى من باب تعريف الشئ بنفسه وذلك ان المجهول فى قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم فى الحد وقال العالم من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذى يلحق به صلة وانما الاشكال فى ماهية الصلة اى شئ هى فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشئ بما يشكل من ذلك الشئ الا هو فقال المص انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل لان المراد بالموصول الموصول فى الاصطلاح لا فى اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فر منه لان معنى كلامه اذن ان الموصول فى الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة فى الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شئ واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولى وصلته جملة خبرية لير تفع الاشكال فقد اقر بان فى نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال وهذا حق قوله يتم جزءا اى يصير جزء الجملة ويعنى بجزء الجملة المبتدا او الخبر او الفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعايد يعنى ضميرا يعود اليه قال وهو احتراز عما يجب اضافتها الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا فى الاصطلاح وحد للموصول الحرفى ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجئ فى حروف المصدر ولا يحتاج الى عايد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اى امرتك بان قلت لك قم ويجئ فى البحث فى هذه نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام على قول ثم حملت البواقى عليها طردا للباب ولاحتياجها فى تمامها جزءا الى صلة وعايد كاحتياج الحرف الى غيره فى الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعايد ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو باسم الله الذى يبقى ويفنى كل شئ او الذى هو باق او فى احد الازمنة نحو الذى ضربنى او اضربه او الذى هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او فى احد الازمنة نحو الله الذى يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذى ضرب غلامه او غلامه ضارب ويعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شئ دائما او فى بعض الازمنة نحو الذى اخوك هو او الذى اخوك غلامه او الذى مضروبك هو او غلامه

الحكم باضافة هنا الى الجملة مع كونه اسم اشارة فيه اشكال لما عرفت من ان الضماير و اسما الاشارة لا تضاف اذ لا يمكن نزعها التجريد عن التعريف وان جازت الاضافة فى الاعلام

فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهى جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها فى نحو جاءنى رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغى ان لا يكون فى قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول اذا كان بصلة وهى جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها فى نحو جاءنى رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغى ان لا يكون فى قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفا وموصوله وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذى ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شئ اخر مع انها لا تصير بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك الزهر وحده قبل كل احد وكذا قولك انى اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما يتقدم فى باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان فى كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل يخصص رجل بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص باجتماع مع عام اخر فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذى هو معرفة فان قصد وا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول فلا يجوز لان الجملة التى فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصد وا انه لولا الضمير لم يكن الصلة مختصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو بالذى ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغى ان يكون معلومة للسامع فى اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذى تضمنه الصلة ينبغى ان يعتقد المتكلم فى المخاطب انه يعلم حصوله للموصول ولا تقول انا الذى فتح البلاد الا لمن يعتقد ان يعلم ان شخصا فتحها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشئ اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب فى اعتقاد متكلم وهذا مطرد فى المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة لا تخصص بوجه كما مر فى باب المبتدا وثالثها ان الصلة ينبغى ان يكون جملة لان الحكم على شئ بشئ من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله فلما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل فى جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة ويعنى بالجملة ظرفا او جارا منوى معه فعل و فعل هو العامل ومتعلق العامل ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا فى باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها واما قول الشاعر وانى لراج نظرة قبل التى لعلى وان شطت نواها ازورها فمثل قوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اى التى اقول لعلى ازورها وقد يقع القسمية صلة قال تع وان منكم لمن ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءنى الذى ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وساير المتاخرين وهو لكونها انشائية كما يجئ وخامسها انه لا بد فى الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نائب الموصول فى الصلة لئلا يبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذى فيها وقد يغنى الظاهر عن العايد على قلة نحو ما جاء زيد الذى ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا فى اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول فقال المازنى هى حرف كما فى ساير الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول و ذهب الزمخشرى الى انها منقوضة من الذى واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التى هى جملة بتقدير

اسم مفرد متناول ماهو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا
فى الذى اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون
المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجيء والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذى لان لام الذى
زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها فى السعة نحو المرور به زيد
اجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه
يلزم محذوران احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف
وذى الحال والمبتدا وحرف النفى وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شىء مذهب الاخفش والكوفيين
ومن هبر فى هذا غير مذهبهم والثانى رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر و
والضمير راجع اليه كما فى قوله تع فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير
فى نفسه راجع اليه فذلك الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف
فى نحو قوله تع ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بنى اقيش البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل
واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لهم غير مستند الى شاهد
من كلام من يستدل بقوله ولا يقال فى الشعر جاءنى الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق
بين اللامين عنده كما لا يقال جاءنى حسن وجهه فى الاختيار بل جاء فى الشعر نحو قوله يسود نواصيها وحمر اكفها
وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول لما عمل لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب
اليه لم يعمل بمعنى الماضى كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلى لانه دخله على مذهبه ما هو من
خواص الاسماء اعنى لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون تبا
فى نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب
الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل لما لفظا فظاهر واما
معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل فى صورة الاسم الفعل المبنى
للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب
زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اى ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا فى صورة الاسم عملت بمعنى الماضى
ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضى كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول
كما مر ذكره فلما كانت اللام الاسمية فى صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى الا اذا صارت بمعنى غير
على ما ذكرنا فى باب الاستثناء فقلت جاءنى الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل
وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب فى الصلة بمشابهة الفعل
لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسماء الفاعل والمفعول مع اللام
لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمد على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عمل بلا اعتماد لكونهما
فعلين فى الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضى مع اللام دلهم على انهما فى الحقيقة فعلان الا ترى ان اسم الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفى مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان
بمعنى الماضى وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر
لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر فى باب الاضافة وهو معها يتقدر بالمفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وتوصل
فى ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا فى الشعر بالمضارع فى قوله يا اشجخ اليتقصع وصوت الحمار اليجدع
وقد دخلت على الاسمية غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له اخرها هو ذا فقال السامع نعم الهاهو ذا
وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا فى قوله لعمرى لانت البيت اكرم
اهله واقعد فى افيائه بالاصائل اذا التقدير لانت الذى اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة
وعند البصريين اللام غير مقصوده قصده والمضارع صفة له كما فى قوله ع ولقد امر على اللئيم يسبنى وانما جاز مررت
بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذى قعد لاستتار ضمير المثنى فى القاعدين وظهوره
فى الذين قعدا وخفاء الموصول فى القاعدين وظهوره فى الذى قعدا فكانك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين
واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب

فاى

فاى الموصول نحو جاءنى ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته ورايت ايهم ضربته وكذا فى اللذان واللتان عند من قال باعرابهما
واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لبيانها كما فى الجمل الواقعة صفة
للنكرات وليس بشىء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر فى الوصف والجمهور على
انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لا يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجملة
اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك فى الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم فى اصله وللاسم
والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهى التى والذى واللذان واللتان بالالف والياء و
الاولى واللذين واللاتى واللائى واللواتى وما ومن واى واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا
حصر لجميع الاسماء الموصولة والذى عند البصرية على وزن عم وشج ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها
على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذى توصل به الى
الوصف باسماء الاجناس فى نحو جاءنى رجل ذو مال وانما دخلوا على الذى اللام الزائد تحسينا اللفظ حتى لا يكون موصوفه
كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير
اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما فى نحو الرجل ورجل و
قال الكوفيون اصل الذى الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة
ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسر فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف
وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول فى الواحد المؤنث التى تقلب الذال تاء كما قلنا فى ذا وتا وقد يشدد ياؤهما
نحو الذى واللتى فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولى بانواع الاعراب كما فى اى ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد
موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل فى التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان
اغناك الا للذى ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللصيفى ثم حكى الزمخشرى انه يبنى على الضم كقبل وبعد
قال الاندلسى لعل الجزولى سمعه يضم كما هو المنقول عن الزمخشرى ثم راه فى الشعر مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف
الياءان فى الذى والتى مكسورا ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر فى الكسر واللذ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اصم مشمخرا وقال
اخر فى التسكين كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وقال فقل للت تلومك ان نفسى اراها لا تعوذ بالتميم قال الاندلسى
الوجوه الثلثة فيهما اى تشديد الياء وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان يكون لضرورة الشعر لانها لغات
لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان ينقلوها فى حال
السعة لا فى الشعر فيسمعا اذن وطاعة وتثنية الذى والتى اللذان واللتان بحذف الياءين وجاز تشديد النونين
ابدالا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذى مر فى ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان فى الاحوال
الثلث فى غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما وهما فلما غير
عن وضع واحد ولم يرد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن نسق المثنيات وقد يحذف
النونان فى اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
وقال اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذى فى ذوى العلم الذين فى الاحوال الثلثة على الاشهر الاكثر و
اللذون فى الرفع هذيلية قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد الياء فى الواحد وهذا يقوى قول الجزولى ان
الذى مشدد الياء معرب فكان اصله الذيون فحذف احد الياءين ثم عمل ما عمل بقاضون وقد جاء الذيون
رفعا والذيين نصبا وجرا وهى لغة من شدد الياء وجمعه بلا حذف شىء منه وقد يحذف النون من الذين
تخفيفا قال قومى الذ وبعكاظ طيروا شررا من روس قومك ضربا بالمصامل ثم من الذين ايضا قال وان الذى
جانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ثم ويجوز فى هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع
المعنى اى وان الجمع الذى او ان الجيش الذى كقوله تع كمثل الذى استوقد نارا فحمل على اللفظ اى الجمع الذى
استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى اى الجمع ولو كان الاية مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا
قوله تع والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثيرا عن ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدرا
مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاءنى الرجال الذى قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا فى المثنى
وقد يقال لذى ولذان ولتى ولتان ولاتى بلا لام وجمع الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا
وجرا ويحذف النون فيقال اللائى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وهو قليل فى المذكر قراءة الاخفش واللائى بوزن

من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل من الذي
وهي اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللوائي واللواتي كانهما
جمع الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللائين الهمزة
والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائي يئسن وقد يقال اللائي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة
ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو هي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء
اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف الياء والتاء معا وقد يقال اللاءات كاللاعات مكسورة التاء او معربة
اعراب المسلمات والاولى جمع التي ايضا الا من لفظه فالذي والتي يشتركان في الاولى واللائي الا ان الاولى في جمع المذكر
اشهر واللائي بعكسه وبمعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة ليكون معرفة
والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا
وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل استجيبت لك يا شيخ يعني
ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي
لا يدري مقطعه ولا مبدأه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعمل
معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا
تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء
به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايهن لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ
في كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايهم اخوانك وايوهم اخوتك
وهما اشذ من التانيث ويجوز همانصرفهما في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا يتصرف نحو جاءني ذو
فعل ذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرب ايضا
قال قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما ذكر من
عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه
ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال للجمع للمؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن
الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب
وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية موصولة كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما
لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق يعني اي الذي تحملينه وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك ولم
يجوزه البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زايدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض
الله قرضا اي من ذا الذي وماذا الذي صنع اي ماذا الذي وذا في الموضعين زايد اذ بعده موصول ويجوز ايضا
في نحو من ذا لقيت ان يكون زايدا او موصولا كما يجيء واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة
فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية
حرفا وجعلاها اسما فهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي
رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية
ونحو العايد المفعول يجوز حذفه عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتهما والضمير احد دلايل
موصوليتهما كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد
اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب
يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك ضيع
الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب زيد اي ضاربه اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا
في محل النصب كما يجيء اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون مفعولا ان متصلا بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان
الضمير اذا اتصل بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف
بشرط ان يجر بالاضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما
شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا

لا يلتبس بهذا الحذف بغيره كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي تامرنا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر
به اي باظهاره وقال شعر فقلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه ويتعين
حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت
اي مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال الموصوف
مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل
مررت معه او له ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثل التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير
بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حرف الجر قياسا في كل موضع
والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا
كان مبتدأ اذ غيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليلا فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو
المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها
ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجيء وايضا هو في الاصل خبر المبتدأ واما
اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا
مجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما صلة
واذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى ايهم اشد
على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة ان لم تطل الصلة
وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلذا تضاف وتعرب وتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم
يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف
عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ
في الشواذ على الذي احسن ويروى ما انا بالذي قايل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم
جاز ان يكون العايد اليه غايبا فهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على
المعنى قال علي انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولا اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا
عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه
فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب المائين اي مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما
على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال كذا وضربت عمرا وان
كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت
انت اذ لا فايدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا
لغوا فكذا قولك الذي قلت انت فظهر بهذا ان قول القائل انت فالبس بوجه والوجه ان يقال القائله انتي انا قوله واذا
اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي
ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار
ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه
هذا باب تسميه النحاة باب الاخبار بالذي او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض
ابواب النحو من المسائل وتذكره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان
المجرور يجيء وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره
لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانية بـ الموصول اي صغ من هذه
الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية بـ عن ذات متصفة بما اتصفت بما في الاولى معبرا عن تلك الذات بـ الموصول ولا تغير
الاولى عن وضعها الا فيما يفيد هذا الاخبار المذكور ولا بد اذن ان يجعل في الثانية بـ مبتدأ مصدرا لان المسئول منك
ان تخبر عن تلك الذات اعني بـ والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته التصدر ولا بد ان يجعل مكانه ضميرا راجعا
الى بـ لان المسئول ان تصف بـ بالوصف الذي كان لا بد تغير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون بـ مكان التصدر
بـ مبتدأ فلا بد ان يكون نايبه وهو الضمير العايد اليه مكانه ولا بد ان يؤخر في الجملة الثانية خبرا لان المسئول ان
يخبر عن بـ وبد بينة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن بـ الموصول بل انك لما اخبرت

عن ب باو المبتدا في المعنى هو الخبر اى يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه اكانك
اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور في الجملة الاولى التى هى الموضوعة المفروغ منها المعلوم
اجزائها دون ب ة هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال بالموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به
بل الباء والبا للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان يجعل بالموصول مبتداه ومثال ذلك ان
يقول العالم المتعلم ليدربه او ليجربه اخبر عن زيدا في قولك ضربت زيدا بالذى فالمعنى اجعل الذى مبتدا اخبره زيد
واجعل تلك الجملة الاولى وهى ضربت زيدا صلة للذى بلا تغيير شئ منها الا ان يجعل مكان زيدا ضميرا عايدا الى الذى
ويؤخر زيدا خبرا عن الذى فيقول الذى ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما
تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرفه انه زيد واما
قولك الذى ضربته زيد فلا يخاطب به الا على الوجه الثالث اى تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة
يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لو تسع الاخبار عنه بانه زيد صايعا فالجملة
الثانية نص في المحتمل الثالث الجملة الاولى قوله صدرتها اى جعلت الذى في الصدر مبتدا قوله واخرته خبرا نصب على الحال
او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا قوله وكذا الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم
في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها لما ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك
لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى
فعل ويفعل نحو زيد ضارب اى ضرب او يضرب واسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول او معنى اسم المفعول
مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اى ضرب او يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعيهما اسميان
في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكونهما في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجئ بعيد و
يجب ان يكون الفعل الذى يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر
منها تعذر الاخبار اى امر من الامور الثلثة وهى تصدير الموصول ووضع عايد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبرا فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة
كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم في جملة مصدرة بالذى لانهم يابون
دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللائى الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا
فيروونه من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانهما من باب التكرير اللفظى كانه قال من النفر اللائى اللائى
فان تغايرا نحو الذى من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما
وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذى الذى في داره عمرو زيد فقولك في داره صلة للذى الاخير وعايد
مستتر في الظرف وعمرو خبر الذى الاخير والذى الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعايد الاول الهاء المجرور
في داره وزيد خبر الذى الاول كانك قلت الذى ساكن داره عمرو زيد ويقول الذى التى اللذان ابواهما قاعدان لديها
كريمان عزيزة عنده حسن تبتدى بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعايد والخبر لاستغنائه بما في خبره عما قبله
واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فيقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعايده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان
وهذه الجملة اعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التى والعايد الى التى من صلته الضمير المجرور في لديها فالتى مبتداء
مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة اعنى التى مع صلته وخبره صلة الذى والعايد من الصلة اليه الهاء
المجرورة في عنده والذى مع صلته المذكورة مبتدا اخبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد
واحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثانى وهو وضع الضمير العايد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج
الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرئة
وخبرها والحال والتميز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في انما رجل والاستغراق في نحو
كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفى نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز
تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل عل حبذا والمعارف النادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وساير ما ذكرناه
في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد

حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر يراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظى يشابه الفعل فيعمل الاضمار يزيل اللفظ
وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم
تعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازنى يجوز الاخبار عن المصدر
المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه واجاز
المازنى على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول
له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه فيه لفظ
المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتميز الاعداد
المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر مجالا في تعين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم
جوزه نحو الذى هذا مائته الدرهم وكالمفادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة
وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته
وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يخبر الاخبار عن احدهما وحده بل
عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة ولا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العايد ان
اخبرت عن البدل في نحو جاءنى زيد ابوك عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد
منهما فالاول يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذى مررت به رجل زيد والثانى يقول مخبرا عن المبدل منه الذى
مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذى مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول
لرجل هو واصلا للمرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير نفس
ما بعده ومنعه الزيادى اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وكجمع واخواتها وكالفاظ
التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان
دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والمكنى للوحوش واجناس الارض وغيرها ككلب القيس وامرئ القيس وابن
اوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام جبين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة
وكذا قزح في قوس قزح وكل جزء من جزئى المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكم ومنذ فانهما لا
يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شئ مما اظهاره يفيد
التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا
يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضماير لا تجئ الا مبهمة مفسرة بما بعدها
وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحقه غير الموصول كالضمير في نحو زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذ المبتدا
استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذى زيد ضربته هو فان بقى الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب
ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية من عايد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس
في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا الى الذى يبقى خبر المبتدا وهو جملة خاليا من عايد الى المبتدا وقولك
هو في الاخير ليس في حيز خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اى الاسم الذى احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه
في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعنى لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذى استحقه المبتدا قوله عليه
اى على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتداء وذلك كما
في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما وقال الاندلسى لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عايد
من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة في الخبر لم يفدها المبتدا لان في قولك الذى زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو
يرجع الى زيد لانه ضميره قد اخر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فايدة وليس ما قال بشئ لان ذكر زيد
في الصدر لا يجعل المبتدا الذى هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفايدة بيان ذلك انك
ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذى ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتداء ان ههنا شخصا هو مضروب
اخى زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا او غيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فايدة مجددة وهى ان زيدا
مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذى ضارب زيد اخوه زيد مضمون
الصلة الذى يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص
نفس زيد وقال صاحب المغنى لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدا سابق على استحقاق الموصول

لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فيقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما يقول زيد اخوك ثم يقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخر المخبر عنه خبرا يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشأن اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة لان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول نحو الذي ضربت له تاديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد واما بارز متصل كما اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضمير اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفائدة فلا يقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذن قول القائل انت انا يصح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختار الاخبار بالذي دون من وما واي وسائر الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاره ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا توجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد واذا لم يكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخر خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعن الرماني الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فمما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فلانه يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم يستغن احدهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو

اذا مر

في الاخبار بالالف واللام

الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا توجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم الفائدة والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيد بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا بضارب اذ لا تعطف على الموصول مع بقائه وكذا يخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيدا برزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل ويقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انه مبتدأ وخبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عندهم واما الاخبار عن زيد بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد يصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القائم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى الضاربه زيدا انا لما مر وفي الاخبار عن الياء الضاربي هو مبتدأ وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن ابقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بابراز انا لجري ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان اعملت الاول المختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء والتاء بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضاربها هند انا وهند فاعل ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند باللتي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء والياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم بالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربته هند انا و يقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربتي هند انا والضارب مبتدأ وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الياء الضارب انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند

والكرم زيدا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا وقياس قول المازني الضاربه

وبالالف واللام الضارب واكرم زيدا انا

هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربه هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي على التاء
او الياء الذي ضرب وضربته هندا انا وبالالف واللام الضارب وضربت هندا انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب
هند والضاربه هي انا بتقديم هند لحجب عامله لما مر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هندا والضاربه هي
انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضارب هندا انا والضاربه هي انا ويقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني
هند وباللام الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا
والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد
درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كلما
حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول
برد مفعوليه وفي الثاني فانه الضمير من مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي
الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت
واعطاني درهما زيد بابراز عايد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وبابرازه انا لجري الصفة على
غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة والمعطي اياي كما بين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعط
انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل
اللام فانه لا يحذف عايده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي
الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك
وضربيك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر
في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم
وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي اما بحذف الضمير والمعطيه المعطي اياه زيد درهم كضربيك وضربني اياك والمازني
يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه اياه درهم ويقول في ظننت وظنني زيد اخاك مخبرا عن التاء او الياء
بالذي الذي ظن وظننه زيدا اخاك انا وباللام الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل
وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا و
والظانه هو اياه فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها وان
اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه وظننه زيد نحو ظننكه
وظننك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه
مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعول الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر
وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظاني اياه زيد وان اخبرت
عن اخاك قلت الذي ظننت وظننه زيدا وظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننه زيدا وظنني اياه
اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب المضمر ان ثاني المفعولين يجب انفصاله
عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك او الظانيه هو اخوك كما مر في ظننكه وضربتك
وابراز الضمير في الظانيه هو والظاني هو اياه لان الصفة للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ
من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب ويقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن
التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش
المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند
من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا واعلمني عمرا منطلقا واعلمته اياه زيد وعند
الاخفش المعلمه انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على الاول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا
والمعلمي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلمه اياه زيد نحو ضربتك وضربني اياك وان
اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا
واعلمنيه اياه عمرو ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عايد اللام لا
يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما
مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قيل ووجب

ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين
فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان احد ذكر الباقيين يوجب ذكر الثاني فتعين ان المفعولين
هما الثاني والثالث بلى يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول
ويقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمي هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير
اللام وهو القايم مقام عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت
واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرو اياه واعلمني اياه منطلق ابرزت انا لجري الصفة على غير
صاحبها وفصلت الضمير العايد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرا لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول و
ذكرت الثاني اعني عمرا الذي كرك الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز
اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمي هو اياه اياه منطلق او المعلمية اياه هو وانما ابرزت هو
لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية
وموصوفة وشرطية وتامة بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب
براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار
وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاقتصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي
ان يجعل ابوابا براسها فمنها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفية ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما
كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا قوله واستفهامية
ما صنعت وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وبت ابيك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا
ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكرها اي لا تذكرها على احد التاويلات وقلما
يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها
استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام
فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخر من الاستفهامية
مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولا تجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمني
لئيم كخنزير تمرغ في دمان واذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل وذلك لان ذا المالم يتبين
زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما مع ذا كلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في
الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية في
التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله
رب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما هنا كافة كما في قوله تع ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين قال المط لان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه
يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بتكره وهي
للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الاشياء وقوله له فرجة صفة
الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين نكره معنى تشمئز وتنقبض ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة
وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما هي اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي ويكون ما معرفة
تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذلك في دققته
دقا نعما اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم موصول عند الاخفش والرماني
والمبرد كما مر وقيل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها اللام فيها وذلك نحو قول علي عليه السلام في النهج
نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلته في الرخاء وقوله وصفة
اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتاكيدا لتنكير فقال بعضهم اسم بمعنى قوله مثلا ما اي مثلا
اي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبعادها بالجزئية
ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا لثبت زيادتها نحو
فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفايدة ما هذه اما التحقير نحو هل
اعطيت الا عطية ما والتعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو

اضرب بر ضربا امّا اى نوعا من انواعه ايّها كان ويجمع هذه المعانى كلّها في الابهام وتاكيد التنكير اى عطية
لا يعرف من حقارتها وامر لا يعرف من عظمه وضربا مجهولا غير معيّن قوله ومن كذلك الا فى القيام والصفة
امّا من الموصولة نحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حبّ النبى محمّد ايانا وبالجملة كقوله
ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنّى لى موتا لم يطع ولا تجئ تامة اى غير محتاجة الى الصفة والصلة الا
عند ابى على فانه جوّز كونها نكرة غير موصوفة وتجئ عند الكوفيين حرفا زائدة وانشدوا الى الزبير سنام المجد قد
علمت ذاك العشيرة والاثرون من عدد او هى عند البصريين موصوفة اى الاثرون اناسا معدودا وانشدوا ايضا
يا شاط من قنص لمن حلت له حرمت علىّ وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما
وضع الحروف كما قيل وهذه الاخيرة تعمّ فى وجوههما ومن التامة ايضا ومن وجوهها الذى تعلم ولا تفرد لما لا يعلم
خلافا لقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين ويقول اشير من فى الدار غلاما كان او جارية
او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع
الى كل دابة فغلب العقلاء فى الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع وما فى الغالب
لما لا يعلم وقد جاء فى العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخّركن لنا وسبحان ما سبّح الرعد بحمده وقال تعالى وما
ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا فى الغالب فى صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب
عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره فى المجهول نوما هيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشئ
ماهيته وهى منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين كلمة كقولهم كنتى يقول ما هذا فرس ام بقر ام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد
او عمر قلت من هو وقول فرعون وما ربّ العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى ربّ السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون
على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخّركن لنا وما سبّح الرعد بحمده
يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما فى اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث فان
عنى بهما التثنية او الجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما يعبّر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب
وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى
وكذلك غير من وما يقول ذلك الشخص لفيته وان كان مؤنثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه
ويقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجئ فى باب العدد وان يقدّم على
المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى فى ذلك المحمول كقولك منهن
من احبّها فهو اولى من قولك احبّه لتقدّم لفظ هنّ فلهذا لم يختلف القراء فى تذكير من يقنت ومن يات بعد
قوله وتعمل الا انه جاء بعد قوله منكنّ وهو عاضد للمعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ
لبس وجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هى محسنة امك ولا يجوز محسن
لانه خبر لهى المحمول على معنى من الذى بمعنى التى والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السرّاج من هى محسن نظرا الى ان هى مراد به من الذى يجوز اعتبار لفظه و
معناه فان حذف هى التى صدر الصلة كما فى قولهم ما انا بالذى قائل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل
التذكير لان المقدّر لم يتعيّن كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما قدّمنا معتقدة مذكرا
ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من
العكس قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنّات تجرى من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم
قال خالدين حملا على المعنى ولهذا ايضا اى ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه وتعالى بعد قوله
خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى
على مراعاة اللفظ من اوّل الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا فى اللام
الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربه جاء لخفاء موصوليتها ثم انك ان انثت لها بصاحب

لا تقول الهيئة من احسنه وانت تريد من النسوة اللاتى يكون هناك قرينة وجب ايضا مراعاة المعنى

من الموصوف والمبتدا نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤدّب خدامهم لم يجز فيما يعبّر به عنها من الضمير
واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كمن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمؤنث بلفظ واحد وذلك
لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف فى نحو ما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم
يجئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله وتصبحى فى الظاعن المولى اى فى الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده
لكونه صفة مقدّر مفرد اللفظ اى فى الجمع الظاعن قوله وايّة كمن وهى معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها
قد ذكرنا حكم اى فى التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاى الموصولة نحو اضرب ايّهم لقيت والاستفهامية
نحو ايّهم اخوك وايّهم لقيت والشرطية نحو ايّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايّها الرجل ولا اعرف
كونها معرفة موصوفة الا فى النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما فى نحو مررت باىّ معجب لك قيل جاء الذى
نكرة موصوفة نحو يا الذى يحسن اليك واى يقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما ان فيهما خلافا كما مرّ فلا ادرى لم لم يذكره المص
ههنا بل جعلها كالتى لا يقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى رجل اى رجل رجل عظيم
يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف
واى معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة
للاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم
الاضافة فخمسة عشرك غير معرب واما كم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية واما لدن فانه يضاف الى الفعل
ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما الزموها الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مرّ فى باب الوصف فاذا حذف
المضاف اليه فان لم يكن مقدّرا لم يعرب كما فى النداء وان كان مقدّرا بقى على اعرابه كما فى قوله تعالى ايّا ما تدعوا الا فى
كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبنى على ما يجئ فى الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها
صلتها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شئ فلا يبنى اىّ معها والاسمية قد يحذف صدرها
اعنى المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اى ولا يحذف المبتدا فى نحو اضرب ايّهم غلامه قائم وايّهم زيد وانما حذف
لكونه ضميرا والضمائر كثيرة الحذف فى الصلة ولبقاء ما هو معتمد الفائدة اى الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن
اى فى نفسها فاذا حذف المبتدا صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض
فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يو
ضحه ويبينه اعنى الصلة لانها المبينة للموصول كما مرّ كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب
سيبويه وهو الاكثر اعنى كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة
جيدة وجاء فى الشواذ ايّهم اشد بنصب ايّهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقى
ما هو معتمد الفائدة اى الخبر قال الجرمى خرجت من الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول فى نحو اضرب ايّهم
افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدا نحو اكرم ايّا افضل فكلام العرب واجاز بعضهم البناء قياسا لاسما
فيقول اكرم اىّ افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب اىّ افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق
كما يجئ من مذهبهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايّا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايّهم افضل
لان ذا ان مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايّا افضل منصوبا ولو قالوا افعلنا اى لو رفعوا او ضمّوا قال الجرمى
اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية
كما فى قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايّهم فى مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتدا وما بعدها
خبرها وهى استفهامية لا موصولة قالوا وهى لانه مبتدا خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما يقول اكلت
من كل طعام قال الله تعالى واوتيت من كل شئ فيكون من للتبعيض والكلام محكى اعنى ان ايّهم اشد صفة شيعة
على اضمار القول اى كل شيعة مقول فيهم ايّهم اشد كقوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو
قولهم اضرب ايّهم افضل اى اضرب الذى يقال لطلبه ايّهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل
فابيت لا حرج ولا محروم اى ابيت مقولا فىّ لا حرج ولا محروم اى هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايّهم افضل
على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اى اضرب الذى يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجئ فى ضرورة
الشعر لا فى سعة الكلام ومذهب يونس فى مثله ان الفعل الذى قبل اى معلق على العمل ويجيز التعليق فى
غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايّهم افضل كما يجئ فى باب افعال القلوب وليس بشئ لان المعلق

والمذكر

حذف الأعراب

يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اقتل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعد و قال الاخفش في الاية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق تشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو اية اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف وغيره يصرفها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا مع ما و من الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اي ما الذي هو على حذف المبتدا نحو ما انا بالذي قايل واما قولك من ذا قايما فذا فيه اسم اشارة كما في قوله تع امن هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا علمت سانقيه ولكن بالمغيب نبئيني وقد قيل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تع يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسئلان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبرها والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدا وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا الاخير لما ان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قل مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من وكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تع اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير الاولين والقايلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تع ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتقدير الانزال والرفع كان محتملا لان تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تع قل العفو وان يكون المبتدا غيره والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله تع اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا تقضي حقه فتكون ما مبتدا اولى وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقديري كون ذا موصولة وكونها زيادة وانما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تع وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر فماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتدا قد جاء طلبية كقوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وزيدا اضربه قيل الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئيها كقوله واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعولا ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان نذكر بعض ما اهمل المص من احكام الموصول و

احكام ما ومن واي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر ولا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصدرة ببل او لكن او علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول وليست جزء الغير ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد ولا بخبر عن الموصول ولا بالاستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلول بالظاهر عليها كما يجيء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللاتي زعمن اني كبرت لداتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتاويل المصدر يتطلب قربها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعضها بالعطف على الجملة التي هي صلة كما يقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربوني غلمانه زيدا اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما يقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كما ان الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل كجزئين يجوز تعقيب كل منهما للاخر كلا الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذين وقد تلزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهية من الصغرة والكبرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في خبر البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصغر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تع وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحوه قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا العمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها واما احكام من وما واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من يقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءني ضاربتان او طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف انما شرط الاستفهام عن المذكور في الحكاية لان حكايات هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكي وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات المذكورة بمن كون المسئول سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فعل في النكرات ولو يحذف في المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكور ثانية هي المذكور اولى يقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان

فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير
حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظة من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من
الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كلما ذكر اكثر غالب والحكاية نص في كون
المستفهم عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب وان قلت من الرجل او من هو فربما اوهم هذا اللفظ ان المسؤول عنه معهود
اخو غير هذا المذكور في الكلام وازالة الابهام بايراد ما هو نص في المراد في كثير الاستعمال مناسبة واما اشتراط العقل
في هذه الحكاية فظاهر لان من للعلماء واما اشتراط كون من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك في اي بل يقول فيها اي يا
فتى وايا يا فتى واي يا فتى كما يجيء فلان من لكونها مبنية قصدوا بتبعيدها من الاعراب ما ثبتوا العلامات في حالة لا يكون
فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اي
فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد المذكور الواو والياء والالف بدل الحركات
لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة ولا يجوز فاثبتوا ابدال الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاءوا
بما قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال
حال الوقف عليه ساكنا اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على
الاعراب في منا ذهاء التانيث في الوقف لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى
من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا منات في
ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى واحدها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيه على
ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيها قبلها الحركة التي تلزم
ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لما لم يتمحض التاء للتانيث بل كانت
بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال
عن مؤنث وكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في الوقف ادل على كونها للتانيث واما نحو قوله بل جوز
تيهاء كظهر الحجفت ونحو بنت واخت فقليلان وربما جاء نحو منتان محركا النون التي قبل التاء هذا ولك في من الموقوف
عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان اخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في
المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا يحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها
من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فيقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا
قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من
المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى
والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اي يا فتى
وايا يا فتى واي يا فتى وفي الوقف تسكن بلزوم في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر
المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما الفعل والوقف اما العقل
فلان ايا في اصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر من وانما اشترط في حكايتها كون المحكي
مذكورا منكورا لما ذكرنا في من ولك في اي وجه اخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبتدأ
محذوف الخبر ومفعولا لمحذوف الفعل ومجرورا باضمار جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنية اي وجمعه
لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها
رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو واي رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فقال من يا فتى
ومنا يا فتى ومن يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس بشيء لانه
لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه
هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية
كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض
اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات
المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامرأة قلت من ومنه واذا قيل رايت

الحكاية باي

امراة ورجلا قلت من ومنا وفي جاءني رجل وامرأتان من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل ومن لا يعقل
جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من وايتين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه فقس واما
المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من بعد
حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد
قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاخبار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يجيء وثالثها انها تحذف و
يلبث علامات الحكاية كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه
انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قد رايته فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب
اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما اختصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه
اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تنصيص المذكور وقد مر ان رفع الابهام بكثير الاستعمال انسب
وايضا الاعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها
ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤول عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان
فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور بارشاد اعادة
التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رايت زيدا الظريف وزيدا نفسه وزيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد
نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل
الحجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد
بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من
زيد بن عمرو بالنصب فان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير
من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه
انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا او من زيدا واخا
عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما
كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما
ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم
دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو
انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا وفمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف
على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها
لانها علم ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى
زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم ثم يقول اذ لحكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان
ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا
فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محله بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في
المضاف الى ياء المتكلم وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول العامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر
كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار منى
واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا
على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا ومررت
بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا
وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان على حكاية قول
من قال ما عنده تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى
هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او باي عن غير العلم ايضا كما حكي عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل
منتسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا كما يقال لقيت زيدا وركبت اعوج جاز لك ان تقول المني
اي البكري او القرشي مثلا باتي بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المنسوب

رفع الفرق بين العطف وسائر التوابع

بل الشرط ان لا يكون المنسوب اليه علما [illegible]

عنا اعنى البكري مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شئ لا بد فيها من الالف واللام ويلحق ياء النسب اخر من كما كان في اخر
المسؤل عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمنى بالمد لانه كذلك في المسؤل عنه لانك تقول
القرشي او الهاشمي وايضا فمن ضعف تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها والحاق ياء النسب بها فاتى بحرف
الاستفهام وبعضهم لا ياتي بها فتقول المنى مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المنى اعراب العلم
المسؤل عنه عن نسبه سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في اى سواء فتقول لمن قال جاء زيد آلمنى ما منى وكذا آلمنى
وآلمنى وكذا المنيان والمنيين والمنيون والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات ويلي المسؤل الجواب على وفق اعراب
المنى تقول زيدا فيقول آلمنى فيقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا
اى هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال مبرمان سالت المبرد اذا قال لك رجل رأيت زيدا واردت ان
تسال عن صفته قال اقول آلمنى كانى قلت آلظريفي او العالمي او البزازي قال السيرافي هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت
كانه جعل الياء في الظريفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري
فلا يجوز آلمنى اتفاقا قال المبرد القياس آلمنى او المهوى قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام
بماى على وفق المنى قياسا فقال يقال آلاى فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع والاستثقال
البالغ والله اعلم قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اى امهله وهيهات ذاك اى بعد اعلم
انما تبنى اسماء الافعال لمشابهتها مبنى الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل
اذ لو كان كذلك لكان معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا
كذلك لاعربا كمسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت لانشائين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء
لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج
الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال
امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض و
الظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اي شئ نقلت فنقول النقل عن المصادر
والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا
اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها اكثر كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد برفع
زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطان وشتان
فانها كلبان في المصادر وكهيهات فانه كقوقاة وبزال فانه كفجار وبيد كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لانه
قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل ما واشبه ما يكون اصلها المصادر للتناسب بينهما وزنا
ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا فنقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء
الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو ايها في الكف
وويها في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش وويلك وويحك وويسك وويك لعمرو على ما مر في
المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وهاودع اى انتعش وبخ اى ارفق
وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيت وهيت وسيجئ معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل
والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله
اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان ينصب
نحو اقا او يبين بالحرف نحو اف لك فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال
لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اى احذر من خلفك وحذرك
عمرا وحذارك عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط
التقدم اى تقدم تقدما او احذر فرطك اى تقدمك وبعدك اى تبعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا اى عمرا احذر حذرا
او حذارا والنجاءك الى النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن
المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار
الاسم لان حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ رب اصل
مرفوض وعارض لازم واما امين فقيل سرياني وليس لانه من اوزان العجمية كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل

بمعنى كذا ليكن كذا وبني على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله
القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال الاسم
الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه ورويدا انه اسم بالنظر الى
اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كما طرد
في نحو رحمك الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجئ ثم اعلم ان بعضهم
يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداء لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشئ لان معنى قائم معنى
الاسم وان شابه الفعل اى ذو قيام فيصح ان يكون مبتداء بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار
باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي تسمع مبتدا وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كان
ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى
الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى
الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكره بعضهم
من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة
فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية ولا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه
صار كفتح فاء جعفر وكذا لا تقول في عليك واليك اسمي فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف
اليه في الاول صارا ككلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم للمصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفصل وسيبويه
علمين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله وتابط شرا علمين
فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي
هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاسكت وامتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى
لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد
ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليك
البزر والنوى بنصب البزر قال محمد ابن السري ان مضر تنصب به واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر اى الزمه وخذه
ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما يغري بصاحبه ويأخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب
فلان الاغراء به اى الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت افترى فخذه ثم استعمل
في الاغراء بكل شئ وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك بالعسلان قال وذبيانية
اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى عليكم بها وكذب الحج اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك
بمعنى فعل الامر فينصب جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب كما ينصب بالزم قال ابو علي في
كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبزر منصوب بعليك اى الزمه ولا يتاتى
له ذلك في قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم
الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته ايصال اللازم
الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوبها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعمولها ممتنع
تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور
وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما لتضمنها معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها
المائح دلوي دونكا اني رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي
اى دلوي قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه
فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال
التي يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل واللاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال
فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا
بنصب زيدا كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول
الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك

اخذ زيد والبك عني اي تنح وحلك وبقلك ليك واذهب عني ووراءك اي تأخر وراءك فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد وكلما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرع وبطان اي ما ابطاه والتعجب هو التأكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وبروزه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها الهلم وهلك على ما يجيء وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا مقتصرا على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك والبك اولى فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف تماما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدك زيدا احتمل الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يأت هازيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا فهو وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بل يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضماير موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويد وهاء مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعد ها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما ورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير ويثبت لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفة ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر ولا ينقل عند الجمهور باسم الفعل ثانيا كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعين متعلقه اي المسكوت عنه اي فعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اي افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت بعرض عن اي حديث كان وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه نقول صه صه ومه مه بتنوين الاول وسكون هاء الثاني قالا وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية هاء وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى ها بالالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك متصرفا فيها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرف فيها تصريف الكاف نحو هاء هاء وما هاؤم هاء هاؤن الرابعة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الام اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسره الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرف فيها تصريف ناد والثلث الاخيرة افعال غير منصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك ها بالفتح قلت ما اهاء اي ما اخذ وما اهاء اي ما اعطي وهذا الذي قال مبني على السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط وتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وقالوا كل ذا نذر في باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضماير به لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول في نحو مهاتاة ومما يثبت انه مشتق من هات كحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله وقال الخليل اصل هات آت من آتى يؤتي

ابنا فقلبت الالف هاء ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قول شعر تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان يأتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى من هل على التقليب وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيتهم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى حوى قيل ومنه قوله عليه السلام بله ما اطلعتم عليه ومنها بند زيدا اي مهله وحكى البغداديون بيدك زيدا قال ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية لجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي بند من التؤدة قلبت الواو تاء وابدلت الهمزة ياء كما حكى سيبويه بيس الرجل في بئس الرجل ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق بتصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمن الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويد زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تع امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه اي زد في الحديث وفي العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا يستعمل ايه الا منونا وخطاء ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل المطلق الزجر ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو ويها وجيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفد ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كأين وحيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر وكاف لكما الان اف يجر زاعرابا عراب المصادر نحو افا لك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر وقائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال ببقائها على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان يقول انما هو في صورة المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا ولعا اي انتعش وقد عدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قوله دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال شعر الا حييا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسرعي ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال هبك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل واقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفائك يقال بجلني اي كفاني الان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قدني لاكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجل الان من العيش بجل ولم يصر حسب وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتداء وحالا كما مر في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب المضمر ومنها حي اي اقبل يعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حيهل

حى قال انشاد اسله ما بال رفقته حى الحمول فان الركب قد ذهبا اى قد ذهبوا وقد يركب حى مع هلا الذى بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهل بعمرو اى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفى المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالى الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما فى الوصل لغة رديئة وقول لبيد يتمارى فى الذى قلت له ولقد يسمع قولى حيهل اسكن اللام للقافية ولا يجوز فى غير الوقف وفى الكتاب الشعرى لابى على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابى على حالهما مع التركيب فى احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعنى ان فى كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس فى كل واحد منهما لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فهيج الحى من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير جملة نسب الى لفظه حكم اجاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف وجاز ان يجرى بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عناه وقوله تناديه وحيهله كما يجىء فى باب العلم وقد يقال حيهلك ومما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تع هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تع هلم شهداءكم وهو عند غير الخليل هاء التنبيه ركب معها لم امر من قولك لم الله شعثه اى جمع اى اجمع نفسك الينا فى اللازم واجمع غيرك فى المتعدى فلما غير من معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه المم كما هو القياس عندهم فى اردد وامدد ولم يقولوا هلم او هلم كما يجوز ذلك فى مد كل ذلك لثقل التركيب قال تع هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب نقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس فى نحو قد افلح الا انه لزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب قال ابو على فى كتاب الشعر يرد عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يتركب منه هلم وقال الزمخشرى يجىء هل ساكن اللام بمعنى اسرع ضمن عند الكوفيين معنى اسرع او اقبل فيعدى بالى فى اللازم فقيل هلم الى واما فى المتعدى نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اى اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة نحو هلم هلما هلموا هلمى هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم فى ضمير الفاعل ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد وبنى هلم على تشديد هلم وفتحها كما زيد النون فى منى وعنى محافظة على سكون نون من وعن قال الهذا كما روى فى بعض اللغات من زيادة الالف فى ردات وذلك ان من العرب من يدغم فى رددت كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد الف قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب وروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبينا باللام اجراء له وان لم يكن فى الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التى تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذى هو المصدر نحو قوله تع هيهات لما توعدون حكى الاصمعى انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب الام اهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه معدى بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة زائدة ولابد لها من الادغام على المذهب الاخر لم يغير الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذى ذكرناه كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التى بمعنى الخبر هيهات وفى تائها الحركات الثلث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون فى هذه اللغات الست وقد تسكن التاء فيها فى الوصل لاجرائه مجراه فى الوقف وقد يحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الاربع عشر كاف الخطاب نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغنى بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف اذن عليها بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما يقال قوقيات فى جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذى فى المثنى والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان تقول الياء والالف فيها زائدتان فهى مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها فى جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهيه ونقول فتح التاء فى الاكثر نظرا الى اصلها حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعنى ان اصله هيهية فى الاحوال

ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء فى الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول ايضا ومن جعل الالف والتاء زائدتين لان باب فعلال اكثر من باب ببر وسلس ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اى ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال فى غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال ربيعة الرقى شتان ما بين اليزيدين فى الندى يزيد سليم والاغر ابن حاتم وانكره الاصمعى وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وموهم شيئان احدهما الغة فى شتان وهى كسر النون والثانى ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له واللغة الفصيحة اعنى فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخيره عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغى ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما ههنا لا يصلح ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال فى الاعيان بينى وبينك نهران مع ان يكون احدى النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال فى المعانى بينهما شىء او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين فى ذلك الشىء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اى نشترك فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين مشتركان فيهما وهو ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا او الكلام عن البون والمسافة اى بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش فى قوله تع بقصد بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرتفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستمر له فى اغلب استعماله ومثله قوله تع ومنهم دون ذلك وقوله لى فوق الخماسى ودون السداسى وقال الزجاج بنى شتان على الفتح لانه مصدر لا يظهر له ولا وبيان بكذبه ومنها سرعان ووشكان مثلثى الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اى ما اقرب وما اسرع ومنها بطان بضم الباء وفتحها اى بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر فى فتح هيهات ومنها اف وفيها احد عشر لغة اف مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثة بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين واف كبشرى مما لا اوف كخذ واف منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تف فيقال اف وتف وقد يتبع اف كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو والمشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد يمد الهمزة فى هذه فيقال اوه كما من فى امرى وليست بفاعلة اذ لو كانت لها لانقلبت اللام ياء كما فى قاوية من قوبت ويقال فى اوه اوتاه وفى اوه اوياه بزيادة الالف والهاء كلمة الندبة فيكون الهاء ساكنة فى الوقف مضمومة او مكسورة فى الوصل كما مر وجاء اوية بتحقير اوه تحقير اسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو على هذه اجود لانها اقل تصرفا ويجوز ان يكون تصغير اوه تصغير الترخيم كحريث فى حارث ومنها الظروف وشبهها بحرف ضمير مخاطب كثيرا وضمير غايب شاذا قليلا نحو قوله عليه السلم شخصا لبسى فى قوله عليه الصلوة والسلم من اشتهى منكم الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ فالاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظرف مبنية على الفتح لانه الحركة التى استحقتها فى اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا فى المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها تلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل له وورائك اى تاخر وامامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينتصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اى الزم مكانك ويقال عليك زيدا اى خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عنى والاصل ضم عليقك اليك وتنح عنى فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اى انتحى فهو شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون اوامر فلا يقال على قد ودونى قياسا عليه واما على بمعنى اولنى فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور فى معنى المفعول يقال على زيدا اى قربه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اى قربه اياه وهو اشذ من على لجره المظهر والكسائى يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور البارز فى هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع

المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال وتجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا لكاع مبني لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز ومعرب في تميم الا ما اخره راء نحو حضار فعال المبني على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المص لو قيل على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفعال ولما راوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر في الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه وهذه عذر قريب وقد فتح فعال في الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضماير كما في ساير الافعال وقال المبرد فعال الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير قلت ولهذا القول منه مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يتاول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فالاكثرون على انه لم يات منه الا قرقار اي صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعوا بها وليدهم عرعار قال المبرد لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش فعال الامر من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة في الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا واكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف في قفا في جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلي فنزال اذن مؤنث كانه في يعني انهم جعلوا الالف التي هي دليل تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والياء التي هي دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اي كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامري قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر هذا كلامه والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل لكن لا الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت نزال لا تدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لتاويل نزال باللفظ او الكلمة او الدعوة كما يجيء في باب العلم وكذا لا يخفى ما في المصدر والصفة من معنى المبالغة فجار ولكاع ابلغ من الحمد والكعا الثاني من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه وتانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كزوبر وسبحان على ما يجيء في باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجيء وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينته وهي برة وهذا الدليل كالاول في القرابة اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث او التعريف مع عدم استعمال المحمول عليه معرفة ومؤنثا شيء بديع بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صايرتان بالغلبة علمين كما يجيء في القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الظباء اذا وردت الماء فلا عباب اي فلا عب واذا لم ترد فلا اباب اي لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت حماد اي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اي لا مس ظاهر في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة واذا سمي به المذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على تردد هم في كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجيء في صفة المذكر وجمعها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب يا وقار وكذا يا خضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراطة

فقرقار و عرعار

ويا خراق من الخرق وهو الحذق ولا يجيء هذه اللازمة للنداء علما للجنس اي لا يكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث تصير علما له كالضبع ونحوه على ما يجيء في الاعلام واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما هو الاكثر وذلك نحو خلاق وجباذ للمنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يخلق ويجبذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا حاذ وبراح للشمس من الحند وهو الشيء والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى في لبدن من الشعر السبط ومثله كثير ككرار للخرزة التي يوخذ بها المرء زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اي ترده يزعمهم يقال يا كرار كريه ان ادبر وان اقبل فسريه ونشاش وجباد وصمام للداهية لانها نفش اي تخرج ريح الكبر وتجبد اي تمسك سميت بها تفؤلا ونصم اي تشتد يقال فشاش فشيه من استه الى فيه اي اخرجي ريح الكبر من استه مع فيه ويقال جبدي جبادا اي ارجعي يا راجعة ويقال صمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي زيدي في الشدة او ابقي على شدتك كالتاويلين في قوله تع اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعة حداحديه اي يا داهية الحادة اي المانعة وقباح للغادة يقولون فيحي فياح اي اتسعي يا متسعة على تاويل صمي صمام ويقال كويه وقاع وهي علم كية على الجاعرتين وانتصابها على المصدر من كوية اي كية واقعة اي لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اي واثبة ويقال للضبع قثام وجعار وقشاج من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن القشج وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذ الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها في نحو فشاش فشيه وجبدي جباد كما مر في باب النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطة كما في قال اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسبة سبة يكون لزام اي لازمة ولا بلل فلا ناعندي بلال اي بالة لا يصيبه عندي ندى ولا يصله مني صلة قال فالخيل تعدو في الصعيد بداد اي مبددة متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية فاذا لصاف تبيض فيه الحمر بتذكير ضمير الراجع الى لصاف فلتاويله بالموضع ويروى تبيض فيها ولصاف منزل من منازل بني تميم وخصاف فحل وفي المثل اجرى من خاصي خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه وحصا وكذا حصار كوكب وظفار مدينة وقد تسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام وبهان وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب لفرس وكسلب وخطاف لكلبين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين وعرار لبقرة وظفار لمدينة وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها ثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال بسببين يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفي قوله نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التانيث في المصادر ولم يؤيدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض باذربيجان وبنحو عمر اذا سمي به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل مبنية لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث في المصادر وهو منقوض بنحو هند ونار ودار مما لا يحصى وقال المص لمشابهة نزال زنة فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل وان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور والفاسقة لا تدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودهما مثبتين الى ذلك كما ذكرنا في منع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايض فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتهما الفعال الامري وزنا ومبالغة بخلاف نحو بنات وكلام ومضاء فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كصمام وحلاد فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير ذلك لفظها جاز اعرابها كما يسمي بابن شخص على ما يجيء في باب العلم لمعنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كحذام وقطام فبنو اتميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة واما الاعراب فلعريها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي كان لها في حال الوصف لكنهم راوا انها لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء قال المص هي معربة غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية

في علة بناء المصادر والصفات

ان يكونا م

في نحو فشاش وبناح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا
كما مضى هذا مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم ففصل انهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان
اخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستقيمان لكنه قد يترجح احدى التقديرين
لغرض وغرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة هنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا
بتقدير علة البناء لانه اذا اعرب منع الصرف لم يكسر واذا بني كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من
تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لو منع واما القليل منهم من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في
الجميع دون قياس البناء وقال المص في القسم الاخير اي العلم الشخصي ان فيه عند اهل الحجاز عدلا تقديريا ليحصل مشابهته
لباب نزال من وجهين العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء سلام وكلام قال وانما كان العدل
تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما فطام وحذام كما ليس لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في
نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين فيه لمنع الصرف الى العدل اذ
الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيها ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل
اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضها اي في ذي الراء هذا وقد مر الكلام
على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اعلم ان الالفاظ التي تسميها
النحاة اصواتا ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون
مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن
الافصاح بالحروف كاحسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم في
بناء كلامهم في اثناء الكلام اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس
الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن
من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان
غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف
ومن يرزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذا اه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة
منها طبعا كاخ لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوا الكلام وحركوها تحريكه وجعلوها لغات
مختلفة كما مر في لغات اف واوه وثالثها اصوات تصوت للبهائم عند طلب شيء منها اما المجي كالفاظ الدعاء نحو جوت وتؤ
ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر كنا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب
به الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا يكون مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال تع كمثل
الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال
فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت معين مركب من حروف
معتبرة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان
يتبل المراد منه اما رهبة من الضرب ورغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب والبر الى ان
يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب والبر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده
فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا المثل
هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو متشابه الافراد وتمايزها بالتقطيع
والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة
عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك
هذا وانا لا ارى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب والبر لما استغنى بها الطالب عنها
اسماء الافعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تع جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات
بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطب ويكلم بما يفهم كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها
من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات
مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام
الثلثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام

الثلثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا
التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا اقصدوا
لفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امرته باضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني
بعضها معاني المصادر نحو اف لك اي كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اي طيبا فهذه الاصوات
من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات
فالتنوين فيما يدخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما مر في تنوين مسلمات وليس ما قال بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير
بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول في نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه
كان صوتا في الاصل ونستريح اذن مما تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بني اسماء الاصوات
لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضي
الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان يعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما ها واف لكما واذا قصد
الفاظها لا معانيها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضي الاعراب ولكون وضع بعضها وضع
الحروف غاعني على حرفين كما مر واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب قال جهم بن العباس تمرد تجيهل وعاج وانما من العاج و
والجيهل حرف جنوها اوقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رعت بالجوت الظماء الصوادي
على الحكاية مع الالف واللام ونقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما يقول في الحروف ان لو او ان ليتا عناء ولا يجد الله باين
ولا يجد باين على ما يجيء في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجيهل بالجر وباسم الشيب لكونها
علامة الاسم الذي اصله الاعراب هذا كما يحكي عن بعض البغداديين كل من الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام
اكثر من البناء نحو من العاج والجيهل بالجر وباسم الشيب لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب وهذا كما يحكي عن بعض
البغداديين كل الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكي ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة
كان ودكها عيون الضياون فقال الاشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما
اذا ادخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقولك جيهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن
وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر وهذا هو الكلام
عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او العجماوات او الجمادات طيخ وهو
حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت
الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة
ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت
وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل
اي توسعي في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد سمي به وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت
وهذا تحملين طليق يحتمل الامرين الا ان الوقف على السين يقوي كونه زجرا وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذا
الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت
له الافاق طايعة فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد مالك اي لم
يسالوه عن حاله وسع وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه وجوب مثلث الباء منونا ودونه زجر للابل ايضا
وكذا حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة
وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما حاحي وعاعي كما يقول
لا ابتغي اكثر من قوله الا وجي وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر
الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاه مكسورة
الهاء منونا وغير منون وهدع لتسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون
وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة عند صوت اناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولهما ويجوز
في الخاء الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين
المشددة وكذا هج بفتح الحاء وسكون الجيم ويقال ايض في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم
منونة وكذا هجا وقع وقاع لزجر الغنم ايضا وبس في دعائها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة

في تفصيل الاصوات

وفي بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وجح وعه وعيز بكسر العين والراء وروى فتح العين زجر للضان
وشاو لشؤه للحمار الموارد وعوه دعاء للجحش وهي دعاء للفرس وحج صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس
دعاء له وده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر
مراعى اصلها في البناء في قولهم الا ده فلا ده اي ان لا يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال
في نفس المتكلم وي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر
وكان الاصل وي لك اي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان
ويل وويس وويح وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى بكسر اللام وضمها
فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ محذوف الخبر اي هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال
في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال رمى الله في عيني بثينة بالقذى وفي الغر
من انيابها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا فصار ويلمه كلمة واحدة مفيدة
لمعنى عجبا واما ان يقال الاصل وي لامه عجبا لها اي ولد ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت
الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع ضمتها واما ويكان نحو ويكان الله
فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الاية او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب
يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر نحو في قوله تع
ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب وقال الفراء وي
كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك تضمن اليها ان ومعنى ويكانه
لا يفلح الكافرون المراد انه كان المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسال لم تتعجب منه فقال لانه لا يفلح
الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى المرزبان اعرابية سالت زوجها ابن
ابيك فقال ويكانه وراء البيت اي اما ترى انه وراء البيت ثم صار ومعنى ويكان المراد لم يغير كاف الخطاب للمؤنث
والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد
ذكرناهما في الاسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة
والجرة ومنه بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلت خففته ونونته مكسورا
الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بني بالاسم فهو
مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنها اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة
مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار الغانيات اخا ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى
المفعول اي مكروها ومنها مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق
بالشفتين اي التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا باتا بالكلية بل فيه اطماع اما
من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله
وشبهه كلمة سبقت كلمة وهي مض وسمي بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبني بناء ساير الحكايات على الاصوات
قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد الجموع فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء
ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في ساير الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل
من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب
النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما وانما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين وفعلين و
من حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت
ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما
وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية
لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها
معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخير بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان
كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت
بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدى

كرب

في بيان المركبات

كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين اما
ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة
للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير لتشبيههما بالمضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدى كرب كما يجيء فيجيء في المضاف اليه الصرف وتركه كما يجيء ولا يستنكر اضافة
الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان
لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف
فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام
لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء ويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو
انا ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب من او حرف
نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدى كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو
احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما
ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر
هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدى كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز
ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري
كما اعتد به في امكان بناء معدى كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة واما ضعفه فلان التركيب
الاصلي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل تشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها
لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب ياء نحو معدى كرب في النصب
والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب
معين لفظا او تقديرا اولا فان كان وجب ابقاء على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب
المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية
كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك
احترازا لخصوص الاعراب او عمومه وان لزم منه دون الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء
الاول على بنائه ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب
وكذا في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء بعد هذه الحروف مبتدأ في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف
من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف
الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخ اما ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز
جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما
في الاخرى وتغير به اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا
لان الحرفين انما زدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة ولا
تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف
فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيده في الافراد
على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية
في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا
منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون
محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا
تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة
الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا لاعراب معين لكنه
كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فتحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء
للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من
ان يكون له قبل العلمية مطلقا اعراب مع التركيب ولا فان كان وهو في التوابع الخمس مع متبوعاتها لا غير يبقى التابع

وني بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وجَ وعَهْ وعيز بكسر العين والزاء وروى فتح العين زجر للضان
وشاو وشوه للحمار الموارد وعوه دعاء للجحش وهي دعاء للفرس وجّ صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس
دعاء له وده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر
مراعى اصلها في البناء في قولهم الاده فلاده اي ان لا يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال
في نفس المتكلم وي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر
وكان الاصل ويلك اي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان
ويل وويس وويح وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى بكسر اللام وضمها
فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدا محذوف الخبر اي هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال
في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال رضي الله في عيني تبيين بالعدي وفي العز
من ابنائها بالفوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه كلمة واحدة مفيدة
لمعنى عجبا واما ان يقال الاصل وي لامه عجبا لها اي ولد ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت
الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع ضمها واما ويكان نحو ويكان الله
فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الاية او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب
يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر نحو في قوله نعم
ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب قال الفراء وي
كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدام اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه
لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسال لم تتعجب منه فقال لانه لا يفلح
الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سالت زوجها ابن
ابيك فقال ويك انه وراء البيت اي الم تر انه وراء البيت ثم صار ويك بمعنى ويكان الم تر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث
والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف وآوه وقد
ذكرناهما في الاسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة
والجرة ومنه بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسورا
الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بين باللام فهو
مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنزاخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة
مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار الغانيات اخا ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى
المفعول اي مكروها ومنها مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق
بالشفتين اي التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا باسا بالكلية بل فيه اطماع اما
من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من تكلم
وشبهه كلمة سبقت كلمة وهي مض وسمي بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبني بناء ساير الحكايات على الاصوات
قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد المعموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء
ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كما في ساير الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل
من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب
النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما وانما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين وفعلين و
من حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت
ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما
وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية
لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها
معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخر بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان
كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت
بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدي

كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين اما
ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة
للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدي كرب كما يجيء فيجيء في المضاف اليه الصرف وتركه كما يجيء ولا يستنكر اضافة
الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان
لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف
فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام
لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء ويه او حرف نحو من ويه واما فعل حال من الضمير والاول اسم نحو
انا ضربت او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب من او حرف
نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو
احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما
ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر
هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والعجز
ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري
كما اعتد به في امكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة واما ضعفه فلان التركيب
الاصلي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف والمضاف اليه شبها
لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب ياء نحو معدي كرب في النصب
والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب
معين لفظا او تقديرا اولا فان كان وجب ابقاء على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب
المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية
كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك
احترازا من الخصوص الاعراب وعمومه وان لزم منه دون الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء
الاول على بنائه ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب
وكذا في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذا الاسماء بعد هذه الحروف مبتدا او في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف
من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان في
الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخ اما ان يكون لحادثا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز
جعله كالمضاف كما في الثلاثي والثنائي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان يزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما
في الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا
لان الحرفين انما زيدتا عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة ولا
تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف
فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيده في الافراد
على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية
في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا
منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون
محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا
تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة
الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا لاعراب معين لكنه
كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فتحكي الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء
للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب ولا يخلو من
ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب ولا فان كان وهو في التوابع الخمس مع متبوعاتها لا غير يبقى التابع

مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل
ويراعي الاصل في الصرف وتركه ايضا فينصرف عاقلة ظريفة سواء سمي به رجل او امرأة لان المسمى ليس واحدا من الاسمين
بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها
على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت بامرأة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام
اعتبارا الاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت
بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق
مع وجود المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع
مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز
في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدي كرب واعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا
كما فيه اضافة الاول الى الثاني في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف
حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها القيام موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن
الحرف ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع
صرف الثاني وتركه وكذا كل ما يتضمن ثانيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية
وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية
لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بقام وقد قام وكلما واذ ما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام
فيما سمي به من المركب قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما الا اثني والا اعرب الثاني كبعلبك
وبني الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشر حذف الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف
بالمعطوف عليه دون مثل قولك لاب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف لاب وابنا وانما
مزج النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي
الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة
على عروض البناء وان لهما في الاعراب اصلا وعلى الفتح ليخفف به بعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة
النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب انشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة
من حجته وبني حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون
والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في
العدد فتقول الثالث والعشرون كما قلت في العدد ثلاثة وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد
من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلاثة عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة
رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلاثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرين فما معنى هذا
العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف
عليه في نحو ثلاثة وثلاثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمي فاعلين
يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك
الباب عشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلاثة وعشرين ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد
من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فتقول ارادوا بناء اسم
فاعل واحد من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين او ثلاثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل
منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض
حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثاشر مثلا في ثلاثة عشر او ثالثر كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل
التي حقها ان يسبكوها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد
من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد من المفرد من المتعدد
لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل
منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف
عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا وسوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون

او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جائني ثالث عشر جائني واحد من ثلاثة عشر فعشر معطوف على ثلاثة لا على واحد
ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه
فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلاثة عشر فيقال ثالث عشر ثلاثة عشر اذ يكون
المعنى واحد من ثلاثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلاثة الى ثلاثة فيضاف ثالث ثلاثة وانما
اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها
لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول
الحسين ثالث الاثني عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلاثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف
في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلاثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب
العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين قلت
لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره يتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره
اللام فكيف يعرب بخلاف كل الاين فان اللام باشر فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلاثة
عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد قوله الا اثني عشر جمهور النحاة على ان اثني عشر معرب الصدر
لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان وتخلوا الاعرابه كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدر
لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستأنفة كما مر في هذان وهذين
واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني و
كون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا
الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكلام ولم يحذفوا
النون لاجل البناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون
مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه
دليل تمام الكلمة وقبل الاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل
التنوين فصار اثني عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثني عشر كما يضاف اخواته تقول
ثلاثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى
عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب
البناء وليس قول من قال انه اعرب لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف التي جعلناها اعرابا فلم
يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة لانه امتنع حذف
علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب يعني لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني
اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والا
اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف
المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي فالاول فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى
مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء
والمراد بالبدي مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي
ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى
بادي بدي مبتدئا وذلك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه
لا تحادهما معنا بهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذ افادته لمعناه اي العدد
المعين كافادة عشر لمعناها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما
تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي كرب ولم يبن الجزآن ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة
ودرهما وان افاد افادة المفرد ولذلك اعربا اولهما اعراب المفرد الذي يفيدان معناه كما بين في باب الحال لظهور
انفكاك الجزئين من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء
ثاني معدي كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيفهم في بادي بدي على غير القياس فكثر بناؤه لانه
على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجردها عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة

عن المضاف والمضاف اليه وان انمحى عن الجزئين ايضا معنياهما الافراديان كما انمحى في بادى بدى لان العلم ينقل بالكلية
عن معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا الحاقا خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من
من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احدى الطرفين
اى اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادى بدى فان معناه الاصلى مقصود مما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافى
والمنقول اليه افرادى وجعل جار الله بادى بدى وبادى بدا وايدى سبا من باب معدى كرب وجعلها
سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين
في بدى وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدى سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى
ايدى سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تع لقد كان لسبا وجئتك من سبا واما قالى قلا فمعدّها
سيبويه من اخوات ايدى سبا وجار الله من اخوات معدى كرب ولا دليل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين
علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزة بادى بدى فنقول انه سكن الهمزة من بادئ
وقلبت ياء وحذفت الهمزة من بدى وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيتها بادى بدا اولى كلمتى هذه كاولى كلمتى
اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدا كنبات لان بدا على وزن طلب لم يات من هذا التركيب فحذفت الهمزة
تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فهو كبدى من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادى بدء او بدى او بداء
الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن سمح او كريم او جبان والبدء والبدا مصدران
بمعنى المفعول وليس الجزآن في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادى السكون بعد القلب للتخفيف
والثانية فيها كلها غير مخففة وقد يقال بداءة ذى بدء وبدءة ذى بداءة على فعالة ذى فعل وفعلة وفعالة المضاف الثاني
بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال
فيكون المعنى كما في بادى بدى او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتداء مبتدى ومنها ايدى
سباء في قولهم تفرقوا ايدى سباء وايادى سباء اى مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدى كناية
عن الابناء والاسرة لانهم في التقوى والبطش بمنزلة الايدى ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدى سباء
وامره في بناء الاول والثاني كما مر في بادى بدى فلذا الزم ياء ايدى السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد تستعمل ايدى
سبا بالتنوين فيكون ايدى وايادى مضافين الى سباء لكن يلزم سكون يائيهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز الخمسة
عشر مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مسا وحين حين واحوال كفة كفة وهو جارى بيت بيت واخر نيرا و
لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة المصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وان تعين بناء الجزئين فيهما كما تعين في نحو خمسة
عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا
قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مسا وحين حين اى يوما فيوما وصباحا فمسا وحينا فحينا اى كل يوم وكل
صباح ومسا وكل حين والفاء تؤدى معنا هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اى في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب
فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فتقتصر على اول المكرر اى التثنية كما في قوله تع فارجع البصر كرتين
ولبيك ونحوه وكذا صباح مسا وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوى كفة منى وكفة منه
كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التولى والاعراض واصل جارى بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتى وبيته اى مجتمعان
ملتصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعنا
ظاهرين ذوى صحرة اى انكشاف وبحرة اى اتساع اى في غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اى ذا صحرة ويجوز
ان يكون مصدرا لا حالا اى لقاء واخبارا ذا صحرة وان لم نقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد
مساء وحينا بعد حين كقوله ولا يبلى بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما روى
عن رؤبة كفة عن كفة اى بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جارى بيت بيت اى ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته
صحرة مع بحرة واذا ضموا بحرة اليها اعربوا الثلث نحو صحرة بحرة بحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث اذ يتعذر تركيب ثلث
كلمات والبحر ايضا بمعنى الاظهار لان بحر الابل يشقه ومنه قولهم فتشته خبرا وقولهم للعالم بحر لان الشق والبحر يتضمنان
اظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيما
عند عدم تقدير الحرف واما ان يكون لتشبيهها بهذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدى كرب وكذا في خمسة
عشر اذا جعل علما جازت الاضافة لتشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم

التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء ونقول ابيته في كل يوم يوم وفي صباح ومساء ولك لان علة
بناء الاسمين لم يكن فيهما ظاهرا كما لم يكن حسن تقديرذلك ووقوعها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال التشبيه
به فاذا لم يقع موقعها لم يقدر ذلك واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر
بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر القافين واخول اخول كلها بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اى متفرقين
ضائعين وسقط بين بين اى بين الحى وبين الميت وبين الثانية زائدة كما في قولهم المال بينى وبينك ولم يسمع في هذه
الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فشغر من
اشتغرت عليه ضيعته اى انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اى التفرق
ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اذا فسدت
وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشى الاخبار وينشرها وحيث بيث قد ينونان و
قد يقال حيث بيث بكسر القافين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من
الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى يقال استحثت الشئ اذا اضاع في التراب وطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثائين
وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاستثقال الحاصل
بالتركيب ومن نونهما فلكون الثاني اتباعا كما في خبيث نبيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مستقلة كخذع مذع
وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب ويندر مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله
غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اى في فتنة عظيمة بفتح الصادين والقافان
مكسورتان او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اى وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا العظم الفتنة
فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزآن
مع كسر القافين وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والقافان مفتوحتان
او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص كحاث باث بفتحهما اما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اى قهر وغلب
ومن فاعل بزى اذا سما وارتفع كانه قيل هو الخازى البازى فركبا وجعلا اسما واحدا وتصرفوا فيه على سبعة اوجه خاز باز بحذف
اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بخمسة عشر فكان اصله الخازى والبازى على عطف احد النعتين على الاخر وخاز
باز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر جاز كسر الاول هنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى الاصل الزاء و
انما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية والتركيب انما هو علم الجنس كاسامة فاذا دخله اللام انكسر الثاني جرا كما في سائر غير
المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاولى الى الثاني كما قلنا في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخاز باء كقاصعاء وخزباز
كقرطاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسى في عبد القيس واذا دخلت
اللام على هذه اللغات لم يغير ما كان مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قال وجن الخاز باز به جنونا ولها خمسة معان ضرب
من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش
وكل واحد منهما سمى بصوته فيقال على بنائهما وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه تشبيها بخمسة
عشر كما فعل ذلك بايدى سبا وبادى بدا وان انمحى عن جزئيهما ايضا معناهما الافراديان كما انمحى ذلك عن جزئى ايدى
سباء لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لحاقا خفيا و
ذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ
ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلى
المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدى سبا مثلهم في التفرق فالاصل موذن بالتفرق البليغ الكامل
الذى هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى تغيير كثير جوزوا تغيير اللفظ عما كان لان المعنى يكفى في الايذان بالاصل
المنقول منه قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين
لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا
وقال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او الفعل القبيح وكوطئت وفعلت
اى جامعت وكالغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد
للكثير القرى ولغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعلة
لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اى جولة وكقولك مررت برجل افعل اى احمق وقد يكون المراد بجرد ذلك

اللفظ كالالغاز والتعميات نحو اكفف اكفف في مهمه وكذا الاوزان المعتبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صيغة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زايدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو اذلك الفاضل ام ذلك الجاهل واين كذا سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء شرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما يكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد في الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا يتناهى كما مر وقول المص ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا وكنوت قال واني لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم نعدها ههنا لان لها بابا اخر هي اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن ما وقع في كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب او لنسيانه فكم لا يكون من هذا القبيل على ما فسر به استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده فقط وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندي واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية قال المص والاندلسي او لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحروف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلاما صادقا والا فكاذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك انما الخارج يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من قصد المتكلم مطابقته للخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت رجلا او لم تنضج صدر احد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشائي كونه في الاستكثار وفي ربه في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بلى يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا فلا يصح ان يقال ليسوا بكثيرين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد لقاء كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم انشاء الله تعالى واما بناء كذا فلان اصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لفيك وايدي سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجيء في حروف الجر فبني ذا على اصل بنائه قوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرورين مبهمين الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز من ذا واي ثم في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها خطا ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اي صارت عينا وحذفوا احدى الياءين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة

فان جميع الكنايات ليست بمبنية

بناء كذا

ثم قلبت

ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي الياء والتاء على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته نحو كي كيع وقد يقال كيا بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كيأ بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كا نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي في محل النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف او لكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففان من كية وذية بحذف لام الكلمة الاولى وابدال التاء منها كما في بنت والوقف عليهما كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند المازني وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كيت وذيت واوا ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت والتاء فيهما لكونهما عبارة عن القصتين وحكى ابو عبيدة كية بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة قوله كم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية تدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدينار اي كم دينارا قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسيجيء العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السايل لا يعرف في الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كملا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجد الفاظ الا على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى ولم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب الجر والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ومجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان ما تبدل من المتضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافي في العدد اعشرون غلمانا لك اذا اردت طوايف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدرة ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين

الخبرية وممیزها جاز جره عند الفراء لانه يجيزه بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في الشعر بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم نالني منهم مفضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تع كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما يجر مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اي في مميزهما اما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك لمواففته للمميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن فلا بد تقديره كم منونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولي في تضمنها معنى الانشاء اعني رب وكم نظر كما يجيء في باب التعجب وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في اخرها تشوش خاطره لانه يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيرتقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله كلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل النصب والرفع والجر فيرتفعان وينتصبان وينجران قوله فكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اي فعل او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك ومفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقوله كم جاءك فلان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا احذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب

المضاف

المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع ووجه ذلك انه اذا لم يكن قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتداء او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على جهة الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجل جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن يعني كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل وهو داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا كم رجلا جاءني واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم يجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف وقد يقع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو ما ومن يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدا نحو من ضربه ومن قام قمت وخبرا اما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتدا نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته يضربك ومن ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدا ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدا على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرمه ومن ضرب زيدا فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها التصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان في اللفظ ايضا متاخرا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التاخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما بانما على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها دالا على الجزاء كما ذهب البصريون على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عمله فيها ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تاخره عنها لم يجوز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غير ظرف كمن وما والدليل على انها لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابتداء سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه وقد يحذف في نحو كم مالك وكم ضربت البيت للفرزدق وتمامه قد عاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا الخلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمينه معنى ثقلت او تسلطت اي كنت كارها لحلبهما مستنكفا منها لخدمتي على كره مني ووجه النصب فيه كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب مميزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحلب تابتة الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا

وجرا لتنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار وير تفع عمه بالابتدا ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدا او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب وامرتين زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضايعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤل عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءك وجاؤك وكذا كم الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان تقال كم رجلين جاؤك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واى رجلين وافضل رجال واى رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امراة جاءتك وجئنك وجاءك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما تبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول كم غير امراة وكم رجلا وهي جاءني عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا وامراة بالعطف على التمييز لان المميز الملتبس ذات واحدة فلا مدخل فيها التقليل ولا التكثير واما كاين فنقل الشيخ ابو سعيد عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستفهم كم لك ولا يستفهم كاين لك كما لا يستفهم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها وأما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اى كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا لما قلنا في كم الخبرية وورد كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندى كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة فطابقوا به العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا نقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكاف في اعتبار الاصل قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناه نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد الحذف مضافا اليها اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدى وقوله الا علالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على اسم نسبي لا بتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا

ان اضافتها

ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف وعادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكونها على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد ويقال ابدا به اولا فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بنى منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وابدا به اولا اى متقدما ومتاخرا لان من زائدة قبل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئتك من عل معربا ايضا كعم ومن عال كقاض ومن معال كمرام ومن علا كعصى ومن علو مفتوح الفاء مثلثة اللام فاذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اى الياء نسيا منسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من على لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخوانه واما نحو يا قاضى فالمراد الضم في المنادى المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمة وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات وروى بيت اعشى باهلة انى اتتنى لسان لا اسر بها من علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب على الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعنى المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذى فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم ولم يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرية وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبنى على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان واذ واذا في الزمان على خلاف في اذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلثة ويشترط ذلك لتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذى تضمنته لا نفس الجملة فعلى هذا لا يجوز مكان اضافته الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية للدلالة

ابو سعيد

بحث الظروف

الفعل على احد الازمنه وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعليه اكثر منها الى الاسميه والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تع يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلثه وان كان جزاها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو لا اخذنك حين لا شئ لك قال الله تع يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان اليها الاضافه الى الاسميه الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبه الاضافه الى الجمل كقوله تع يوم هم على النار يفتنون وقوله تع يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى الجمله هو في المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجمله من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كان وان وما قبل الجمله قال الله تع من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كان يزيغ قلوب فريق ومن بعد ان يلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعليه نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطؤ مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو اتيتك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جازت اضافته الى الفعليه وكذا ايه بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعليه ملتبسا بمعنى الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث وايه دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعليه في الاغلب مصدره بحرف مصدري قال شعر ابنه يقذمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما قال الامن مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما ويقول اقم ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعليه مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجئ فكيف بما يشابهه ونضاف وايضا معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعليه في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون وقال بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامه اي مع الامر الذي تسلم فيه والبا بمعنى مع وقال التبريزي في الموصوف بذي الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامه اي في وقت تسلم فيه والبا بمعنى في فلا يكون الاضافه شاذه لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائيه اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت في وفي الاضافه الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذات فعلت وذوات فعلنا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائيه على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجمله التي تلي حيث واذا فعلا فتصديرها بذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى نحو حيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وفي ما ذكر من ذلك في اذا نظر لكثرة نحو قوله تع اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسياتي بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافه الى الجمل لزوما اعني حيث واذ واذا وذلك لانهما تشبهان مثلها ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصوره بحد ود حاصره انحصار نحو اليوم والدار فيضافان الى الجمله لكن لما كانا مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجمله اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تع مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء وانما صدر ما اضيفا اليه الزمان الجائز اضافته الى الجمله وان كان الاضافه اليها في كلا القسمين غير لازمه والجمله المضاف اليها الزمان في تاويل المصدر وايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجمله المضاف اليها في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجمله المضاف اليها منعا من الحرف الفاصل بين المضافين اي الحرف المصدري في الزمان وليسا بموجودين في مثل وغير فاحتيج معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشدده والمخففه نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما ياتي واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجمله او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقه منتف لان الاضافه في اللفظ الى ظاهر الجمله بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقه الى ظاهر الجمله وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافه في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المفيده للتخصيص من صحة تقدير

لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجمله قال صاحب المغني يتعرف الظرف المضاف الى الجمله فيصح ان يقال جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم اقول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعليه والمبتدا في الاسميه نكره نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قدم اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان اوحيث الى الجمله وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال تع هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول به لعلم مقدرا وقال شعر واذ لحيث يكون من يتذلل وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اي يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجمله كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وح وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافه في المعنى الى جملة محذوفة مبدل منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تع بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تع يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تم ميقات ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمله للدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لا حقه بهذه الظروف كما ابدل في كل وبعض واذ لان كلا واخواته لازمة للاضافه معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تع وكلا اتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافه ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافه معنى فلو قلت جاني زيد وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافه الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنه من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك متعودا لحذف الجمل المضاف اليها هو اذ وابدل التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجيء به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ هنا الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزاره ولما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكوره قد تكون مستقبله وماضيه جردت اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفيه فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تع فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذا اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا كقوله تع فعلتها اذن وانا من الضالين اي فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو ح لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافه وبناء اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في ح لكنهم انما التزموا هاهنا الكسر ليكون في صورة المضاف اليها الظرف الاول ويجوز في غير ح الفتح ايضا كقوله تع وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجمله لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجمله على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجمله ضمير اليه فلا يقال اتيتك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجمله وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال الله تع يوم تسود وجوه وقد يقول العوام يوم تسود فيها الوجوه ونحو

وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في اخر الباب والظروف المضافة الى الجملة اذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجملة انما يبنى منه المفرد والجمع اذ ابنى ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هاذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف على ما يجئ هل هي مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما تصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تع هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين و بعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تع هذا يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تع يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما او بناؤهما قال تع انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى لحق لحقا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها فقد الحصر كما مر والمبني وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة والمخففة لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها قرئ قوله تع من خزي يومئذ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت للشيب فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها الى ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل وغير مع ما وان واي مثل مع ما وغير مع ان مشددة و مخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المص بنى حيث لانه موضوع لمكان مصدر كائن في الجمل مشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذ انه بني لان وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد تفتح التاء وتكسر وقد تخلف ياؤها واوا ومثلثة التاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وقد ندرت اضافتها الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتداء الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لندرة الاضافة الى المفرد ونرلنا اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد اند روظرفيتها غالبة لا لازمة قال لدى حيث القت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هو مفعول ترى وكذا قوله تع الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكي هو احسن الناس حيث نظر ناظر اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتداء بعدها واذ للماضي ويقع بعدها الجملتان قد تقدم ههنا علة بنائها وقد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل

بناء الظروف المتضمنة على

ومن الظروف اذا

بعدها فنقول قد يكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تع واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يأول بالتعليلية وكما في قوله تع فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتيها للاستمرار الزمان نحو قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي قد قالوا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تع واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تع اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكلام العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اوليهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم لهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجئ فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجئ في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم و قد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقعة في كلامه تع وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تع ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم و قد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلام لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وساير الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجئ المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وساير الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد العروض عريقا ثابتا اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بمجئ جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كما في قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة محققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وانما رتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمتي الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط

يدل على هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون جملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض
عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام
الابتداء في نحو قوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان
زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في
متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير
الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة
الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان
العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في زاني
وزوره زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيها ومتى جئتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله
هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم ولانت
مكرم فيما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا قبله
واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان تفصل وتقول
ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك
وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول
لان الاول مخصص للظرف ومخصص له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون
وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه له
اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله تع
يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف
اليه في المضاف وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يفيدان معا جزء كلام يجوز ان
تعمل اولهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه
اخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة مؤخر من
الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يفيدان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا
ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بلى ان لم
يعمل الشرط في كلمة نحو من قام قمت جاز ايقاعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا
قلنا ان الفاء في نحو قوله تع فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا
بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكر ان السببية لا تخلو من معنى التعقيب اذا جاء ظرف للتسبيح فلا
يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المص في شرح المفصل ان تعين الوقت في اذا يحصل بمجرد
ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص
به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص متى في متى
تقم نقم وهو غير مختص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا
وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج حيا وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت
فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث اي
مع اجتماع الامرين كما قال تع ائذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد وكثير في القران مثله واستدل
ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى
اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني
اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ووسوخ فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها
اسمية بغير فاء كما في قوله تع واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع
من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا
مجيء الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب قيل ليس في اذا في نحو قوله تع
والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب

لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان
اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم
بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا
فاين ناصبه قلت قال المص ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شيء هنا تقدره
عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان
المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان
ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول الخاطب فيكون الاقسام في حال
غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله تع والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز
كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر
من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت
اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء
الا لحالة العظمة بشيء متعلقة بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة
عليه وخاصة في الظرف فانه يكفيه رائحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك
عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك
لكونه معمولا لانشاء القسم فاصل العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقوله
تع حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخرهما كما مر وحتى يكون معها حرف
ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدا بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء
كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تع حتى يقول الرسول بالرفع ويقول سر حتى تكل الناس قال بعضهم يجوز ان يجرد
بعد حتى عن الشرطية وينجر بحتى ولعله حمل عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا
وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها وقال المبدأ في اذا فيه زائدة
ولا داعي الى تكلف زيادته مع وجه اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تع اذا السماء انشقت اي يكون امور
لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو وما نالوا عثرة على شاهد من كلام العرب واما قوله تع اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم
تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم
المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي يقع جوابا
للشرط للمفاجاة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع
بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل
على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشيء وجدانك له فجاءة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم
والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب
الابتدا بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طائر قيل لها طيري
قالت انا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم
بفاعل ومفعولين قال بلى يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اي فبالمكان عمرو قائما واما مع المعرفة
فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر عمرو وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد
واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فضحت ولو كانت خراسان دونها رايتها
مكان السوق او هي اقربا اي رايتها هي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية
في هذا عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو
في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب اصلا الا اذا كان خبر
المبتدا معرفا باللام او افعل التفضيل وفي الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضمائر وقوله او هي اقربا بمعنى
او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذا المفاجاة والاغلب

انه يمكن ان يقسم بوقت اتساق القمر في قوله والقمر اذا اتسق بل يقسم به متسقا وليس ببعيد ثم

كما لا يقسم الا بالعظيم في معنى من المعاني

اذا المفاجاة

في الفعل المجزوم

يجى اذ فى جواب بينما واذا فى جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجى بعد اذا المفاجاة الا الفعل الماضى وبعد اذا للمفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعى لا يستفصح الا تركهما فى جواب بينا وبينما الكثرة مجى جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين ع وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها فى حيوته اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولما قصد الى اضافة اللازم بين اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ماء الكافة لانها التى تكف المقتضى عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما فى انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اى مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اى زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما بينت مستعمل فى الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين فى الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اى بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهى غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم فى كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين اذا اضيف الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجا استعيرت لما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف ظاهرا الى جملة مقدرة بالحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا فى بينما يطرد فى كلما من مجى ماء الكافة ليكف عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما فى كلما من معنى العموم والاستغراق الذى يكون فى كلمات الشرط نحو من وما ومتى تشابهها اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضى بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم فى كل ماض كما كان فى كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضى والاستقبال للعموم الذى فيه ككلمات الشرط فيه وفى كلما وانما لم يجز الشرط واما حيثما فهى كلمة شرط يجزم وتقلب الماضى مستقبلا لكن وما ومتى فالعامل فى كلما وحيثما هو فى محل الجزاء لا الذى فى محل الشرط كما فى اذا الا انهما فى الاغلب يستعملان فى الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان فى غير المقطوع به نحو كلما جئتنى اعطيك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان فى المتحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما فى الماضى وفى المستقبل ولما ان ركب بناء بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا فى حيث الا انها بنيت على الفتح الذى كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هى منصوبة فيها حتى تراعى حركاتها الاعرابية وانما ترتب بينا وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذ للمفاجاة فى جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الاول بالثانية مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد فى معنى اللزوم وقيل فى كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر فيجوز ادعاء مثله فى بينما فان دخل اذ واذا للمفاجاة فى جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغى ان تقول فى اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ راى هندا بين اوقات قيامه فى ذلك المكان اى فى مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التى بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه والاولى ان يقال بحرفية كلمتى المفاجاة كما هو مذهب ابن برى فالعامل فى بينا وبينما ما بعد كلمتى المفاجاة او نقول انهما زائدتان وليستا للمفاجاة فى جواب بينا وبينما كما قال الجوهرى وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ فى نحو قوله تع واذ واعدنا وبزيادة اذا فى قوله حتى اذا اسلكوهم فى قتائدة البيت والكلام على مثل قوله تع فاذا اصاب

حاشية: دخول اذ المفاجاة بعد بينا وبينما فى جواب ... واى زيد عندنا

به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ راى عمرو سواء ويجوز ان يكون اذا فى جواب بينا واذا ولما نحو قوله تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا يجعله مضافا الى الجملة التى يليها بل يجعل تلك الجملة عاملة فى الظروف المذكورة اى وقت الاصابة فى تلك الحال يستبشرون وكذا فى الباقيين فالجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التى فى موضع الشرط اى اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم بربهم يشركون وكذا نقول اذا وقعت جوابا لان فى نحو قوله تع وان تصبهم سيئة اذا هم يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا يقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى فى ذلك الموضع يقنطون وكذا فى جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفيتها اذا فى جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانها اذن حرف كالفاء سواء وقد يجى اذ للمفاجاة فى غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءنى عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا معانقة الكرام وروغ يوما اتيح له جرى سلفع بتقدير بين اوقات معانقة والاعرف الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اى نعانقه حاصل قوله واذ للماضى ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه لا يطرا عليها معنى الشرط كما فى اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط فى المستقبل واذ موضوعة للماضى فتنافيا واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضى كقوله تع واذ يمكر بك واذ تقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تع بعد اذ نجانا الله منها وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولم يعهد مجردا باسم الا بيعدا او يقع مفعولا بها كقولك اتذكر اذ من يأتينا نكرمه وقوله تع واذكر اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من اخا عاد وقيل فى نحو قوله تع اذا زائدة كما مضى وقيل هى مفعول لا ذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين كما فى قوله وانت اذ صحيح فيكسر الذال او بفتح كما مر ويلزمها الكسر فى نحو يومئذ لما مر ويجى اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اى لانك كريم والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل فى حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قائم بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضى فاولاؤه الماضى اولى للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعنى قولك اذا زيد يقوم فقل له كذا والحق انه ايضا قبيح قليل الاستعمال وقال المص معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام الاستقبالى وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت فى كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاوت ما بعد اذا فهى باقية على ما كانت عليه لا تصيرها جازمة معينة للشرط بخلاف اذ فانها تصيره كلمة جازمة بما كما يجى فى جوازم الافعال ومنهم من قال اذا ما يجازى بها فيجزم الشرط والجزاء وانشد الفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية مبنيا قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما اين للاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى لها ثلثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا ان انى مع من فى الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اى من انى اى من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل فى اكثر الظروف التى لا تتصرف او يقل تصرفها نحو من عندك ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت فى مثل مجاز ان يضمر فى الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اى من لدن شب ويجى انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون ويجى بمعنى متى وقد اول قوله تع انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجى بمعنى متى وكيف الا ويليه فعل واما انى الشرطية فكقوله فاصبحت انى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اى من اين تأتها قوله ومتى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط وربما جوزت هذيل بمعنى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج وبمعنى فى فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمى اى فى كمى او وسط كمى ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما نحو متى انت وبلادك فتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذى بعده غير ساد مسده كما مر فى نحو اما الملك زيد وانت وبلادك مجتمعان وايان للزمان

حواشى: الخبرية — الجملتان — بلا فصل — واذ واعدنا — الشعر — ... اى متى

استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو قوله تعالى ايان مرسيها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزتها لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة والاولى لفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع ويختص ايان فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل فى الماضى والمستقبل قال ابن جنى ينبغى ان يكون ايان من لفظ اى لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان فى الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسى ينبغى ان يكون اصلها اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى آن اى اى حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام التعريف واى لا يضاف الى مفرد معرفة

قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والظروف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لا لابدلت منها الظرف ونحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال فجوابها والبدل منها منصوبان يقول فى الجواب متكئا على اخر او معتمدا وفى البدل كيف يقوم زيد امعتمدا ام لا فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيد امعتمدا ام لا فمعتمد بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى يتضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن رتبة الصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر مقدرا اجاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو مرفوع المحل على انه خبر المبتدا فيقول فى جوابه صحيح ام سقيم وفى البدل منه اصحيح ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل الذى بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به ولا استفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابها الا نكرة فلا يجوز الصحيح فى جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روى على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيف ما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها فى الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنى فى نحو قولهم كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لا يسمع الجزم بها فى الشعر وجاء فى كيف كى قال اوراعيان لبعران شردن لنا كى لا يحسان من بعرانها اثرا قال الاندلسى هى لغة فيها او يقال حذف فاء كيف ضرورة قوله مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم فى ذا انه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغنى وقال قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما فى نحو قولهم اليوم وكسر ميم منذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بنى تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب استعملوا منذ الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى او لا يجرون بهما معا فى الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ مركبة من من وذو وتعل اللغة السليمية عريقة فالمرفوع عنده فى نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف الموصوف وذو طائية وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رايته مذ يومان من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل

هو

فعل مقدر فالتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتدا يومان اى هذا اذ ابتدء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما فى الوجود اى من وقت ابتدا يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التاويلان المذكوران فيها بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم المركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما فى حال رفع ما بعدهما فلما يجئ من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا اى من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اى من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجئ انه لا بد لمنذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان فى جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان واذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما اسمين لكن فى ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما على ما يجئ تقريره والثانى لابى القاسم الزجاجى انهما خبران لمبتدا مقدمان فان فسر الزجاجى مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجئ من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصحح تنكير المبتدا المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما يقول مثلا فى ما رايته منذ يوم الجمعة اى مع انتهائها اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى ما رايته مذ يومان اى بعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا باس ان يركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب ومما قال المالكى فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا اللفظ من الذى هو مشهور فى ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذى هو للزمان الماضى وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضى فى جميع مواقع منذ كما يجئ فهو معنى من واذ فغلب على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظن فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذ بنون وذال ساكنين وحق اذ ان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احوجوا الى تحريكها للساكنين تشبيها لها بالغايات المتمكنة فى الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلثة احرف واكثر ما يبقى منذ كما هو فى اللغة السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى الضم لا زم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلى اذ التحريك انما كان للساكنين الغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية فى نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه تحصيلا اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومنذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل آخره بزمان المتكلم غير متعرض لذكر الآخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا الذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه فى هذا الاسم ما بعده من الايام ففى الاول كان اصل مذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد نائم من اول وقت نوم زيد واما فى الثانى فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف محذوف اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها بهذا القيد مستعملة لاول المدة واما التى احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا الا ان منذ لتوقيت الزمان الماضى فقط لتركيبه من اذ الموضع للماضى وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون

بقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجئ فى تقدير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم
كما قلنا حال او حكاية حال ولبس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة
بحرف مصدرى لتتبرأ بالتركيب عن صورتها التى كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريث وآية
على ماذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التى بعدهما بحرف مصدرى لكونهما غير صريحين فى الظرفية فيقول منذ
ان الله خلقنى ويجوز ان يدعى ان منذ فى مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها كما يجئ فى المصدر الصريح
نحو منذ سفره ثم تقول يجوز حذف احد جزئى الجملة المضاف اليها اذا كان الباقى مجموع زمان الفعل من اوله
الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت فى رجب منذ شهر نحن فيه
ومنذ شهرنا او كان الباقى اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقرؤه
منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها فى جميع اجزائه
وذلك بجواز دخول الحد فى المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان
المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص كقولك ما رأيته
منذ سنة الجاعة ومنذ شهر رجب ومنذ يوم لقائك ومنذ عشر ذى الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته
منذ عشر ذى الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت فى اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثانى الى الآن وكذا اليوم الثالث
الى آخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت فى الاول الى الان فكيف يبقى حتى ينقطع فى الثانى والثالث بل المقصود انها
انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد فى المحدود وان لم يقل به فالمعنى انها انقطعت فى يوم غير معين من
ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة فى مذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئى الجملة
اذا كان الباقى مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو مذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما و
منذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين فى الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف
شئ لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذ ابتداء يومان على حذف الفعل اى من وقت ابتداء يومين
اى اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم او يومان مبتدأ كائنان بان على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص
يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان
منذ موضوع لتوقيت الزمان الذى آخره وقت التكلم فى جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة
كان المفرد او معرفة وتقدير الثانى مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اى من وقت كون يوم الجمعة وجاز
ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على
احدهما فيقول فى المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اى مذ ابتداء نومه او نومه مبتدأ وفى المعنى
الثانى مذ خروجه اى مذ كان خروجه او خروجه كائن الظرفية ويجوز ان يكون مذ انك قائم فى المعنى فى الاول ومذ ان
الله خلقنى فى الثانى من هذا ثم يقول انما جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو مذ يومين اى من
وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقتكم من الايام اى وقت ابتدائكم منها وانما جاز ذلك
لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضافته الى المفرد
طارية كما بقى ضمة حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا ينفع
الى ما زى فى بعض الكتب ان بين الجر والرفع فى المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية فى يوم
الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذى مر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة
على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتمييز الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية
ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذى ذكرنا وان كان فى بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع جعله
فى جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما فى الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو
مذهب جمهور البصريين قيل مذ منذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما
فهما اسمان فى محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما
رأيته مذ يوم الجمعة اى اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كان بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد
معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيته منذ يوم لقيتنى فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل

الذى

الذى قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبنى منذ يومان اى مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذى فيه
معنى العدد سواء كان مفردا او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه
مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك
تقول ما لقيناه مذ عمرنا ومنذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود
بالعدد اى المقصود مع العدد والبا بمعنى مع والا كان الواجب ان يقال المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان
عددا اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رأيته مذ يومان وقد رأيته امس قال ويجوز
ان يقال ما رأيته مذ يومان وقد رأيته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد
تكمل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان فى اوله اعنى وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم
انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان فى وسطه يجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب
بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رأيته مذ يومان
يوم الاثنين وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز ان يقول ما رأيته مذ
يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعضها ما مضى اقول وعلى ما بيّنا وهو ان منذ
لا بد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة
ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ
الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس
بمانع لانه تجوز مذ قليل من ساعة قوله ويقع بعدهما المصدر او الفعل وان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلثة
لان معنى ما رأيته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه مسافر ومذ زمان سافر ولم
يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اى مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميان عندهم
مبتدآن ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رأيته مذ
يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان فى الاصل فى الموضعين مذ ما رأيته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت
لتقدم ما يدل عليها وبنى مذ منذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بنى مذ لكونه على وضع الحروف
ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر
عليهما فصارا كحروف الاستفهام وغيره والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رأيته جملة ومذ يوم الجمعة جملة
اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول ما رأيته وامد ذلك
يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطا بالاولى ممتزجة معها لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية
عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال الفراء هى منتصبة المحل على الحال اى ما رأيته متقدما قالوا واذا انجر ما
بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى منه ولا
يتم لهم ذلك فى نحو قولك ما رأيته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته من يومين
الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف فهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومذ اليوم
فهما بمعنى فى قال الاندلسى وهذا تقريب والا فمذ يقتضى ابتداء الغاية ولا يقتضيه فى هذا تمام تقرير المذهب
ولك الخيار فى الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف
ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترناه لانه ظرف منصوب رفع ما بعده او انجر
الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ فى كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وانه لم يوافق فالعطف
على مذ اولى فمثال الموافقة فى المجموع ما رأيته مذ سنة ويوم وفى اول المدة ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس
او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال
المخالفة ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والآخر
لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التى بعد مذ يجوز الرفع والنصب
والجر فى المعطوف فى نحو منذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ
قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخر اى وما رأيته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا
العطف على مذ اذ لا زمان مقدرا بعده قيل وربما دخلت كاف الجر على مذ روى عن بعض العرب انه قيل له مذ كم

نَعَدّ فلان فقال كذا احدث في حد بنك قبل والكاف في كما للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذف الفها وسكن الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر وهذا اخر الكلام في مذ ومنذ قوله ومنها الذي ولدن وقد جاء لدُنْ ولدِن ولَد ولُد لدن ساكنة النون مثل عضد هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيف الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوانٍ راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تصديرها الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعياني قديما ولم افتقر لدن ان غلام وفيها ثمان لغات لدن بفتح الدال ولدِن بكسرها فكان لدن مخفف بحذف الضم كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا وكسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لا تن نوال الساكنين يحصل لكل ذلك هذه خمس لغات لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكان لدن خففت بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضدٍ قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب ومقدرة فهي بمعنى عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب فيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهورة لغة قيسية قال المص الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاته ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولولم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اي على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحروف ولهذا اما الذي وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك وتجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون الدال لدن قبل النون الساكنة يفتح ويضم ويكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز اي تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم ندر امنصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف على والى فيسلم في الظاهر وتقلب ياء غالبا مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشدد بمثنى حقب حقواها وانما قلب الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لان الواو تثقل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وقناك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء اخر بخلاف الف الى وعلى ولدى وقلب الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما حتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله ومنها قط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيتان بمعنى ابدا لكن عوض قد تستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ولولا نبل عوض في حظباي واوصالي ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما يقول لا افعله

البناء

مبحث الظرف

البتة الا ان قط مبني لما سنذكره بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذيب قط وقد يستعمل عوض للمنفي الماضي مع الاثبات ايضا قال ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي هوت بعفاق عوض عنقاء مغرب وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر وبني قط قوطهم لتضمنه لام الاستغراق لزوما لا ستغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس الاستغراق لازما لمعناه الا ترى الى قولهم طال الابد على لبد وبني قط على الضم حملا على اخته عوض وهذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء كمذ قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم المتكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقد رتب لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الامس الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الا حدث ولم يبن صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما يتبين في قولك لقيته امس واما سحر فامره مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه يخالف اخواته من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هي معربة منصوبة وهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني امس تفضيلا للداخل في الوجود في باب التعريف والتعيين على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منقضيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير مصروف في حال الرفع وبناؤه على الكسر عند الحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ في الشعر وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعدها في الجر فكان مشبها بنفسه قال لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا وقال هذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف عاقا اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار العلمية المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف اختاروا منع صرفه رفعا وبناؤه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدؤا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فارادوا ان يبنى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوي بينهما في الفتح لم يبن بناؤهما اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقول سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بانهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير ابعد من امس والمبهم نحو مضى امس من امساء ودخله اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب باتفاق لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بني

المقارن اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثني امس او جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت ليتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال الزجاجي مغترا لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي لشبه الحرف بلزومه في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امسى وقد يقال في الآن لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذا اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فنسبها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرناه في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقي لاه ابوك كما قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهب سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اي تستر ففتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد يحذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبن مثله لا لالتباسه بالجر الذي هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالاعراب في نحو لاه الله فعلن بالنصب اما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب ظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سالته يعني الخليل عن معلم لاي شيء نصبتها يعني لم لم يبن على السكون هذا اللفظ فمن قال انها مبنية قال لكون وضعها وضع الحروف ولمشابهتها للحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر في نحو خرجت من معه اي من عنده وان كان دخول من عليه شاذا وليس موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجيء مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مسوق بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه كذلك موجبا للبناء لبني من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطحبان لم ينو ما يضاف اليه فينتصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل منصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا اي معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سوا اجتمعوا او لا والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استنكارا لاعراب الموضوع على حرفين مع عندهما عكس اخواته ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله الظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وقد مضى شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام

بحث المعرفة والنكرة

والمبهمات وما عرف باللام او النداء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا للواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذو اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في نحو ربه ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل الحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا والاصرح في اسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعهود اليها او المعهود مخصوصة قبل الحكم لانه اشير بهما الى الخارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشيء قبل نحو رجل قائم ابوه واظبي كان امك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالها قصة ورب رجل واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى المخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفة وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المص في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تع ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول او لان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء شيوعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس وكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك اشتر اللحم فان الشري قرينة ان المشتري بعض ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تع او اجد على النار هدى فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او يجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في المتخصصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه الصلوة والسلام الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرءة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل رفع هذا الحجر الا الزيدين معا والا انتكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا

وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فتقول ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويك اى الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان
هذا الحجر الا اخوك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء
الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى بالالف واللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد
وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب
قال عليه الصلوة والسلام لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان اى كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اى كل اثنين اثنين من هذا
الجنس ولا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو
بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعمالهم اى ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء
المفرد والمثنى والجمع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تعـ لا تدركه الابصار اى شئ من الابصار
لا جميع الابصار كما توهم بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه ماخوذ هذا هو
المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها و
مثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقيت رجلا الا الزيدين اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا
الحجر رجل الا الزيدين معا ويقول ما لقيت اخوين منصاحبين الا الزيدين ويجوز الا بني فلان اى الا اثنين منهم
ولا يجوز الا زيدا ويقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى
ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام
عهدية على ما يجئ في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيك الا التمرة او التمرتين فلا فرق
بين المعرف والمنكر فكانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشربت التمر ولقيت الرجال
فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذى فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشربت
تمرا او رجالا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن
البعضية مستفادة من القرينة كالشرب واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشربت هذا الجنس فهو كعام مخصوص
بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى نفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام
من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك
كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التى للمعهود الخارجى قوله وهى المضمرات قد تقدم
ذكرها ويعنى بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة
من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولة
من دون الصلوة مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا المضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب
عند التلفظ به وكذا ذو اللام العهدية وهم قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعنى ان حرف التعريف هى اللام وحدها
والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط تخطى
العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها
نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا يفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفين لقوته لانه يجزم
الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو بهذا فيما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله
ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل والامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز توالى ما
في قافيتين ولم يكن ايطاء وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا
دليل التنكير الذى هو ضد التعريف التنوين على حرف وهو النون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل
ال بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد اسند لالا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه توقف عليها في التذكر نحو قولك
الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد في
نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلى اربعا واستخبرا ال منزل الدارس
من اهل الحلال وانما حذف عند همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافى ان حرف التعريف
الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفى لغة حمير ونفر من طى ابدال
الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه واله وسلم ليس من امبر ميصيام فى امسفر
ولام العهد اللام التى عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اى تعقله وادركه يقال عهدت فلانا

فائدة في النكرة المستغرقة

بيان تحقيق ال

اى ادركته وعهدت اما يجرى ذكره مقدما كما في قوله تعـ كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او يعلم المخاطب
به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضى اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهورا وامير واحد و
قد يزاد اللام في العلم كقوله اما ودماء مايرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفى الحال نحو الجماء الغفير وفى
التميز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما يأتى في باب العدد وقد يكون الزائدة لازمة كما في الذى ومتصرفاته ويكون
اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير كما في نحو مررت برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام
من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التى هى جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره كقوله لحافى
لحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفى الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في
اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهى في غير هذين الموضعين
لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل وتعرض للام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام قوله والنداء نحو
يا رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب
النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء
المتوغلة كغير ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول
غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعه الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف
العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله معينا آخر كما كان في سائر المعارف قوله بوضع واحد
متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر
اى بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم سمى به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين
لكن تناوله لمعين الثانى بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا
يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال اعلام
الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعقلة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من
هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد
الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجى مطابقة كل كلى عقلى
لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج
على وجه الاشتراك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح
المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجى اذ ليس موضوعا له على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية
والفرد الخارجى لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسى فلا يقول في اسد معين في الخارج اسامة كما يقول الاسد لان
المطابقة للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا بالاوصاف المعرفة وكذا ينبغى
عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلانى لان الحقيقة الذهنية
ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا
نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر وليس لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وثعالة وامتناع ادخال اللام على نحو
ابو بر واضافة ابن وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسى ويجئ منها الاحوال ويوصف بالمعارف مع هذا
كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لا يجرى مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان
لنا تانيث لفظى كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسى فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظى اما باللام كما ذكرنا
قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسى من الطير والوحوش واحناش
الارض والمعانى فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان
ولبعضها كنية بلا اسم كابى براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفى اكثر هذه الاعلام المعنى
تناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعانى للمنية شعوب وام
قشعم وللمبرة برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل
على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا سبح الجودى والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا الدليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر
ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعنى التجرد عن التنوين

مبحث العلم

بيان فرق بين علم الجنس

عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وامّا اولى فى اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه
ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهاتِ الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث
دالّ على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من وليه
الشرّ اى قرب والمبتدأ اولى اسم فعل ايض بدليل اولاة فى تانيثه بالرفع والآن خبرا اولاة اى الشرّ القريب الآن واما هات
الآن فالزمان متعلق باسم فعل كذا قال ابو على فيجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله للتاء لا يضر الوزن لان
ذلك فى علم آخر فهو كما لو سمّيت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستأنفا واعلم ان
العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظا اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام
فيهما للتعريف اللفظى كما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم
يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسيّين
المحضة قال ولا نت اجرى من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر فصح الاستثناء من مثله كما صح فى قوله تع ان الانسان
لفى خسر الا الذين امنوا يقول اسامة تفرس الانسان الا الداجن منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام
كلها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظى اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والنوق
وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة فى اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك فى كلام العرب الامثلة التى يوزن بها اذا عبر بها عن
موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجيئ فقالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة
منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلمية فيها
سبباً آخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدين كفعلان او الالف الزائدة
المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول كل او رب او من الاستغراقية وغيرها من علامات التنكير انصرفت
نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف
للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يغلب الفه فى التانيث رابه فيتم نحو ارطى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتبار ان ان جعلت الفه
للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك لان نحو ارطى وسلمى داخلان فى فعلى فهذه الاوزان
يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى
يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك وانما عدّ الاول من الاعلام دون الثانى بدليل صرف
تمرة وجرادة لانهم رأوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزايد فى الفعل على
آخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة زائدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها
لام وبعضه مرتجل كارتجال الاعلام نحو قولك فعللة التى هى مصدر الرباعى حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى
هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم رأوها اذا عبر بها عن موزوناتها لم يقع على فرد مشاع منها كما يقع النكرات
فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكنى بها عن
موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على
المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط
اشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقول من
جنس الى جنس آخر او مرتجل لجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار
المعنى الجنسى ومن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد
قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكما
ان افعل فى هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه فى افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف
ولا علمية وان كان موزون هذه الاسماء معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجرى مجرى الاعلام فيصرف
افعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين فى الوزن اذ ليس مع العلمية الا انه حذف
منه التنوين ليقابل موزونه فى التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشرى هذا القسم ايضا علما وهو
الحق فيقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المص انما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاسد
فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان فى الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس

المخلوق

معنى الذى لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذى ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه
الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون بمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس
فى الحالين كاسامة فى حاليه اى كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه فى الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة
لكونه علما لماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحدا من الجنس مجازا عنها محمولا عليها فى العلمية كما بينا بل
تعريفه فى الحالين لفظى سواء كان جنسا او فردا مشاعا وليس قياسا بقياس علية والاولى ان يقال انما ذهب اليه
لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون
او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعلة فى نحو قولك ضاربه يضارب مضاربة على وزن
فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذى هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه
حكمه عند سيبويه فى الصرف وتركه حكم الموزون قال المتنبى كأنّ فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب
فمنع الصرف لان موزونه خولة ويقول مررت برجل افعل اى احمق وقال المازنى ليس فى فعلة علمية ولا فى افعل معنى الوصف
فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف
ويصرف نحو مررت برجل افعل اى احمق وفعلة اى حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية
عن العلم جار فى اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجيئ واما ان اردت
بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها اولا نحو قولك افعل
امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذى لا حظ له فى الصرف
ولا فى تركه لكنه مع ذلك علم لو صفته بالمعرفة كقولك افعل الذى همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما
ان يراد بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل فحكمه فى جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن
الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم وقوله كان فعلة لم يكن معناه
البيت وفى جريه مجرى موزونه فى الصرف عدمه خلاف بين سيبويه والمازنى وان لم يكن معناه معنى الموزون
بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر فان نكرته فحكمه حكم النكرات
فى الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهى اعلام وفاقا لجار الله وقال ابن جنى فى سر الصناعة
وكذا فى بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف
ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المص الظاهر ان
جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكان مبتدأ بالنكرة من غير
تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة فى الايجاب للعموم قال ووجه ما قال وجه ضعفه
انه يؤدى الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة
لما فيه من معنى العموم اى كل رجل وذلك جائز فى كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى
جاز ذلك فى غير المبتدأ كقوله تع علمت نفس ما احضرت فيجوز الابتداء بالنكرة ههنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير
المبتدأ ايض فى الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تع علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد بكلمة
ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير
متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام ما اتفاقيا اى
تصير علما بلا وضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله فى فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق
على بعض افراد المعين باداتى التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن
عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام فى الاصل
لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجرى ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام
التى فى الاعلام الغالبة من القسم الثانى كان معنى النجم قبل العلمية الذى هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه
بهذا الاسم اليق من امثاله وكذا البيت فى بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس
لان التعريف الحاصل بالاضافة الحاصل بلام العهد سواء فلا يقال غلام زيد الا لمن غلمانه لهذا الاسم بكونه اعظمهم
واختصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلامية حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين
فى العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما فى سائر الافراد التى شاعا فيها قبل العلمية فاذا صار علمين اتفاقا

لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها
كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا
فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب
بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك
لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات الى يعرف وذلك بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه
اللام كقوله رايت الوليد ابن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهلها او الاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا
راس زيدكم باببض ماضي الشفرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد
الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء واذا لم يكن اشتراك في العلم فاذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي
لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو
ابانين وعمايتين كما يجئ فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول المص جبر ذلك التعريف الفائت
باخصر ادات التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج
القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت
في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووضعهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المص مع القياس واجرى مجرى العلم الحقيقي
العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه
وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب ان تثنيتهما ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى
الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف
للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعي فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالزام اللام لزوم التعريف العلمي
لو كان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التكرار الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين
لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجرود باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لا زم تصاحبهما
لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذلك عمايتان
جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا جماديان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد
الجبلين مثلا لم ينفرد من الآخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين
مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان
وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس
من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام
الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكني عنه اي يكونان كالعلم ولا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق
مجرى المكني عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كساير الاعلام فلا يقال جاءني فلان وفلان آخر اذ هو
موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسما
كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام
البهائم اولى باللام من كناية اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها
نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المص ان لفظ فلان لم يأت الا محكيا كقوله تع يا ويلتى ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض
بما روى الاصمعي عن مرار العبسي سكنوا شبيثا والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة
دفعوا معاوزه فقده بفلان ويقول معن بن اوس المزني اخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد اُدان
وحتى سألت القرض عن ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها
عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في
اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث لان تاء التانيث تفتح ما قبلها قيل وقد يكنى
بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن
يعني عبد الله وحسنا وابرهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على اليتم
وبنوه ولم يرجوا عن ذلك ومنها يا هناه للمنادي اي غير المصرح باسمه تقول في المذكر يا هن يا هنان يا هنون وفي
التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول يا هناه

بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في باب المندوب وهذه الهاء تزاد في الشعر وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء
السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه وقال يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين
ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في الشعر اعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت
هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو وابدال الهاء في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك فقالوا
هياك ومجيء الكسر في هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق
الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هناناه ويا هناتيه كما مر في المندوب
ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه ويا هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة
والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب هو اما عن اسم
اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غير صفة كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل
اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كيغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر
كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلد اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان
الاعلام كثيرا ما يتغير لفظها عند النقل تبعا لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل
ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعل قائما
على رجله من غير ان يقعد متأنيا فيه والمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد و
الفقعس البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير العلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته
او نقصانه كعمر مع تغير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما ان غير
ما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كفرهد ومهدد
لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على
فوعل من مظب ومهب لانهما لم تستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدى كمعزى ومرمى
لا معدى واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليسا بفعولة وفعيل من مكز ومرم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز
ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء والحاوي
والحوايا من تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعه لها في سفطه وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوي والحواء قلبت العين
الى موضع اللام في حيوة عندهم فالكلم بهذه التغيرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه المغيرات
ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي
لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعابد الكلب في الذم وكالمصطفى
والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز
في الذم خاصة واما كنية وهي الاب والام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان
والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم
والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية تعظيم لا بمعناها
بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن
لامير المؤمنين علي صلى الله عليه واله وقد تكنى في الصغر تفؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك وقصد الجمع
بين اللقب والاسم اي بالاسم او لا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي
به او لا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا
على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او
احدهما مفردا دون الآخر وان كانا مفردين اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر
كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى لما روى الفراء قيس
قفة ويحيى عينان بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة
قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب قيس والاضافة كسعيد كرز وعلى ان الاضافة لادنى ملابسة لتكاحر
نسوة اسم كل منهن رقية وقيل هن جداته وقيل شبب بثلث كذلك قال قل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن
العرف في المصيبات وقال الشاعر في الاجراء ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير ورام الموت بالسيف بيهس

نعامة لما صرع القوم رهطا بنين في ثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت التسمية بشئ من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاز اجراهما كاثنان وعشرين عرب اعرابا قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يجاوز حروف الكلمة سبعة لان نحو حروف فرعيلانه غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعيشان ومستعيشون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة قال الا ياديار الحي بالسبعان والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر فبحراني اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران كذلك وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء نحو قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقد لي ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روى في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذن بل من تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع البحران قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين بالياء ففي جعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وجيرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب اعراب الاول ولا يدخله التنوين فيروى تنورتها من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر فيروي من اذرعات الفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تنورتها من عرفات وقد مضى هذا مشروحا في اوائل الكتاب اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجئ معربا نحو ليت تنصب وترفع قال ليت شعري واين مني ليت ان ليتا وان لوا عناء فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثاني الصحيح بل تقول جاءني كم ورأيت منا مخففين فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كمي كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد اي مما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع وكان جعلها من باب يد اي مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى ونقول في الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددين وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذه لوّ وفيّ ولا زدت على الف اخرى وجعلته همزة تشبيها بداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو والتاء بالكلمة او سميت به المرأة وجب التضعيف لانا من التنكير يجئ التنوين اذا وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفيء ولاء والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا را وان لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فقلت هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهي على ثلثة احرف اخرها الياء كالواو اعربتا ولم تعرب فيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زايا كما لا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جازت في نحو من ما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكايتها على الحال

في التركيب

في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة هي لها فلا يحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وترفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذا نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء مزيد ولم يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلاثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد ايضا كذلك وسيبويه جعل ابا جاد وهواز وحطيا بياء مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون وقرشات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجود وهو العطش وهواز من هوز الرجل اي مات وحطي من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفو قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به فانه تقول هذا ذوى كعصى ورأيت ذوى ومررت بذوى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا ذي بقلب الواو ياء لسكون العين على ما مر من مذهبيهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في لو اذا سمي به ان يقال لوه رد الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت مؤنثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها بهي فهو كما لو سميتها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وباء الاضافة على قول او لا فان كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف يجانس حركته فانه اولى من غيره لمناسبة حركته وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بباء الجر بي ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف على مذهب سيبويه وباء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجئ وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف بجانس الكسر اي ليا فيقال لي وذلك لانه لا بد اذا اردت زيادة حرفين عليه من تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار في نحو غلاماي ثم يضعف بجانس الفتح فيقال باء وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف يجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشئ من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون مما حذف عينه نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة نحو اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا اس وقام اس وقال قد الى بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة غير لازم وكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه يقطعها ظاهرا بما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك بوحي اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتهما على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاخفش وان كان ذلك الساكن فاء فيبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل

ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة

مفكوك للادغام ما او وقفا نحو اردد ويرددا دغمت فقلت ارد ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل فى الاسماء نحو فردد ومهدد كثير فى الافعال ولان فك الادغام فى الفعل انما كان لعارض زال فى الاسم وهو الجزم او الوقف الجارى مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سميت بالبب من قولك بنات البب ولهذا يرد اللام او العين اذا سمى بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ديرم ويخش واغز وارم واخش ولم يخاف ويقول ويبيع وقول وبيع وخاف كما مر فى غير المنصرف ويكون يغز ويرم واغز وارم كقاض اسم امراة على الخلاف المذكور فى غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين فى بك لان اللام حذفت لتشبهها بحرف العلة فى لم يغز ويجلب هاء السكت من كل ما هى فيه اذا سمى به نحو ره وفه وبرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف فى ره الهمزة التى عين اذ لو لم ترد ها لاحتيج الى زيادة لف تجئ كما لا ترد الاصل اولى فتقول جاءنى راى والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول اراى غير منصرف لان الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء فى فه فتقول جانى وفى اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما فى فى وانما فتحت الواو ولكونها مفتوحة فى الماضى ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء فى الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء فى ضربت نحو اكلونى البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمى به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعربا باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو فى الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك فى المركبات ولو سميت باولى وذوى فلا بد من رد النون التى سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة بعصرن السليط اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفته لانهما كهند اذا سمى بها مذكر واما التاء فبدل من اللام وليس لمحض التانيث ولهذا لم ينفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث ابدلت من اللام فهى مثل ثبة علم مذكر واما هنت ساكن النون فاذا سمى به رد الى هنة لانه لم يرد فاجريا على القياس بخلاف بنت واخت لمخلص من الخلاف الذى كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذى كان يلزمه اذا سمى به كالنجم والافضل والذى والتى ونحوهما لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التى فى اوائلها جاز الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرات قاف ونون ويس والم ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب فى كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وذلك انا بينا ان المبنى اذا سمى به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضى للاعراب كيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضى للاعراب اذا سميت بها السور وحكى عن يونس انه كان يجيز فى كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقى حشو لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور مما اسماؤنا وغيره لاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب اخر كالتانيث فى الف اذا كان اسم امراة والتركيب فى نحو حم قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اى اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه قلما يدخل الالتباس فى المخاطب بخلاف المتكلم قوله والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد هى ما لم يشر بها الى خارج اشارة وضعية والاحتراز ات يفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت فى سياق النفى والنهى والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا فى حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءنى رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءنى رجلان هما اخوانك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق يفهم يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا فى الاستغراق محتملا لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من فهى للاستغراق نصا نحو ما جاءنى من رجل ولهذا كان لا رجل المتضمن لها نصا فى الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتداء منه بالجانب المتناهى وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذى لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءنى من هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى فمن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءنى احد ومن احد وان وقعت النكرة فى غير النفى والنهى والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتداءة نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة وقليلا فى غيره نحو قوله تعالى علمت

بحث اسماء العدد

نفس ما قدمت والدليل على كونه فى الموجب مجازا فى العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما فى نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والتبادر الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشئ عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشئ حقيقته المعينة التى يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشئ وكيفية الشئ وصفته المعين الذى يسئل عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المئات والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغى ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فيقول واحد فليس هنا احاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان فى جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا فانهما وضعا لكمية الشئ وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشئ ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشئ فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذى عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكميته فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا لان الفرد الاول اى الواحد ليس بعدد فكذا ينبغى ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اى الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله واصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعنى ان الالفاظ التى يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع فى كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد واثنان واحدة اثنتان ثنتان يعنى ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان فى التذكير والتانيث على القياس ذو التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان ككتاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال فى الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد وتبدل الواو فى هذا التركيب همزة اما فى احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة فى الاول كان كوجوه واجوه ووقتت واقتت او فى الوسط كقؤوس واما فى احد فشاذ عند الجميع واما فى احدى فهو قياس عند المازنى اى ابدال الواو المكسورة فى الاول همزة كالدة ولدة ووشاح واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل فى الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع فى التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى فى غير التنييف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل احدى الا فى التنييف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العقلاء بعد نفى او نهى او استفهام او شرط نحو ما جاءنى احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء ان اتقيتن وتغييره بفتح نادر وقد يستغنى عن نفى ما قبله بنفى ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر فى باب الاستثناء ولا يقع احد فى ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء فى غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو على همزة احد المستعمل فى غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما فى الموجب نحو قل هو الله احد فهى بدل اتفاقا كانه لما لم ير فى نحو ما جاءنى احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته فى كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءنى احد ما جاءنى واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد فى الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد فى قوله تعالى قل هو الله احد وقد يقال فى المدائح ونفى المثل هو واحد الاحدين وهو

اصول اسماء العدد

احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر فمعنى هو احدى الاحد اى داهية هي احدى الاحد
فالحق استاروا بى احدى الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريب وديار
وداري ودوري وطوري وطاري وارم وآرم وكتيع وكراب ودعوي وشفر وقد يضم تشبه وتقدلا يصحب نفيا
ودبي ودبيج وابن وآبز بالزاي وتامور وتؤمور وتومري وتمي واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من المثنى و
واثنان محذوف اللام والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء
من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكاة قوله ثلثة الى عشرة يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال
واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف باب التذكير والتانيث من ثلثه الى عشر
فانث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ان مافوق الاثنين من العدد موضوع
على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة
نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث
وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار
المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم
وهو عرض على ما يذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرء عليها اذن معنى الوصف
الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان
استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال نحو رجال ثلثة وان كان التابع
ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها
انما يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها
فان لم تضف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجيء فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق
ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفيين او
موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة
فلا منع ان يقال بتجويز الكوفية نحو الثلاثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم
ينكر دخول اللام في الاول وان كان تعرف الثاني هو تعريفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع
الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع في العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة
الالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف فاما كان موصوفا بعدها اما
مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما مبين نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرين درهما جاز اجراؤها
مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب
وضاربة واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف بها ايضا نحو ثوب ذراع
وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه
وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة والجمع الجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة
للجمع فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جيء بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال صار بقيت الاعداد تابعة
له في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا
وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف في المؤنث لما يجيء فاصل عشرون درهما دراهم عشرون
وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف ولم يوافق الاعداد موصوفها المجموع في التانيث اذا جرت
عليها كما ذكرنا الان اواخر عشرين واخواته لزمها الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما يجيء فتبعهما الالف في ترك الموافقة
لما استقر بالاولين القطام عن العادة فلما لم يوافق موصوفها اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت
اليهما فقيل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة واما بقي الثلثة الى التسعة مع النيف ايضا على حالها
قبل وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه لانه
عادة الفاظ العدد اذا زادت انه يجتزأ بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان
الاصل مائة رجل وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشرة اذا لم يكن
مع النيف اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف ساير العقود فان مميزها

مثلا عشر

هذه الاعداد

وثلثة رجال ثم

مع النيف تخالف مميز

في الحالين

مميز العدد

في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة
رجل فلما كان مميزها المفرد مجموعا عوملت معاملتهما مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات
المشتقة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مونثة وحذفه منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف لها مذكرا
اذ لا تصلح الا صفة للجمع والجمع مونث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التاء فيهما مع الجمعين لم يتبين ما
قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير
مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم تكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصفرة والغرفة
والعضوة والحجارة فمن ثم لم يقلبوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقال عباء وشقاء وذلك
لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوها على نحو طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه
التاء واما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول غزاءة واستقاءة فلو ثبت التاء فيهما في الجمعين
تشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه خفي فكانه مذكر
بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث
جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في الشعر قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امراة
فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال واما ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري
ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر
لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد لفظ العدد
على ما قررنا التانيث المعدود وهذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان
وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات عامة
في هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر صفة ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما
لم يقع مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان
مجرورا فلا تقل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا يقال
ثلث [illegible] بل تقول كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل
وقد لا يأتي له مكسر فيميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبني امر
تذكيرها وتانيثها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود ان
كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مونثا حقيقيا كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث غرف
وعيون حذفت التاء منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبتت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث
كما في عشر حمامات وثلث بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة
رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه ككساء ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة
سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر
امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم
جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم
فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال
وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما
كالبط والخيل والغنم والابل لانها يقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص
فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او
عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكورا او عندي من الخيل ثلثة ذكور
بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل لان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلثة من الخيل ذكور
فينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مونثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يختص
له مثال اثبتها الحاقا للمونث من هذا الجنس بجمع المونث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتانيثه كالبط
والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر فيه
الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة عشر من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث

على الوصف م

من النخل لانه يذكر ويؤنث قال نعم نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشبا ولم ينظر الى لفظ اشباوان كان اسم جمع كظرفاء لانه قايم مقام جمع شئ فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعنى من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشر ماذكرنا اعنى جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرا وفوقها فلهذا نقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اى تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما اوثر لفظ عشرة من بين سائر العقود بميزه في التذكير والتانيث في التبيف لانه كان بلا نيف ايضا موافقا المميز تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اى احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين يعنى شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذى في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى الكسرة واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر وهي الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احدها فتحة اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله عشرون واخواتهما فيهما اى في المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف بحذف المضاف اليه اعنى لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الاثر لا يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوف اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التى في مرتبة الاحاد فلم يحصل التعين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجى في غيرها من الالفاظ وسيجى في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شايع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومائون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدئ بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسى في اخواتها التى بعده اذ جمع المثنى غير قياسى لم يجئ الا مضافا لفظا ومعنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجئ في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين تنبيه بخلاف اخواتها فانه لم يجز فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرين بوجه فقصد بتغييره الى جعله كبنا مستانف فالواو والنون في عشرين واخواته كالجبر لما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امراة وعشرون جملا بل يمكن دعوى التغليب في نحو عشرين رجلا وامراة قوله احد وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان والفان فيهما اتم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما كما تقدم واحد واثنان اجريا على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اى في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعنى يرجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو واحد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة واحد مائتان واحد الف واثنان في المعلوم معدوده وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلاثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف فتعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو واحد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما اناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من تلك العاشر اسم مستانف وهكذا الا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر

مائتان والفا الف

وثلثة آلاف والفا الف

من المائات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدى الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلث مائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف ثلثمائة والف الف الى الف والف الف والفان والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثه واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امراة لان مميزها المائة والالاف لا ما اضيفت اليه المائة والالاف واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاز اسكانها وشذ حذفها النون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفته كما في رايت القاضي وجاز اسكانها كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدي كرب وقالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف الياء فتح النون اولى من كسرها لتوافق اخواته فانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوف وقد يحذف الياء في ثماني في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة عشر وبضعة رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصدوا التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرين والمشهور جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسع مائة وكان قياسها مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد داخل في المحدود اعنى ان مميز الثلثة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصيرها اخف على ما مر قبل وقد تترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا فسيجئ القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف والاصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما يجئ قوله لفظا او معنى الجمع المعنوى اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المميز احدهما فصل بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما مهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود قلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياسا ثلثة كلاب بناء على ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف الى قلم بين الا مثبات تضاف اليها الى جمع التكسير كما في ثلث عورات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودوا المجئ بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء ضرورة في الشعر ثلث مئين وخمسين قال ثلثمائين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يكسر ميم مائة في الواحد ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مائة فقلت مئات كان مئون جائزا وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين على ما يجئ في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشئ اذ لا يقال لمائة واحدة مائين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائى وهاب المائى عند الاخفش اصله المائين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطروح الهاء كتمرة وتمر لو كان كما قال لقيل ماى كمعى كما تقول في لثة لثى وفي ظبية ظبى وقد قيل اصله مائ

بفتح

الجموع

بقية مميز احد عشر الى تسعة وتسعين والمائة والالف

ككليب كسرا تباعا كما قيل شعير بعير لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية ككليب غير مسموع
نفي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفردا اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى
تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اسماء كاسم واحد فان قيل فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثني عشر
لما مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به لبيانه فكان
الجميع كالشيء الواحد فالمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث المعنى
واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرو
عمرو فهذه النون مثلها قلت بل نون عشرين واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن
قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما مر في اول الكتاب ولم تكن الاضافة مع اثبات النون ايضا المشابهتها
لنون الجمع وربما جاء بحذفها نحو عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعية الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما
حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية له مضافا كما كانت له
موصوفا فلما تعذرت الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية فهو
من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف
في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له يقال عندي عشرون
رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة
قوله وتثنيتهما وجمعهما اي تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا يجمع مضافا اليهما ثلث واخواته كما عرفت وانما تضف اليها
ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو
ثلثة رجال واما افراده فلما جاءهم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة
على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشمل من جمعية مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد
في كثير من الاشياء لتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته واما هذه
لشهرة كثرتها لاكثرية الاحاد فاغنت عن جميع مميزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى
مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المص ونعم ما قال تعين قراءة قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي على
انه على البدل لا على التمييز والا لزم ما شذ وذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة
اسباطا والا لزم شذوذ جمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم
ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين مميزا لكان واحد من ثلثمائة واقل السنين ثلثة
فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المص وهذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان مميزا لكانوا ستة
وثلثين على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما
مميز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره
مخصوص بان يكون المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجمع
الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل
جمعا استعمل كما استعمل المفرد واما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر كلام المص واذا وصفت المميز المفرد
جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون
حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة كما
ذكرنا لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح
نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد
فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما البقاء موجبه اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا يخل به الالف واللام
اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة
وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالان والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا
يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما
مع الاضافة والبناء عند انقطاع منهما واما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وبناء حيث واذا ونحو قوله على حين عاتبت فقد
مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك

والفراء

في كون المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس

والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة اعراب المضاف اليه لتشبيهه لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة
عشر زيد كابن عرس زيد قوله واذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك
شخص اذا اطلقته على امراة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المراة مونث ولفظ الشخص
مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مونث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم
لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة
انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال وكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا
يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد وانما لم يميز
واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال
لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن
ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظ رجل وحدها تفيد
الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان خصيته
من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما اي لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين
لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا
حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون
رجلا والثلثة والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير
فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم و
ثلث مائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب
وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز
لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد
العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم وهو
قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومونث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من
او بين اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة وركبت خمسة عشر من النوق والجمال الا
ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجارا
اذ التاريخ مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك
اقام فلان خمسا قال تع يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل
عند ذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل
بهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وام وخمس اماء واعبد اذ الاضافة اليه تفيد
فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامراة وثلث والف ناقة ورجل
جمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المونث عاقلا او لا فالاعتبار
بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر
منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة
هذا واذا كان المميزان يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع
عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة
عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز
ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع
التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامراة اي ليسوا
بخارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان
المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية
وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا باستهلال فاذا ابصروا الهلال
عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر

كتبت لعشر كذا او يختص به لو وقع بعده نحو لليلة خلت او يختص به لو وقع قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب
القرينة مع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت
بوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل في الليل
ولم يقصد الى ذكره ووقع فيه جاز ان يكتب فيما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا وفي ثالثها
لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى لان رجع النون الذي
هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز
خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل
ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا
نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة
اي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من
قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخص منهما
وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخر ان بقيت لتجويز
نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب
في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه
او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره
الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي
عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين
اي مصيرهما من ثلثهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت
حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ
العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة
رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت
بواحد او واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم
مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر
الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من
الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى درجته التي
تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته محوه ذاهبة الاسم وجعله للمجموع
اسم درجته نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله المجموع
اسم ثلثة حتى صار واحدها ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه اذ صار اثنان
معه ثلثة الاسم وجعله للمجموع ايضا وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز
ان تبني من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثاني
واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون
عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر
من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه صير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في
الناقص عن اصله المشتق منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي
كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب
اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين
لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى
هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين تثليثا
وكذا ربعت الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واتسع واشبع ويكسر

في اليوم الثالث

للمفرد

كيفية استعمال الأعداد في

هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا ماني لامه حلقي بمعنى اخر
وهو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا
المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير
خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة
وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة
وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر ونحوه قال المبرد هذا
لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم
انه لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة
اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل
واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من
العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط
وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن
سماع فعلى ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو
ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعرابه ولهما لزوال التركيب ولا يجوز هنا حذف اول جزئي المضاف اليه لا على ان تركب
رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء
واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد
بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول ليتبين
قصد الترتيب في هذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو
الحائط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان
اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر فتسكن ياء الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معدي كرب
واما العشرون والثلثون واخواتهما والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب
وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت
اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه الى اصله وهو الاغلب او
الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف
بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف
ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز
عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا
اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة
ثلثة يضم نفسه الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادي
عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف
الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال
انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فيبنيه من الجزء الاول وهو النيف
وقول سيبويه اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكاية عن العرب لا ينكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف
ثاني جزئي المركب المضاف اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته
اعربت قال الجزوليون بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخر ويجوز
حذف اول جزئي المضاف اليه ايضا فتقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذي ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما
جميعا اما الثاني فلتضمنه للواو واما الاول فلقيامه ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز
جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول اما الثاني عند قيام ثاني جزئي
المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول مذهب لم ينكره اصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن
العرب قال المص في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى

وثالث اثنا عشر

فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه

الجزء الثاني من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر

الكوفيون

المذكور

المركب الثانى لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذى هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثنى عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثنى عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكمه على المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث مفعول فى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشر تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون مؤنثه ومن ثم قيل فى الاول اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حاله اختلف اضافتهما فضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه

وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقى الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقى غرفة وصحراء وبشرى والحقيقى المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقى نار ودار ولا تقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها فى التصغير نحو هنيدة فى هند وعدد فى غدد واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو تديدة ووريئة قوله وعلامة التانيث التاء تاء التانيث فى الاسم اصل وما فى الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اى فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هى علامتها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها للحركات وانقلابها هاء فى الوقف فقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما رامتنا بهة الهاء للالف وليس بشئ لان التاء فى الوصل والهاء فى الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث فى نحو ذى والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كتا وليس فى اسم الاشاره ما هو على حرف واحد واما الياء فى تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر فى باب الضماير وتاء التانيث تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبى وربت رمية من غير رام وقد جاء باعتبار ربت انسان حسن ويجوز ان تريد بالانسان المؤنث ويلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد ويقال لات لمشابهة ليس كما مر فى بابه ويقال لعلت فى لعل واما تاء ذيت وهنت واخت وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التانيث بل هى بدل من اللام فى حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفى منتان كانه بدل من اللام لكون واحده وهو منة كثقة والالف الممدودة عند سيبويه فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف للزيادة المد وذلك لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما فى كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع انهما انسب بها لانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيهما فان زالت الالف الاخيرة قلبت وقلبت الف التانيث ياء ايضا كما فى قوله لقد اغدو على اشقر يغتال الصحاريا ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله نعم والشمس وضحها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة للشاربين ولظى نزاعة ولسليمن الريح عاصفة وبمصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبمجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل فى الصفات كطوالق وحوايض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين بجمعها على افعل فى المؤنث وقد جاء فى المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجنن وطحال واطحل ويجئ التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما فى الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس فى هذه الانواع الاربعة اى فى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفى المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة فى المذكر والمؤنث فلكونهما فى الاصل صفة النفس اى نفس ربعة ويفعة واما فى الاسم الجامد وهى اسماء قليلة مسموعة كرجلة وامراة وانسانة وغلامة الثانى لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة نحو قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت كتاء الوحدة فى نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجئ والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس فى كل واحد من الجنسين المذكورين اعنى المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس

بحث المؤنث

للتاء اربعة عشر معنى

ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهى اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كمأة وفقعة للجنس وكمء وفقع وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء فى القران كلاهما قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجئ مثل ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابى واعراب وفارس وعربى وعرب وروى ورومى واكثر ما يجئ التاء للمعنيين المذكورين وهى فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة فى نحو عراءة وسقاءة وقد سمع ياء فى نعازية بخلاف نحو شقاوة وخراية وعلاوة وهراوة وقحذوة فان التاء فى هذه الاسماء للتانيث اللفظى وهى باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجئ وان جاءت وسقاية فى بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها فى المؤنث اللفظى على اللزوم واما جواز قلب اللام وتركه فى عباية وعباءة وغطاية وغطاءة وصلاية وصلاءة فلما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى الثالث ان يجئ التاء الدالة على الجمع وذلك فى الصفات التى لا تستعمل موصوفاتها وهى على فاعل او فعول او صفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوبة وركوب وحلوب وحلوبة ونوب ونوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء فى هذه الكلمات فى الحقيقة للتانيث كما فى ضاربة ولبس كما فى كمأة وكمء وذلك لان ذا التاء فى مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان التركوب والتركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما فى الذبيحة والاكولة على ما يجئ الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التى على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة فى الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب كما فى احمرى ودوارى وكان التاء فى هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشئ الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء فى مثل هذا المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهى فى الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجوارية وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال الهاء امارة العجمة وذلك ان العجمى نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست التاء فى هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان يدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة فى جمع اشعثى ومشهدى وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف يائى النسب لان يائى النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال فى النسبة الى رجال رجالى كما يجئ فى باب النسب فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء فى نحو فرازنة وجحاجحة وانما ابدلت منها لتشابه الياء والتاء فى كونهما للوحدة كتمرة ورومى وللمبالغة كعلامة ودوارى ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسى وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما فى جمع التكسير وانما يكون هذا فى اسم تكسيره لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون فى جمع اشعرى واعجمى وكذا المقتوون والمقاتون فى جمع مقتوى قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء فى مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم تاتى فيه بالتاء فلا تقول فى جمع فارسى ولجام فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجئ لهذا مزيد شرح فى المنسوب ان شاء الله تعالى السابع ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة قبل الاخر كجحاجحة من جحجاح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء المحذوفة ويكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء فى نحو جحاجحة لا تستقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان يدخل لتاكيد تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو فى بناءين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو فى ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم فى هذا البناء كما فى حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث كما فى ناقة ونعجة وارونية وهى لازمة وقد جاء لتاكيد التانيث فى الصفة كعجوزة وعجوزه فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعانى بل هو تانيث لفظى كما فى غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهى لازمة الحادى عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما فى عدة وزنة او عن لام كما فى كرة وظبة وهى لازمة الثانى عشر دخولها عوضا من ياء الاضافة وهو فى يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة لا نقل من الوصفية الى الاسمية

وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء فى حلوبة وركوبة وحمولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف لبشبه كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعل نحو امراة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكوره فى هذا القسم يستوى فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمرو وقد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما فى حبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها بل يقال حبير كما يجيء فى باب التصغير قال الزمخشرى يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث والاصل فى الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب فى الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد بهما معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيهما معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت فهى حايضة وطلقت فهى طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامراة عاشق وفى تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما تؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة فى نحو ضامر وعاشق ويقتضى تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضى تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة اصلها الاطراد ويقتضى ان لا يقال الا امراة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بنحو انسان حايض او شيء حايض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء آخر هذا التاويل وقال الخليل انما جردت عن التاء لانها بمعنى النسب قال المص فى شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء فى الاسماء ان يكون فى الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت فى افعالها فالصفات فى لحاق التاء بها فرع الافعال يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهى قائمة وضربت فهى ضاربة فاذا قصد وا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهى حايضة لان الصفة كالفعل فى معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هى بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى حدوث اى لبنى وتمرى كذلك معنى حايض وطالق ذات طلاق وحيض اى طالقية وحيضية قلت غاية ما يلزم من كلامهم ان اسم الفاعل الذى لم يقصد به الحدوث لم يكن فى المعنى كالفعل الذى مبناه على الحدوث فى احد الازمنة الثلاثة فلم يؤنثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذى مثل حايض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى بصرى منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذى على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امراة ناشبة ونبالة وكيف صار حكم نابل الذى هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة فى الامتناع من تاء التانيث وقوله تع عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما فى علامة خلاف الظاهر وايضا هب ان نحو حايض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلى ونشابى ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه كيف يجوزان يقال نحو منفطر ومرضع فى قوله تع السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من ابنية النسب ولم يثبت من ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومنفعل حتى نحملها عليها كما حملنا حايضا على نحو نابل والاقرب فى مثله ان يقال ان الاغلب فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء فى بابيهما فالحقا التاء للتانيث كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاثبتوا تاء التانيث ما قصد فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد فى شيء منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء فى احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر

والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال كجراب وحرب ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امراة جبان وجبانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوى فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والقتوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته ويشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فلا يلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اى قطعه وقيل ان قوله تع ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف وربما لم يلحق التاء فى فعيل بمعنى فاعل نحو ربح وامّا الف التانيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة فى آخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى وللتانيث والتى للتكثير لا تكون الا سادسة ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكثرى وتتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان يزن ما فيه الالف ويجعل فى الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه ليس فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق كما يجيء فى التصريف انشاء الله تع ان تزيد فى كلمة حرفا فى مقابلة حرف اصلى فى كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها فى الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها فى جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم فى ذلك اقامة الوزن او السجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى كجيئل نحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها المصدره من الاوزان التى لا يكون الفها الا للتانيث فعلى فى الغالب وانما قلنا فى الغالب لما حكى سيبويه فى بهماة وروى بعضهم فى رؤيا رؤياة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس او لا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وخزوى وبهماة ورؤياة ان صحا فالفهما عند سيبويه للتانيث ايضا اذ لم يجئ عنده مثل برقع ولحاق التاء لالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جوذر وبرقع ومنها فعلى ولم يات فى كلامهم الا اسما قيل ولم يات منه الا ثلثة اسماء شعبى وادمى فى موضعين وارنى للداهية وقال بعضهم جنفى اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما كفرس دبى وناقة ذلجى اى سريعة واما اسم كدقوى ونملى واجلى اسماء مواضع ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كحبارى لطائر وقوعالا كحولايا لموضع وفعالى كشقارى نبت وفعللى كجحجبى قبيلة من الانصار وفعيلى كبقيرى لعبة وفعيلى كخليفا وفعلوى كرهبوتا وفعولى كحبوكرى للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى للمشية فى تثاقل وفعلايا كبردرايا موضع وفعلنا كذربيا للداهية وفعلنى كعرضنى لنوع من السير وفعلى كدفقى نوع من السير وفعللى كجلندى اسم رجل بضم اللام وفعللى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبى وفعللى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان فى التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق كعلقا لنبت يمن تون وقال العلقاة وكذا ارطى يمن تون وقد تكون للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع التاء نا لفة الالحاق نحو رجل عزهاة وامراة سعلاة وقال فى ضيزى وحيكا اصلهما ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد تكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد تكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد تكون ذا وجهين للالحاق والتانيث كذفرى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التى لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس فى مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجئ صفة وليس مذكره افعل كامرأة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية

تأنيث الحقيقي واللفظي

دهبا والعربا لعرباء ويجي مصدرا كالسراء والضراء واللأواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها المعنى ولانها لو كانت المحذوفة لا نصرف الاسم لزوال الف التأنيث كما صرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التأنيث نحو حبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعها كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت لها سوى اربعة احرف فلان ابن ثاداء اى ابن الامة والسحناء بمعنى السحنة وجها وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يأت عليها الا السيراء وقال الفراء اصله ضم الفاء كرب للثياب وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء كخرباء وخنشاء فملحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعليا كالكبرياء وفعالاء اما مصدر وفعلاء كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب اما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكا وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء نحو قريثاء ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بقيمار لانه لا ينون وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح من البا ففيها ثلاث لغات وفعليا كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعالاء كجحاديا نوع من الجراد وفعلاء كبرنسا بمعنى الناس وفعللاء كقرفصاء قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال من الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها فتأنيثه غير حقيقي اذ تقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من جنسه بالتحويز العقلي قوله واللفظي بخلافه اى الذى ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان يقول عرفت حمامة ذكر وعندى ثلث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تع قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذى فيه علامة التأنيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعد السماع مع الاستقراء فاض عليهم ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرء عليه منع ان يعتبر حال تأنيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحاله يختص به لا بغيره واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير وليس يعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير اليه التذكير والتأنيث نحو عندى من الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفة كسا معنى شاة بحو مل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير والتأنيث نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة انثى على انك انثت دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتأنيث لانك وان انثتها بقي التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن قوله اذا اسند الفعل اى الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتأنيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تأنيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمها واما غيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التأنيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحق الضمائر في نحو قوله تع اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءني من امرأة وكفى بهند فلبس انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى هو المفرد

اسناد الفعل الى المؤنث الحقيقي واللفظي

بحث المذكر والمؤنث

هو الذى كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو مرتفع في الظاهر واما الحذف فمما احتمل لطول الكلام ولكون الايذان بالعلامة اذن وعدا بالشىء مع تأخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي التأنيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تع فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التأنيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تأويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التأنيث كرجال ونسوة او مجازى التذكير او التأنيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شىء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال والنساء والزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذى كان في المفرد في نحو قال النسوة لان المجازى الطارى ازال حكم الحقيقي كما ازال حكم التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه في جمعها فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد في العلامة اما بحذفها ان كان تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في حبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدر فلا يظهر فيه التغيير كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تأنيث نحو الزينبات مجازى قول الحماسي حلفت بهدى مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من زمان لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حق الجمع بالالف والتاء كما يجيء فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء لان حق الجمع وتساوى التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية في نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف اخذ المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التى في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلى فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شىء فجىء بالنون لمناسبة بين الواو والنون وبينهما في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبلات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب للتأويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبلات والدور والغرفات والنساء والزينبات والظلمات والغرفات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جارية في جميع الضمائر على اختلافها تقول في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى جمع التكسير نحو النخل

فيما جاء في تأنيث الحقيقي والمجازي

النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالخيل والابل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاطة مجفل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتها مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى زيدا انسان وسمى به فرس لنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المص خلاف المشهور من اصطلاح القوم فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المص يرد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرآن للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه اذا وقع الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المص لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس تؤخذ احادها فتثنى وتجمع كالقرءين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس يؤخذ احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب لتصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كما قال لابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال اخب منك الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينه فسوته لا ينقضي شهرينه شهري ربيع وجماديينه وقرى في الفعل ايضا في الشواذ في الفعل ايضا ترزقانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو ولذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقد كان بين فكيها والفك فارة مسك ذبحت في سك وقد يجي العطف نثرا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو قولك جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف كقوله ثم صفا صفا دكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تع فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف عنده اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة كهذان واللذان عنده وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمن المعطوف فبني اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى العطف لو توقع الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمن اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان

ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظة كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا لواو العطف لا ترى بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجمع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا كجاءني خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فياء والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المص لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف اخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كمتى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت الامالة فيها او لا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورته كالربا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل الكسائي مثل هذا الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واوا اشهر قوله والا فالياء اي ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زائدا على الثلاثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرمى والمرتمى والمستسقى او زائدا على الثلاثة زائدا للتانيث كالحبلى والقصرى والخليفى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف الثانية في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء ولجيد القراءة ان التي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زائدة محضة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فيا لغوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان عين همزتيهما ليست باصلية فشابهت همزة حمراء والاخرى عن واو وياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها بالاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا اثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرق الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل واحده وثنايان فالالف والنون ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كسقاية وعباية وجاء حذف زائدي التانيث اذا كانا فوق الاربعة نحو قاصعا وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخره اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة

تثنية المقصور

قال في بناء المثنى والمجموع بالواو والنون

من ان يقلبا الفا لان الواو والياء اذا تحركا مع انفتاح ما قبلهما لم يقلبا الفا اذا كان بعدهما الف كغزوا ورميا وغليان ونزوان كما يجيء في التصريف انتهى

او رابعا فصاعدا

او رابعا فما فوقه

وجبر ذه فى التثنية ايضا وهواب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان ورتما قيل ابان واخان واما نحو فم فلم يرد اللام فى التثنية لما لم يرد فى الاضافة وانما يثنى بقلب واوه ميما كما فى الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فواوه ستحصن من الحذف لامنه من التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء فى الشعر فموان قال هما نفثا فى فىّ من فمويهما على النابح العاوى اشدّ رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والها كشبهة وسنبة فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فمان وهوابعد ورد لام ذات فى التثنية لالام ذو فقالوا ذوا مال وقد جاء ذاتا مال ايضا وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه فى الاضافة فلا يرد ايضا فى التثنية يقال دمان ويدان واما يديان قال بديان بيضاوان عند محلّم فعلى لغة من قال فى المفرد يدىً كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهرى لامه واو وانما قالوا دمى يدمى كرضى يرضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى كظباء وظبى ودلاء ودلى ولو كان كفعل لم يجمع على ذلك فدميان ودموان عنده مثنى دمى لانه لغة فى دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل متحرك العين ولامه ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال الازهرى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله فى قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا يقطر الدما قال فان قيل قد جاء يديان كدميان مع ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدىً وهى لغة فى يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمى لغة فى دم كيدى فى يد والمشهور ان يدا فى الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافى ان يكون اصل يد فعل متحرك العين كقوله يارب سار بات ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدا فاما حذف لامه لعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا تحذف الياء فى تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقى ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين فى حال النصب نحو رأيت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين

قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث فى خصيان واليان انما تحذف النون فى الاضافة لما مر فى اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد تسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسارا ما اذا جر فبالاضافة واما فصل وقد تسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجيئ فى اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التانيث فى خصيان اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على القياس اتفاقا قال يا منى ما تلقى فردين ترجف روانف اليتك وتستطارا وقال يلى بر الحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزارة فاما خصيان واليان فقال ابو على الوجه فى ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احدهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا اى لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما فى مذروين وكذا اليان وليس خصية والية بمفردين لخصيان واليان بل مفرداهما خصى والى فى التقدير مثنى خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر لانهما لم ياتيا الا فيه قال ترتج الياه ارتجاج الوطب وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما وقال كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفى غير الضرورة لا تحذف التاء منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا ومعنى الجزان الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد فى المضاف اولى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيين وقد غضبا والاضافة معنى كقولك حبذا الله وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم فى الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان اذى الى اللبس لم يجز ترك التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيئ تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفى قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية فى انه ضم مفرد الى شيئ اخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا فى كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع فى مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما فى الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامى الزيدين فتثنية المضاف واجبة وان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين

لا رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتانى واعجبتنى وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عينى لا تنام اى عيناى وقريب منه قوله وعيناى فى روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله تعالى وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة فى الاجتماع والترافد كقوله عليه الصلوة والسلم المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا فى بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا فى جهنم اما على تاويل الق الق فانه لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التى بينهما وبمثله فسر قوله تعالى رب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى ارجعنى واما لان اكثر الرفقاء ثلثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه فى الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحد او مثناه نحو قولهم جبّ مذاكيره وبعير اشيب العثانين قطع الله حصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحى اوبادا ولم يجدوا عند التفرق فى الهيجا جمالين ولا يجوز لنا مساجدان

قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك جمع قوله ما دل على احاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغير ما اى يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغير ما فى تلك الحروف اما تغير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمسلمون او بالحركة كاسد فى اسد او بهما كرجال وغيره والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير اى مع تغير وهو حال من قوله حروف مفرده اى كائنة مع تغيير ما ودخل فى قوله تغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغيير اما بل احادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب فى راكب وطلب فى طالب وجامل وباقر فى جمل وبقر داخل فيه اذا حادها من لفظها كما رأيت اخذ راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما فى الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيئ بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجيئ فى باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لردت فى النسب الى احادها ولم يقل ركبى وجاملى وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال لهاجامل لا يهدأ الليل سامره وقال مع الصبح ركب منهم من احاطه بحيل ويخرج ايضا اسم الجنس اى الذى يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومى وروم وذلك لانها لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانها لا تدل عليها بتغير حروف مفرده فان قيل اليس احادا اخذت وغيرت حروفها بحذف التاء والياء قلت اليس ذو التاء وذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة فى اسم الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت رومياً او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر فى معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التى لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجئ لمثل تراب وخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس بينه فيماله واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعنى جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعبابيد بمعنى الفرق والنسوة فى جمع امرأة فينبغى ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر هى المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع او المشهورة فيه نحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدود ونساء كغلام وغلمة فكان لم مفرد غير نغيرا ما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير فى جمع ذكر ومحاسن فى جمع حسن ومشابه

الجمع

فى الفرق بين اسم الجنس واسم الجمع

في جمع شيء وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسيًا مكان واحدها مذكورا ومذكار ومحسن ومشبه وكذا احاديث
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطفيف الرذل حوشي صلى الله عليه
وآله وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا او وصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد
والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين
فهو جمع مقدر تغييره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان فلكان ودلاصان فهجان ودلاص
في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخضر الحركات والحرف المزيد غير حركات الواحد وحرفه تقديرا
واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تع نبئهم عن ضيف
ابرهيم المكرمين وقال تع بنو الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حالة المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان وزور
عدول واما تاء التانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تع وهم لكم عدو وقوله ويكونون
عليهم ضدا فلتشبيها باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشترك بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا
على وزن الجموع ولا اسم جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولانهما هو في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل
هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو مصحح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق آخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان
مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل تكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا
زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان
يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح
كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بدلو وظبي والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها تضم قبل الواو وتكسر قبل الياء والضم
والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع ويائه في حكم
الطرف لعدمه وهما لقيت فالتقى ساكنان فحذفت اولهما كما هو القياس في الساكنين الذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو
لمناسبتها الضمة كما في الصحيح ولو بقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع
الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي فلت ذلك لبلو الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب
والجر فحذف من الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعد فلو لم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها ينفتح كما ذكرنا قبل
الف المثنى ويائه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان كان مقصورا حذفت الالف مع التقاء الساكنين فيه ايضم
وكون اولهما حرف مد اما لانه لو حذفت فيه ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف الى المفرد نحو جاءني اعلاك بخلاف الجمع فانك
تقول فيه اعلوا اخوتك واعليهم فلا يلتبس به واما لان ثقل الواو والياء قبل الالف او الياء في نحو عصوان وعصوي ورحيان ورحيين
اخف من ضمتهما او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثم لا تري في الطرف نحو غزووت ورميت في حكم الوسط للزوم الواو
والياء بعدها كما في سروية وعفرية فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجيء مثله في الوسط
نحو قوول وطويل وغيور وبيع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين
بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى
مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا بتاء تانيث مثل علامة اي شرط جمع المذكر السالم اذا كان اسما
اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر
السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن بمعنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر اولا ليرفع وهم من يذهل
عن تقدم التذكير ولا شك في برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان
نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج
بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شرط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما
فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا الطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع
بالالف والتاء كالطلحات والحمرات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء للتذ
لو خالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس

فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما علم حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه
وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان
سوانا التاء على ذي الالف فلا يلبس عليهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا والمنقوص صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتشابههما
في الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة نسيا
حذف التاء للزومهما الكلمة وكانهما لاميها وذكر ان المازني كان يجيز في ورقاوون الهمزة في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو
لان انضمامها للواو الجمع بعدها فهو كضمة الواو للاعراب في نحو دلوك وللساكنين في نحو مصطفو البلد ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا
وانما الهمزة في الواو اذا كان ضمة لازمة فهو كانضمام واو دلوك او انضمام واو صالحوا القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما يجوز
همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون
كما يجمع نحو زيد اذا سمي به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت
احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد
يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تع اتينا طائعين وقوله تع
فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقول المص علم يعقل و
مذكر يعقل الاولى فيه ان يقول علم العاقل نحو قوله تع فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تع انه عاقل لانها العقل المنع من القبائح
الجائزة على صاحبه تع الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في
الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع
من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتحصيناله بالتصحيح عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف
في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب
زوال التعريف العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو فلون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا
معناه معللا باعلاله مصححا بتصحيحه كما تبين في التصريف اريد ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه
في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا وان كانت واو
الفعل اسما وواو الاسم حرفا لتناسب الواوين فيم قام رجل قاعدون غلمانه كما قيل يقعدون غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف
والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول
وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر يخالف لسائر الصفات
من حيث لا يجري على الموصوف جريها وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب
والمضروب والطويل والبصري واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير
فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل
على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة وتفارقها ايضا من حيث المعنى انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات
ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم
يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع
بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص
بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث
وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل
والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو يقوم والعالم
في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان
وحجر ويستوي مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء
والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا تلحقها التاء فكانها
من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت
بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عنده غير شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر
والاصل ثم تكملة الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك
جبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل منهما

لكثرة جمع المجرد عنها

فانها الاندلى على موصوف

حذف نون الجمع في الأضافة

لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرين وارضون كما يجيء واجاز سيبويه قياسا لاسماء ما ندمانون
لقبولها التاء كندمانه وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة
ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذ وذا فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو
عريانون وحمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله على لحوق التاء ولما ندرت من بين الصفات
التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو
مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في مائة
شذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون
وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجيء في بابه فلم يبق الا التصحيح وقوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم
عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدا المقدر
بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فتخلوا الجملة من ضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا
الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه
فذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش
والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر
ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجيء في بابه فلا يقال زيد ان لقيته مكرمك ويمكن ان يعتذر بان يكون الشرط
والجزاء خبر المبتدا والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر
محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اسخف من
الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع
المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث
لكان شيئا قوله وتحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير
الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ
انكم لذائقو العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي قوله وقد شذ نحو سنين
الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابنون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي
وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقدرا على وزن افعل كاضحى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت
مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه
جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه لكونه
جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون
في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيدة مصغرة دهداء وهو صغار الابل وجمع ابيكر جمع
تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه
جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين
ومنها اولوا فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسره الله تع في
قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي
الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليها علي ككرسي المنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع عليه
وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تع كتاب
مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه
على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجده تع و
يكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتحمل له ذلك لانه في الاصل
بمعنى الانس واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيأل وانما جمعه بالواو والنون
مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهله ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون
وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات وللتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة
ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو ومال نحو وصف ومنها

الجموع التي على غير القياس

بنون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام تشبيها في الجمع كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلغت
منه البلغين والدرخمين بضم الفاء فيهما ولقيت منك البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي
والشدائد وقولهم لبث عفرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو
والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض
تلك الجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها
وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالقلون والثبون
وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والفئين
والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين و
الاثابي في الثبة وربما جاء في المحذوف الفاء ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن يحذف
لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لامهما لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف
التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الذوينا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح
العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبر وها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف
ايضا كاحرين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها وقد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد
الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع
كما ذكرنا هذا الجمع فجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف تشبيها فالوا واما حرون واوزون فلما لحقهما من
الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرة فالعلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنى
وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تشبيها على مخالفته للقياس
مكانه مكسر فجرى فيه اعراب المكسر فتدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا
وشيبننا مردا وقال وماذا يبتغي الاقران مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال غرات الوشح صامتة البرين
وقال وان لنا ابا حسن عليا اب بر ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر كما مر في باب العلم
واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايع في الاختيار في هذا النوع كما
في الجموع القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وعن ابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان الفياه
مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كعلون فقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من
التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد
وكذا المراة والمرأتان والنساء ولعل سبب تجرئهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل
جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو
مقتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلبت واوه الفا فقيل مقتى وجمع على مقتون
كاعلون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمي كل واحد
منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسب
في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون
وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو وقبل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وكذلك ايضا للتغيير
عن صورة الجمع لما خالف ما عليه جمع السلامة بالكلية واعلم ان التذكير غالب للمؤنث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي
كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير
مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون
ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يثنى جزؤه الاول للتركيب
ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب تثنى وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة
معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واللتان والذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة
وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا
خمسة عشر وذوو خمسة عشر فهذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا اتفاقا وذوا شاب قرناها وذوات شاب قرناها
لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم تجعل

نونيهما معقب الاعراب نحو جاني ذوا مسلمين وذوو امسلمين لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ في الاثنين الاثانين
واضافة ذوو منصرفا انه ههنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوز في نحو سيبويه التسيبويهان والتسيبويهون
مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في
بعلبك ومعديكرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف وعبدو مناف واذا كان كنية جاز
تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين وابا الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا
اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا اولى فان كانا العاقل قلت بنو كذا وذوو كذا واولو ابناء كذا واذواء كذا وان لم يكونا العاقل
سواء جاء لمؤنثه بنت كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثون وناقة ذات عثون او لم يأت لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس
وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة
الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث على ما يجيء كما مر من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا
اعتبار اللفظ ابن وان كان غير عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كانه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله
المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر
فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا قوله المؤنث اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله قبل وهو صحيح
ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما وعلى هذا كان مستغنيا
ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جعلت له علامتان ليكونا
كزيادتي جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتانيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل
على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى والجمالة والضاربة قوله شرطه ان كان صفة الى اخره ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة او لا
فان لم يكن صفة قال المص جمع مطلقا اي لا يشترط شرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء
مقدرة كقدر ودار وشمس ويد ورجل وعقرب ويمين ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة
فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او
ذو تاء التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما لان الواحد اكرامة
وتخريجة بتاء الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكارم
كالضروب والقتول فلذا تقول ثلث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلثة اكاريم وتخاريج اذا قصدت
ثلثة انواع من الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والضراء فاذا سمي به المذكر الحقيقي
جمع بالواو والنون كما مر ذكره او ما يصغر فانه تانيثه وتذكيره اذا لم يأت له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والباءات
الى اخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر بابن او
ذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما
جنس مذكر لا يعقل اذا لم يأت له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره
كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق
واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلبات لقولهم
اكالب وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان
صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونصراوات الا ان يكون فعلى فعلان او
فعلاء افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان
كما ذكرنا حمراوات وسكريات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله
عليه الصلوة والسلم ليس في الخضروات صدقة وكذا كل فعلى او فعلاء سميت به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في
الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه
في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكرها الممتنع من الجمع بالواو والنون
او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث
الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير الجمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي
الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو

حوائض وحيض ومطافل وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت
بالمؤنث خماسية اصلية الحروف كالرجل والمراة الصهصلق والمراة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة
صهصلقات وجحمرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات
عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقي للتذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات وجميرات وكتيبات
لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق
بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله ان كان
صفة وله مذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدا
ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا
عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وفي
الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وثبيات شاذ وجهان فيعلاء فياسه لحاق التاء في المؤنث كنبذة ومبنه
وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء التي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف
والتاء ونقول في جمع بنت وابنة بنات وهي جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في
الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام
المعوض منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في هنة
وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون
ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك نحو امة وشاة وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كمئات ورئات لثقل
الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض
اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في انشاد انشروا ثباتا ولعل ذلك لاجل
توهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرين وثبون وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف
قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم لغتهم وقوله انشروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استأصل الله
عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالعرق اذن
كالبوان مذكر لم يجمع مكسرا وهو العرق جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان
اللص يذكره في قسم التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة
كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب
فتح كتمرات ودعدات والزم في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على
المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء
له نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا للاسماء وغلب الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد
وقيل انها كانت في الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امراة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض
الصفة وندر في جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما استحق
الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة اتت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في
معتل اللام نحو اخوات وجديات بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام
ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل
في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبريت ودهم وابليتهم في الحمد جهدي ونائلي اي جماعة مستاهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون
كوثرا ويقال اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض وبفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات قال الشاعر
بيضات رائح متاوب وفي الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون
اولى لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل
العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك المثلين وتحريك الواو والياء فان قيل فليقلبا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم يقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم يقلبا في خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض

الضم واما فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف
والتاء كعدّات وان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالواو وكسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز
فتحها كما في بيضات وروضات لانهم علّلوه بخفة الفتحة على حرف العلة ويكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحركون الواو في
دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن
اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة
وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما
الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم
بالعكس والكلام في زيادة الهاء واصالته يجيء في التصريف والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت لكونه
على وزن تفعلت قال امهتي خندف والياس ابي ووزنها فعلة فحذف اللام واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان
كانت مضاعفة فليس تجمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما اصلية
كبيعة او منقلبة كديمة لا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل
وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا
للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان
واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي لعروض الكسر وقياسا على خطوات
وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضموم الفاء وكسرها في المكسورة
الفاء صحت العين او لا الا فيما سمع كخطوات وعرفات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعل و
افعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب
الزيادتين لانك بلحقتهما بناء مستانفا المفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين تصير عشرة
ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع يتغير ما قد خل
فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث يتغير فيه ولا يبقى على حاله الا
ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير
ما تغير بغير ذلك واما التغيير في نحو ثمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فبعد حصول هذه التغيرات
بعد سكون عينها العرض وان لم يثبت نحو ثمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسيدرات كما كان حذف التاء في المجموع
بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التانيث فجمعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى اخره قالوا
مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع
القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة كقولهم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم
راس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس واحد لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها
افعلاء كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء
لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشد قوله لنا الجفنات الغر يلمعن
بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة
وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة فالظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما واستدلوا على اختصاص امثلة المكسر الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشرة واختيارها فيه على
سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل او الا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع
مكسر للرباعي الاصلي حروفه ولما لا يجمع الا جمعه كجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر
مع وجود ذلك الاخر كقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر واسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما
بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر
جار على هذا الفعل اي اصل له ومأخذ اشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا
ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة على شيء اي فلان
صاحبها اما مبتدأ او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي
يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا

جمع القلة

مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر
بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله في المصدر نحو ضربت
ضربا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبل بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول
والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الاخر وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وزيد
ولم يضرب منه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ منه ينبغي ان يكون
فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر
مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب
الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان
وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه وقوله الجاري على
الفعل احتراز من نحو العالمية والقادرية قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا ويتقضى ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما في غير الثلاثي فياتي
قياسا كما تقول مثلا كل ما مبنيه على افعل فمصدره على افعال ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي و
المزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضي ويزاد قبل اخر الفاء ان كان قبل الاخر في الماضي متحرك كسرت اوليهما فقط
كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلى فعلاء وفي فاعل فيعال وفي فعّل فعّال وان كانت ثلث متحركات كسرت
الاوليين تقول في انفعل واستفعل وافعنلل وافعلّ اذ اصله افعلل وافعالّ اذ اصله افعالل وتفعّل تفعال واستفعال وامتحان
وافعلال وافعيلال وتفعّال وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك ببيان كيفية مجيء المصدر قياسا
لمن تقدم له سبق علم بالفعل وجاء ايضا في مصدر فعّل وفعلل وفاعل وتفعّل على غير القياس المذكور لكنه هو الاشهر
نحو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعّل واما فعّال فهو مخفف فيعال ويجيء احكام هذا المصادر في شرح مقدمة التصريف
انتهى قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل
ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان
قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر
ما يقع عليه وهو المتعدي ويتبعها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج
اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معنا الا ترى
انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصد تعيين
زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص
غير الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته
كضرب في الضرب او بتغييرها مع الزيادة كيضرب واضرب في الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة معينا
ويقتضي تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او يقتضي
وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمسا ونحو ذلك والمكان او ما وقع عليه والالة
او غير ذلك وعلى الجملة كلما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم
المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من ذكر وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلثة معينا ومع
بعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفي بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم
في الاغلب فجيء بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان
الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد
نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل وللمبني
لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا
كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع كل ما يلي فعله الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم
الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها
ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة
فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم

على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص
المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تع بل الله فاعبد اى من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى
منه بسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمروا فالمرفوع بالفعل لما بان ذكره ثم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل
ثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر
فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضى مرتبته
التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل
في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه الفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له بابا الى العمل
فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعا عليه
وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل
للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع
للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقلي وازال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب
اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول
فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة
اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والزما
المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال
وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه
بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجي المسند اليه بعده ولا جوز الاضمار
فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت
فاذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا
تبادر يطالبهما وضعا اعني الفعل بجز ذلك الوجه الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما
كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذاك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى
من طلبهما وقد مر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذا تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربت
او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل
المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لانه اذا كان بمعنى الحال لان ان
اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان
دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديد لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل
وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعين تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري
مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على
ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تع كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون اياما معدودات اى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة
وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله
عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة والى لقائك الفرار قال تع ولا تاخذكم بهما رافة وقال فلما بلغ معه السعي
وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا
منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم ما حكاه من لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف
واخوه تكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تع ما انت بنعمة ربك بمجنون نقول
بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اى انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا نقول لم اقم لك لما سلمت
لا هنيئك بشراك بما من فيه فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو
عنها بالحديث المرجم اى ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تع فذلك يومئذ يوم عسير

اسم الاشارة لان المراد به التمر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تع اياما معدودات
وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار
في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لا ضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني ولا
التبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبا
مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستقل او يجتمع احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم
الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما
وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم
ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان الغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل
وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه
له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف
لضعف مشابهته للفعل فلم تبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه في اسم
الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من
المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما لمجيء
تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او لمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
لعينيك من ماء الشؤون وكيف نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو
عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله واعماله باللام قليل انما قال استحالة لتعذر دخول اللام على ما يقدر بالمصدر والعامل به وهو الحرف
المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانهما موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة
فلم يضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل قيل ولم يات في القران شيء من المصادر المعرفة
باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من
ظلم ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر اى ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير
ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اى الا جهر من ظلم
وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب
زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستقباح الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه اى في اعدائه قال او يكون منصوبا
بمصدر منكر مقدر اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اى
مفعولا مطلقا فالعمل للفعل لما كان للفعل العمل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل
سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه
نوعان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق
فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذ لم يجز اظهار الفعل فكانه
بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند
سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اى اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول
لكونه كالفعل لا لتاويله بان والفعل والدليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا
في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما
عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا
اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان
الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس
بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف
معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف تكذيبها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف
اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظا

كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذه الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه على انه فعل اي غلبه المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون على الحذف وفي المضاف اي ماذو غور ومن ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل فالقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الان او غدا قال تع وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب ومقور وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكان ابدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج قال المص ويسمى يعني بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه لبس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يات المفعل والمنفعل والمتفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بلى لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غيره يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومتشعبة الرباعي يكون الجميع على وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كالمدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او يضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تع وارسلنا الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكون على النسب كتابل وناشب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كتابل بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب اسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تع كان وعده ماتيا اي اتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما في الاية الاخرى قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة لانه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه

معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائمة بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكورة قبلها ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بابهامها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه المبتدا اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذا الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال لكونه خبرا للمبتدا او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فان مجي الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تع انا انزلناه قرانا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضارب زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان ويقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدا قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل عملهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال سواء تمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقوله تع جاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع لخصومة بهذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال الاندلسي ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيدا امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب وجاز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوي مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر ولا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطي عمرو درهما لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرو اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تع فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذت السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان يكون اضافته معنوية متعرفة اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه

الصيغ التي وضع من الصفة للمبالغة

ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيد بمعنى ضرب يحتمل التفسير بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جوا
عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبا
واستدلوا بقوله نتبت والمنم بتشائى طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا بوحلة
ربكن والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلا منا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة
الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصو
بالمفعول لا لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده
بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده
فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمفعول المصدر والمتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام نحو انا ضارب
لزيد واعجبني ضربي لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه
كقوله لم للرؤيا تعبرون. قولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص
المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمل ما كان من نحو علم وعرف وددى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتهما
مع افعالها ايضا كما يجيء قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع
مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من
الثلاثي عند قصد المبالغة قال ضبا لوزام رشحوا بي مقدما على الحرب خواضا اليها الكتائبا وفي كلامهم انه لمنحار
بوائكها اى سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وبنا بني فعال مفعال
وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال اشم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا
نزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل وفعل يعمل ايضا وانشد حتى شاها كليل موهنا
عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال بمعنى البرق وشاها اى سائها والضمير للاتن ومنع ذلك غيره
سيبويه وقالوا ان موهنا ظرف لشاها لا لان كليل لازم ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال به لانه ظرف يكفيه رائحة
الفعل واعتذر له بان كليلا بمعنى مكل او موهنا مفعوله على المجاز كما يقال نعبت يومك فعيل اذن مبالغة مفعل قلت
لا استدلال بالمحتمل ولاسيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما تخاف وامن
ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سأله عن شاهد في تعدي
فعل فعملت له هذا البيت واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف
في انهما لا يعملان والمفعول اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله لم
عذاب اليم على راى وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحسيب فليس للمبا
فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه بها اسم الفاعل
الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما تعمل مع فوات التشبيه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى
ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها
معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في
الاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوبها
المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اى يعملان عمل
اسم الفاعل اما المثنى وجمعا السلامة فظاهر لبقاء صفة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه
فرع الواحد قال ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني با
لتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول
وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول كما في قوله ابني كليب ان عمي
اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلال وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف
النون مع الجر كالضاربوا زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان
التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا
على المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسوين فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل و
اعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال لدكرامر خلف المجن جواده اذا لم

بحث اسم المفعول

يهلم دون ائتى حليلها اى كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله ع
قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار
جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك الضعف ولا يكون
ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو غدا وان كان
بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى وبقي ههنا الخلاف في ان النصب حملا على
المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقديره اسم الفاعل اولى من تقديره الفعل ليوافق
المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق
من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح
ما قبل الآخر كمستخرج وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعني وقع عليه
او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وسمي اسم المفعول
مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب او فعلته عليه لكنه حذف حرف الجر
فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل
فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما اداهم حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل قصدوا التغير احدهما للفرق فغير والثلاثي
لما ثبت التغير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع
الزيادة ولا الحركات في اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويجمد فهو جامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه
في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كعزرور
وملمول وعصفور فبني اسم المفعول من الثلاثي بعد التغير المذكور كالجاري على فعل لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم
الحرف الناشي من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل
منه الا في فتح ما قبل الآخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ اضعفت الشيء فهو
مضعوف اى جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل
وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته نحو زيد
معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله في مالم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين وليس في كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل
فان كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر ثم
لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور
جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سير الى البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول
به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو الشخص ومنه قولهم اسم المفعول اي المفعول به والمفعول
هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخان اليوم مسير فيه وكذا
الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب
ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمكذوب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم
غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله فان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء
كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين عليه السلم مقتول الطف اخزى الله
قاتليه قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اى مصدر قوله لازم يخرج
اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كمقعود عنه واسم الزمان
والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت اى الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم
لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث
وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص
على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع
الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء
كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو

بحث الصفة المشبهة

الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه فى جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه فى زمان كان الظ ثبوته فى جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن فقط حسن فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعل على فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجئ فى مقدمة التصريف ان شاء الله وقد جاءت من الالوان والعيوب لظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال كاسم الفاعل بل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كامة لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هى منه فهى بمعنى ذى ومضافة الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث فى احدهما وضعا والاطلاق فى الآخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل على صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد وان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء لانه لا يطرد ذلك فى الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التى ذكرتها انت حاصلة فى افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اى ذو طول اى ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبنى من باب المغالبة الا فى معنى الحدوث كما ذكرت فى سائر الصفات المشبهة قلت اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثى الذى يبنى منها فعل التفضيل ثم ان الذى ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدى الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغى ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب لا بمن التى لابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما فى باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اى ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ فى الزيادة فى الطول من مبتدأ القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدى اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه وقول المص لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل ففعل المغالبة يفيد فائدته فجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا يعنى من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا فى اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول فى كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة وعلى التمييز فى النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف فى حسن وجهه والبواقى ما كان فيه ضمير واحد فهو حسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهى كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدية مثل الصفة فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها فى نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك فى باب النعت والكلام ههنا فى عملها لا فى اعرابها فى نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم المعمول فى كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة فى ثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك وحسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثمانية عشرة ممتنعان باتفاق احدهما مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا

بعد حصول الخفة لان الخفة يحصل فى اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة وبما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابى الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن فى الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير فى وجهه باق لم يحذف واما فى المثنى والمجموع نحو الحسنا وجههما والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل فى الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما فى حسن وجهه على ما يجئ من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه ووجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها الجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هى عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهى ان تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه سيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على المقدار المحتاج اليه وليس بقبيح كما فى رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا فى الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستدلا بلزوم العنكبوت وهو انه اضافة الشئ الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجه وهو هو فى المعنى فذلك انما منعه من منع فى الاضافة المحضة وكان ينبغى على ما قال ان لا تضاف الصفة الى ما هو فاعلها فى المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه فى صورة المفعول الذى هو اجنبى من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر فى الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك اضفت حسنا الى الضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشئ لان ذلك لو امتنع لامتنع فى المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه وصد بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها فى الشعر قول الشماخ امن على ربعتها جارتا صفا كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير فى مصطلاهما للاعالى اذ هو جمع فى معنى المثنى اذ هو الجارتان الاعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله رواني اليك وبنطارا فالالف فى تنظارا راجع الى الروانف لانه بمعنى الرانفتين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالى فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن فى جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اى فعل الغلام ويعنى بمصطلى الاعالى ما تحت الاعالى وهو الموضع الذى اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اى اسود وما ذهب اليه المبرد مخالف الظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المص وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب فى معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه فى المعنى فاعلا ليبرز فى صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة فى الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هى المرفوع بها فى المعنى كما فى قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشئ الى نفسه التى هى مستقبحة فى المحضة التى هى اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع فى صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها فى المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو فى المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشئ الى الاجنبى فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجر حسن وجهه بالجر الا فى الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا فى الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح فى السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا غاية الظهور ونبيتين فى المجرور وانه كان قبله منصوبا قال النعمان انى من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصليتين لان الوجه فاعل فى المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير فى متعلق الصفة اذ ليس فى الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان فى القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين فى القياس فلانك قصدت المبالغة فى وصف الوجه بالحسن فنصبته وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع فى النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر فى باب التمييز فى نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظى بحذف الضمير واستتاره فى الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان فى حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفى الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام التى هى اخف من الضمير مراعاة لاصله فى التعريف وهذه

التاع شدة سواد العين مع سعتها

تقسيم مسائلها

الكوم جمع الكوماء وهى الناقة العظيمة السنام

صور مسائل الثمانية عشر حسنة واحسنة وقبيحة

٥ ند لفظه واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير بان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل على استتار
الضمير فيهما الى الصفة انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون
حسنوا الوجوه ولا يأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في اللغة نحو ثم رجل قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد
الصفة الى ضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى لا بد على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان
اي متقوى بهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفته فيستحق ضميره في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن
ظاهر الفاعلية الى النصب والى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يتركه مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم
يجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوره ولم يجز استكنان ضمير
المسبب فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب
متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه
على صفة نفسه فان قيل البيت تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى
كونه صاحبه مفهوم من كون ثور سببه بدلا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال
الحزن بابا والعقور كلبا ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة
المعمول لاصله في التعريف وأربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن
الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخريين لعدم موافقة المعمول فيهما الاصل في التعريف
ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور وقيل قبيح اي وجه منه والوجه منه وقال ابو
علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستكن في الصفة قال في قوله تع مفتحة لهم الابواب وهذا اغسل الدم بالدم لان بدل
البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله
لحافي لحاف الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير
قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستكراه في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه
بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما استكراه ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل
حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة
لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب
وجهه كما ذكرنا ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثماني عشرة مسئلة
ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن الضمير المسبب في صفة السبب
لما ذكرنا من الامرين اعني جريها على المسبب واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المسبب صار السبب
كالفضلة المجيء بعد الفاعل اي الضمير المستكن فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع
من الاضافة الى السبب لان المانع من الاضافة الى السبب انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استكن ضمير المسبب في الصفة استقبح
مجيئه في السبب ايضا لان الضمير في السبب انما احتيج اليه ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه سببه لانك لم
تضمر فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتى به فيه لكان قبيحا
وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور
في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيتاكد امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وقد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان
معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير
فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزا نحو وجهه والوجه منه وان كان
في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا مؤنثا لتانيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث
لتانيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا
كان مضافا الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا لو زدت
وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه

بحث الصفة المشبهة

ابي غلامه وكذا لو زدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله رحب فناء الجيب منها ورجل حسن وجه بصوته وكذا
المجرد عن اللام والاضافة نحو رجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وكذا لو زدت قوله واسماء الفاعل والمفعول غير
المتعديين اه يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول
من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين
نحو زيد معلم اخوه عمرا اكرم بما يقال يقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاغل النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب
الغلام ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا
يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب الاضافة فاذا جاز في معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجئ في كل واحد
منهما الثماني عشرة مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل
لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد قائم ابا ولا قائم
ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب
غلامه عمرا او معطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه
بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب
والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فمن التباس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي علي نصب
الفاعل او جره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس
الوجه اي حسن الوجه فيجئ فيه المسائل المذكورة وهو قليل وقيل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما تعمل اسما الفاعل والمفعول
بل تعمل في السبب فقط وليس اطلاق هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في معمول اخر لها ضمير صاحبها
نحو رجل طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون
فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او لا حسنا وجهها برفع
الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن
الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى جاريته التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل
ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين و
من هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاها كما مر لان اصله جون مصطلاهما اي مصطلى الاعالي اي مصطلى اعاليهما
فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي واستتر في جون فصار جونتا وادخل اللام في اعالي ليتعرف باللام
كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالي ههنا في موضع ال
الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كما حذفت من اعاليهما قوله

بحث اسم التفضيل

لنا اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره لينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب لو احترز عن مثله بان قال
ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا نتقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه
من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر
المشتق منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر تخفيفا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل

شرطه

قوله وشرطه ان يبنى من الثلاثي المجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد
غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد يجئ للمفعول مثل اعذر والوم
واشغل واشهر ويستعمل على احد ثلثة مضافا او بمن او معرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم
فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو ولا يجوز
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافته اليهم الثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن
اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي بمن مفرد
مذكر لا غير فلا يجوز الافضل من عمرو ولا يدخل افضل الا ان يعلم لينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب اشتق من
فعل موصوف بزيادة على غيره في الفعل او في المصدر المشتق هو منه طائل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في
الاصل اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس قوله وشرطه اي شرط ما يبنى منه من ثلاثي
المجرد الى قوله واشهر شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل
معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من الايدي والارجل من اليد والرجل فانه لم يأت وقولهم احلك الشابين

بناء افعل التفضيل من الثلاثي

اى اكلهما من الحنك وازل شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهرى ابل يابل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال الكون واصير كابل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اى اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما ليس بكلمة فانه لا يقال هو اليس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان مثل نعل لا انبس قلت لئن لا انبس لنفى الحدث الذى هو التكلم وليس موضوع له بل هو لنفي الفضل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن مثل نعم وبئس اذ لا يقال انعم وابأس والبس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ولا يصح ان يخبر به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد احتراز عن ثلاثي ذى زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اى لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحج لم يعلم انه من تركيب حرج وكذا لو قلت في تركيب اخرج اخرج بحذف الهمزة لا لتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المنشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا عليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منهما افعل لغيره يعنى انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بنى منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر اذ لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل منه واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واغبى واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها لغير التفضيل كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان تاتى افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الالوان والعيوب الظاهرة على ما هو اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور الثلاثى عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره ... فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب واوهما حملا على احول واعور وما لم يجيء منه افعل وافعال كالنجر والعقم والعرج والعمى لم يبن منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض لو لا انهما اصل الالوان وقال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره يعني قصد التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل لمن في معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل منها وهي ذوات الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة يبنى افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذى تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فينتصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لي من فلان وهو كثير ويجوزه قلة التغير لانك تحذف منه الهمزة وتردة الى الثلاثي ثم تبنى منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن الاخفش والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لبعد السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اى ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما سائر الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة

وقد استعملوا

وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير القياس نحو اعذر والوم واشهر واشغل اى اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه وهو بشأنه اعنى قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح نحو يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى ذلك الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه وانما علم المفضول جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى اذا دنيت الى الاسل الحرار ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فستبشع ذلك اما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان مع مجروره محذوف اى اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضهما وانما لم يجمع من الثلاثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في ذكر واحد منها الا ذلك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من علي فيقال محمد الافضل من قريش اى افضل من علي من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اى بالاكثر اكثر منهم والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولنا زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا بد للمجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو واما تقديرا كقول علي عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذى يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند الخالق نقدره عليه السلام محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اى في اعتقادهم في انهم خيرا وابدلهم بي شرا مني اى في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه صلى الله عليه وآله شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اى بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك ان قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي عليه السلام ولهي بما تعدك من نزول البلاء بجسمك والنقص في قوتك اصدق واوفى من ان تكذبك او تغرك اى هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان يلي من التفضيلية

افعل التفضيل لانهما من تمام معناه او بمعموله قال فانا رأينا العرض احوج ساعة الى الصون من ريط يمان مستهم وقد يفصل
بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واستنزل الزباء قسرا وهي
من عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك
من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان
هذا الاكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي لانه مفضل على
ماسواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء
على نفسه وقول المص في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليهم معهم بل
لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة
لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع
ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد ثبوت الاصل فنقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل ولا يحتاج لاجله
الى شيء اخر والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه قوله بعد هذا في الشرح ان لافعل
جهتين الى اخر الباب قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل
من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك
نبينا صلى الله عليه واله وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدة اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم
بل يدخل لو قلت احسن الاخوة واحسن بني يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله
ويجوز في الاول الافراد الى اخره يعني اول معنيي المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه وضعه وهو
من التفضيلية لانه يوضع على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى يتعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا في فعل التفضيل بتمييز
عن ما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كانهما من تمام الكلمة فلهذا لا
يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة
المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية
الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن
في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع
للمضاف كما تبين في باب المنادى ولا فرق بينهما الا من جهة ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه
مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى
مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانع من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج وابن
يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب
الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو
اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما
لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر
واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام
والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما
فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلها اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا
من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن
علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا له اي لعلم
التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او
الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال فتجنب بال زيد نفرا الام اصغرا واكبرا اي صغيرا او كبيرا
وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اي عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تع

وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تع من شيء وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى
الاغلب الذي هو الاصل اعني افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال الجمهور هم
على انه من تركيب وول كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومنصرفاته وقال بعضهم اصله اوأل من وأل اي نجا لان النجاة
في السبق وقيل اصله من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة
في الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب
وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف اصل التفضيل واستعماله بمن مبطل لكونه فوعلا واما قولهم اولة
واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب او اولى همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو ووري
فانه جائز القلب للبناء على جمعها وهو اول فانه لازم القلب كما في اواصل جمع واصلة وعند من قال هو افعل من وأل اصل
اولى ووأل قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى الاصل الهمزة في قراءة
قالون عادا لؤلى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كاسبق معنى وتصريفا
واستعمالا تقول في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في استعماله زيد
اول من عمرو وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح لانما استعمل منه فعل
كاحسن ولا انما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق
به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم عمرو واحنك اي ذو حنك اشد من حنك عمرو وانما تظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق
وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اي جري فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من
التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وايدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل
فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول علي عليه السلام احمده اولا باديا ويقال ما تركت له اولا ولا اخرا ويجوز
حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ما ولي ظرف الزمان نحو قولهم لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا
تعدو المنية اول اي اول اوقات عدوها ويقال ما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام وبعض
العرب يقول مذ عاما اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه مذ قبل عام قبل عامك وفي تاويله
اول بقبل اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه فمعنى اول عامك اسبق اجزائه اما من الليالي والايام او الاوقات ومعنى
قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان بحذف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم
ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعاما اي عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل
للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله
ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تع فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم تر
زيدا قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يجاوز
ذلك واما اخر فقد يجيء عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة
بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا
وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الداهية قال في سبع
دنيا طال ما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل
منهما واما حسنى في قوله تع وقولوا للناس حسنا فيمن قرا بالالف وسوى في قوله ولا يجزون من حسن بسوى ولا
يجزون من غلظ بلين فليستا بتانيث احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء
وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في
عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قول الشاعر مررت
على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا
اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر
في الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجيء وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل
افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور وترفع الضمير المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج
الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل

الناصب له قال تع هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصبه لذلك فى الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به ولا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التى تجىء وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تقدم المفعول نحو ضربى لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك فى الافعل لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا اعرف وادرى واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت فى مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو انا امر منك بزيد وكذا اسم الفاعل بذلك الحرف ايضا نحو انا امر منك بزيد وادى منك بالثياب ويتعدى الى اول مفعولى باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما فى الباب نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثانى ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك درت فى البلد فى يوم الجمعة جاز وقولك قمت فى العراق فى بغداد او فى رمضان فى الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اى مع عمرو ولفظاهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثانى مفعولى فعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اى انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر فى باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا وعلما بان زيدا منطلق قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ما هو الفاعل فى المعنى اى المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الى واشهى الى واعجب الى وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها يتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تع حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسى ويتعدى الى المفضول من اى فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله اذا كان الاول لشىء اه هذه شروط رفع افعل التفضيل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشىء هو رجلا فى المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله وهو اى افعل فى المعنى لمسبب اى لمتعلق لذلك الشىء والاشهر فى اصطلاحهم ان يقال فى المتعلق السبب لا المسبب واحسن فى مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن فى الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا اعتبرت الاول اى صاحب افعل وهو رجلا فى مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبرت الاول اى صاحب افعل وهو رجلا فى مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبرت الاول مفضلا واذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو فى مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى فى اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا فى المثال المذكور مفرد لانه نكرة فى سياق النفى فيكون عاما ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول من الضمير المرفوع فى مفضل والثانى من قوله نفسه اى ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول بالنظر اليه يقال اعتبرت الشىء اى نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المص انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنا مثل حسنه فى عين زيد فعمل افعل لان له فى هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التى اوردها تطرد فى جميع افعل التفضيل فلزم اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن فى عينه الكحل

منه فى عين زيد حسن الكحل فى عينه مثل حسنه فى عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا اه هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدا كما فى قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصل بين العامل الضعيف ومعموله باجنبى ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك فى العامل القوى نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعنى ههنا بالاجنبى ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذى تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدا وافضل خبره فله تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائى والفراء ليس الفصل ههنا باجنبى لان المبتدا معمول عندهما للخبر كما ذكرنا فى اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبى قلت يبقى الضمير فى منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ونقل عن الرمانى جواز ذلك فى المثبت والسماع لم يثبت الا فى المنفى ولا منع ان يستعمل فى ذلك ما يفيد النفى وان لم يكن صريحا نحو قلما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعنى ان لك فى مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذى ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه فى عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اى لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو تقديم الاسم الذى قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن فى هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اى عينا كعين زيد احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اى كعين زيد ولا زايدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اى احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اى رايت كل عين انقص من عين زيد فى الحسن فهذا بدل الكل من الكل الخبر للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان فى اى شىء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زايدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشىء فى الوصف زايدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة وانما استغنيت فى هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه فى عين زيد قوله كوادى السباع واديا بالانتصاب واديا على انه مفعول لارى وقوله كوادى السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادى لان الكاف اسمية ويجوز ان يكون تميزا كقولك عندى مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادى السباع كما كان احسن فى عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف به ركب منهم بوادى السباع قوله ولا ارى لو اوا عز اصبته قوله حين يظلم ظرف بمعنى الكاف اى باد باشيء وادى السباع وقت الظلام وما فى قوله ما وقى الله مصدرية حذف المضاف اى وقت وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحمد قوله تابية اى تلبثا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب اى كحى يقال تابى اى تلبث وهو منصوب على التميز من اقل كما فى قولك هو احسن منك ثوبا فيكون فى المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اى احسن ثوبه واقل تابية ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع كقوله عليه والصلوة والسلم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تابية من وادى السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل

على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد وسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة تاء تعلت قوله فى نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى الماضى والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اعنى على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعنى الاعتراض بنحو الغبوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعنى قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اى على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى ونعم وشبههما فهو وارد على طرد حد الفعل اى على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم فى حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع فى الماضى ومع التقليل فى المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال يقال نفست الخناق اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سى بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو وتسكن الفاء التى كان تحريكها للساكنين نحو سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة

على آخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء وانما لم يدخلها الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا يعملها وهي الكسر اذ هي بعد منها بخلاف الضم والفتح فانهما توجد هما في الفاعل والمفعول فلما انقضت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى بقى الكلمة على اصلها من السكون فسمى ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المجزوم مبنيا على السكون لان عمل ما سمى جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الآخر ومن ثم لا يطلب لعلة للبناء على السكون وانما سمى العامل عاملا لكونه غير آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم تقول ان نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم مبنى كاغز وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبنى وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انه استثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كالمبنى الاعراب بظاهره لئن يعتقد انه لزوال محل الاعراب اي بحرف الاخر بلا علة بخلاف نحو يا يجيء ولا تقي فانك تقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغييره آخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لآخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرفع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر وزوال الرفع اي الاثر اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما فاقصى ما يمكن في تمشية كلام النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمى جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي جازما لازالته الرفع لا الى بدل ولو اختير مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما نعا له بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله فلم يرد الاعتراض المذكور قوله ويحذف نحو ما فعلت يعني به اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذف التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض ان لم يدل هنا على زمان قبل زمان تلفظك لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظه ويخرج ايضا نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال من بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امرا كقوله عليه السلام في النهج اجزأ امرءٌ قرنه واسى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكريرها كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقر وينقلب اليه ايضا بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناها ويدخل ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اي ان كانت كثيرا او قليلا وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علينا ام فعلت وبعد كلما وحيث لان في الثلاثة رائحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتقريع

فعل الماضي

وقولنا لا على وجه الحكاية ٣٤ د

قبل زمان ٣٥ د

نحو قول علي ع

كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي ياتي فله درهم او كل رجل ياتي فله درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبنى على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اي ضارب المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ويطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا الاصل هدبد وعلبط وهدابد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو وانضم آخره لمجانسة الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ونون جمع مؤنث قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نايت لتكثر بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وانما هنا التسهيل فزيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب يحصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فانما هو كما في قولك يزيد صرت كفاوين في الشروه قوله باحد حروف نايت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالتوازن وصلاحية الحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو قوي لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التضعيف تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو على ما جعلني الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقد اتى المضارع بشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم تاخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجيزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيد لما دخلت على المبتدأ قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب الفعل المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين المحتمل ويتعين المضارع معه للتعبير وذلك كقولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي وبحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف وبحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب بجزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه دليل على كونها لام كي ولام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانها قد تطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في يعد وتعد ونعد طرد الحذفهم لها في يعد وكذا حذفهم الهمزة في يكرم ونكرم وتكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا بيان لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا يكون

في قسم الحروف د

فالمضارع لما شابهه

لعلبط والعلابط الضخم وايضا القطيع من الغنم والهدبد اللبن الخاثر جدا

ولا نون ولـ

يجوزون له

بمعنى

للمضارع الا باعتبار معانيها والا ففي اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغايب والمخاطب لا يكون الفعل بسببها ايضا
مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع با
بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايض نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعد المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغايب والمخاطب
المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى
او مجموعا وللمؤنث الغايب وللمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه ومجمع المؤنث قوله وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زايد كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فجعلت
حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى لان الرباعي اقل فحمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا
الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل الاضل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما
يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايض اذا كان بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل
ويفعل ويفعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي وبعد به الحرفان على غير القياس
كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم عليه قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به
نون التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف لا حظ
له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان قيل فلما امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا وهلا
اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب
والفعل فرع عليه فرعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعف
مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال
مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب هذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان لم يعرب احيانا اخوا الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما
قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة الجالبة للفرق بين المفرد المذكر
والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب
لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايض لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة
ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونات من المضارع
باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة الجالبة قبل اعرابه للكلمة لاجل الفرق صار
الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المص وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف
نحو هل تضربان او الواو نحو هل تضربون او الياء نحو هل تضربن لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف
للساكنين في حكم الثابت فنحو يضربن وتضربن كتخشون وتخشين فالمسند الى احد الاحرف الثلثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله
بحركة الفرق فان قيل اذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محلها
الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضماير قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يبد الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد
كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهة النون للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها وللمشابهة تقلب الفا في نحو لنسفعا قوله
ولا نون جمع اختلف فيه ايض فالجمهور على ان الفعل مبني للحاقه قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن بمعنى انه لما سكن اخره وان لم
يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى
اذا شابه الفعل الفعل ان يرده الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم بمحل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن
وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالتزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع
النونين واعرابه رفع ونصب وجزم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون
نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة
لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد الى اخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار
الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فتحا نحو تبيينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري
في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح
احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه لا يعرب بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن الملتبس بالضمير
البارز المرفوع ثم بين اي ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين
وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير

البارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت
تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب
ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل
به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون
لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب
عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال
بالفعل اللاحق به الواو والالف والياء دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع
مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها
لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين
على اخويه الالف والواو في الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل
كالجزء وخاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعمار وسقوط
النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذلك في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب لان الرفع في الواحد زال مع الناصب
وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم ويحذف هذه
النونات الخمسة مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات
فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في قاض ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني و
يفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد حذف فيها لا للاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك
بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل
الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جرا بالياء وفيهما قال الجواري يلعبن في الصحراء ويقدر
لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ابي الله ان اسمو بام ولا اب وكذلك الاسم نحو قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار
يتعاطين الورق وقد يقدر في الشعر ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح
وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف
الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة
فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت
متحركة فحذفت حركتها للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنوا فانظور وقوله ينباع من ذفرى
غضوب جسرة وربما جاء نحو لم يأت في الشعر قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل
الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة
على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرورا او منصوبا
نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وتلك الاعتراضات ارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ونحو
الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدر عليه وكذا قائم الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع
موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحيته وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت
ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث
الرفع بحدوثها اذا اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحاله عليها اولى
من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عن عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة
فعزلها الطارى المنفصل ويتعين المضارع للحالية بالان وآنفا وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء
عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يصير متعينا للحالية بنفسه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد وما زيد يقوم وبان
نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان لمطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها واما اختصاص ليس بالحال
فسيجيء الكلام عليه في موضعه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم القيامة

اعراب الفعل

وبامضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال بكونه وعدا كقولك غدا اكرمك واحسن اليك ويبوني لتاكيد ولام القسم اذ الثلثة تاكيد وهو انما يليق بالم يحصل نحو والله لاضرب علي ضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم فانه للحال لظهور ما في الحالية كما صرح بها ويصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا رفع المضارع بعدها فهو للحال ويصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة الشرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة في الشرط الماضي ويجب ان يكون الجزاء مستقبلا لانه لازم للشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلاء النفي ايضا وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحيته الحال وليس ببعيد كقوله تع ولا اقول لكم عندي خزائن الله الاية ونحوه كثير ويصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضي غالبا وباذ وربما فانهما موضوعان للماضي قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والواو والفاء فان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر النواصب جملة ثم ذكر منها ما يحتمل مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الي قوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة اعلم ان ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال ارجوا واطمع او اخشى واخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما تغني الوادة اني بما في ضمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة وددت اني قد لا انا كان حاضرا وكذا في تعليل المص للمنع من ذلك بقوله لو قلت امني انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على توقف القيام على ثبوت خبره وتحققه وذلك انا لا نسلم ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان يثبت معنى التمني ومتمني ان تانيا او كالثاني لم يجز لبيت انه قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها ولا تقع مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان سيخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم ولا تقول اعجبني ان سيخرج ولا وددت او رجوت ان سيخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون موذنا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي تفيدها التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فيجئ المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقنعوا بهذا لان الا ولوية لا يفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان الحمد لله رب العالمين لم يحتاجوا الى فرق اخر اذ المصدرية يلزم الفعل كل من يجئ ويفعل او الفعلية الشرطية نحو قوله تعالى اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اخر اذ المصدرية لا يحتمل ان تدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تع وان ليس للانسان وقوله او لم ينظروا واي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق اخر لان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة عن الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لفظا وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء بل قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما

كما في قوله تع وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع على ان الحسبان ظن غالب ولا التباس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع وتسمى النحاة هذه الاحرف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احد نوني ان كما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير كذلك قد يشتد الخوف والرجاء حتى يلحق باليقين فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوزان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله ماله واثل موجودا وسد مفاقره من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغدادية علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او بعد غيرها كقوله تع اولم يكفهم انا انزلنا وقوله تع يعلمه واعجبني ان قمت وما كان جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله تع لولا ان كتب الله عليهم وان يقوم خير من ان يقعد وقد تجيء المصدرية ولا ينصب المضارع كقولك ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وذلك اما للحمل على المخففة او للحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كخففت ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى اعلم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كادينه ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تع نودي ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمبارك ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدا محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان يكون مفسرة وفي حكم نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل ولي ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحي اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل وينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل بجواز نهره بان لا يفعل واوحي اليك بان لا يفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا فينجزم الفعل الا عند ابي علي كما تقدم فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف ولم يصدر بغيرها من حروف العوض نحو اوحي اليك ان سيفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله تع وناديناه ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تع وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تع قل اوحي الى قوله تع وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت مطلقا انطلقت وقالوا في قوله تع ولا يجرمنكم شنئان قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء غيك جابرا ان تسالا وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتداء مقدرا ومتعلق باجلد مقدر وكذا جابرا منصوب بتسال مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل هي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخرى وقال الخليل اصل لن لا ان قال يرجى المرء ما لا ان لا يلاقي ويعرض دون ادنيه الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاز تقديم معمول معمولها عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا انه موضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد

ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفته لفظا وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منها الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي كقوله اذن لقام بنصري وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذٍ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذ ما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ كان اذ ما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذ ما وحيثما وانما قلنا انما يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل انه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله نعم فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله ثم اذا لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطي الى يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من يأتيك بالحسد فدخل الفاء لان المعنى ان اتيت بشيء تكرهه فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعلي الشرط تقول لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمك لو اكرمتني جاز تأخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى نحو انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب كما يجيء ولذلك تضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المقدر وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك لمن قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فقد مر انه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله نعم فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن لاستحالة حمل المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيها اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذا على الحالة المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء فانهم لما قصدوا النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمروا ان بعدها لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الى او الا نصب الفعل بعدهما لان النصب بالنواصب اي ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء وبكون او بمعنى الى التي او الا اختهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى فهلا جاز اضماره بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذ للجزاء صار اذن لاضمار النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو وهو القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دوران هذه الاشياء

واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل ٢

في الكلام

في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لاضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فتحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ وخبره محذوف وجوبا نحو اذن اكرمك اي اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها تهيأ ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه خبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجيء واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما حملني على ادعاء ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان فيها في اجمع استعمالاتها كما في اذن فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجيء اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمتك ولا سيما في قوله نعم فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولو اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بالبين من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما نحو قوله فان بحبها اخالك موقنا القلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيدا اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون وروي ايضا عن الخليل ان اصله اذا ان فركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا ولم يكن يروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء منصوبا خبرا عما قبلها قال لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا وتاويله ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اي اني اذل ولا احتمل ثم ابتداء وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما لكونه للنهي لا انه جواب الامر ويرد مجزوما لا منصوبا لكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرا ولبئس الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك ان تاتني آتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقوله

مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قالوا لغة اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو قوله فقلت لكيلا ما تسوا ونيا تاخر عنها في نحو قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني بان كي المتاخر في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخر في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قالتم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيما اي كي ما فعل ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متاخرا عن الفعل المقدر ولا ينتصب الا مقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي يكون اذن متقدمة على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في لم وبم فان الجار والمجرور ككلمة واحدة للاستفهام فيسقط ما يجد الوجه عن التصدير اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكي لا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي لتقضيني زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما تقرر ولا يتقدم على كي معمول الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي لضره ومنفعته وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما وابا محذوفة للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل بل الناصبة ما تشبيها له بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك ويشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وسيجيء شرح كما في حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب فوقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقع مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما بني جواز فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فرفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها ابدا ما الحروف التي ينصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب عندهم شيء منها بنفسه لان الثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد القبيلتين والثلثة الاول من عوامل الاسماء ولا يعمل شيء منها في الافعال وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله واعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما قال البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى يبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما اذ ثبت تقدير الناصب في نحو قوله للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله الا ايهذا اللاجري احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف يعملان في النصب عمل ما ليسا بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حروف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر ولا يرد الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفيين بل يرد عليه بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في الاعراب كما انتصب

الاسم الذي

الحروف التي ينصب الفعل بعدها

الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف فيهما لانه طرء على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك لانه خالف المبتدا الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند كما يطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف اعرابا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لجاز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد القبيلتين لانه يقول ان هذه الاحرف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله نعم فانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين فالواو حتى حرف جر ولا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي او ما او لا ولا يصح تقدير ما ولو لا نهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا يجيء مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجيء ولا يصح تقدير كي لانها لا تستعمل الا في معنى السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي يقولوا او بمعنى اللام بلى قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تجمعيني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله وتقر عيني واحضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان يكون حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا بد من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا بالنظر الى حال السير او بالنظر الى حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو راى مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع وا سرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لا عن السير واذا قلت فلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظة انما تستعمل بمعنيين انما لتحقير الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا حقرت سيرك فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفي واما للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى

الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا منع ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سببا لغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا ومتى الترفع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسماء الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتي الا للانتهاء واول نحو قولهم كلمته حتى يأمر لي بشيء بان معناه كلمته واكلمه حتى يأمر لي بشيء اي الى ان يأمر وجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف ولا يمشي له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء اي حرف استيناف اي ما بعده كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا نعني بكونها حرف ابتداء ان ما بعدها مبتدأ مقدر اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله نعم وقد لووا حتى يقول الرسول بالرفع بل نعني كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستأنفة كما في قوله ثم حتى اذا جاء امرنا استونف بعدها الجملة الشرطية قال المص وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال بسبب الاستيناف فشرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرا لما فات من الاتصال اللفظي قال ولا صلح حتى تضبعون وتضبعا فعل الصلح سبب للضبع اي مد الايدي بالسيوف وقوله وتضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب على نحو قوله ثم فاصدق واكن ورفع قوله تضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومضى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسألة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لا تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما في ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيء تأخذ بنصب تأخذ ولو جئت بالشرط مجزوما فليس لك في تأخذ الا الجزم وكذا بعد او نحو لالزمنك او والله تعطيني وكذا اذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم تقول وانم حتى مهما اكلنا تاكل فالظرف مفصول به على قبحه اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذ تأخذ فلا يجوز بل يجب جزم تأخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوبها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تأكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان ان بعد لام كي بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب التي لتأكيد النفي يختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان في هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لا فعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك ان في هذا معنى التأكيد واما قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على ان حذف الجار مع ان وان جائز جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمن او عرض والواو بشرط احدهما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان زاد التحضيض وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وزاد الترجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهلك وانهم ارزقني مالا فاصدق به والكسائي والفراء اجوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك

معنى الانتهاء

مفهوم الاستيناف

ومن اللواتي تنصب بعدها الفعل سوى كي

الجنة قوله ان يكون امرا اذا كان الامر صريحا نحو ائتني فاشكرك ولا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابن عامر واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فللتشبيه بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي فنحو لا تشتم فتشتم والنفي نحو ما تأتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا واما مأول نحو قلما تأتينا فتكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي والقلة قياسا لا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تأتني فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي فالجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشأ يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما تجيئني فتكرمني زيد لما قلنا في حتى ان فيه معنى التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما اتى الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز نصبا لانه بعد اثبات صريح بل ان لم يرجع الضمير الذي فيه عمل ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى منوي في حيز النفي نحو ما اتى احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما اتى احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة هناك ولن وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فنكرمك والعرض نحو الا تنزل بنا فنكرمك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا تعطف وجوبا الا ان يستأنف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة تختص بالاسمية وقد يجيء ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسأل الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فيجزع جاء جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا لا منع من الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او نحو لاتمتنهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا جاز لك ان لا تصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب مبين في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة ويخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديره ليكن منك زيارة فاكرام مني لان الفاء السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم ثم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا هنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر منتصب من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيامي لم يكن

فكرهي او تكرمه

مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعدها

فهو نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن فى تقديرهم فى الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته
والاولى فى قصد النصوصية فى شئ على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا فى نصب
مابعد فاء السببية كون ماقبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع
ويكون مابعد الفاء كجزائها ثم حملوا ماقبل واو الجمعية فى وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ماقبل فاء السببية التى هى اكثر
استعمالا من الواو فى مثل هذا الموضع اعنى فى انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء فى اصل العطف وفى صرف
مابعدهما عن سنن العطف لقصد السببية فى احدهما والجمعية فى الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذى هو لازم
السببية ثم اعلم انه لما كان مابعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع مابعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة
الجزائية بالجملة الشرطية فجاز فى هذا الجواب مالا يجوز فى الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذى قبل الفاء
ومفعوله نحو هل تعطى فيأتيك زيدا وتوسط بين اداة الاستفهام التى هى هل او الظرف او كيف اوله وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فيأتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورنى وكيف فسقيك تجيئنى ولم فاسر تسير ويجوز ايضا حذف
الفعل المستفهم عنه للوضوح لقيام هذا الجواب مقامه لانه فى اللفظ كالجزء وما هو كالشرط متى فاسير معك اى متى تسير
فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك فى صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما فى اللفظ جملة ظاهرة فالواو لا جواب للجواب
بالفاء والايجاب ايضا الشئ الواحد بجوابين فقوله تع ولا تطرد الذين يدعون ربهم جوابه قوله فتكون من الظالمين وقوله تع ما
عليك من حسابهم من شئ فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على تطرد وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط
والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفى نحو ما تاتينا فتحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تع لا يقضى
عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليه الذى هو غير موجب موجبا ويدخل عليه
كلمة ان ويكون القائم مابعده من الفعل جزاءه كما تقول فى قوله تع لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى ان تطغوا يحلل الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفى راجعا الى الحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان اى لا يكون منك اتيان بعده حديث وان
حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب
على تشبيهها بفاء السببية كما يجئ وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان اتيتنى حدثتنى مخالف فى
المعنى لقولك ما تاتينى فلا تحدثنى بل انما يعطى هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان
فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب اما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تاتينى فتحدثنى بالرفع فيكون النفى فى الموضعين
شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون مجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب
من جزئين ينتفى بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه
ويجوز ان يكون قوله تع ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثانى فقط يكون المعنى منك اتيان لكن
لا حديث بعده ومنه قوله عليه الصلوة والسلم فى النهج لا يخرج بكم من امرى رضى فرضيتموه ولا سخط فسخطتموه علي ولا يجوز ان
ينفى الاول فقط لان الحديث الذى يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان الا ان جعلت مابعد الفاء على القطع والاستيناف
لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما المحدث به الجاهل بحالنا كما قال غيرنا انا لم
تاتنا يقين فنرجى ويكثر التاميلا اى فنحن نرجى ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون
معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل ويكون قوله تع ودوا لو تدهن فيدهنون
منه اى فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا فيعتذروا كما ان قوله تع فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسئل الربع
القوا فينطق ولم تذر ما جرع عليك فتجزع ولا ارى باسا من ان لا يقدر فى مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع
المثبت والمنفى بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجئ فى المجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه المعنى
فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف
بعد واو الجمعية ايضا الى النصب امنا من اللبس كما ذكرنا فى نحو اتينى واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع
المثبت كما ذكرنا فى باب الحال نحو قمت واصوب زيدا اى انا اضرب وكذا لم يصرف كما ذكرنا بعدا والى النصب نحو تقاتلونهم او
يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس فان او فى الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال والاسلام وفيه
ايماء الى معنى الى او الا فللرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب فى المعنى الثانى
مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كائنا بعد نفى كما شبه فى كن فيكون فالحق
بالمعنى الثانى كثير الاستعمال كقولهم لا يسعنى شئ فيعجز عنك اى لا يسعنى شئ لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم فى ندينا

فينطق الا بالتى هى اعرف اى يقوم ولا ينطق الا بالتى هى اعرف وقال وما حل سعدى غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب
اى يحل ولا ينسب ولولا ان مابعد الفاء فى البيتين منفى لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون فى الموجب وقد يكون بعد
الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعنى ولا اعود اى انا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى او الا كما تقول
انا لا سافر او انتم حكمنا وقال بالسفر ثم بدا لك فقلت او انتم اى انا انتم اى بل انا انتم وجوز سيبويه الرفع فى قوله نحاول ملكا
او نموت اما على العطف على نحاول او على القطع اى نحن نموت وقوله تع او يرسل رسولا بالرفع مقطوع اى نحن
نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اى اتركبون
او تنزلون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اى بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجئ فى حروف
العطف كما فى قوله تع الى مائة الف او يزيدون اى بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم الماتى يوما
اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد لم ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفى فيكون المعنى
على الحكم ان لا يجور وان لا يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يجئ
اذا شهيت بجيئه ومثبته اى ينبغى ان يجئ فالمعنى ينبغى له اى يقصد اى لا يجور وقد يقطع مع الفاء التى لغير السببية
كما ذكرنا فى قوله فنرجى ونكثر التاميلا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى لا اكاد اجيب يروى بنصب
ابهت ورفعه على القطع اى فانا ابهت قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اى يجتمع مضمون
ماقبلها ومضمون مابعدها فى زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرنى وازورك او نهى نحو لا تنه عن خلق وتاتى مثله عار عليك
اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورنى وتعطينى او تمن نحو ليت لى عنكا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا
او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة يؤولون هذا بواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة منى وقد ذكرت ما علمته فى
الفاء قوله واو بشرط معنى الى ان او فى الاصل لاحد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يعمل احد الشيئين ولا بد له
من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان
الاول ممتد الى حصول الثانى نصبت مابعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان راجعان الى شئ واحد فان فسرناه بالا
فالمضارع بعده محذوف وهو الظرف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند
من فسره بالى مابعده بتاويل مصدر مجرور باو التى بمعنى الى هذا وقال سيبويه فى قول الشاعر وما انا للشئ الذى ليس
نافعى ويغضب منه صاحبى بقوول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فللعطف على الصلة اعنى قوله ليس نافعى وقال
ابو على فى كتاب الشعر بل هو عطف على نافعى وليس بشئ لانه يكون المعنى اذن ما انا بقوول للشئ الذى ليس يغضب
منه صاحبى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبى وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك
لان فيه اذن نفى النفع والغضب هو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبى لا اقوله قلت الذى قاله انما
يلزم لو جعلنا هذا الصرف فى سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعى وغضب صاحبى منه وهذا
عكس ماينبغى لانه ينبغى ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا جعلناه فى سياق النفى الذى هو ما انا فلا يفسد
المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينفعنى مع غضب صاحبى منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما
لان المركب ينتفى بانتفاء احد جزئيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفى حقيقة اعنى بقوول كتقدم الفاء على
الفعل المستفهم عنه فى قولك متى فاكرمك تكرمنى كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو على ان يغضب المنصوب
معطوف على الشئ اى للذى غضب صاحبى وفيه نظر لان الضمير فى منه يرجع الى الشئ غير النافع فيكون المعنى وما انا
بقوول لشئ يحدث غضب صاحبى من الكلام الذى لا ينفعنى ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه ولا يحتاج الى لفظ منه كما بينا فى الظروف المضافة الى الجمل
نحو قوله يوم تسود فيه الوجوه قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقلا
اى العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها ولبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم
وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبنى ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء او فى مثل
هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة ويجب مع لا فى اللام
اخذ يبين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذى يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذى يجئ بعد التفسير
هو الموضع الذى لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كى والعاطفة واللام الزائدة نحو اردت لان اكون اول المسلمين
لان هذه تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر

معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها الا ان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال او ان يلوم بحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حرفا على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا يكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عسى ان تفعل كذا على راي كما مر في المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع لانه في الاصل مفعول وقد ينصب مضمرا وشذ وذا كقوله الا ايها الزاجري احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولاء في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي ضدها اخذ في التفصيل قوله لقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم تدخل على الماضي فتقلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قلنا لو كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وانما اختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما يخبر بقد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختصت لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعد دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاخبار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قد التي هي نظيرتها في لسان رب قال ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله نعم الم نربك فينا والم نشرح لك صدرك وقوله الم ياتكم نذير فهو امتنا الينفيتنا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحروف المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما وتلزم اللام في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند فهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه الصلوة والسلم قوموا فلاصل لكم وقال الله تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان نفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا الحاضر وغائب افعلوا ان بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا

وبعضهم

وبعضهم غائبا كقوله عليه الصلوة والسلم لتاخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سببا لاقامتهم والاولى ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلم لهم صلوا جعل قوله عليه الصلوة والسلم كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزم لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب ولو كان كما قال الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه لما شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وفي اخرى لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملتهم معاملة المجزوم والجازم بقدر ابقو كما يجيء وايضا الحمل على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلاء النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في للمتكلم قليلا كلا الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا لان النهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو ائتني ولا اضربك اي وان لا تاتني اضربك وكذا تحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين تجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب انما ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال العلماء تعالى يتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال تعالى يضل من يشاء اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قوله ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده والارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة فلو قيل انها للتانيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تقدر على ما افعل فقلت مه ما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا للمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا به من اية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء مهما ظرف زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخلت على الماضي كان فلا تصير جازمة معها تكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذ ما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكروا اذ ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس والاخر قوله اذ ما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجيء الا بنون التاكيد بعده كقوله اما ترين فلما كان ينكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذا ما دخلت وقال المبرد اذ ما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها ما دامت بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذا ما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اخبارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا متضمنة معنى الشرط بل اذا اتعد فيه ويجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة تكفت عن الاضافة لا زائدة كما في اما ومتما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت متعينة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات

الشرط وانما وجب بناء كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام لا يستعمل في الامر المتيقن من المقطوع
به لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه
نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار
بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا ان من ضربت ضربته ان ضربت زيدا وان ضربت
بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتهما ويجوز اتصال ما الزائدة بان واى وايان ومتى واين والعامل في حيثما
واذما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء
واحدا وربطها الجملتين احداهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها
عملت في الجزئين لاقتضائها لهما فذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
معا وصيرورتهما كشيء واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر
واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء
مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال
الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انه جر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء
لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بدون الشرط وقال المازني
الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل
وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب
وان زيدا ضربت وكذلك لو في نحو لو انتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل
يجوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال ايما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نؤمنه يبيت وهو امن وذلك كما جاز وقوع
الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا ولي ذلك الاسم فعل نحو ازيد ذهب ولا كازيد ذاهب
ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج و
هل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب
جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا
او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت
اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله ايما الريح تميلها تمل وانما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم
مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر
ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منفس اهلكته وهو عندهم ايضا مبتدأ بل هو
مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك اهلكته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى
ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا لطلب كلم الشرط الفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله
انه مبتدأ لكن العامل هو عنده الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا
فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر
وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ
ان لكونها ام الباب ولم يجز ان يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب
والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان تقم زيد يقم وان تاتني زيدا اضرب فهما
معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار
وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار
نحو ان تضربني زيد اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة
والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لغوا جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا اتك وان تاتني اليك
اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها
ويعرف لها ايامها الخير تعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا
وتصدير المبتدأ بالفاء نحو ان تقم فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع الفعل المضارع اتفاقا

نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني
والله اتك وان تاتني غفر الله لك اتك وان تاتني يا زيد اتك وان تاتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم
معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم
بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك
كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيد اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه
فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيد يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد
اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد ضربت على تاويل ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك
قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في
الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير
ان الرفع في نحو زيد ضربته اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا
في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر
الضمير الذي فيه فتقول زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان
جاءك فاكرمني او اذا جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط
قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضربني اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على الجوار
قالوا والدليل على ان رتبته التقديم قوله يا اقرع ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع الجواب مراعاة لاصله
من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد
الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء
عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله واني متى اشرف الى الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط
بين المبتدأ والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ
واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك فيجيء وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله
وانما امرنا الشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون لعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتاخير للضرورة اي انك
تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فجازه الكسائي
دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان
للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه
فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجوار اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب
جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان
دخلت الدار عند البصريين ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم بمعنى فهو
مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المفسر اذا ذكرت احدهما لم يذكر الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال ان هذا المقدم
هو الجواب الذي كان مرتبته التاخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء في نحو انت
مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد لقرينة الجزاء عند البصريين بعد الشرط وعند
الكوفيين قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور
اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم
وضده وهو المدح اولى بالاكرام والنسب وكذا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط
في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات
كقوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله كلا من فيهما وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام
انا سيد ولد ادم ولا فخر فنقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا فجواب الشرط في مثله مدلول
الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة
ولم تذكر الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجزولي هي واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو
ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا بخيل وقد

تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان يأتي بالفاء في الاخبار فيقول زيد وان كان غنيا
فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدا والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك
لانها لا تجيء الا في وسط الكلام واخره وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا
في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرف وفي معنى الحال والظرف متقاربان فلا
يصلح اعتراض الجزري عليه بان معنى الاستقبال الذي فيان يناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار
عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او
معنى نحو اضربك ان ضربتني واتيك ان لم تعطني وانما كان كذلك لئلا تعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية
او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو اتيك متى تأتني الشد سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها
مطبعة من يأتها لا يضرها كانه قال لا يضرها من يأتها كقوله والمرء عند الرشي ان يلقها ذئب اي المرء ذئب على احد التقديرين
فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظرف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما واني فلا
شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات لتصلح لهما واما ما يصلح
من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو
اتي من اتاني فان كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدا والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدا
والتقدير من اتاني اتيه ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية
وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض
عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اتي من ياتني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فتجزم المضارع وذلك لما
تقدم من ان الشرط تكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جواب معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير
اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكره سيبويه جعلها موصولة سواء وليها ماض نحو اذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو
اذكر حين ما تفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ
في المقام تدابر فان قيل لم جاز الجزم في الشعر نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اذكر اذ من ياتنا نكرمه واذ مضاف
الى ما بعده كما ان المضاف كذلك قلت لان غلاما اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى
معنى الشرط من المضاف اليه فلذا لم يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك
الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر نكرمه واقعا على معنى من اي اذكر وقت اكرامنا من ياتينا فلم يصر
مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتس منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدره اذ كما لزم
تصدر غلام بل هو معمول لاذكر المتقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط من التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فنحو مع
دخول اذ عليه في صدر الكلام ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر الكلام ثم نحو زيد من يضربه اضربه وجاءني الذي من
يضربها اضربه قلت قد مر في باب المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليهما ما يكون من تمام جملتهما اذا ان في تلك الجملة
وزاد في معناها شيئا وازيد ههنا شرحا فنقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان
يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان وظن و
اخواتها وما النفي لا تقول ما من تضرب اضرب وما ان تفعل افعل واما الا فليست كذلك لانها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت
برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول الا من يعطك نعطه ولا من يكرمك نكرمه وكذا تقول لان اتيتنا اعطيتنا ولا ان قعدت
عنك سالت عنا والظروف المضافة الى الجملة لا شك في انها تحدث فيها معنى وهو تصييرها في حد انها في الجمل معنى وهو يصيرها
بمعنى المصدر ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان مفرد المصدر وليس لصلة وخبر المبتدا كذا فان قيل خبر المبتدا ايضا
اذا كان جملة يصير بسبب المبتدا في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها
بلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدا الافراد بل الوادعي ان الاصل
فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل
وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا بمقبل ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها
بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال فليست بحلال الثلال مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد
واما قوله وماذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم
والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجيء موصولة

كمامن

كما من واي واما اذا المفاجاة فيصح مجيء ما ومن واي شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من ياته يعطه كما يجوز فاذا من ياتيه
يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذ المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عند ذوي
تميمي وابي من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذ المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها
يجب ان لا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا بعدها اي فاذا هو من ياته يعطه لما ذكرنا في متاع انه اذكر اذ
من ياتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذ المفاجاة الا ترى الى حذف خبر المبتدا في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها
من او ما او اي وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لا ما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف
الشرط ويقبح حذف الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في اتيك ان تاتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتيني فاني
اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال نعم فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان فلا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا الموصولة لتاثيرها معا فيما بعدها
وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو
والفاء وثم فجاز امن يضربك تضربه وائن لقيته تشتمه فان قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط
وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت حسان
الومه واعصه في الخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه
النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان
من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو
فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف عند تمام القرينة يقال ان اتيتني اكرمتك فيقول وانا
ان اتيتني وكذا في لو قال الله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في
الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لئلا تعمل الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزاء وقوله
فان كانا مضارعين او الاول فقط وكان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فان
كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين
فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم وهو قليل لم يات
في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكدني بسيء كنت منه كالشجي بين حلقه والوريد والاجود كونهما
مضارعين لتطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني
لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا
ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه
اضعف الوجوه نحو ان تزرني زرتك لان الاداة اذن تؤثر في الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في
الاقرب شيئا يغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني
والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا
ذكر بعد الشرط فعل اخر من ذيوله اي لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعصيك او صلة نحو ان تضرب الذي يضربه
اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجب
رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تامرني اذهب اطعك اي تامرني بان اذهب فهو منصوب
المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما
ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اي تسر وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل
بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرني اكرمك
اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الي اتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اضرب اضرب
اي اسير فان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم وقد ينصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية
وواو الجمعية وكذا في الفعل المتاخر ويضاف الى ذلك في المتاخر جواز استينافه ايضا نحو ان تاتني احسن اليك او
واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك
قال ابن السراج اذا قلت تحمد ان تامر بالمعروف فتعطف فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو
تحمد ان تامر بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو تحمد ان تامر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اي

في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثانى نحو يحمد ان تأمر بالمعروف وتشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثانى قوله وان كان الثانى فالوجهان اى ان كان الثانى اى الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففى ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثانى اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم فى الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع فى ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه فى نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا فى حال السعة والاولى ان يقال لتعزر عمل ان وضعفت فى هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضى بينهما وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل فى الشرط لم تعمل فى الجزاء فيكون الاداة جازمة لشئ واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولاء النهى وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل فى المتقدم عليها فثبت انها قد تعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناها لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشئ من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجئ مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما لم فلانها لتغيير معنى المضارع الى الماضى صارت كجزئه مع قلة حروفها اما لما اختها فكثيرة الحروف ولا يصدر الماضى شرطا بلا ولا يجوز ان لا ضربت لا شتم لقلة دخولها فى الماضى فعلى هذا لا يقول ان ستفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الخبر الذى يليها مفروض الصدق اما فى الماضى نحو لو جئتنى اكرمتك او فى المستقبل نحو ان زرتنى اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باى حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح له فلابد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبة للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا فى حقهما لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفا لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتاويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كانت جملة طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض والدعا والندا يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادى له وان تعذبهم فانهم عبادك اولا نحو ان جئتنى فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجئ فى بابه ويجوز ان يكون قوله واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اى بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا المجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كالم يلاحظ فى قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة فى موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية حذفها اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهى شاذة ويجب الفاء ايضا فى كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم فى المضارع فيجب فى الماضى مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او معتدا بما ولا نحو ان زرتنى فما اهنتك وان زرتنى فلا ضربتك ولا شتمتك وفى المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما وهذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء وبقى الماضى غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولم اما الماضى غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلم يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتنى ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بيّنا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقى المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركها اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثر فى فعلت ولم افعل فاما تركها فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم فى المضارع ان لا صالح لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم

وقال نعم

وقال تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركها فى قوله يثبت وقال تعالى فى المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا فى الاخير ليكون جملة اسمية فى التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه اولى اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء فى مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاولوية وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لم يمكن فى مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها اللفظى وزنه واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما تغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك تكرمنى كانك قلت ان اكرمتك تكرمنى قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال تعالى ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها فى الاستفهام قال تعالى يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربى ورزقنى منه رزقا حسنا فمن ينصرنى وتقول ان اكرمتك فهل تكرمنى والمصنف قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى فى الجزاء معنى ويعنى بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا فى الانشائية لتجردها عن الزمان وفى الطلبية لتمحضها للاستقبال وتدخل على الماضى الباقى على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانها تمحض للماضى وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقطع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبى فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه فى تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفى فقال ان لا وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفى نحو جئت بلا مال فيكون للاداة اثر فى الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفى افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها فى الاسمية نحو ان جئتنى فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها فى الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضى جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التى تستفاد منه فى الكلام الذى هو فيه الزمن الماضى فقط وذلك لانه لا يدل على الزمن الماضى ومطلق الحدوث الذى تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد قائما ان الزمن الماضى يد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضى فقط ومع النص على المضى لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذى لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع فى الماضى نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضى فى الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ونحو قولك انت وان اعطيته مالا بخيل وانت وان صرت امير الا هابك وقال المصنف التقدير ان يثبت حز اذنى اذنية ليكون الشرط مستقبلا وليس بشئ لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان فى الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاتنى نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض فى جميع الافعال بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة وكون كان للشرط فى الماضى مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجرى يوم القيمة وكون عيسى قائلا ذلك وغيره انما هو فى الدنيا وايضا يجوز النص بقولك ان كنت اعطيتنى امس فسوف اكافئك اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر فى المضى قوله ويجئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واى مناسبة بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائى لان التقدير ان لا تكفر اقول اعلم ان كل ما يجاب بالفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفى لان غير النفى طلب والنفى خبر محض والطلب ظاهر فى تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل

منصب المضارع بعد الفاء

للمتكلم به علمه وحاملا على الكلام الخبري لافادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب
ضرب زيد وعدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه
مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم
تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك
غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود
لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت
ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه وذلك في الطلب انما كان لتبادر
فهمه الى ان المطلوب مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح
جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزمه بالجزاء كما تجزم بان وانجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة
ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة
بعدها وهو دال عليها وعلى ذلك المقدرة ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا
جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين ثم المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه يجوز جزم
الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك وكفيك وشرعك ينم الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذلك
اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها
معنى الامر بعد الفاء بل وجب النصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانهم لم يشترطوا التصريح فيه
بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قد يقع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله لهم ولا يؤذن لهم فيعتذرون
ولم تدر ما جزع عليك فتجزع ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها
وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية
في الفاء بان ينصب الفعل بعدها كان صريح الامر فيها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره
واما الجزم فهو نص في السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل
ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى آمنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة
لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول هو جوابه كما في الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا وقال المبرد
في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل لهم اقيموا يقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه
قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستئناف نحو ثم يدعوك الامير وقال فقال دانهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري
بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع ففي نحو
مر بحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستئناف اي انه ممن يحفرها او يحذو اي بان يحفرها ويجوز في ذره يقول ذلك
الرفع على الاستئناف او الحال والجزم وقوله لعلكم فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها
وما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ويجوز في مثله البدل لان
الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتنا تسألنا نعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا
او مقدرا بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تأتني فاحدثك وتأتني فاحدثك تجزم ما بعد الفاء على العطف
وترفع على القطع وتنصب على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوب وكذا ما جاء بعد جواب الشرط
المصدر بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فاذا جئت
بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار
ثم لا ينصرون فلما كان السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال لعز فاصدق واكن قال دعني
فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدالي اني لست مدرك ما مضى ولا
سابق شيئا اذا كان جائيا والثاني لان الاول قد يدخله الباء وجزم الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع
لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل
النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون
المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة لا

دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت
همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة
اقول لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح
ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا
عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو
اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا وللتهديد نحو اعملوا ما شئتم
او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه
الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المايت والضايق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة
فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقائل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي
في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال
له امر الغائب وكلما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب
اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قد خصصه من الامر المضاف الى شيء اخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح
سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلا انه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لتقم انت يا ابن
خير قريش وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو
مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فلو احذف حرف المضارعة
مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه قل استعماله منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون
هو مبني على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم
ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي الموازنة فرجع
الى اصله من البناء وبقي اخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة
اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين ولا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركا او ساكن فان
كان هناك متحرك فان كانت حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من يتكلم
وتقاتل من يتقاتل ودحرج من يدحرج وقاتل من يقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد
حرف المضارعة متحرك وذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في نقيم وتعيد اقم واعد فان
همزة افعل حذفت بعد حذف حروف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في نقيم ويقيم وتقيم فطردا للباب وحملا لسائر
حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف
وبع وهب فان قيل كما حذفت الهمزة المتحركة في نقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب له ايضا وذلك
للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما ردت المتحرك قلت لانه لو رد
لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعلله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب
اليه من المصدر نحو عدة وهبة فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان
حذف لاجل حرف المضارعة رد لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلب همزة الوصل نحو اضرب
واقتل وانطلق واستخرج وانما قلنا ان اصل مضارع يفعل افعل يؤفعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف
المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة
في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يؤكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة
قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي
يعني بباب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعه ساكن فقط ونعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة
احرف قوله مضمومة ان كان ما بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت وفي الافعال
او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كان
او في غيره كانطلق وامتد اتباعا واستثقالا للخروج من الكسر الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على
حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجيء في اخر الكتاب قوله تعلـ

فصل فعل ما لم يسم فاعله

ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فإن كان ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الأفصح قيل وبيع وجاء الإشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير وأقيم وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب فيه ألفا قوله فعل ما لم يسم فاعله أي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وإنما أضيف إلى المفعول لأنه يبنى له ويجوز أن يريد بلفظ الفعل فيكون إضافة الفعل إليه إضافة العام إلى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر قوله هو ما حذف فاعله هذا حد مطرد عند سيبويه وأما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو أن الفاعل يحذف في الأول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الأخفش فهو ما حكى عنه أبو علي في كتاب الشعر قال جوز أبو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى أسمع بهم وأبصر فليس ما ذكره المص بحد تام لأن يقال هو ما غير عن صيغته لأجل حذف فاعله قوله فإن كان ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره مطلقا في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب أو مزيدا فيه كأكرم واستخرج أو رباعيا مجردا كدحرج أو مزيدا فيه كتدحرج وإنما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل إذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقل استعمالا منه وإنما غير الثلاثي إلى وزن فعل دون سائر الأوزان لكون معناه غريبا في الأفعال إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الأسماء فجعل على وزن لا يكون في الأسماء ولو كسر الأول وضم الثاني لحصل هذا الغرض إلا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس لأن الأول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني كلما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالأمر من ذلك الباب إذا وقف عليه واتصل بما قبله نحو استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء أيضا فيما أوله تاء مزيدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلاث لغات قيل وبيع بإشباع كسرة الفاء وهي أفصحها وأصلها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المص ولم تنقل إلى ما قبلها لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي أقل اللغات والأولى قلب الضمة كسرة في اليائي فيبقى بيع لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف وأيضا لأنه أخف من بوع ثم حمل قول عليه لأنه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما وقصدهم التخفيف ما أمكن فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كان حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما في ميزان قال وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه أقلها لثقل الضمة والواو والأولى أولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي أقرب لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة على غيرها والمص إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا وأما الإشمام فهو فصيح وإن كان قليلا وحقيقة هذا الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الإشمام ههنا كالإشمام حالة الوقف أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا أيضا غير مشهور عندهم قال المص الغرض بالإشمام الإيذان بأن الأصل الضم في أول هذه الحروف وإنما نبهوا على الضم الأصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع أبيض لأنهم قصدوا بهذا الإشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الأسماء لتحصيل الغرض المذكور وقيل إذا أسند العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فإن قام قرينة جاز لك إخلاص الضم في الواوي وإخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وإن لم يقم نحو بعت وعدت فالأولى أنه لا بد لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله باب اختير وانقيد يعني أن بابي افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها إلا أن ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة وأما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير وأقيم يعني أن بابي استفعل وأفعل معتلي العين لا يجيء فيهما إلا إخلاص الكسر دون الضم والإشمام لأن سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وأفعل ساكن فلا بد من نقل حركة عين الكلمة إليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى واعلم أن شرط نقل

حركة العين إلى ما قبلها في المواضع المذكورة أن لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوي ولا قوي ولا استقوي ولا انطوي على هذا ولا اجتوي وإنما لم يفعل ذلك إذ لو أعلت العين في الماضي من هذه الأبواب لوجب الإعلال بقلب العين ألفا في المضارع لأنه يتبع الماضي في الإعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكنت تقول يطاي ويقاي ويستقاي وينطاي ويجتاي يحتمل في الفعل لثقله ياء مضمومة وإن كان قبلها السكون كما يحتمل في الاسم نحو راي وزاي لخفته وكسرة فاء فعل للإدغام نحو رد لغة والضم أكثر لأن نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي إنما كان لأنك لو حذفتها اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول فبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما أخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة أخف من الضمة وربما أشم فاء نحو رد ضمة وربما كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في شهد شهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ وجميع ذلك في الحلقي العين كما يجيء في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء إلى الضاد وهو شاذ قوله وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره إنما ضم أول المضارع حملا على أول الماضي وأما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فلتعوض الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه ألفا أي عين المضارع في المعتل العين تنقلب في المبني للمفعول ألفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي لأنه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو متبعه في مطلق الإعلال لا في الإعلال المعين ألا ترى أن قال أعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا أعل قيل بقلب عينه ياء ويقال بقلبها ألفا فهو يتبع الماضي في مجرد الإعلال ويعل في كل واحد منهما بما يليق به فكل ما له أصل معل إذا انفتح ما قبله ينقل الفتح إلى الساكن ويقلب العين ألفا نحو يخاف وأقام واستقام وليس النقل لأجل الثقل لأن الفتح لا يستثقل بل لأجل قصد قلب ذلك المفتوح ألفا للتخفيف فلو لم ينقل الفتحة إلى ما قبله لالتقى ساكنان وقد يجيء الكلام في التصريف إن شاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والأغلب في ذلك الأدواء ولم يستعمل فاعلها لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر ومثل تلك الأفعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم وغد ووعك قال سيبويه لو أردت نسبتها إليه تعالى لكان على أفعل نحو أجنه الله وأسله وأزكمه وأورده ولعل ذلك لأنها لما لو بنيت من فعل المذكور كجن وسل فعله صار كألم ووجع وعمي ونحو ذلك من الآلام التي بابها فعل المكسور العين فصار تعدي إلى المنصوب كما تعدى باب فعل وذلك بالنقل إلى باب أفعل

قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه فالمتعدي يكون إلى واحد كضرب وإلى اثنين كأعطى وعلم وإلى ثلاثة كأعلم وأرى وأنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث فهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي أن يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا إذ لا يفهم معانيها إلا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الأفعال إنها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي إذا أطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الأمر بالغائب ولا خلاف عندهم أن باب فعل كله لازم مع أن قرب وبعد منه يتعدى إلى المفعول بحرف الجر ولا يبعد أن يرسم المتعدي بأنه الذي يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بأنه الذي لا يصح أن يشتق منه ذلك واعلم أن فعلا واحدا قد يتعدى بنفسه مرة إلى المفعول فيسمى متعديا ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك إذا تساوى الاستعمالان وغلب كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونحو نصحتك ونصحت لك هذا ما قيل والأولى جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الأفعال مطلقا إذ معناها مع اللام هو معناها بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهي بلا لام متعدية اتفاقا فكذا مع اللام فهي إذن زائدة كما في ردف لكم إلا أنها مطردة الزيادة في هذه بخلاف ردف فإن كان تعدى بنفسه قليلا نحو أقسمت الله أو مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي إلى الأمكنة وأما إلى غيرها فيبقى نحو دخلت في الأمر فهو لازم حذف منه حرف الجر وإن كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في يقرأن بالسور ولا تلقوا بأيديكم وردف لكم وإذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على أنه مفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم بالنصب وقال لبيد فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لأن الجار هو الموصل للفعل إليه كالهمزة والتضعيف في أذهبت زيدا أو كرمت عمرا لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا إنه في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع أن وأن وذلك فيهما أيضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والأول أولى لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ والله لا أفعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف

اصبحت وقولنا اشارت كليب بالاكف الاصابع واتما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما فان لم تخز
الاصغر يجز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في خرجت الدار ولم تثبت بل قد جاء في غيرهما اما شذوذا
كقوله يمرون الديار ولم يعوجوا وقوله تعم لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم
فالاولى في مثلها ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يجوزون الديار ولا لزمن صراطك ولا تنووا عقدة وتوضعوا اولادكم
حتى لا يحمل على الشذوذ كما تضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديته ما تضمن معناه كقوله تعم يخالفون عن امره اي
يعدلون عن امره ويجاوزون عنه واما الكثير الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعم
يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير اي كسبت لك وزنتك المال اي وزنت لك وكلتك طعاما اي كلت لك ولا
يالونكم خبالا اي لا يالون لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز اي يضمن زدت
معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا
الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض
المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به
لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه
المصاحبة وضدها فقوله تعم لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كانه سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف
المعديان فلا بد فيهما من معنى التغيير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعم اتوني زبر الحديد
اي بزبر على قراءة ائتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلثة
الا علم ورأى نحو اعلم واري والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما
وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبة ازاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان الاصل
الفعل فلذا تقول احفرت زيدا وتضعيف العين تعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلثة كالهمزة
وقل تعديته للحلق العين الا في الهمزة نحو انأيته ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو
خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في اخر افعل التفضيل قوله والى اثنين كاعطى
وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولا مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع
من الافعال واما ان يكون في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت خالد
وكذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما او ضميرا او اسم الاشارة وغير ذلك من باب
المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم واري تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية
الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني اعلم واري وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا
تقول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبيعي
قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا
منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المحمول ثم يذكر متعلقا اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك
المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدا والخبر والحال وذي الحال
والموصوف والوصف وكذلك في نحو احفرت زيدا النهر اي حملته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المتعدية
الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل لثاني مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او
مضمون الثاني لعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمروا انطلاق زيد وعلمت عمروا الانطلاق قال تعم واذ
علمتك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا تقول احسبتك زيدا منطلقا
وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك
عمرا جبة واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال
الثلاثية متعديها ولازمها الى باب افعل وفعل وفعلت نحو اضربت زيدا عمروا وذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع
النقل من الثلاثي الى بعض الابواب المستعملة واما اخبر وخبر وانبا ونبا وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فلبست مما
صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى
الاخير بكسر الباء اي علم واما حدث ونبا ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبا والحديث لكن هذه الافعال الخمسة

الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلثة لان النبا والتنبئة والاخبار والتخبير بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من
هذه الخمسة الا انبا ونبا الحقها غيره والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم عمروا سالما ونبا
الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج
زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو
علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رايت وانبات
وحدثت لا يتعدى الى المفعول الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج زيد واما قولهم ابنانه بناء واخبرته
خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات ايضا مصادر اقيمت مقام المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا فلو كانت مفعولا
بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد وبناته دخول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر
هذا علمت ان قولك حدثتك وانباتك واخبرتك زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا
للنوع كما في ضربت ضرب الامير اللص لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث
الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ تقول لك اخبرتك
زيدا قائما اي اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر ولا يقال في ضربت
ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا
قائما خبر خاص وان خبرا في نحو قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشيء
بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى
الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به وكمفعولي علمت انك تقول اخبرتك
ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتسد الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبر ان زيد
قائم فتضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انت ضارب
ضرب الامير وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر
الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشا الغلط
ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله
فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثاني
مفعولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها
الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما
سواء فيجوز لك ان لا تذكر لها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث دون
الاول واما ما ذكروا انه لا يجوز حذف الثاني والثالث وترك الاخر على ما يجيء في افعال القلوب فظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز
ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم
يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه
لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع ويتبعه المتاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني
مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال
القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب
الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا تخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى هي التي تقع
بعد القول نحو قلت ضرب زيد او زيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي
والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه
بمضمونهما ولا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان الضروري
من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية فلا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا
اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه فلا يعمل الا النصب فيجب ان ينصب
كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يتبين فيهما
اثر الفعل الداخل بل اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت بين
لم وعلمناي يوم سرت وايهم رايت بنصب اي على انه معمول الفعل المؤخر ثم تقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية

المتعدي بالهمزة والتضعيف

بالهمزة والتضعيف

افعال القلوب

المدخول عليهما اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها
له بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين ولا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز
نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا
الى المبتدا ففي كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد قائما الصائر هو قيام
زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ليس ما كان واما افعال
المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها
كما يجيء في بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئي الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول
الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي ولذلك
تدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين في تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها
وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب
على اضرب اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال
بالمعنى المذكور ووليها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد وغير ذلك وخال بمعنى اختال
وهب امرا من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب
المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل اري الذي هو ما لم يسم فاعله من اري عاملا عمل ظن الذي هو
بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان اريت بمعنى اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم
ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد
الا ان عرف لا تنصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون
احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر ولحمل هشام عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين ويستعمل درى
بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبا المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم
ان بعد الغي رشدا ولا تتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقل له تعلمت بل علمت وان كان
درى بمعنى ختل وتعلم تعلمت الشيء تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدر بان واما
للظن في تظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال الله تعالى في الظن بمعنى اليقين اني
ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجيء ظن بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع
الظن تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شيئا او كذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم في شيء على انه صفة معينة
سواء كان مطابقا او لا رأى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليه الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رايت زيدا غنيا
سواء كان في نفس الامر غنيا او لا قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين
خرجوا متضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم وقد يجيء رأى الحلمية برأى العلمية في نصب المفعولين قال تعالى
رايتهم لي ساجدين واما لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانتا بالمعنى المذكور
ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا اي اعتقدوا انهم الانوثية واما للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل
زعم في التحقيق قال امية الله موف للناس ما زعموا واما للاصابة الشيء على صفة وهو وجد والفى وعد من افعال القلوب
لانك اذا وجدت الشيء على صفة لم تره او تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا
لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تعالى ليبلوه ويضل ونحو ذلك فكانه
تعالى صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله ولم يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين
خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى
الاول وكذا ان كان الثاني جامدا يحصل منه مصدر اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك وان وقعت
بعدها الفعلية في الندرة فضمير الشان مقدر قبلها لتصير اسمية نحو حسبت يقول زيد اي حسبته يقول زيد ثم
بعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اي عرفته
وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولا تظنني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظنني شيئا غير ذلك
كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه واظن هذا وكذا

اما الذي للظن فقط

ذكر الذي لليقين فقط

بل في افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز فيه ما لم لفظ ذلك فهذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشيء لان
مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما تقدم وانه الصلة لا تقدر بالمفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة
بمعنى المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك وقال تعالى
يظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كما في قوله فلا
تظني غيره قوله يدخل على الجملة الاسمية صادرة عن ذلك اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه الاعتقاد وقوله هي عنه اي
على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما
حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن قوله
ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال
الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد
عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى اخر
يتعدى به الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى
اصبت قوله واذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز ولا قرينة
دالة على تعيينهما فتجد فيهما شيئا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف
مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تجد فيهما معا شيئا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان
الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو
من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وقال بأي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فهذا ايضا من خواص
هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر
مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة
كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة
اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين بالياء الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول
الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلة على غرائك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز
فيها الالغاء الفرق بين الالغاء والتعليق مع انهما ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل
لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف
جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما
فالجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت قائم زيد في ظني قائم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها
فالجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في نحو
زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر منه مضمون
الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمنزلة زيد قائم في ظني ويمنع
الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند
النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمه ما يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدا والخبر كما شرحنا في حد الاعراب
رافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما عليهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله كذاك اذبت نفسي حتى صار من خلقي اني
وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه
لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه
لا يحمل ذلك الا على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل
وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
وظبيا فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقل القبح في نحو متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر
اذ هو كتقديم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا
والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوي اعني فعل القلب
تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل
ومعموله قال ولستم فاعلين اخال حتى ينال اقاصي الحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين

سوف ومضمونهما كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجاني زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر
منصوب قبيح اذ التاكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء فبينهما شبه التنافي واما توكيده
بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه واحسب ذاك قائم ومصدر
فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم
واما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اى ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما
قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب
المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن
الغاؤه قبيح كما مر من قبح تاكيد الفعل الملغى وان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اى ظن
ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كما لو حذف الفعل جوازا يجوز الالغاء متوسطا
ومتاخرا نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من
قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتاخرا لان العامل فيما
تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما
قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها اى افعال القلوب التعليق بحرف الاستفهام والنفي التعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اى مفقودة
الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف الجملة المنصوب
الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو
الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى وعلمت
اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت
لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلق وان الثانيتان فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا
فبقيت الجمل التي دخلتا عليها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء
في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت
معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك
اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام
فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكن
جعل ان مع ما بعدها مصدرا معمولا لفعل القلب فان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين
منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده للكلام لان قبل اللام المفيدة للتاكيد مع قد
المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله واني قسما اليك مع الصدود لامبل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب
بجوابه فيجيء بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اى والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت لمن ثم
وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اى يوم سرت وعلمت لقد قام فعدت واعراب الجمل
المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اى يوم الجمعة رفع اى على انه خبر مقدم على المبتدا اي اى يوم
يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اى يوم الخروج قال لقد علمت اى يوم عقبتي والمنصوب
ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت
زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام الجملة التي بعد علمت
كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما
واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى
ارايت اخبر فهو منقول من رايت بمعنى ابصرت وعرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها
فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا
ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت
بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم
ان اتكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله نعم

ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اى ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستانف وقد يكون
الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتكم الاية وقوله ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم
وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر
عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اى شيء من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه
ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذي بمعنى اخبرني لما
صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن اصل شيء نحو النجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتذكيرا
عن تصريف التاء والخطاب فبقي التاء في الاحوال الثلث مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او
مجموعا وقيل ارايتك التاء لا الكاف للفاعل في نحو رويدك لان مفعوله يبقى منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو
ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاءك
كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برايت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم متصرف تصرف
المفعول الثاني وكذا التاء تتصرف بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتماكما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا و
ارايتماكما الهندين وارايتكن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت استفهامية فليس في الكلام دلالة على
المعنى بل المعنى علمت اى شخص حصل منه القيام وما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة
الاستفهام تستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة
وهو تميز الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت
زيدا الذي قام ويتبين الاستفهام من غيره في اي لكونه معربا فتقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت
علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علم زيد ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض
في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المتقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما
ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اى لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام
استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين وربما يعرفه انتسابه بانه زيد او عمرو فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد
كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه
الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اى شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما يصح
باسم القائم ولو قيل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء على المخاطب مع معرفته به
كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تبارك وتعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام
الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هنا انتساب القيام الى زيد وعدم
انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص
الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه
المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يتساءل
فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب مستدلا بان مضمون الجملة الاستفهامية
لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب
هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بام وبما سمي الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى
علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد
اي زيد قائم واما عمرو واما اذا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم
يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا اولا انا لا نسلم
ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا لعلم للتناقض
المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم ولا في الجواب متضمن ايضا المعنى النسبة ونفيها لان المعنى
بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اعني المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب هو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان
جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين
على الاخر ليبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد
معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع اخواتها

الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يمشي ام عمرو وقد يضمن الدال
على التفكر كقوله تبارك وتعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي مفكرا
ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة يتحالسان انفسهما ايهما يسقي صاحبه كاس المنون اي مفكرين ايهما يسقي ولم تسمع مثل
ذلك في الظن الذي هو لزحيح احد المجوزين على الاخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وتلت
ايهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سائلك هل زيد قائم واستفهمت انم زيد ان اي
ينوي بعد القول والجملة مفعول لذلك المنوي على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فالجملة
به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما مذهب يجيء بعد من مذهب الفريقين فتقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع
النصب فهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار
ام عمرو اي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما التضمنه
ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة
المعلق عنها في موضع مفعول اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو
نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك
هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تبارك وتعالى وما ادريك ما يوم الدين لان
ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى علم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من
هو واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب العلم نحو تفكرت هل زيد في الدار فان تفكر لازم وضعا
لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليهما قائم هو ام قاعد اي تعرف
هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهون من رفعه في نحو
اعلم زيدا ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطهما عليه كما ينصبه اعلم
اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المط به العلم متعديا بالوضع متخطيا من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجيء بالجملة
المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمنه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اي تعرفت كرمه
بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تبارك وتعالى يسألونك عن
الساعة ايان مرسيها اي يتعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف
مفعول لمثل الفعل والله مفعول للفعل المضمن وقد يكون جملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو
قائم او قاعد اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من
الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما
لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت
ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين فالظ كما ذهب اليه المالكي انه يجوز الالغاء
والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم وراي فتقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد منطلق ام عمرو وما زيد
منطلقا وزيدا اعلمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما
زيد قائما وزيدا اعلمت قائم وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ
الجزولي ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جازوا انا لا ارى منهما منعا
سواء بني الفعل للفاعل او المفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا اعلمتك قائم او علقت فقلت اعلمتك
لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة
واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى
شيء والغاؤه او تعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم اعلمته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت
لزيد قائم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعمل معنى الهمزة اي التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى
غير المعمل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في المتن ولفظ هب بمعنى احسب معه
ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قمت وقال تبارك وتعالى اني اراني
اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وذا ايماننا نقول

كذا وقد يجري مجراها اراي البصرية حملا على راي القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم يجز
ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فلهذا لا يقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا امني يشتي ولا امني تنك
ولا ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما احيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه ظاهرين متغايرين في اللفظ واما افعال القلوب فان
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا
ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب
ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما نقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما
ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد ظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول
مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب
على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايض جواز دخول ان المفتوحة على الجملة
المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم
غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدا وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فتقول اذا دخلت افعال القلوب على ان
المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا
صريحا كحسبت وظننت وخلت لانها لا يطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا
قائما او لم ينصبهما كحسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين بان هذا
مذهب سيبويه بناء على ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له اخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام
المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا
لجاز اظهاره اذ لم يسد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد
في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين
في نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتها اذ هما بتقدير المصدر لا انه مصدرية كما كان الكلام
مع ان بتقدير المصدر هذا اخر الكلام في افعال القلوب ومما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من
جعل ووهب غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ وانما كان اصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل
اذ منزلة صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا
بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز لك اذ كل انسان
لا يخلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين
الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر
جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران بان لهما كما ذكرنا
في اول هذا الباب واما التصيير ومرادفاته وتعليقهما فلم يثبتا كما ثبتا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم
يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب فجعلته غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو
احداث لشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب في ذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعم وجعل الظلمات والنور
اي خلق ووهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما كان فهو قليل الاستعمال
لكنه لا يجيء الا بمعنى صير وانما افاد معنى صير لما بينت قبل ان معنى صار وانما افاد معنى صير لما بينت قبل ان معنى
صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا المحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير
ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعم وضرب الله مثلا
عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون لمثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا
وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمفعول
بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته ص يعا واذا كان
الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته جزر السباع

تخاف غادر بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب وغير مرادفات صير سمع المعلق بعين
نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز نصبه الجملة بان نحو سمعت انك تقول
قالوا واذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وقالا لا ارى منعا
من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعتك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي
بلالا بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل
في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو
اقول الآن زيد قائم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام لا يجرد
بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ
من حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل الا اذا
تعذر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فيجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعذر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى و
كذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذه الجملة
مجرى اصلها اعني المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان زيد قائم قال فلان
قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص نبه عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو
انت بخيل برعاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا
في حال الحكاية غائبا ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان
فيما يؤدي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها
مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب اعلم واري وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم
ان ابن المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب
وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم
المص قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل
في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت ما زيد قائم او لفظا آخر ويقع المفرد بعد القول
على خمسة اوجه والدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلامي
على انه المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف منصوب كقولك
ما زيد قائم او لفظا اخر المفرد عليها ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط
ويعتبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا وكلاما حسنا
اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او
قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح
لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلاثة لانها
ليست اعيان الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملا معتبرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى
اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه
نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما مناوه فهل يراعى او لا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد
ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم
سلام قال اذا اقبلت قلت دباوة اي هي دباوة وقوله تعالى قال سلم يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال
فلان يقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلم ويجوز ان يكون من القسم
الاخير من الخمسة الاوجه فيكون اما مفعولا مطلقا اي مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع
اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع
على ما مضى في باب المبتدأ ويجوز عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته بخل واخبرته زيد قائم
قال تنادوا بالرحيل غدا وفي رحالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس للحكاية واضمار
القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول
ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل في ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال

الجملة

لا مفعولا

وقوع المفرد بعد القول

قالوا سلاما

ومفعولا مطلقا

بحث الأفعال

أفعال الناقصة

زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط واعلم انه قد يجيء القول
بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد
فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسي
لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم كما يقال لك كيف تقول زيدا قائما فيجيب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد
علما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل القول مضارعا للمخاطب
قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد
عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثرين في الالحاق من شرط ثالث استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل
بظرف نحو اعندك تقول زيدا قائما او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك
ام متجاهلينا فان نقص بعض الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط قوله ولبعضها معنى آخر بل لكلها
فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وظلت اي صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت به اي كفلت وهذه
الثلاث بهذه المعاني يكون لازمة قوله فعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى علمت ووجدت الى
مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق
بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومااتفك ومافتئ
ومابرح ومادام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول
وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب ما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس
بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون
القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام
فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة اخرى
ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على
حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان
على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال
على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال
الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه قوله وما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره
فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي
متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود
ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغناء المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل
على صفة اي جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول
تم الشعر بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك
وقد زيد على عدة الافعال التي ذكرها المص ونقص منه فالذي زيد من مرادفات صار آل ورجع وحال وحار وارتد كان كلها
في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان
تستعمل تامة وان تعدى الى ما هو الآن مصدر لخبرها بالى او عن نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان
لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن ففاعلها في الحقيقة بعد
صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن
بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل
قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اي اذلال وقال ايقنت اني لا محالة حيث صار القوم صائر
اي مكان انتقال القوم منتقل وقال تعالى ظن ان لن يحور بلى لا بد في التامة ان يليها الفاظ عن والى ظاهرين او مقدرين

مطلق

مطلقا

ومعنى تقرير الفاعل

اي صار عالما

لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار
قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها ما فتئ وما انفك وما ونى
وما رام من رام يريم اى برح واصل ما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما انفك ان يكون تامة بمعنى ما انفصل متعدى بمن
الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال فى موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان
دائما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح وظاهر ان يكونا
تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما او بمن نحو برحت بابك ومن بابك وريمت بابك واصل ونى فتر فكان الاصل
ان تعدى بفى نحو ما ونى زيد فى القيام فجعل الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يفتر فيه يكون
فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفى على النفى دوام الثبوت لان نفى النفى اثبات واذا قيدت نفى الشئ بزمان وجب ان
يعم ذلك النفى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشئ بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك
الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى فى صدق هذا القول وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمن الماضى واما قولك ما ضرب
فانه يفيد استغراق نفى الضرب لجميع اجزاء الزمان الماضى وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المقيدان بزمن واحد
فى طرفى نقيض فلو جعل النفى كالاثبات مفيدا لوقوع اى لو وقوع النفى فى جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص
لم يكن تناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذى يفيد الاثبات به غير الجزء الذى يفيد النفى فلا ينافيان فتضادت
اكتفى فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصد فى النفى الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار
الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا ان النهى يفيد
التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفى النفى يكون ايضا دائما كما ان نفى الاثبات يكون دائما ونفى
النفى يلزمه الاثبات فيلزم من نفى النفى اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفى داخل عليه النفى بل ذلك
موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم الزاى ولا ما ازول اميرا وما زال الناقص
واوى مضارعه ما يزال كخاف يخاف فاما زال يزول كقال يقول وقولك زاله يزيله اى فرقه من الباء فتامان وقد حكى
سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما
قبلهما وقلبت ياء كما يفعل فى المبنى للمفعول نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال
المصدرة بالنفى تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى فلن ابرح الارض وما ونى فى امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال
لا يزال وما فتئ او فتأ او افتأ فلا يستعمل الا ناقصين قال سيبويه ان به فى قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى
ان يقول هو الخبر اى ما زلت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جاء بعد
مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى فى الغداة كقوله تعالى ان اغدوا
على حرثكم وراح بمعنى رجع فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب فى تمامهما واما قوله يروح
ويغدو ذاهبا ينكحل فان كانا بمعنى يدخل فى الغداة والرواح فهما تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون
فى الغداة والرواح فهما ناقصان ولا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء فى ما جاءت حاجتك اى ما كانت
حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما فى من كانت
امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا
من على عليه السلام ومنها قعد فى قول الاعرابى ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال الاندلسى لا يتجاوز بهذه التى
اعنى جاء وقعد الموضع الذى استعملتهما العرب فيه وطرد بعضهم وقال المص واجاد الاولى طرد جاء فى مثل جاء البر قفيزين
وبين هو حال وليس بشئ لانه لا يراد ان البر جاء فى حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد
فانما يطرد فى مثل الموضع الذى استعمل فيه اولا يعنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد
كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما تقدمنا
ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثانى تسمية مرفوعها اسمها اولى من
تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا فى الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر
المبتداء لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى
مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهدوا من ان كل فعل لا
بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا وبمعنى صار

ويكون تامة وظلت وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها
لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفى وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس ليس لنفى
مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا شرع بذكر معانى هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجئ بعضها تاما او زائدا قال فكان يكون
ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذى يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا
فكان للماضى ويكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر
فى جميع زمن الماضى وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون
الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد
الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المص دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعنى ان كان
لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثانى ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء
قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اى يكون فى كان الناقصة
على اى معنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان وقال
بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اى وقعت القصة ثم تفسر القصة بالجملة والاول
اولى لانه لم يثبت فى كلام العرب ضمير شان الا مبتدا فى الحال نحو قل هو الله احد او فى الاصل كاسم ان واول مفعولى
ظن نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة فى
المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين
فهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجئ بمعنى كفل وغزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشئ الا محض التوكيد
وهذا معنى زيادة الكلمة فى كلام العرب كقوله جياد بنى ابى بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل فى قوله تعالى
من كان فى المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضى والا فاين المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت
الخرشب الكملة من عبس لو يوجد كان مثله وكذا قول الفرزدق فى لجة غمرت اباك بحورها فى الجاهلية كان فى الاسلام واما
اذا دلت كان على الزمن الماضى ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد
ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا وفى تسميتها
زائدة نظر لما ذكرنا ان الزائدة من الكلم عندهم لا تفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها
واقل جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذى كان الحدوث المقيد فى الخبر
ببعض عنه لا لدلالتها على الزمن الماضى لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز لك
ان تجردها فى بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا
ولا منصوبا فبقى كالظرف دالا على الزمان فقط فللمجاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف نبينا لا لحاقه بالظرف
التى يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضى الخ
لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق وقد ذكر السيرافى ان فاعلها مصدرها اى كان الكون وهو هوس اذ لا معنى
لقولك ثبت الثبوت وقوله بدالك من تلك القلوص بداء معناه راى المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابى على
انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست
بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لتاخيرها اى جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هى زائدة مع الفاعل
لانه كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعنى غير العاملة لا يقعان
اولا لان البداية تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها الصدر ويقعان فى الحشو كثيرا وفى الاخر
على راى نحو قولك خطر الخطيب كان ولا يزاد ولا يجرد الا ماضيه مخففها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان فى قول
حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها
اذا كانت ناقصة كما تقدم ومعناها اذا كانت تامة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى
يصير يكون بعد ان لم يكن قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة
بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التى تدل عليها تركيب لفظها اعنى الصبح والمساء والضحى بل
باعتبار الزمن الذى يدل عليه صيغة الفعل اعنى الماضى والحال والاستقبال واما بمعنى كان فى الصبح وكان فى المساء
وكان فى الضحى فيقترن فى هذا المعنى الجملة اعنى مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانى الفعل اعنى الذى يدل عليه تركيبه والذى

يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولنا اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منهما على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى نحو ما اصبح كان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورده ابو عمرو وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح والمساء والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات اه يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي والحال والاستقبال وقصر بفتح ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وقوله بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزمان … وهما جميع الليل والزمن الماضي ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب ويجيء تامة بمعنى اقام ليلا او نزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم ليلة … وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجيء بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بات يده قال لان النوم قد يكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها اخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل قوله وما زال الى آخره قد ذكرنا ان معنى ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي ان كانت ماضية فبما ولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس وذلك لتركيب حرف النفي كما في قولهم تالله تفتؤ تذكر يوسف بتاويل لا وابى دهما لا زالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها قال لا ينفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فيكتفى بها ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيهما ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد ولا الا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر في بابه وقد خطئ ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اي ما تفارق وجيفها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي يناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع ونرمي عطف على مناخة نحو قوله صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما يأتي في المثبت كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذ يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء وقوله وما دام لتوقيت امر اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر كما في قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر غير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اي ومن جهة كونه توقيتا للشيء يكون ظرفا اذ ذاك الشيء والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل على الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم ما حكم ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا في باب المضارع واصل ليس ليس كهيب كما يقال علم في علم والتزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا كما هو القياس في هاب لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يحذف في العين تخفيفا وشذ في صيد ولا يجوز ان يكون

مضموم الياء اذ لم يجئ من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يسكن فلا يقال في ضرب ضرب ولم يقلب الياء الفا ليدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في نحو لست ولستم فللتشبه بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاء هاءا هاؤا واهائي هائيا هائين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها وهي لا تتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكر في هاء قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معطي ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المص ومما لم يذكره من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان نحو تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لازمة هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي كلم ولن ولا فاذا اتصلت بها الافعال المذكورة لم يجز توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب الصدر وكما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيون من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بها كانت ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولم يرد عينه المكسورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المخفف العين فقالوا صيدت ولذلك ايضا جاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولما ضرب والفعل لا ينفصل منها على لن ولم وللمانع ان يمنع تعلق الظرف في الاية بخبر ليس ويعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة لا يمتنع تعلق الظروف بها لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تعلق الظرف والحال بكان لدلالتها على معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان المؤخر وكذا ليس لانه بمعنى ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة ولا تصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لذهابه الى فعلية ليس دون الكوفيين واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على مبتدأ عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل فان الامثال لا تغير كقولهم الطعن يظار او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق الية او يلزم الابتدائية لوقوعه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها يدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها بتة فقد وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما تقرر فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب غلامه مخبرا به وكان عنه ثابتا عند المتكلم مسئولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفى بالطلب فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي هل تقوم وقد جاء الطلب فيهما في الشعر معا قال وكوني

بالمكارم ذكر بني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت اسخال
اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع طلبان على مصدر واحد في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا
لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة
احدثت فيها معنى الاستفهام ولا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز
على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد قلت لان كلمة الاستفهام احدثت في الجملة التي يليها لا
فصل معنى الاستفهام الا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة
بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واي وقت لم يكن
سماحك ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه
فتقدم الكلام عليه وان منعنا لاداء الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك
على سبيل المبالغة ونفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله لم او علمه او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا
على ماله صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام
نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل
وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تأخيره عن الخبر اذا
كان بجزء الخبر ضمير الى الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم وعندي كان
انك قائم لو تأخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تأخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخله
الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تأخيره ان كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدير وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل
كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى
في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين
الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد وا قائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تأخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تأخر مرفوعه
عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي
هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تأخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا واذا المنصوب
ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف يتسع فيها واكثر بعضهم
تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع
بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا
لا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبي الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون
فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا ضربت كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان
عمرا زيد ضاربا وتوقف بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل بذلك المعمول الفاصل بينه واذا لم يتصل فجوز
في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك فقدر فيه البصريون
ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيدا الحمى تأخذ وكان زيدا تأخذ الحمى قال قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان
اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا
وطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ قال ما دام فيهن فصيل حيا ويقول ما زال رجل واقفا
بالباب وكذا في باب ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة
ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس لاتفاق اعراب الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو
من زيد ان زيدا هو الخبر قال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا في ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل
وماء فيمن نصب مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه
ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند
مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان اولى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله ثم
ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر وانما اجراهم على تنكير الاسم وتعريف
الخبر عكس اللبس في بابي ان وكان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما
بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني اطب

كان سحر ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجاب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام
في اطب الطب و اسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل اولى فاسم
كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة وقد قدرت بعد الهمزة فعلا لم يلها المستويان
واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواءهما وليهما مما لا يكون
في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه بظاهر
اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي
بكان مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد
عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ
نحو مررت برجل وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن المبرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو
معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امراة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الابيات
الثلاثة غير مخصصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي و
بجواز حذف خبرها كثيرا كقوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت حرف عطف مثلها
وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس وما دام ولتصاريفها ما لها ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا نادرا من
لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها للنون بالواو وتحذف مع انه قد حذف
للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال نعم لم يك مغترا بنعمة كما حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الياء
لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذف فيها قال الله تعالى لم يكن الذين كفروا
لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حروف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق
على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافي هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى
ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار
زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم
الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد
فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود
معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه اقول الذي ارى ان عسى ليس من
افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق
بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمص اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره
فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون
الخبر بل لطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني
الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عد
طفق وما رادفه من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس
باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال
فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على بعد فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد و
مرادفاته وقول المص رحمه الله الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة
فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله
او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ
في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح واصح مما قصده من المعنى ولو جعلنا الدنو
حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحملات البعيدة
لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول والمعنى قرب الخبر وحصوله متناف لان القريب
ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف
ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون في الماضي
للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة

افعال المقاربة

ان غير الهجر الجبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي
مثل عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى يعني الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في
المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يأت منه الا الماضي
لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما
الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجب لاستحالة الطمع
والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما انه في
كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين
ايضا وانشد ابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف
عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين
عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما
عسيتن او نون الجمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير
المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتأخرون على ان عسى
ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر من قولهم عسى الغوير ابؤسا
وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة
قال ابؤسا وصائما لتضمين عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعند من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو
عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في القصريات
عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال
بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل اثرا ما ولزومه مطرد في موضع معين مع
اي كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان معنى
الافعال قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن
زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة
انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي
وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل في محل
الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اي لا ينهاكم عن ان تبروهم
والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يا زيدون عسى ان يقوموا اندجا بما كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا لا يبعد
ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اي يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما
وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى ان يكون الغوير ابؤسا وعسيت ان اكون
صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدري لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف
المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكلائي في البيت الا ان القرينة ههنا
ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون
كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان
يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد ان خبر ايضا وهو من باب التنازع فتقول في التثنية على اختيار
البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل
يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين
في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا
يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا
منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا
ولا تضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كاد كان منها وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان
ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يجوز ترك التاء للفاعل في مثله

كما مر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تأنيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث
بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد وهله
لئن خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس ولا
يتقدم ان مع الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال انه بدل فلامتناع
تقدم على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله
اي كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي كم عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا
الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان كقوله عسى
الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل في ذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد
مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان كما ذكرنا ويتعين في اخبار جميع الافعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى
اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج
نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ
الماضي فقط ومعناهما صار حريا وحريا اي جديرا وصار خليقا واصلهما حري بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف
حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حري على فعيل وحر بكسر الراء لزم ان يكون تثنيت
وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحري ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما
قلنا في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفي غلات الكلا والجوانح السين فيه عند
المتأخرين قائم مقام ان لكونهما للاستقبال والاوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده
كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه اي يتوقع اطفاء غلات الكلا قوله والثاني كاد اي ما وضع لدنو
الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول
اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب لا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك
في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات كاد واوشك اولى وكرب وهلهل وكرب في
الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلي قرب قال فعادى بين هاديتين منها واولى
ان يزيد على ثلاث اي قارب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لاولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما
كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف
الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال
وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه
ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي بتجريد الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال
عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يقدر مع الحذف كما في تسمع بالمعيدي واما
ان يحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب اوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان وللاستعمال كاد
مثل كان جاء في الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه في نحو كاد تزيغ قلوب فريق ويستعمل ايضا الافعال التي
للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشأ واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد و
اخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل
واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي وجد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل
وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم
تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة
كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان نحو هلهلت اقوم ولكون
افعال المقاربة اي كاد ومرادفاته وافعال الشروع اي طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها
كما كان يتقدم خبر كان عليها وانما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي
والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية
يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك

ومن هذه الافعال حرى

الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال ثم دل على انه فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل على انه كان مشتغلا به في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان المذكوران اي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا مضارعا ولا ماضيا بان مقترنا وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد واخواتها كون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع فهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا مقترنا بان و منعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان بالمستقبل فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان تقوم قوله وذا دخل النفي على كاد الى آخره قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف ساير الافعال اما كون اثباته نفيا ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب ان ارادوا به ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصد وان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بلى قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا بنفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد، اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات في الماضي كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون او في المستقبل واستدل لكونه في المستقبل ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح، وقولهم تراه قد برح حتى ادى ذلك الى ان غيره ذو الرمة الى لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اعني قوله تعالى فذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات في قوله مات زيد وما كاد يسافر لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فان تخطئتهم وتصويب ذا الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور اي نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطا المخطئين وذو الرمة في رويته من قال حين سمع تلك الحكاية اصاب بديهته واخطات رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تعالى فذبحوها الآية ونفي المضارع نفي لقوله تعالى لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث اي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر وقد ذكر مرادفات طفق واخواتها يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وقد ندر اسم فاعل اوشك قوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجيء جملة شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل

قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير

في افعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب اي فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو ناهيك بزيد ولله دره وعلما له ويا لك رجلا وكابوم رجلا وبله رجلا وتله رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب ليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ارحب ربا الا ان نقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعله او افعل به دالا على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء للحروف وهي غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما للمعنى من المعاني وان كان جملة فاللائق ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا يبنيان اه قد مضى ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع في الماضي واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل وقيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل وكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعدى بان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل مضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل وكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما يقال دموت ايدك بده وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد به ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما يجيء ويبنى ايضا من باب افعل افعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضني له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل ويبنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي كلها وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما وتستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابئس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وندر ما اخيره وما اشره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل فيتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء لمشابهته لافعل التفضيل في الوزن والاصل الذي منه يبنى وشرائط بنائه وتصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديه بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل فقوي وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ولما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد اعتذر والفتح اخر بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدا واحسن خبره اي شيء من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول به لمجيئه بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله فوقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولدنا بعدك بين نابي اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وجه حسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في فعل التعجب كما جاز في غيره واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير انما جاز

دخول النفي على كاد

فعلا التعجب

قائل من الشيء التعجب للمفعول

ذلك لانه بعكل التصرف فيه شابه افعل الاسمى كابيض وافول منك قوله ويتوصل فى الممتنع يعنى بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما او لزم النفى كما ينبس او مصوغا للمفعول او عادم المصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا نحو نبس او مصوغا للمفعول نحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس وبذر ويدع حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شىء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم فزيدا انك لا تقول زيدا ما احسن ولا زيدا ما احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين فى عدم تصرفهما فى انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبى فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبى فلا يجوز لقيته فما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف فى عامل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمى وابو على والمازنى نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهى مزيدة على ما ذكرنا فى باب كان وقال السيرافى كان خبر ما وفيها ضمير واحسن زيد خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان فى نحو ما كان احسن زيدا انه كان فى الماضى حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى فى قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفأها والضمير للعشية ولا يجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان فى الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اى مبتدا مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش فى احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا فى الاصل شىء من الاشياء الا امر فيه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب عن شىء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب من الشىء سواء كان مجعولا وله سبب اولا فهمزة افعل للتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او للتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا وانما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدا وافعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش فى القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس فى هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان فى تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هى على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدا وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما ادرى من هو ولله دره اى رجل كان قال ولله عينا حبتر ايما فتى قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من معنى الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت قوله احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضى من افعل اى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم والباء بعده زائدة فى الفاعل لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضى مما لم يعهد بل جاء الماضى بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم زيد واحم به وبان زيادة الباء فى الفاعل قليلة والمطرد زيادتها فى المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشرى وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كلما يمكن ان يكون فى شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار كذا وان لم يكن شىء منهما قياسا مطردا وانما لم يصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا او احسنوا او احسنى او احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انمحاء معنى الامر فيه كما انمحى فى ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتانيثه فهمزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة فى المفعول وهو كثير كما يجىء فى حروف الجر ولجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية اى اجعله

ذا حسن

ذا حسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن فى الاحوال الثلث على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحو تقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان فى حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد انمحى ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رايناه فى موضع كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه لما لزمه الجر صار يكون الفعل الذى قبله فى صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما فى جاءنى من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤكد لفعلى التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما بجمودهما صارا كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر فى ما احسن زيدا ولا فى احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذى وباللام لانمحاء معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اى حسن حسن زيد فلو جئت بتوابعه او اخبرت عنه لاعتبر بعد انمحائه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب اما تبليه ولا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هى وبعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد وفنعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده مميز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم فى باب الكنايات فى بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هى بنعم المولودة ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء من وجه خبر وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا غاية ما يمكن ذكره فى تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلى فيه نظر اذ يطرد ذلك فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب فى كونه خبرا لم يمكن ان تكذب فى التفضيل وانما لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخل التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان النعمة اى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم كما يجىء فى التصريف فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا ان فيه اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب او فعلا كشهد احدها فعل وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطرد اتباع الفاء للعين فى فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشعير الاكثر فى هذين الفعلين الا ان الاكثر فى هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بنى تميم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة تميم فى اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثانى كما ابل تخفيفا نعم على الاصل فى قوله نعم الساعون فى الامر المبر ومنه قوله نعم فنعماهى بفتح الفاء وكسرها فى القرائين ولم يجز اسكان كسرة العين مع ما لقصد الادغام وقرا يحيى فى الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يات بئس فى القران الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين فى المدح والذم كما ذكرنا فى باب التعجب قوله شرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام فى نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا فى باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما فى قوله ان الانسان لفى خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصد المدح ان ما سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام فى نعم الرجل الاشارة الى ما فى الذهن كما قال المص لما بينا فى باب المعرفة ودليل فعليتهما الحاق التاء التى لا تقلب هاء فى الوقف بهما وهى انما تلحق الفعل ولا يغير آخر احدهما

لانّ مع ان بعض الكوفيين يقول انما هي لتاء التي تزاد في اولا حين والآن ثم لو نوّل قبل تائي باري جمانا وصليا كما زعمت ثلاثا رو قال الخاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مرّ في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقهما ثم وربّ والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث اثنا نابه من اول الامر وذلك اذا عطفت ثم نصبت على فعل تضبت ثمة قلت لا يعجبني ولا تقول جاني زيد ثمة عمرو وقد جوّزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال ما وبت يار بتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقد جاء يا صاحبا ربت انسانا حسن يسأل عنى اليوم او يسأل عن ويجوز ان يكون اراد بالانسان مؤنثا والرابعة التي تلحقها لعل وقيل فعليتها ايضا لان ثمت ولعلت وربت كما مضى في باب المذكر والمؤنث يدل على فعليتها ايضا ما حكى الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل مع فعليتها استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعليين مستقلين بفاعليهما كلاما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله المؤمن عنا العائذات الطير مسحها وجرد فظيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اى جيد فصار المجموع جملة مستقبلة ولهذا نظاير نحو قوله تعم سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما على ما مرّ في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الآية فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مرّ في باب علمت قال ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه اى بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزءان بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل الواحد لا بدّ له من مرفوع به وحكى الجزءان ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان الاسم الواحد لا يجر الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان نصب الثاني مناسبا للرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ او ما اصله الخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مرّ ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم انذرتهم الآية لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في ساير الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل نكرة فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرّفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتر اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مرّ في باب المعرفة والداعي لهم الى ذلك هو انهم غلبوا اخبر هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر مدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد هو فاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجيد فطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعوا اليه وذلك لانه تقرر بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدرا اذ لو كان خبر مبتدأ مقدرا لم تدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما فاذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون فيه عائد اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراقي له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المص لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز في زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذارا لا يدلني بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذا كان الضمير الراجع لشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونهما بتقدير المفرد

في ان الاصل التنكير فاعل نعم

دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة فقيل نعم المولود والله ما هي بنعم المولود نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على سبيل الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلى بنام صاحبه اى بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف بنام صاحبه وحكى قطرب نعم الرجل على ولى شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيدهم كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء التي هي غريب القراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كان كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل زيد ان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اى زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر وقد تدخله عوامل المبتدأ نحو نعم الرجل كنت وقوله هينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زايدة كما رأيت ومضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وانما لزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخره ويدخله مقدما نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قولك نعم جدا لا يرجع الى المبتدأ وانما لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير مبهم قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي روي وان كان كالشاذ تقليلها في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما ولبئس الضمير ان ای هم والواو راجعين الى الموصوف الى الهاء والا لم يفسرا بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احدهما انه تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجازوا نعم المراة هند وبئس المراة دعد كما اجازوا نعمت المراة لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المراة هند ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه ما يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثني وجمع وانث لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله ويلمها زوجة [illegible] واليك من قبل وقد يتصرف في الضمير كما رأيت واما تمييز هذا الضمير فقد ذهب الجزولي وبعض من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لم يلزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى او المجموع وقد صرح ابن مالك والمص بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال نعم بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا من حبذا وتمييزه فللجواز استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بالتمييز وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعم بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اى بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اى بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال نعم ذرعها سبعون ذراعا اي ذراعها المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كما يجيء الحال في ثم توليتم ولا تعثوا جاءت التوكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام ويأول البيت بتمييز ومثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعولي تزود وهو زاد وقوله نعم ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها اى طولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل كافة هيئات نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما الحرف لا

الفصل فحبذا
والفصل بين نعم

افعال المدح والذم

انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدا والخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها
نعى قوله نعم بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قوله ثم فنعما يعظكم به ان المخصوص محذوف
ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي مخصوصه اي نعم الذي فعله
الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء بمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع
الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي من الامر او من الشان افعل ذلك وقال ان شئت قلت اني مما افعل
بمعنى ربما افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف
الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولبئسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به و لبئس الشيء شيء شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في
قوله نعم الفتى تجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله ثم كبرت كلمة تخرج
من افواههم صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله نعم بئسما اشتروا
به انفسهم ان يكفروا يجوز ان نقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل
والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتداء
محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري و الفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة
والمخصوص اما محذوف كما في نحو فنعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا به او نكرة غير موصوفة
في نحو قوله نعما هي و قولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لان التاكيد المعنوي لا يكون الا للمعارف
كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله
نعم بئس الورد المورود وقال ونعم الفتى المرئي انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام
وقال ان المورود مذموم والمرئي بدل من الفتى وليس بشيء لان المقصود مع مثل هذا التخصيص بان اذا المخصص لا يعين
نحو كقوله نعم ولعبد مؤمن : لا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من
وما واعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا قال شعر فنعم مزاد من ضاقت مذاهبه
ونعم من هو في سر واعلان و يقول نعم الذي هو عبد زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان البوق في
الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجلا زيدا ومضافا
اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روى عن نعم بقوم نعم بهم قوما والباء في الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب
افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه الصلوة والسلام نعما بالمال الصالح
للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا وقد روى مررت بقوم نعموا قوما
الضمير البارز وهو كما ذكرنا وقال ابو علي انه نعم سمع ابو عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل الذي
يضاف الى المعرف الجنسي و ينبغي ان يكون هذا على ما جاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روى شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ابعد
خلاف الاصل تمام ان يكون تمييز ضميرا اي بئست بقعة الصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اي مرحبا بهذه الفعلة
ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا اذ هو هو
نعمت البلد هذه الدار قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان
المميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر
مبتدا محذوف قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتداء مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتداء عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه
وهذا الذي قصرناه قبل قوله وشرطه اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل يعني ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم
متؤل باحد وجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم
اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز
نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بين معموليه بين العامل ومعموله لانهما كالجملة الاعتراضية
نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثل القوم اعلم انه يلحق
بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو دموت اليد

بد و قضوا الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو
ظرف زيد اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله وحسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز لابهام اولئك و
قيل حال ونحو قوله فحد ما منا امل ما فيه زائدة وكذا في قولهم وشد ما انك ذاهب وان فعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كما
في نعما ومنا امل وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو جاءني الزيدان وكرما اي ما اكرمهما
ولم يجز ذلك في نعم وبئس و ذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا واصل حب
حبب كظرف اي صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لا يثنى ذا ولا يجمع
ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولاء ولا حب تا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس
فالتزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال
فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل
هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس في
والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدا او خبر مبتداء لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا
تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان
يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعي ذا زائدة كما في ماذا صنعت
والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كحولق وبسمل ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز
نحو حبذا رجلا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا
وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخر التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذا وههنا
عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير
نفضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا وقيل انما لم يجز
ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه
ظاهر فاعلية وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما
يجوز حذفها قال شعر وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او
التعجب كقوله بعد ما منا امل وانشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى
ابيض عظم البطن بطنك والتغير في اللفظ دلالة على التغير في المعنى الى المدح او التعجب و قد يجيء فاعل حب بالباء مزيدا
عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة ثم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل
على معنى في غيره قد مضى شرحه في اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل يعني ومن اجل ان معناه
في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين
مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فلا اسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء
اخر وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وقد وكان وخرجت ههنا
قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو وتاء وباء القسم
وواو وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه متاول اقول الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اي لايصال فعل و
المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف
عليه بالنصب في قوله نعم وارجلكم ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها
اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما تسمى
بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى وبمعنى
بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك اوفي الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدى الظرف الى الاكرام
وهو في الحقيقة معدى للفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام
الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في بالزيد فان يا قائم مقام انادي واورد المص لتمثيل تعديته
معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا لو صرح

حروف الجر

باهو معناه فلو قلت استقر انه في الدار اى كائنا في الدار فلفظ استقر يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف
وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او
معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعديته الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت مني لان معنى اين انت بعدت وقد
مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل وسيجيء الكلام عليه قال المص فالعشرة
الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسما والثلثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولما عد على اسما وفعلا
وحرفا لاني اراعي في العدد ان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى
كتشاركه على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه
امر المؤنث من وفى يفي ولم امرا من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال واذا
اتصل في العدد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وبخلافه اذا كان
اسما او حرفا وكذا من وفى ولم اصلها ايمن واوفي واول وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنه اذا
اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله بانت تنوش الحوض نوشا من علا علا فيه مبني على الضم كقولهم
من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لافعالها بخلافها فعلية واجاب
بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لافعالها وهذا عذر بارد قوله
فمن للابتداء كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى
المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان للمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان
في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية فمن للابتداء في
غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز
الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال لمن الديار
بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر وانا لا ارى في الآيتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي
بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه
يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما
حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الآيتين بمعنى في ومن في الظرف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل
زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب كنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام
بعض غير عزيزة وكذا الاقواء لم يبتدأ من الحجج بل المعنى من اجل مر حجج وشهر والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك
نمت من اول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو
قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد
كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبدأ لشيء ممتد جاز ان يقع موقعها عن لانها لمجرد التجاوز كما تجيء
تقول انفصلت منه وعنه وطبت من كذا وعن كذا وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعده عنها فاما من التفضيلية ففي
وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف فعل التفضيل فلا يغير
واجاز ابن السراج كون من لابتداء غايتي الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رأيت الهلال من مكاني من
خلال السحاب فمبدأ رؤيتك مكانك ومبدأ كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق
ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول
الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم
والدراهم ماخوذ منها فلو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل
المذكور وان يكون صفة لشيء فيتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا
حالا عن النكرة المؤخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة ومقدرا نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد
وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ قوله
وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها
تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم وللضمير في

بان يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة

قوله

قولك عشرين من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو المذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور
بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة
لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم
ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصح وتقول اخذت
من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم
هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس ولا يكون
مبدأ له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من حظه في روضة ومن رعاته في جحيم وعندي من المال ما يكفي
ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا شيء من حظه في روضة وعندي شيء
من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شيئا من
اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان
كل ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد
بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريد به نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل مثله في حذف المضاف
اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فاسئل به خبيرا ولقيت بلقاء
زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وقوله فليت لنا من ماء زمزم شربة
مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما رايت
من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترط فيها شرطين
كونها في غير الموجب ودخولها في التنكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم فمن في جزء الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان
الله يغفر الذنوب جميعا ينافيه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب
جميعا خطاب لامة محمد صلعم وغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران بعضها بل ينافي غفران كلها واستدلوا بما حكي
من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان من مطر فزيد
في الموجب لاجل حكاية المزيد في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المص شيء من مطر ومن للتبعيض او
للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف
فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل
القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح ما قاله لجاز ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى
ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه ولا يصح الاستدلال بالبيت
على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص ويجوز ان يقال ضمير جاء للقران
وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد
فعند سيبويه لا يزاد من الا الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير الاستغراقية كما في الموجب وفائدة من الاستغراقية
ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى
ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق و
ذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو القى بيده فانها ليست
للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا ينتهي وقد تجيء
للتعليل نحو لما تك من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضموم
الميم ومكسورها بمعنى تاء القسم ولا يدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة بالله وشذ دخول
كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهو حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة وزعم
بعضهم ان من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويجيء الكلام عليهما في باب القسم
ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم ويختص من بجر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي
من عنده وكذا بله نحو من بله ان تاتي بالصخرة وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين
قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي للظرفية

وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب

اقول اعلم ان الى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى الليل والاكثر على عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت شربت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي يضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى ايديكم الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الى واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا وقيل يجي بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اي في الناس والوجه انها بمعناه وذلك ان معنى مطلي به القار اجرب مكره مبغض والتكريه يتعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الامالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعث منه حملا على اشربت ورضيت عليه حملا على سخطت قال اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في مثل انت الى حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتق الحي الجميع تلاقني الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسب الى ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذلك اي لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقا كما يجي وعتى بالعين لغة هذيلية على ثلثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا تجر بمعنى كي الا مصدرا مؤولا به الفعل نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون المجرور بها موقتا لا تحد والتحديد بالمجهول لا يفيد نحو قوله فذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الموقت اي حين اخذهم ومذهب الكسائي ان جر ما بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون لازما لاحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال فهي كما في لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك في النواصب اما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاني القوم حتى رجل لانه حد ضعيف لا فايدة في ابهامه وتشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلهما من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز اظهاره كما في العاطفة نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ويفارقان ايضا بان العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزءا ما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة والتي لا يمشي الا لها فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجيزوا نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ليس من الليلة بل هو ملاق لاخر اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبلها او ملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المص وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزءه وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا ولا اخرها دخولا في الفعل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر اجزاء اذا رتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدئت بفضلك من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه واله بالعطف وليس عليه السلام اخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم فوقا وشرفا فاذا ابتدات تعنا منك من الجانب الاقوى متحدرا كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ولان يكونوا قادمين

قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرات القران حتى سورة الناس جرا ولهذا جاز بعد ما ما هو ملاق في ايضا والتزم صاحب المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكانت الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها جزءا وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المص لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما يجي بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة او عاطفة تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد رايت عطفا وجرا وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله وتختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجتزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا تدخل اخر الاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قم الى زيد ولا يقال قم حتى زيد وشبهة المبرد قوله واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق وليس مثله البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية اي حتى هو كما في قوله فيدناه يشري رحله البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المنجر الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فواعجبا حتى كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها وكذا قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي هم بصارة وحذق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله تجالي بها الكفاة وهنها وتضرب في ثمالها وتكافر والاكثر انها بمعناها في الموضعين اي حاصلة في زمرة عبادي وبمعنى ادخلي انها الروح في اجساد عبادي والشاعر جعل ثمالها ظرفا للتضرب والتكافر مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطافه وقولهم اخي في الله اي في رضاه الله اصله في رضاء الله اي رضاه تعالى مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنها الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق ونحوه داء اي الصق به وقولك مررت به اي الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحياتك اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا

بمو اشتري الدار بالاثاث بل ولا يكون بمعنى الا مستقرا اى كائنين بالكفر وكاسيًا بالاثاث والظاهر انه لا منع من كونها لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريت به وبدلته به ويكون مستقرا ايض نحو هذا بذاك قوله وتكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف وبغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اى اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا وما سمعته مقدرا الا في قراءة من قرا ايتوني زبر الحديد اى ايتوني بزبر قوله وللظرفية اى بمعنى في نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اى فيها وتكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب تشذر بالذحول كانها البيت وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله وامسحوا برؤوسكم وقال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبنا انها زائدة لان الفعل يتعدى الى ما انجر بنفسه وتجيء بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب وتجيء للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اى برؤية زيد كما مر في من قوله وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم قوله والنفي بليس نحو ليس زيد براكب بما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرئة ايض نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم تسمع في النفي بما كان للمص ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعولي علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اى بحال زيد على حذف المضاف ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما كان فاعلا لكفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا الذي هو حسبك ويزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش ويزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده وقوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوعة نحو قوله الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا وتضمر كثيرا مع الله في القسم نحو الله لا فعلن وشاذا قليلا في غيره كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص من لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعة ورتما فتحت قبل ان المضمر نحو لبغلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولهما ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل لقيامها مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها باسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص الالحاق بحالة دخولها الا انها لو فتحت في المظهرات لا لتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب انما يتم اما للوقف والبناء وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله ثم ولقد ذرانا لجهنم فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اي المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالتاخر عن معموله نحو لزيد ضربت او بكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد وبالثلاثة الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة وللتعجب وقد تجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اى استمع الى من حمده ووجهت وجهي للذي اي الى الذي وبمعنى على نحو وتله للجبين اى عليه ويخرون للاذقان اى عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنته المال وقضيته المال ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددته الدراهم وعددت له فللام ليس فيها مثل شكرته وشكرت له لانها وصلة لافعال الثلثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله يبغونكم الفتنة ولا يالونكم خبالا وكذا اللام المقدرة بعد ما ان بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله وقوله اريد لانسى حاجتي ومثلها بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله تعالى وامرت لان اكون وهي زائدة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا لابراهيم لقوله ولقد بوانا بني اسرائيل وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء ويجوز ان يقال الثانية تاكيد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقتمونا وقد ذكرناه في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل قولهم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه ولا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وفي للفقراء الذين احصروا للتعجب

والاولى ان يقال انها للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل يجيء بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله جامع الناس ليوم اى في يوم وكتبته لثلث خلون اى بعد ثلث ولثلث بقين اى قبل ثلث والاولى بقاء الثلثة على الاختصاص كما مر في باب العدد قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر لا غير خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل وواوها في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية فتح الراء واسكان الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال مالقيت رجلا رب رجل لقيته اى ان منكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحويون كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا ينكر ان اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادتها انهم لو رفعوها ان تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم ولا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حروف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني تماذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيتعدى بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعدى مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايض بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد الاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل تحققت او اثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقران يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للفعل المقدر كما في زيدا لقيته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته اى مررت بزيد جاوزته ويشكل ايض بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير في مر لزيد وقولك زيدا ضرب والضمير للمنصوب فيه قدمر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب التمحل ان جاءني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المص صرح في شرح قول المحقق وفيها غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتداء لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدا لا تدخل في نحو غيرها سوف على زمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري النفي فلما كان لرب صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وضع مجرورها ان لا يكون الا نعليته كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة ويكثر وقوعها ايض صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله عليه وآله الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة